الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون تيارت
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

الجملة العربية وعلاقاتها داخل النص

سورة "يس" أنموذجا

موضوع مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير في اللغة

ضمن مشروع: الدراسات النحوية والبلاغية في ظل مناهج البحث الحديثة

إعداد الطالب:
• عبد العزيز ناصر

إشراف :
• الدكتور: عوني أحمد محمد

أعضاء اللجنة المناقشة

د. حنفي بن ناصر	أستاذ محاضر (أ)	رئيسا	جامعة مستغانم
د. عوني أحمد محمد	أستاذ محاضر (أ)	مشرفا ومقررا	جامعة تيارت
د. بوحسين نصر الدين	أستاذ محاضر (أ)	عضوا مناقشا	جامعة البليدة
د. بن شريف محمّد	أستاذ محاضر (ب)	عضوا مناقشا	جامعة تيارت
د. بوهادي عابد	أستاذ محاضر (أ)	عضوا مناقشا	جامعة تيارت

السنة الجامعية:

1432- 1433هـ/2011- 2012م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون تيارت
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

الجملة العربية وعلاقاتها داخل النص

سورة "يس" أنموذجا

موضوع مذكرة مقدمة لنيل درجة ماجستير في اللغة

ضمن مشروع: الدراسات النحوية والبلاغية في ظل مناهج البحث الحديثة

إعداد الطالب:
• عبد العزيز ناصر

إشراف:
• الدكتور: عوني أحمد محمد

أعضاء اللجنة المناقشة

د. حنفي بن ناصر	أستاذ محاضر (أ)	رئيسا	جامعة مستغانم
د. عوني أحمد محمد	أستاذ محاضر (أ)	مشرفا ومقررا	جامعة تيارت
د. بوحساين نصر الدين	أستاذ محاضر (أ)	عضوا مناقشا	جامعة البليدة
د. بن شريف محمّد	أستاذ محاضر (ب)	عضوا مناقشا	جامعة تيارت
د. بوهادي عابد	أستاذ محاضر (أ)	عضوا مناقشا	جامعة تيارت

السنة الجامعية:

1432- 1433هـ/2011- 2012م

شكر وتقدير

انطلاقا من قوله تعالى:﴿**وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ...**﴾[1] وقوله تعالى أيضا: ﴿ **...رَبِّ أَوْزِعْنِيٓ أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ ٱلَّتِيٓ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَٰلِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَٰلِحًا تَرْضَىٰهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ**﴾[2]، ومن قوله صلّى الله عليه وسلّم:« **من لا يشكر الناس لا يشكر الله** »[3]، واعترافا بالفضل لأهله، أتقدّم بالشكر الجزيل إلى أستاذي المشرف الدكتور: **عوني أحمد محمّد**، على قبوله الإشراف على مذكرتي، وعلى التوجيهات والنصائح العلمية التي كان يقدّمها لي خلال مدّة البحث، حيث كان حريصا على أن يصدر هذا البحث في أحسن حلّة.

وإلى كل زملائي الأساتذة الذين مدّوا لي يد العون و لم يبخلوا عليّ بما أوتوا من مادة علمية.

ولا أنسى أن أشكر كلّ من قدّم لي المساعدة من زملائي و زميلاتي في مشروع: **الدراسات النحوية والبلاغية في ظل مناهج البحث الحديثة**، ولو بدعاء في ظهر الغيب، ولكلّ من ساهم في إخراج هذا البحث، فجزاهم الله خير الجزاء.

...وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

---

[1] – النمل:40.

[2] – النمل:19.

[3] – سنن الترميذي، (25) كتاب البرّ والصلة عن رسول الله ﷺ،(35) باب ما جاء في الشكر لمن أحسن إليك، حديث رقم (1954)، ص:445، صححه الألباني.

الإهداء

- أهدي هذا العمل المتواضع إلى كلّ أفراد العائلة كبيرا وصغيرا
- إلى كلّ غيور على اللغة العربية
- إلى كلّ زملائي الأساتذة
- إلى كلّ من تتلمذت على يدهم منذ أن وطئت قدماي المراحل

التعليمية إلى غاية تخرجي من الجامعة.

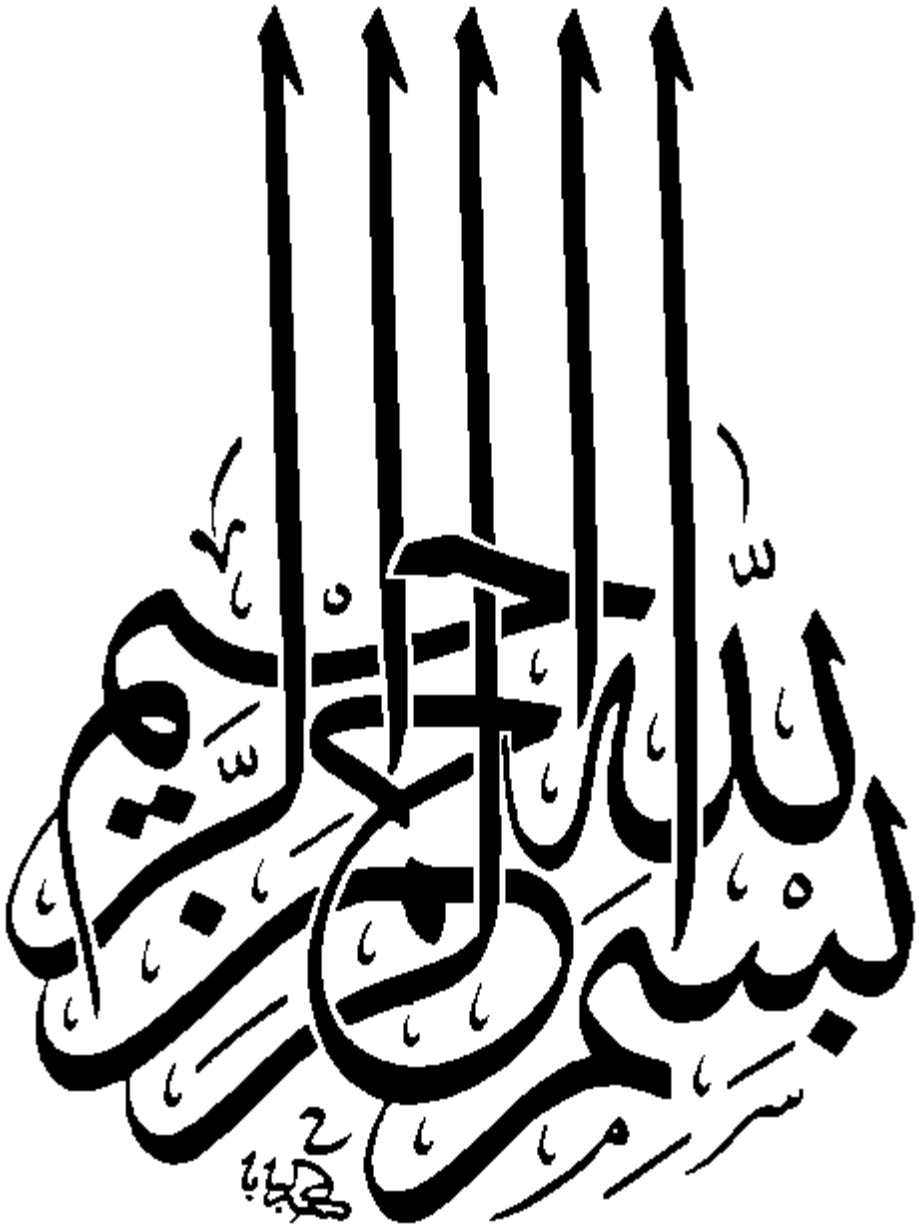
بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين السميع العليم، منزّل القرآن الحكيم، المعجز بلسانه المبين، القائل: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[1]4، وصلّى الله وسلّم وبارك على نبيّه المصطفى الأمين، وعلى آله وأصحابه الميامين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. أمّا بعد...

فإن الدراسات اللغوية تعتبر إرثا لغويا هاما مما ورثناها من التراث العربي القديم الذي خلّفه علماء اللغة العربِ، لأنّها مرشدنا إلى علوم اللغة العربية من نحوٍ وصرفٍ وبلاغة ودلالة...، فما وجدناه من تحليل لغوي للألفاظ والجمل والنصوص، دفعنا وحفّزنا لاختيار موضوع بحثنا هذا نظراُ للخلاف الواضح —حسب رأي المحدثين— بين التراكيب الجملية والبنية النصية، فقد عدّ المحدثون أنّ النحو العربي قاصر على إمداد النص بمختلف تشكيلاته اللغوية وأنماطه، بقواعد لغوية تحلّله وتدرسه، وتقدّم للدارسين والباحثين نتائجَ لغوية وفعلية ملموسة تجعل من النص وسيلة لغوية من وسائل الاتصال، لأنّهم يرون أنّ ما درسه أهل التراث من قواعد نحوية، حين طبقوها على الجملة وفي بعض الأحيان على النصوص، لم تكن كفيلة لاحتواء ما هو أوسع من الجملة، ونقصد بذلك؛ النص.

هذا ما دفع بعض اللسانيين في المطالبة بوضع أسس جديدة يُدرس من خلالها النص، لأنّ رؤيتهم التي تفيد أنّ ما خلّفه القدماء من علوم اللغة لم يتعدَّ حدود الجملة؛ هو الذي رغّبهم في المطالبة بنحوٍ جديد يفوق نحو الجملة إما زيادة أو تجديدا، أين عدّوا العلاقة الإسنادية التي تتحكم في تركيب الجمل الإسنادية والتي تتكوّن من عنصرين أساسين هما المسند والمسند إليه، تصبح قابلة للتطبيق عليه، ولحجة أخرى ورغبة منهم في التجديد ومسايرة اللسانيات الحديثة لعلوم اللغة؛ فقد بحثوا في العلاقات اللغوية التي تشكل مجمل النص، واعتبروها المتحكّمة في إرساء سطحية النص ببعديها الشكلي الخارجي والعميق الداخلي ومن هنا تتشكل لديهم بنيتان للنص: بنية سطحية يشكّلها المحور الخطي الأفقي أين تتوالى الكلمات في أنساق معينة يتعلق بعضها ببعض دون انقطاع حتى ينتهي النص، وبنية أخرى تحمل المعاني المتواترة المنسجمة، تتحقق على مستوى المحور العمودي، ويتم فيه بناء المعنى الجزئي للنص حتى يصل إلى المعنى الكلّي، وهو ما سمّاه البلاغيون بالفائدة، وأطلق عليه علماء الدلالة مصطلح الدلالة الباطنية للنص، ومن هنا كان لابد من طرح التساؤل التالي: إذا كان أهل التراث قد قعدّوا للنحو واللغة العربية خاصة تلك القواعد التي تتعلق بالجملة كتركيب لغوي تتحكم فيه علاقة الإسناد، فهل هذه القواعد يمكن

1- سورة يوسف:02.

إسقاطها على النصوص اللغوية، الأكبر تركيبا من الجملة، وإذا كان النص يحتوي الجملة بداخله، فأي القواعد التي يمكن تطبيقها؟ وهل هناك قواعد إضافية أوسع من تلك التي تدرس التركيب اللغوي للجملة؟.

و إنْ كان التقعيد النّحوي لهؤلاء التراثيين قد ركّز- فيما قد ركّز - على المفردة والجملة والنص، فَلِمَ الحاجة لنحو الجملة ونحو النص؟ وهل استطاع هؤلاء أن يخصصوا لكلّ مصطلح من المفردة والجملة والنص علما قائما يختص بدراسة كل ما يحيط بالمصطلح على حدة، له أسسه وقواعده التي تجعله ينفرد بها لوحده دون اللجوء إلى القواعد التي تدرس المصطلح الآخر، أم هناك دمجٌ للدراسات والقواعد المطبقة؟.

لقد شكّلَ كلّ من نحو الجملة ونحو النص محور الخلاف بين التراثيين والحداثيين في إقامة الحدود الفاصلة بينهما، لأنّنا من خلال هذا البحث وقفنا على عدّة محطات لغوية تناولت الجملة من حيث المبنى والمعنى، و لم نجد ما يدعو إلى إقامة الحدود الفاصلة بينهما، وبتأمّل علمي بسيط نجد أنّ الجملة هي الوحدة الأساسية التي تبني النصوص سواء كانت بسيطة أم مركبة، اسمية أم فعلية، رئيسية أم غير رئيسية، ذات معنى واحد أم متعدّدة المعاني وهذا ملمحٌ يجده الباحث اللغوي في دراسته للجملة العربية، حتى وإن وقع الخلاف في مفهومها كمصطلح عند أهل التراث، لأنّ هذا لا يعني إقصاؤها من بنية النص، وتعليل ذلك أنّ النص هو عبارة عن نظام من الكليات اللغوية التي تتّحد حسب المنظومة اللغوية المشكلة له، لتبني المعنى في النص وتطوّره ليصل في الأخير إلى المتلقي وبذلك تُبلَّغُ الرسالة ويحصل الفهم والإفهام وتتحقق الفائدة التي يحسن السّكوت عنها على حدّ تعبير "سيبويه" ومن هنا كان علينا أن نقف عند مفهوم المصطلحين للكشف عنهما، وما إذا كانت هناك طرق معينة ومعلومة في تناول العلاقات اللغوية للجملة والنص معا، أم أنّ هناك طريقة واحدة يلجأ إليها علماء اللغة النصانيون، يتناولون من خلالها الجملة والنص للكشف عن العلاقات اللغوية التي تتحكّم في بنية النص، لتُنشأ في الأخير بمظهر لغوي فنيّ كمنتوج. لذا وقع اختياري على هذا الموضوع اللغوي المعنون بـ: (**الجملة العربية وعلاقاتها داخل النص**) لأطبق ما اكتشفته من علاقات لغوية على سورةٍ قرآنيةٍ هي قلب القرآن الكريم ألا وهي سورة "**يس**" كأنموذجٍ.

وتكمن أهمية الموضوع في إنّه موضوع يحاول الرّبط بين الحداثة والتراث من خلال الدّراسات اللغوية التي تناولت الجملة والنص في القديم والحاضر. لأنّه يغوص في البحث عن التأصيل اللغوي لبعض المصطلحات اللسانية الحديثة ومفاهيمها في التراث اللغوي العربي القديم، كما يسعى هذا البحث لإقامة العلاقة بين الجزء والكلّ التي نجدها بين الجملة والنص، مبرِزاً أهميةَ الدراسات اللغوية عند العرب من خلال اهتمامهم بالشعر والنثر والقرآن العظيم بصفة خاصة.

ومن هنا يظهر البحث في إشكالية التواصل والانقطاع بين التراث والحداثة ومدى إمكانية الانقطاع والانفصال بينهما واستقلالية أحدهما عن الآخر. لأنّه يهتم بتفحّص العلوم اللغوية القديمة التي تناولت الجملة بالمفاهيم والمصطلحات القديمة من جهة، وباللسانيات الحديثة التي اهتمت بالنصوص من النظرة الحداثية. كما تبرز أهميته في مدى استيعاب القرآن الكريم اللسانيات الحديثة واحتواءه للمفاهيم المستحدثة فيها.

وقد وقع اختياري على هذا الموضوع لعدّة أسباب كالخلاف الحاصل بين نحو الجملة ونحو النص؛ الذي تغذيه فكرة اللسانيات الحديثة، في محاولة لاكتشاف بعض أسرار لغة القرآن من المنظور اللساني الحديث، وعلاقة الدراسات العربية القديمة بها.

ويهدف هذا البحث لعدّة غايات منها اكتشاف العلاقات اللغوية في الجملة وفي النص والبحث في جوهر الخلاف بينهما وذلك بتبيان وتوضيح أهمّ علاقة لغوية أساسية، وهي الإسناد في بناء الجملة خاصة، والنص بصفة عامّة، كما حاولت الوقوف على أهم مواطن التلاقي والاستمرار بين التراث والحداثة من خلال التعرض للعلاقات اللغوية بين الجملة والنص وذلك بتسليط الضّوء على بعض الآراء اللغوية للعلماء والكشف عن بعض الرؤى التي انفردوا بها في بعض النظريات اللغوية بإظهار بعض الفروق الجوهرية في التقسيمات اللغوية للجملة، خاصة الجملة الفعلية والجملة الاسمية وعلاقتهما بالمعنى.

وحسب طبيعة الموضوع المختار الذي تطرقنا إليه، وبحكم أنّه يصف الظواهر اللغوية ويحلّلها فأنّ المنهج المناسب الذي رأيته يلائم الموضوع هو المنهج الوصفي التحليلي، الذي يصف الظواهر اللغوية ويحلّلها من خلال التراكيب التي تتشكّل منها، وقد حاولت تتبُّع أهمّ الدّراسات الوصفية عبر التاريخ التي تناولت الجملة العربية بالعرض والتحليل، واكتشاف ما وُجِدَ من دراسات لغوية دارت حول الجملة العربية وأنواعها ومختلف فروعها.

كما حاولت وصف بعض الظواهر النصية وتحليلها من خلال الدراسات التي تعرضت للنص ونحو النص بالبحث في المصادر والمراجع التراثية والحداثية والتنويع بينها.

وبهذا فقد وضعنا خطة للبحث تتناسب والغايات المرجوّة، حيث جعلتها تتكوّن من مقدّمة وفصلين نظريين، وفصلٍ آخر تطبيقيٍّ تناولت فيه سورة "**يس**" كأنموذج بالوصف والتحليل، فكان الفصل الأول عرض للمفاهيم والمصطلحات اللغوية التي تناولت الجملة مفهوما ومصطلحا، وذلك بالبحث في التراث والحداثة عن الغاية المرجوّة من هذا الفصل، لأعرج قلمي في الفصل الثاني بالبحث في النص وما يحيط به من مفاهيم ومصطلحات، ودراسات أحاطت به قديما وحديثا، ثم أطبقها في الفصل الثالث الذي كان عبارة عن تطبيق لما درسته في الفصلين الأول والثاني، لأستخلص النتائج العلمية من هذا البحث، وحرصت فيها على أن أقيم العلاقة بين الدراسات اللغوية التراثية، والدراسات اللسانية الحديثة، وأتبعت ذلك بقائمة المصادر والمراجع التي تنوعت بين التراث والحداثة، ثم رتبتها ترتيباً أبجدياً حسب عنوان الكتاب واسم مؤلفه، لأختم البحث بفهرس للموضوعات التي تناولتها حسب الخطّة المتبعة.

الطالب: عبد العزيز ناصر

تيهرت يوم: 04 ديسمبر 2011م

الفصل الأول

الجملة العربية

المبحث الأول

دراسة في المفهوم والتأليف وعلاقة الإسناد

المبحث الثاني

معايير التصنيف والتقسيم الثنائي للجملة

تمهيد:

تعتبر الجملة في اللغة العربية محركا آليا للمعنى، حيث تُوَظَف الكلمات في أنساق معينة تغذيها العلاقات اللغوية المتنوعة من جملة لأخرى، ومن فقرة لثانية تليها، وهذا ما يخلق تنوّعاً في الأنماط من نص إلى نص آخر، إذ يعتبر الكلام والكتابة وسيلتان أساسيتان في العملية التواصلية لتحقيق الفائدة التي يحسن السّكوت عليها، ولتبليغ الرسالة من المرسل إلى المرسل إليه، لذا؛ فقد كانت الجملة منذ أقدم العصور توفر المجال الخصب للدّراسات اللّغوية التي تهتم بالمفردة والتركيب في آن واحد، وهذا ما استنتجه الدّكتور عبد الستار الجواري في كتابه نحو القرآن حين لاحظ بأنّ الجملة كظاهرة لغوية كانت مهملة، حيث كان اهتمام القدماء بها من حيث الإعراب والخبر والإنشاء، أمّا علاقاتها تأثيراً وتأثّراً فيما بين مركباتها فقد أهملوها إلى حدّ ما.

ويبرز ذلك من خلال البحوث التي أسّست لنظريات لغوية تقعيدية، تناولت الجملة دراسةً وتحليلا أين بحث علماء اللغة في هذا العنصر الحيوي في العملية التواصل؛ فزوّدوا أقلامهم بمؤونة البحث راجين الأمل في تحقيق المقصود، وتنوّعت وقفاتهم عند الأبواب اللّغوية، فقعّدُوا لها بعد أن حللّوا واستنتجوا، مخلّفين بذلك ثروة لغوية تراثية في العديد من المراجع والمؤلفات، ولعلّ ما قام به أعلام اللغة العرب من أمثال الخليل بن أحمد الفراهيدي في مؤلفاته، وسيبويه صاحب "الكتاب"، ثم ابن جني في كتابه "الخصائص" ... وغيرهم كثير؛ يدفع الباحث إلى الوقوف وقفة تأمّل وإمعان في طريقة تفكيرهم وعملهم، فما خلّفوه من كتب علمية في تلك المرحلة، دفعت المتأخرين عنهم الاستثمار في فكرهم، وعدّوها مرجعاً لهم، يخفّف عنهم عناء البحث والتقعيد من جديد ويستلهمون فيها أفكارهم، لذا تنوّعت أنواع البحوث والدّراسات التي خصّت الجملة العربية دراسة وتفصيلا.

لقد كانت الجملة في اللغة العربية عند هؤلاء اللغويين تركيباً لغوياً زاد حدّه عن الكلمة المفردة، يتحقّق به معنىً معيّنا مقصوداً لذاته، يقصده صاحب الخطاب الذي يريد أن يجد أثره عند المتلقي، فإن حصل التطابق بينهما تحصل بذلك الفائدة المتوخاة من الكلام. لذا؛ وقَبْلَ الولوج في موضوع البحث ومتنه، تصادفنا أولى العقبات المتمثلة في الخلاف الموجود في المفاهيم والمصطلحات، وهنا نشير إلى تنوّع الآراء والرؤى حول كلّ ما يحيط بالجملة ويلتفّ بها، ونبيّن ما أمكن الوقوف عنده من تعدّد هذه الدّراسات وتنوّعها ثم تعدّيها إلى ما هو أوسع بكثير من الجملة، ونقصد بذلك النص الذي يعتبرونه مجموعة من الوحدات الجملية، تربطها علاقات لغوية تتحكّم في استمراريته الأنساق المؤدية إلى المعنى المقصود، بحيث لم يجد النص خلاصا من هذا المدّ والجزر في دراساتهم له، حيث تنوعت تعريفاته هو الآخر فمنهم من عرفه على أنه بنية نصية، وعرفه آخرون بأنه تركيب للمفردات، أما البعض منهم فقد ربطه بالسياق والبلاغة، وتناولته فئة أخرى من العلماء من جانب المعنى النحوي... وهكذا دواليك.

لقد أصبح مصير كلّ نسيج نصي من الجمل هو التّحليل والدّراسة من جميع جوانبه، حتى تُعرَف كلّ جزئياته التي يتألّف منها، ومن هنا كان لابدّ من التعرّض إلى المفهومين -الجملة والنص- والتعريف بهما والبحث في المراجع التي تناولتهما، لأنّ دراستهما تكاد لا تنقطع منذ فترة غابرة.

- نبذة تاريخية عن المصطلح:

تعدّدت التعاريف حول الجملة منذ العصور القديمة التي تمتد إلى عهد أفلاطون (ت:347 ق.م) حتى عصرنا الحاضر، فلم يجمع العلماء على تعريف واحدٍ جامعٍ مانعٍ يغني عن طرح التساؤل حول المصطلح ويزيل الخلاف بين أهل اللّغة، إذ أربى عدد التّعريفات للجملة على ثلاثة مائة تعريف[1]، بل وزاد عن ذلك بكثير. وهذا ما يعكس صعوبة تحديد مفهوم دقيق ومضبوط للجملة العربية، أمّا الأستاذ عبد الجليل مرتاض فإنّه يرى أنّ عدد تعريفاتها زاد عن مائتي تعريف، وقد رأى «بأنّ اللسانيين العرب الروّاد فعلوا خيراً، إذ لم يلتفتوا كثيراً إلى مصطلح "الجملة" بعينه، واجتزؤوا بما ينبئ عنه، لأنّه حتّى عهدنا الحالي لم يجمع النّاس على ماهية الجملة»[2]، ويبرز بوضوح تعريفاً نقله إلينا الأستاذ أحمد محمود نحلة ورد عند "ديونوسيوس ثراكس" (Dionysions Thrax) عالم الإسكندرية في القرن الأوّل قبل الميلاد، يقول فيه عن الجملة، «بأنّها نسق من الكلمات يؤدي فكرة تامّة»[3] وهو يقصد بقوله "فكرة تامّة" اكتمال الفائدة والخبر، حيث كانت الجملة عندهم هي التعبير اللّغوي الذي يتركّب من موضوع، هو المسند إليه (Sujet)، وجزء آخر هو محمول الكلام، أو ما اصطلح على تسميته عند النّحاة بالمسند (Prädikät).

لقد احتفظت الجملة بهذا التعريف الذي جمع بين معياريْ الشكل (Form)، والمضمون (Inhält) مدّة قرون، وظل هذا التعريف سائداً فيما يعرف بالنحو التقليدي، حتى العصر الحديث؛ وبمجيء العالم اللّغوي "دي سوسير" الذي لم يقدم تعريفاً محدّداً للجملة، فيعطي لها نظرة خاصّة، ويشير إليها «بأنّها النّمط الرئيسي لأنماط التّضام (Syntagma)، وهو عنده يتألّف دائما من وحدتين أو أكثر من الوحدات اللّغوية التي يتلوا بعضها بعضا، وهو لا يتحقّق في الكلمات فحسب، بل في مجموعة الكلمات أيضا، وبالوحدات المركبة من أيّ نوع كانت (الكلمات المركّبة- المشتقات- أجزاء الجملة- الجملة كلّها)، وهو عنده يمكن أن يكون وحدة النّظام اللّغوي (Langue)»[4].

وبمجيء البنيويين ممثلين في مدرسة جنيف، الذين ارتبطوا بفكر "دي سوسيري"، واهتمامهم بالبناء في الجمل والنصوص على حدٍّ سواء، انكبت دراساتهم على التّضام في الجملة بدلا من المفهوم، وقد أثّرت هذه

---

[1]- ينظر، مدخل إلى دراسة الجملة العربية: محمود أحمد نحلة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1408هـ/ 1988م، ص: 11.

[2]- الفسيح في ميلاد اللسانيات العربية: عبد الجليل مرتاض، دار هومة للطباعة والنّشر والتّوزيع، الجزائر، 2008م، ص: 189.

[3]- مدخل إلى دراسة الجملة العربية: محمود أحمد نحلة، ص: 12.

[4]- المرجع نفسه، ص: 13.

المدرسة في فكر الأستاذ تمّام حسّان، فاستوعب فكرة التّضام جيّدا في الجملة والنصّ معا، إذ تعني عنده أحد الشّيئين التّاليين كما ذكر:[1]

1- الطرق الممكنة في رصف جملة ما، فتختلف طريقة عن الأخرى تقديماً وتأخيراً، وفصلاً ووصلاً وهلّمَ جرَا، ويمكن أن يطلق عليه اصطلاح "**التّوارد**".

2- أن يستلزم أحد العنصرين التحليلين النحويين عنصراً آخر، فيسمّى التّضام هنا "**التّلازم**"، أو يتنافى معه فلا يلتقي به ويسمى هذا "**التّنافي**".

ويقع هذا التّضام في ثلاثة أقسام: الافتقار، الاختصاص، والمناسبة المعجمية، وقد ذكرها الأستاذ تمّام حسّان في مؤلفاته ومقالاته، ووضّحها على النحو الآتي:

أ- الافتقار: وهو يعني بأنّ اللّفظ يحتاج إلى ضميمة تكمّل معناه كحاجة الموصول إلى صّلة، وقد يكون الافتقار للباب لا للّفظ كافتقار المضاف إلى المضاف إليه، ويعني ذلك أن اللفظة تفتقر للأخرى إذا غابت عنها و لم تذكر معها.

ب- المناسبة المعجمية: أن يرتبط اللّفظ بما يناسبه من الألفاظ وذلك ما يعبر عنه البلاغيون بقولهم (إسناد الفعل إلى ما هو له)، فمن شأن الفعل (فَهِمَ) مثلاً أنْ يسندَ إلى عاقلٍ يصحّ منه الفهم، ومعنى ذلك أن بعض الألفاظ لها معاني ودلالات خاصة بها، يشترط عند إسنادها أن تسند إلى ما يناسبها معجميا، وذلك أفصح وأبلغ.

ج- الاختصاص: وهو من ظواهر التّرخيص التي وردت في كلام الفصحاء، ونذكر منها ما تعلّق بالاختصاص، ومثالنا في ذلك أنَّ بعض النّواسخ الفعلية (الأفعال الناقصة) تلازم حرف نفي، ولا يجوز الفصل بينهما، لأنّ هذه الأفعال تختصّ بحرف نفي، مثل لا يزال، و لم يبرح، ولا يفتأ، ولكن المتأمل في قوله تعالى: ﴿**قَالُواْ تَاللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ حَتَّىٰ تَكُونَ حَرَضاً أَوْ تَكُونَ مِنَ ٱلْهَٰلِكِينَ**﴾[2]، يجد أن الفعل (**تفتأ**) لم يختصّ بحرف من حروف النفي، وذلك ظاهريا، ومعنى قوله تعالى أي (**لا تفتأ**) كما ذكرها القرطبي في تفسيره عن الكسائي[3].

---

[1]- اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط 1994م، ص: 216، 217.

[2]- يوسف: 85.

[3]- ينظر، الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط 1428-1429هـ/2008م، مج 5، ج 9، ص: 2287.

وينقل الأستاذ أحمد حساني تعريفا للجملة عن "أندري مارتيني" (André Martinet) وهو رائد من رواد المدرسة الوظيفية، فيقول: « هي كلّ لفظ تتّصل عناصره بركن إسنادي وحيد، أو متعدد عن طريق الإلحاق»[1]، ويعني بالإلحاق هنا إتباع الألفاظ لبعضها البعض، كما أشار إليها الإمام عبد القاهر الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز في علم المعاني" بالنظم.

وبهذا التّعريف يعطي للعناصر التركيبية للجملة مكانة في المفهوم بمعية العلاقة الإسنادية، لأنّ الجملة عنده سلسلة من الكلمات التي يسند بعضها لبعض، ويقاربه في هذا الوصف شاهر الحسن حين قال: « إنّ الجملة سلسلة من الكلمات تنتجها قواعد اللغة ويكون لها معنى حرفي مجرد من المقام»[2]، أي السّياق، و بذلك فهو يبعدها عن السياق ويجعلها مرتبطة بالتراكيب والنحو.

أمّا "بلومفيلد" (Bloomfield)، فقد تمسّك "بفكرة الاستقلال" لتحرير الجملة من معيار المعنى، ثمّ جاء بعده "فريز" (Fries)، مدعّما رأي "بلومفيلد" في أنّ معيار المعنى لا يؤدي بالضّرورة إلى تعريف محدّد للجملة. وقد قدّم هذان العالمان تعريفا شكليا للجملة، بتجريدهما إيّاها من المعنى.

وكانت نظرة التّحويليين للجملة نظرة توليد لغوي للمعنى بداخلها من خلال عملية الخلق الميكانيكي له عن طريق استعمال القواعد اللّغوية، وهذا ما أظهرته فكرتي البنية السّطحية والبنية العميقة، أو ما يسمّى بالدلالة الظّاهرة الأوّلية، والدّلالة الباطنية العميقة. وكانت هذه النظرة تهتمّ بالمعنى والشّكل في آنٍ واحدٍ دون الفصل بينهما.

ثم جاء "هارينجر" (Heringer) مقرّراً بأنّ كلّ الأقوال النّحوية جملٌ، وأنّ كلّ الجمل لها معنى، وأنّ معنى الجملة قد يكون بلا شك غريباً أو شاذاً أو غير مألوف، ولكنّه قابل للتفسير والتحليل[3]. وبهذا التّعميم، فإنّه يعتبر أن أيّ كلام يقال وتربطه علاقة نحوية يصّح أنْ يكون جملة، أفادت المعنى أمْ لم تفده.

وممّا سبق؛ يظهر أنّ وضع مصطلح محدّد لمفهوم الجملة يكتسي صعوبة كبيرة بالنّظر إلى عدد التعريفات التي وردت عند هؤلاء ومدى اختلافها، وبهذا تكون كلّ التعريفات وكلّ أنواع الدّراسات التي تناولت الجملة لا تزال تواجه صعوبة إيجاد مفهوم واحدٍ مشترك للجملة، لأنّها لم تستطع أن تلمّ بذلك، لأن الخلفية المعرفية لكل عالم تجعله يطرح مفهوما متباينا عن غيره، وهذا لا يمنع الباحث المزيد من البحث والخوض في غماره.

---

[1]- مباحث في اللسانيات: أحمد حساني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999م، ص: 117.

[2]- علم الدلالة السيماتيكية والبراغماتيكية في اللغة العربية: شاهر الحسن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2001م، ص: 18.

[3]- ينظر، مدخل إلى دراسة الجملة العربية: محمود أحمد نحلة، ص: 15.

– صعوبة تحديد مفهوم لمصطلح الجملة:

الجملة مصطلح نحوي ظهر متأخّراً في كتب النّحاة العرب ومؤلفاتهم إذا ما قورن بـذكره في اللّغـات الأخرى، التي ظهر فيها منذ عهد أفلاطون، فدراسة هذا التركيب اللّغوي وبحث العلاقات المتنوّعة فيه، من دلالـة وبلاغة، وأسلوب في تحديد نمطية الكلام ومقصديته، تحتاج إلى فكر لغوي يلمّ بكلّ الجزئيات، لأنّ تعدّد التعريفات في هذا المصطلح يدل على صعوبة تحديد المفهوم بدقّة واضحة، وهذا ما استُنتِج في كلّ اللغات، خاصّة كتب اللغة العربية، «فلفظ الجملة قديم في العربية ويدلّ على ذلك الكثير من النصوص المنسوبة إلى عصورها المختلفة، ولكنّه لم يدخل النّحو العربي مصطلحا إلاّ في فترة متأخّرة نسبيا، ولعلّ أقدم نص بين أيدينا يشير إلى شيء من ذلـك مـا ذكره المبرد... من أنّ الأفعال مع فاعليها جملٌ، وقوله: ومن الجمل قولك: مررت برجل أبوه منطلق»[1].

فالنصّ يشير صراحة إلى استعمال لفظ الجملة في الكتب التراثية، وقد كان ذكره متأخّراً، فـورد عنـد المبرد بعدما أشار إليه سيبويه قبله، بدلالات مختلفة، «لأنّ لفظ الجملة حين استخدم مصطلحا واجه مشكلة تحديد مفهومه وبيان دلالته»[2].

وقد استخلص الأستاذ علي أبو المكارم ثلاثة اتجاهات اختلفت في طريقة تحديدها لمفهوم المصـطلح، إذ يقول: «تبيّنا أنّ ثمّة اتجاهات ثلاثة في تحديد مفهوم الجملة. يرى أوّلها أنّ الجملة تدل على "التركيب المفيد" بغـضّ النظر عن مسألة الإسناد، ويذهب ثانيها على أنّها تدل على "التّركيب الإسنادي" بغض النّظر عن مسألة الإفـادة، ويحاول ثالثها الجمع بين الاتجاهين، فيقرر أنّ الجملة تتحقق لغوّيا بتكامل الإسناد والفائدة»[3].

وتبيّن من جرّاء الاختلاف، اختلافٌ في تقسيم أنواع الجمل، فمنهم من يعطي معيار المعـنى كوسـيلة لتحديد مفهوم الجملة؛ نافيا بذلك المعيار التركيبي الإسنادي، حيث يعتبرونه شكليّا ولا يحقّق الإفادة، واسـتدلوا لذلك بعدّة أنواع من جمل ذكرها الأستاذ علي أبو المكارم في كتابه "الجملة الاسمية"، دون الإشارة إلى الخـلاف حولها الموجود بين المدارس النّحوية، وقد شكّلت هذه التراكيب خلافاً كبيراً بين النحاة، امتدّ أثره إلى من جـاءوا بعدهم، واستمرّوا في هذا الخلاف إلى يومنا هذا استنادا إلى معياري الشكل والمضمون، وهذه الجمل هي[4]:

- تركيب النّداء وما ألحق به.
- تركيب فعل الشّرط وحده دون الجواب.
- تركيب جواب الشّرط وحده دون الفعل.

---

[1]– الجملة الاسمية: علي أبو المكارم، مؤسسة المختار للتوزيع والنشر، القاهرة، ط 1، 1428هـ/2007م، ص: 09.

[2]– المرجع نفسه، ص: 09.

[3]– المرجع السابق، ص: 09، 10.

[4]– ينظر، المرجع السابق، ص: 10.

- تركيب فعل القسم دون المقسم به.
- التركيب الإسنادي الواقع خبراً للمبتدإ، أو ما كان أصله المبتدأ.
- التركيب الإسنادي الواقع حالاً دون صاحبه.
- التركيب الإسنادي الواقع صفة دون صاحبه.
- التركيب الإسنادي الواقع مضافاً إليه.

المبحث الأول

دراسة في المفهوم والتأليف وعلاقة الإسناد

أوّلا- دراسة في المفهوم:

1- الجملة لغة:

أ- في المعاجم القديمة:

تعدّدت التعاريف المعجمية لمادة (ج، م، ل) في المعاجم القديمة، إلا أنّ كلّها كان يصبّ في الجمع الذي ضدّه التّفرقة، ويبدوا بأنّ الذي جعلهم يطلقون هذا التعريف على الجملة هو الجمع والضمّ الذي نلمس معناه حتى في المعاجم الحديثة التي أخذت بمفهوم مادة (جمل) القديم، التي قال فيها الخليل في معجم العين: «.. والجملة: جماعة كلّ شيء بكماله من الحساب وغيره وأجملت له الحساب والكلام من الجملة...»[1].

وجاء في لسان العرب في مادة (جمل): «...و الجملة: واحدة الجمل، والجمل: جماعة الشّيء، وأجمل الشّيء: جمعه عن تفرّقه، وأجمل له الحساب كذلك. والجملة: جماعة كلّ شيء بكماله من الحساب وغيره يقال: أجملت له الحساب والكلام، وقال الله تعالى: ﴿لَوْلاَ نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾[2]، وقد أجملت الحساب إذا رددته إلى الجملة، وفي حديث القدر: كتابٌ فيه أسماء أهل الجنّة والنّار أجمل على آخرهم فلا يزاد فيهم ولا ينقص، وأجملت الحساب إذا جمعت آحاده وكملت إفراده، أي أحصوا أو جمعوا فلا يزاد فيهم ولا ينقص»[3].

أمّا ابن فارس فقد أردفها بالجمع في معجم "مقاييس اللّغة"، حيث قال: «جمل: الجيم والميم واللاّم أصلان: أحدهما جمعٌ وعظمُ الخلق، والآخر حسنٌ. فالأوّل قولك أجملت الشّيء، وهذه جملة الشّيء، وأجملته: حصّلته»[4]، وقال الله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْلاَ نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾[5]، أي لو نُزِّل هذا القرآن كلّه مجموعا غير مفرّق كتزول التّوراة والإنجيل؛ أي مجملاً. (فرتّلناه) « تعني فرّقناه آية، أو قرأناه عليك بلسان جبريل شيئا فشيئا على تؤدة وتمهّل »[6]، أي مجموعاً لا متواتراً حسب ما ذكر في التّفاسير. ويتّضح من ذلك أنّ لفظة (جملة) تعني الجمع والكلّ، وضدّه التّفرقة والبعض، وهذا ما نعني به أجزاء الجملة العربية.

---

[1]- معجم العين: أبو عبد الرحمان الخليل بن احمد الفراهدي، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دائرة الشؤون الثقافية العامّة، دار الحرّية للطباعة، بغداد، العراق، ط 6، 1986م، ص: 143.

[2]- الفرقان: 32.

[3]- لسان العرب: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، دار الفكر للطّباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط 6، 1417هـ/ 1997م مج 11، ص: 128.

[4]- معجم المقاييس في اللغة: أبو الحسن أحمد بن زكريا بن فارس، تحقيق شهاب الدّين أبو عمرو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان (د ت)، ص: 225.

[5]- الفرقان: 32.

[6]- تفسير روائع البيان لمعاني القرآن: أيمن عبد العزيز جبر، مراجعة احمد نوفل واحمد شكري، دار الأرقم، عمان، الأردن، ط2، 1997م، ص: 362.

ب- في المعاجم الحديثة:

ورد في "المنجد في اللّغة والأدب والعلوم" في مادة َجمُل: «جمل – جملا الشّيء: جمعه، أجمل الشيء: جمعه أو ذكره من غير تفصيل، يقال: أجمل الحساب والكلام ثمّ فصّله و بيّنه»[1]. فمعنى الجمع هنا الإجمال دون الإفراد و التفصيل.

أمّا الجملة فهي تعني جماعة الشّيء وجمعها جمل، وهي ما تركب من مسند ومسند إليه، «وهي إمّا اسمية نحو: (الخيرُ عميمٌ) أو فعلية نحو (عمَّ الخيرُ)، الجُمُلُ بضمّ الجيم و الميم: الجماعة من الناس»[2]، وهي في جميع معانيها لا تعني سوى الجمع الذي ضده الإفراد.

وجاء في "المنجد الوسيط في العربية المعاصرة" في نفس المادة معنى جملة: «جماعة كلِّ شيء وهي (جملة وقائع) و(جملة أشخاص) و(جملة اعتقالات) بمعنى عدّة، و(جملة أكاذيب) بمعنى كثير من...»[3]، أمّا في النّحو فهي: «كلّ كلام مركّب مفيد، مثلا: (العلم كنزٌ)، ومنها (جملة خبرية): تتضمّن خبراً، ويمكن أنْ يقال عن القول أنّه صادق إذا وافق الحال، أو كاذب إذا جاء يعكس ذلك، نحو (الحزن واليأس يعجّلان الشّيخوخة)، ويكون "جملة اسمية": مصدّرة باسم، و"جملة معترضة" تتوسّط أجزاء جملة لغرض ما. و"جملة فعلية": مصدّرة بفعل. و"جملة إنشائية" لا تتضمن خبراً، بل تشمل على أمر أو نهي أو استفهام الخ. نحو(اصنع الخير ولا تعمل الشّر)»[4].

وممّا سبق يتّضح بأنّ الجملة في مجمل تعريفاتها؛ اللغوية والاصطلاحية تعني الجمع والجماعة، فتأخذ من ذلك مفهوماً عن تجميع الكلام دون إفراده، ويظهر ذلك أكثر في المعاجم الحديثة حينما تعرّضت إلى الجملة بأنّها الكلام؛ أو القول المركب المفيد، عندما ذُكرت أنواع وأنماط الجمل بدلالة التّركيب. وهي بذلك ترادفها للكلام أو للقول أحيانا.

2 – الجملة اصطلاحا:

أ – عند القدماء.

➢ عند النحاة:

– عند سيبويه:

---

[1]– المنجد في اللغة والأدب والعلوم: لويس معلوف، المطبعة الكاثوليكية، المكتبة الشرقية، بيروت، لبنان، ط 18، (د ت)، ص: 102.

[2]– المرجع نفسه، ص: 102.

[3]– المنجد الوسيط في العربية المعاصرة: تأليف وإشراف مجموعة من العلماء، مراجعة مأمون الحموي، أنطوان غزال، ريمون حرفوش، دار المشرق بيروت، لبنان، ط 1، 2003م، ص: 184.

[4]– المرجع نفسه، ص: 185.

يعد سيبويه إمام النّحو العربي، بوضعه لمؤلفه "الكتاب" الذي جمع فيه ما استطاع جمعه من قواعد لغة العرب، فهو المرجع الذي يعود إليه الدّارس للغة العربية، يبحث فيه عن ضالته، إذ أنّ كل الدّراسات اللّغوية لا تستطيع التّخلي عنه، والاعتماد على كتب أخرى، وهذا ملمح يلمحه الباحث في الكتب اللغوية المؤلفة قديما وحديثا.

ولم يكن مصطلح الجملة عند سيبويه في كتابه واضحا ومعمولاً به، إلاّ ما كان منه نادراً، حيث ذكر المصطلح في مواضع معدودة، غير أنّه لا يعني انعدام استعمال المصطلح عنده، انعداما للمفهوم، «على أنّ في مصطلح الكلام ما يقوم مقام الجملة بالمعنى الاصطلاحي، علما بأنّ الدّلالات الاصطلاحية للكلام متعدّدة عند سيبويه. بيد أنّها قد تشترك بمعنى جامع وهو ما كان منه ذا فائدة»[1].

لقد أولى سيبويه أهمية كبرى لعنصر الإفادة المحقّقة، وهذا ما ينبغي أن يُراعى في الجملة العربية، دون إهمال للعلاقات النّحوية داخل الظواهر اللّغوية، كتلك التي تتعلق بالمسند والمسند إليه، ونظرية العامل النّحوي كالرفع في الابتداء والفعل المضارع، والجرّ في الإضافة، والنّصب على المفعولية، إلى غير ذلك من العلاقات اللّغوية.

فإشارة سيبويه لم تنفِ العلاقات الإسنادية داخل الجملة، فقد لا تتحقّق الإفادة وتصّح العلاقات داخل تركيب معين لجملة ما، ومن ذلك ما سمّاه "المحال الكذب" كقولنا (سوف أشرب ماء البحر أمس)، فالعلاقات النحوية داخل هذه الجملة متحقّقة وهي على النحو التالي: [(سوف) حرف تسويف يختص بالدخول على الفعل المضارع + (أشرب) فعل مضارع + فاعل+ (ماء) مفعول به مضاف + (البحر) مضاف إليه + (أمس) ظرف زمان].

غير أنّ الفائدة التي يجب أن تحصل ويحسن السّكوت عليها لم تتحقّق في هذا المثال، ونقصد بالفائدة ههنا الفائدة التّركيبية، أمّا فائدة دلالة الاسم على المسمّى، فهي غير مقصودة هنا، لذلك أخرجها ابن مالك من التّحديد ووضع الفائدة المقصودة عند قوله: (كاستقم)[2].

وهذا ما دفع سيبويه إلى تصنيف الكلام تصنيفا دقيقا بمفهومه الاصطلاحي (الجملة)، إلى خمسة أنواع: «فلو قلت: فيها عبد الله، حسُن السّكوت وكان كلاماً مستقيماً، كما حسُن واستغنى في قولك: هذا عبد الله»[3]. وقال أيضا: «هو خلفك وعبد الله أخوك: قد رفعه الأوّل وعمل فيه، و به استغنى الكلام، وهو منفصل منه»[4].

---

[1]- مفهوم الجملة عند سيبويه: حسن عبد الغني جواد الأسدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 1428هـ/2007م، ص: 28 .

[2]- ينظر، قصة الإعراب: إبراهيم قلاتي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ط 2009م، ص: 560.

[3]- الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قمبر سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 3، 1427هـ/2006م، ج 2 ص: 88.

[4]- المصدر نفسه: ج 2، ص: 88.

وتعتبر الفائدة عند سيبويه تحقيق المعنى في مقصد الكلام ومقامه، ويتحكّم فيه العامل اللّغوي التّركيبي فيُظهره في جملٍ متنوّعة، وهي التي يقصدها سيبويه بالكلام: "فلو قلت (كان عبد الله)، لم يكن كلاماً، ولو قلت (ضرب عبد الله كان كلاما) "[1].

فالكلام في الجملة الأولى (كان عبد الله) ناقص المعنى، لأنّ (كان) من الأفعال النّاقصة، التي تحتاج إلى ما يتمّم معناها، ومقابل ذلك جملة (ضرب عبد الله) عدّ كلاما واضح المعنى والدّلالة، وإنْ لم يستوفِ الفعل المتعدي (ضرب) مفعوله لتمام المعنى.

فاعتماد الإفادة عند سيبويه كعنصر من عناصر التّكوين الجملي واضحة في الكتاب، وذلك في قوله: ""حسن السّكوت عليه"، فهذا المعيار الذي اعتمده سيبويه كان معياراً دقيقاً جدّاً، استفادَ منه أهل البلاغة فيما بعد، كالجرجاني و الزمخشري وغيرهم، ويعني هذا بأنَّ فهم سبويه للجملة على أنّها الكلام المفيد بالتّركيب، هو أحسن المفاهيم الأولى التي عرفتها الجملة كمصطلح نحوي، وللإشارة هنا، فإنّ القصد من "تمام الفائدة" أو "حسن السّكوت"، تعدّ انعكاسا لمقتضيات التّركيب لما في قوله: "ألا ترى أنّ "مِنْ زيد" لا يكون كلاماً حتى يكون معتمداً على غيره، وكذلك "قطّ زيد" كما أنّ "غلام زيد" لا يكون كلاما حتّى يكون معه غيره"[2].

فعنصر التّركيب موجود وهو ائتلاف الكلام بأكثر من كلمة، والفائدة غير محقّقة فيه، والمعنى غير واضح ومبتور، ممّا يفتح مجالا للدّلالة الاحتمالية والتّأويل، وبالتالي لا تتحقق الفائدة المرجوّة من المتكلم، لحصول التطابق في الفهم والإفهام بين المرسل والمرسل إليه.

– عند النّحاة المتأخرين عن سبويه:

بحلول القرن الرّابع الهجري، دخل مصطلح الجملة مرحلة النّضج والابتكار، وهي مرحلة دامت قرابة قرنين من الزّمن أي حتّى نهاية القرن السّادس، أين وجد مفهوم الجملة مستقراً له، وقد كان لابن سرّاج وابن جنّي وعبد القاهر الجرجاني والزّمخشري وابن مضاء دور مهم في ذلك[3]. حتى وإن بدا الخلاف واضحا بين من نادوا بترادف الكلام ومطابقته للجملة وبين من نادوا بمفارقته ومخالفته لها، إلاّ أنّه كان لكلّ اتجاه تعليله وتبريره الذي يدعّم به رأيه ويستند إليه، وقد استخدم ابن سرّاج مصطلح الجملة المفيدة في كتابه فيقول: " والجمل المفيدة على ضربين: إمّا فعل وفاعل، وإمّا مبتدأ وخبر، وأمّا الجملة المركبة.. فنحو زيد ضربته.. وزيد أبوه منطلق" [4].

---

[1]– الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قمبر سيبويه، ج 2، ص: 122.

[2]– المصدر نفسه، ج 2، ص: 406.

[3]– ينظر، البناء الصّرفي والتّركيب النّحوي في النقائض: فاروق مهني– رسالة دكتوراه–، ألمانيا، ص: 283.

[4]– الأصول في النّحو: أبو بكر النحوي البغدادي بن السراج، بيروت، لبنان، ط 3، 1988م، ج 1، ص: 64.

ومن هنا بدأ مصطلح الجملة يلازم الإفادة حتى اتّسمت به أو كما عبّر عنها سيبويه بعبارة "يحسن السّكوت عليه". وقد خاض البحث في الجملة العربية من هذا المفهوم العديد من النحاة والبلغاء الذين درسوا النصوص وحللوها، ليتوصلوا في الأخير إلى جملة من النتائج العلمية اللغوية المختلفة حسب التخصّصات ونوع الدّراسة المطبقة عليها.

ويعدّ ابن جنّي من الأوائل الذين خاضوا دراسات على الجملة وخصّصوا لها صفحات على كتبهم، فهو أوّل من اهتم ببناء الجملة ووصَفَها بالتّركيب، ثم جاء بعده عبد القاهر الجرجاني فأكمل ما بدأه ابن جنّي، حيث أبرز المعاني التّركيبية للجملة العربية، وأطلق مصطلحات جديدة عليها ابتكرها كالنّظم والتعليق. كما ذهب ابن جنّي لمرادفة الكلام للجملة، وهما عنده سيّان لا يختلفان، لأنّ الجملة عنده؛ الكلام التّام في معناه و يقول في ذلك:«أمّا الكلام فكلّ لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه. وهو الذي يسميه النحويون الجمل»[1].

ويُحسب الزّمخشري مع هؤلاء الذين تنبهوا للعلاقة الإسنادية ودورها في بناء الجملة أو الكلام على حدّ قوله: «... و الكلام هو المركب من كلمتين أُسندت إحداهما للأخرى وذلك لا يتأتّى إلاّ في اسمين كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو في فعل واسم نحو قولك: ضرب زيد وانطلق بكرٌ، ويسمى جملة»[2]. وقد صنَفَ الزمخشري الجملة إلى أربعة أضرب وهي: اسمية، فعلية، ظرفية، وشرطية.

ثمّ جاء ابن مضاء القرطبي بإضافة جديدة للمصطلح، وهي الجملة الصغرى والجملة الكبرى[3]، وكانت هذه الإضافة بمثابة توسيع في مفهوم المصطلح الذي كانت دلالته مرتبطة دوما بالبناء والتّركيب، لذلك أعطى ابن مضاء للجملة مفهومين جديدين يرتبطان بتوسيع الجملة وتضييقها بنيويا، فإمّا كبرى، وإمّا صغرى، تتحكم فيها العناصر التوسعية التي تقيد المعنى وتخصصه فتعطي إضافات جديدة له، لأنّه كلّما زاد التوسُّع وكثرت القيود اللغوية نمى التركيب والمعنى، وضاق الغموض والإبهام، وعليه؛ تصبح العلاقة بين التركيب والمعنى علاقة طردية عكسية فكلّما زاد التركيب عن الإسناد، قلّ الغموض وطُرِدَ الإبهام، ليحصل الفهم والإفهام.

وقد انتقد ابن يعيش الإمام الزّمخشري من حيث تقسيماته للجملة، وعدّها لا تخرج عن التّصنيف الثّنائي، وهو الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، باعتبارها مرادفا للكلام عنده. و في هذا الباب يقول ابن يعيش: «واعلم أنّ الكلام عند النّحويين عبارة عن كلّ لفظ مستقلّ بنفسه، مفيد لمعناه، ويسمى جملة»[4].

---

[1]- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 2، 1424هـ/ 2003م، المج 1، ص: 72.

[2]- المفصل في علم العربية: جار الله محمد بن عمر الزمخشري، بيروت، لبنان، ط 2، (د ت)، ص: 08.

[3]- ينظر، الردّ على النّحاة: ابن مضاء القرطبي، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة، ط 2، 1982م، ص: 116.

[4]- شرح المفصل للزمخشري: أبو البقاء الموصلي بن يعيش، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2001م، ج 1، ص: 20.

وخالف الاستراباذي الذين سبقوه، وجعل حدّاً فاصلا بين الكلام والجملة، فالكلام عنده ما أفاد معنىً تامّاً، أمّا الجملة فقد تفيد المعنى أو لا تفيد، إذ يقول: « الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد، وذلك لا يتأتّى إلاّ في اسمين، أو فعل و اسم، والجملة تفيد ولا تفيد، مثل جملة الصّلة، والشّرط ... »[1]، حيث عدّ هذه التراكيب اللغوية جملا، لأنّها متعلقة بجمل أخرى يتمّ بها تحقيق الفائدة، فإن لم تظهر في البناء التركيبي ابتعدت الفائدة ولن يتجلّى المعنى إلاّ بذكر الجملة الثانية التي تتعلّق دلاليا بسابقتها، فالفائدة من هذا منظور متعلقة بجملتين تشكّل كل واحدة منهما شطر من المعنى والفائدة الكلامية. ولهذا قال بأنّ الكلام هو الذي يحقّق الفائدة اعتمادا على هذا التوضيح.

ومن النّحاة المتأخرين من كان لهم الوقت الكافي لتناول الجملة بالدّراسة والتّحليل كابن هشام الأنصاري الذي أمعن النّظر فيها واستفاد من الدّراسات السّابقة، حيث أفرد أبواباً خاصّة في كتابه، للفصل بين المصطلحين ويعدّ أوّل من فصل بينهما في "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، فقارن بين الكلام والجملة وخالف النّحاة في تصنيفه للجملة وأضاف إلى الاسمية والفعلية تصنيفا ثالثا هو الجملة الظرفية، وقد عدّ الجملة الشّرطية من قبيل الجملة الفعلية[2].

فبالرّغم من تباين الآراء ووضوحها بين التوافق والاختلاف عند النحاة إلاّ أنّ وجود الاختلاف بينها يبقى محصوراً ومحدوداً ويكاد لا يظهر تقريبا، لأنّهم اتفقوا في الأصول العامّة واختلفوا في بعض الفروع، فكلّ هذه التّعاريف تصب في علاقة المسند بالمسند إليه، بإضافة باقي العناصر اللغوية التوسعية إلى الجملة أو ما يسميها النّحاة بالمتممات والفضلة، وهي التي يمكن الاستغناء عنها عند بعضهم، أمّا البعض الآخر فيراها من قيود تخصيص المعني وتقييده وتحديده. وبهذا يبقى الجامع الأكبر بين هؤلاء مشترك فيه، وهو العلاقة الإسنادية مع المتمّمات أو كما يسميها البعض بالقيود اللغوية.

➢ عند الأصوليين:

يعدّ القرآن الكريم والسّنة النبويّة الشّريفة من المصادر التي يستنبط منها علماء الأصول الأحكام الشّرعية، فكان اهتمامهم يصبّ على فهم قواعد اللّغة العربية، وبناء الجمل، وطريقة عرضها، في القرآن الكريم و السّنة النبوية الشريفة، و تنوّع دلالاتها من سياق لآخر.

لذا؛ تناول الأصوليون الجملة انطلاقا من منطق الكلام، الذي اعتبروه الجانب التنفيذي للغة العربية، إذ يقول أحدهم:« الأصل في الكلام أنْ يدل على معنى يريد المتكلم إعلام السّامع به، وخلوّ الكلام من هذا إلغاءً له ومخالفةً للأصل فيه، فإذا احتمل الكلام أنْ يكون ذا معنى مقصوداً، وأنْ يكون لغواً، كان حمله على ما هو الأصل

---

[1]- شرح الكافية، كتاب الكافية في النّحو لابن الحاجب: محمد بن الحسن رضي الدين الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان 1405ه/1985م، ج 1، ص: 08.

[2]- ينظر، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين، بيروت، لبنان، 1987م، ج 2، ص: 374.

فيه أولى، وبهذا تقرّرت القاعدة المشهورة "إعمال الكلام أولى من إهماله "كقول رجلٍ: وقفت هذه الحديقة على أولادي، وليس له إلاّ أولاد أولادٍ، فإنّ كلامه يحمل على أولاد أولاده صوباً له من الإهمال و الإلغاء»[1]، والكلام عندهم من هذا المنطق نوعان:

مفيد ذو معنى، وغير مفيد، وهو ما يسمّى باللّغو[2]، وخلافاً لذلك، فإنّ البعض الآخر من الأصوليين نظروا إلى الكلمة على أنّها كلام وهي مرادف للجملة عند بعض البلاغيين، استناداً إلى ظاهرة الحذف. ويقول الشوكاني: «وقد خصّص النُّحاة الكلام بما تضمن كلمتين بالإسناد، و ذهب كثير من أهل الأصول إلى أنّ الكلمة الواحدة تسمّى كلاماً»[3]. ونجد هذا التقسيم عند أبي إسحاق الشيرازي[4] وعن ذلك يذكر أبو الحسن البصري بأنّ الكلام:«هو إيصال بعض المعاني ببعض وتعلّق بعضها ببعض إمّا أن يكون اسماً مع اسم أو أن يكون اسماً مع فعلٍ ... وليس الفعل يلتئم مع الحرف ولا به وبالاسم، لأنّ الحرف إنّما ينبئ عن كيفية إيصال فائدة بفائدة نحو الواو المفيدة للاشتراك»[5].

ويعني أبو الحسن بالتعليق في قوله هذا: هو العلاقات الترابطية، أو بعبارة أخرى، القرائن اللفظية بين مكوّنات الكلام المفيد، كالعلاقة الرّابطة بين المبتدأ وخبره، وبين الفعل وفاعله أو نائبه...الخ. لذا فإنّ استقرار تقسيم الأصوليين للكلام إلى مفيد وغير مفيد، إنّما هو استقرار على أنّ الكلام المفيد هو الجملة، كما يقول الرّازي:«وأمّا الكلام فهو: الجملة المفيدة»[6]. ومن هنا يظهر بأنّ الأصوليين قد فهموا الكلام على أنّه هو "الجملة المفيدة".

وقد رأت الباحثة حفيظة أرسلان في بحث قدّمته، إلى أنّ « الآمدي يتّجه إلى تقسيم الكلام إلى المهمل وغير المهمل، مخرجا الكلام النفساني من حدِّ الكلام اللّغوي في قوله:«واعلم أنّ اسم الكلام، ما يطلق على العبارات الكلامية، والمقصود ها هنا إنّما هو معنى الكلام اللّساني دون النّفساني»، ثم يكمل حديثة بأنّ الكلام اللّساني قد يطلق تارة على ما أُلِّف من الحروف والأصوات من غير دلالة على شيء، و يسمّى مهملاً، و إلى ما

---

[1]- أصول التشريع الإسلامي: حسب الله علي، دار المعارف، مصر، ط 4، 1971م، ص: 290.

[2]- ينظر، بناء الجملة الفعلية بين النفي والإثبات في سورة"آل عمران"(دراسة نحوية دلالية): حارث عادل محمد زيّود، رسالة دكتوراه، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2008م، ص: 41.

[3]- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: محمد علي بن محمد الشوكاني، دار السلام، القاهرة، ط 1،(د ت)، ج 1، ص: 70.

[4]- ينظر، شرح اللّمع: أبو إسحاق الشيرازي، تحقيق وتقديم عبد المجيد التركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط 1، 1408هـ/ 1988م ج1، ص: 168.

[5]- المعتمد في أصول الفقه: محمد بن علي بن الطيب أبو الحسن البصري، تقديم وضبط خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1406هـ/ 1986م، ج 1، ص: 15.

[6]- المحصول في علم أصول الفقه: فخر الدين محمد بن عمر الرّازي، تحقيق عادل احمد عبد الموجود، علي محمد معوض، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان ط 2، 1999م، ص: 239.

يدل، ولهذا يقال في اللّغة هذا كلام مهمل حقيقةً أو مجازاً، فالغرض ها هنا هو بيان الذي ليس بمهمل جملةً»[1] وهذا هو المقصود بالجانب التنفيذي للغة.

و يقترب فخر الدين الرّازي برؤيته للجملة من نظرة النّحاة المفيدة وهي:«إمّا الجملة الاسمية كقولنا: زيد قائم، أو الفعلية كقولنا: قام زيد، و إمّا مركب من جملتين، و هي الشّرطية كقولك:(إن كانت الشّمس طالعة فالنّهار موجود)»[2]، ويعدُّ قول الرّازي تأييداً لرأي الزّمخشري وبعض النّحاة الذين قسّموا الجملة إلى ثلاثة أقسام بإضافة الجملة الشّرطية إلى كلّ من الجملة الاسمية والجملة الفعلية.

ونجد هناك مفارقة بين الغزالي والرّازي في تركيب الجملة الشّرطية. حيث يراها الأوّل بأنّها وحدة تؤدي فهماً مستقلا بذاته، أمّا الآخر يراها بأنّها عبارة عن تركيبين مسندين إلى بعضهما البعض، مؤلف من جملتين تساندتا لتكوين معنى تام الفائدة.

ومن هذا المنطق، علّق القضاة سلمان على تقسيم الجملة عند الأصوليين، فيقول:«و أمّا الجملة الشّرطية فيبدو أنّ بعضهم قد عدّها قسيمة للجملتين، الاسمية والفعلية، فجعل الجمل ثلاثة أقسام، وهو ما يظهر في قول أبي حامد الغزالي في المنخول:" والكلام المفهم جملة مركبة من مبتدإ وخبر كقولك:"زيد منطلق" ، أو فعل وفاعل كقولك:"قام زيد"، أو شرطٍ وجزاءٍ كقولك:"إنْ جئتني أكرمتُك"»[3].

لقد تناول الأصوليون الجملة من باب الأحكام الشّرعية، لذلك يسمّون المسند بالمحكوم عليه و المسند إليه بالمحكوم به، فجملة (زيد قائم) تحمل حكما، فزيد محكوم عليه، وقائم محكوم به، كقوله تعالى: ﴿**وَأَحَلَّ ٱللَّهُ ٱلْبَيْعَ وَحَرَّمَ ٱلرِّبَوٰاْ**﴾[4]، فهذه الآية تحمل حكمين، فالمحكوم عليهما هما (البيع) و(الرّبا)، والمحكوم بهما الفعلين (أحلّ) و(حرّم) فحكم على البيع بالحلال وعلى الرّبا بالحرام، وهذا هو منهج الأصوليين في تعاملهم مع الجمل، والتّراكيب اللغوية.

ومن هنا نستنتج أنّ نظرة الأصوليين للجملة تنوّعت، فمنهم من نظر إليها على أساس تركيبي إسنادي، قارب ذلك فهم البلاغيين لها، مع إضافة شرط تحقيق فائدة المعنى وتمامه، ونظرة أخرى تتمثل في اعتبارهم؛ أنّ الكلمة المفردة جملة عندهم لما تحويه من أحكام شرعية، والكلام عندهم مفيد، وغير مفيد، كما اختلفوا في تقسيم الجملة الشّرطية، فمنهم من عدّها جملة واحدة تفيد معنى تام، ومنهم من اعتبرها جملتين بضمّ بعضها إلى بعض، لأنّ طبيعة مسائل بحثهم فرت عليهم البحث بشكل معمق في دلالات الجمل، لاستنباط الأحكام منها.

---

[1]- الجملة الخبرية و الجملة الطلبية دراسة تطبيقية في سورة "مريم": شابسوغ حفيظة أرسلان، عالم كتب الحديث، إربد، الأردن،ط 1، 2004م، ص: 15.

[2]- المحصول في علم أصول الفقه: فخر الدين محمد بن عمر الرّازي، ص: 86.

[3]- الجملة في تصوّر غير النّحويين: سلمان القضاة، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، م 12، ع 2، 1997م، ص: 302.

[4]- البقرة: 275.

➢ **عند المناطقة:**

انطلق المناطقة في تعريفهم للجملة من القضايا العقلية، التي تعتمد على المقدمات للوصول إلى النتائج، إذ كان لابدّ في كلّ نتيجة (قضية منطقية لاحقا) من وجود الطرفين، بينهما ارتباط وعُلْقَة، بحيث يكون أحدهما مثبتا للآخر أو منفيا عنه[1]، وهذا ما يسميه النّحويون بالعلاقة الإسنادية التي تتم بين أجزاء الجملة، فالتابع يلحق السّابق من العناصر للوصول إلى النتيجة، ونعني بذلك المعنى في الجملة، وعلى هذا الأساس سُمّي ركنا الإسناد عند المناطقة بالموضوع والمحمول.

وممّا يجب الإشارة إليه هو الاختلاف المتباين حول تأثير وتأثر المنطق اليوناني بالنّحو العربي، وفي هذا يقول الدّكتور عبد الهادي الفضلي: «أمّا نظرية الإسناد فهي الأخرى استعار النّحاة فكرتها من المنطق اليوناني، ففي المنطق المذكور تقسّم الجملة التي يصطلح عليها منطقيا بـ (القضية) إلى جملة حملية وشرطية، وذهبوا (أعني المناطقة) إلى أنّه لابدّ للقضية – إن كانت حملية – من أن تتألّف من موضوع (ويقابله المسند إليه في النّحو) ومحمول (ويقابله المسند في النّحو)، ولابدّ لها– إن كانت شرطية– من أن تتألّف من مقدّم (ويقابله الشّرط في النّحو) وتالٍ (ويقابله الجزاء في النّحو)، وعلى ضوئه قال النّحاة تأثراً بهذا (فكرةً وقسمةً الجملة المنطقية): لابدّ في الجملة غير الشّرطية من مسند ومسند إليه، وفي الجملة الشّرطية من شرط وجزاء»[2].

فالمناطقة اشترطوا الإسناد في كلّ القضايا وهي الجمل عند النّحويين، وعلى ذلك قاس النّحويون كلامهم، كون المناطقة لم يتخيّلوا قضية خارج إطار النتائج القياسية، التي تأتي بعد عملية منطقية قائمة على مقدمتين، تأخذ النتيجة في كلّ مقدمة منها طرفاً، ليكوّن منهما (الطرفان) النتيجة في القياس المنطقي.

ويضيف الدّكتور فضلي: « بل المفروض أن يقسّموا الجملة العربية وفق ما وقفوا عليه من أمثلتها وجزئياتها في كلام العرب، لا على أساس من قياسها على قسمة القضية المنطقية، وذلك للفرق الواضح بين المنطق واللّغة، وهو أنّ قضايا المنطق لا تعكس واقعا لغويّا، وإنّما تضع منهجا علميا لصياغة الحكم القائم بين شيئين في القضية الحملية. الذي ينتهي إليه الباحث في أيّة مسألة فكرية ليرتب صورة استدلالية من أجل الوصول إلى النتيجة المطلوبة»[3].

ويعتبر هذا النقد في غاية الأهمية، لأنّه يعيد الاعتبارات إلى جانب المعنى وهو كما عبر عنه سيبويه بعبارة"يحسن السكوت عنه"، وهي الفائدة المرجوة من الكلام؛ أي الجملة عند بعضهم.

---

[1]- ينظر، الجملة العربية – دراسة في مفهومها وتقسيماتها النحوية-: الشيخ حسن منصور، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان ط 1، 2009م، ص: 44.

[2]- دراسات في الإعراب: عبد الهادي الفضلي، تهامة للنشر، جدّة، السعودية، ط 1، 1405ه/1984م، ص: 134.

[3]- المرجع نفسه، ص: 134.

وقد شاطره الرأي الدّكتور إبراهيم أنيس في كتابه"من أسرار العربية"، إذ لم يشترط علاقة الإسناد حتى تكون الجملة كائنة مكوّنة، حيث قال: «إنّ الجملة في أقصر صوّرها هي: أقلّ قدر من الكلام يفيد السّامع معنىً مستقلا بنفسه، سواء تركّب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر»[1].

وحتى لا يكون إجحاف في حقّ هؤلاء ولا هؤلاء، فإنّ فكرة الإسناد عند النّحاة التي استمدوها من عند المناطقة – حسب رأي غالبية النّحاة – كانت فكرة صائبة للاستدلال وتطبيق القياس في الكلام المركّب، والذي نعنى به الجمل، غير أنّ ذلك غير كاف للحكم على كلّ أنواع الجمل بمختلف أنماطها، بأنّها تحقّق المعنى من خلال العلاقة الإسنادية بين الموضوع والمحمول عند المناطقة، وبين المسند والمسند إليه عند النّحاة.

ويسمي المناطقة الجملة في اصطلاحهم (القضية) وهي مركبة عندهم من الموضوع «وهو محلّ العرض المختصّ به، وقيل: هو الأمر الموجود في الذّهن»[2]، والمحمول «وهو الأمر في الذهن»[3]، ونسبة بينهما، فجملة (محمد هو رسول الله – ﷺ–)، هي القضية، و(محمد) موضوع و(رسول الله – ﷺ)محمول، والنّسبة بينهما هو الضّمير(هو). أمّا النّوع الثاني من النسبة فيضمّ في جملة (محمد رسول الله) من دون الضّمير (هو)، فيصبح (محمد) موضوع، و(رسول الله) محمول، والنّسبة بينهما (اتصافه بالرسلية).

وتُدرس الجملة في علم المنطق من وجهتين مختلفتين مرتبطتين ببعضهما البعض، يستند إليهما المناطقة في إخضاع قضياهم للتحليل، والحكم عليها بالسلب و الإيجاب، وهما:

أ– التصوّر (Concept):

يسمي المناطقة«معرفة المفردات تصوّراً (Concept)»[4]، وهو تصوّر أجزاء القضية التي تتركب منها أي تصوّر ذات الموضوع وتصوّر المعنى المحمول، وتصوّر النسبة بينهما حسب ما يقبله العقل ولا يرفضه،«وهو حصول صورة الشيء في العقل، وهو إدراك الماهية من غير أن يحكم عليها بنفي أو إثبات»[5]، فيكون أوّل تصوّر في القضية المثال وهي جملة (محمّد رسول الله – ﷺ–) أنّ محمّداً بشر يمشي ويأكل وينام ويتكلّم وله صفات خلقية معينة، ثمّ يليه تصوّر معنى الرّسلية في محمّد، بعدما بعث الله تعالى لعبد من عباده موحيا إليه أن يهدي النّاس جميعا، وبحصول هذين التصورين تتصوّر القضية في عقلك.

---

[1]– من أسرار العربية: إبراهيم أنيس، المكتبة الانجلومصرية، القاهرة، مصر، ط 3، 1966م، ص: 236.

[2]– كتاب التعريفات: علي بن محمد بن علي الحسيني الحنفي الجرجاني، تحقيق وتعليق نصر الدين تونسي، القاهرة، مصر، ط 1، 2007م، ص: 374.

[3]– المصدر نفسه، ص: 325.

[4]– دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين: العبيدان موسى بن مصطفى، الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، دمشق، سوريا، ط 1، 2002م ص: 37 .

[5]– كتاب التعريفات: علي بن محمد بن علي الحسيني الحنفي الجرجاني، ص: 103.

ب- التّصديق (Belief):

وهو"معرفة النسبة الخبرية بين المفردات تصديقاً (Belief) "[1]، أي" أن تنسب باختيارك الصّدق إلى الخبر"[2]، ومدى مطابقة القضية للواقع خارج عقلك، فإذا كانت مطابِقَةً للواقع كانت قضيةً صادقةً في اصطلاحِ المناطقةِ، وإذا خالفت الواقع كانت قضية كاذبة أي لا تحتمل الصّدق كتصوّر مسيلمة رسول الله، فهي قضية كاذبة لأنّ النسبة بين مسيلمة و الرّسلية غير موجودة ولا يستطيع العقل أن يتصوّرها. وعندما يكون الحكم على القضية بإثبات المحمول للموضوع، كإثبات الرّسلية لمحمد – ﷺ- فإنّ المناطقة يسمونها بـ (قضية موجبة) أي قضية إثبات، وتكون النسبة بين الموضوع والمحمول نسبة إثبات.

وإذا كانت القضية حكما منفيا بين المحمول وموضوعه، كنفي الرّسلية عن مسيلمة كانت القضية سالبة أي قضية نفي، وتكون النسبة بين الموضوع والمحمول نسبة نفي.

و قد يحصل أن تحتوي الجملة الواحدة قضيتين إحداهما سالبة والأخرى موجبة، أو العكس صحيح فتكون القضيتين مركبتين من نفي وإثبات.كجملة (لا إله إلاّ الله) فإنها تحتوي على قضيتين، أوّلهما ثبوت الإلوهية لله تعالى، والثانية نفيها عمّن سواه. وتكون القضيتان في هذه الحالة صادقتين.

ويسمي المناطقة "المسند إليه بالموضوع (Le Thème)، وهو عبارة عن المؤلف المباشر الذي يمثل المحور الأساس للجملة، وقد يطلق عليه المحدّث عنه. والمسند بالمحمول (Le Prédicat) أو المحدّث به كالخبر، أو كما سمّاه سيبويه بالمبني عليه"[3].

➢ عند البلاغيين:

الجملة هي الوحدة الأساسية التي يتألّف منها الكلام، لأنّها المركّب الذي يحمل فكرة إلى ذهن المرسل إليه فيحصل الفهم و الإفهام. ليتحقّق التواصل بها، وهي وسيلة نقل للأفكار من أماكن قبوعها في النفس إلى محطات تشفيرها وفهمها بالعقل، وما الكلام إلاّ مجموعة من الجمل المفيدة، فلا يتمّ فهم المعنى النفسي الباطني المكنون عند المرسل إلاّ بواسطة الجمل.

ويتفق علماء البلاغة على أن يكون الحديث و الكلام واضحا ومقصده جلياً، فيصل المعنى الذي يريده المخاطِب (المرسِل) إلى المخاطَب (المرسَل إليه)، وهذا لا يحصل عند المتكلم إلاّ إذا راعى أحوال الظروف التي يكون عليها المخاطب، واختلافها، بما يقتضيه إيراد الكلام بصورة تناسب حالته التي يكون عليها، وهذا ما سمّاه

---

[1]- دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين: العبيدان موسى بن مصطفى، ص: 37.

[2]- كتاب التعريفات: علي بن محمد بن علي الحسيني الحنفي الجرجاني، ص: 102.

[3]- الفسيح في ميلاد اللسانيات العربية: عبد الجليل مرتاض، ص: 192.

البلاغيون (مقتضى حال المخاطب). لأنّ ما يصلح لخطاب العاقل، لا يصلح لخطاب الجاهل، وما يصلح لخطاب العامّة لا يصلح لخطاب الخاصّة، وما يصلح تقديمه في موقف، يلزم تأخيره في موقف آخر، وما يجدر ذكره في سياق، يجدر حذفه في سياق آخر.

لقد تنبه علماء البلاغة منذ عهد عبد القاهر الجرجاني إلى الأصول والقواعد التي يعرف بها مطابقة أحوال الكلام لمقتضى حال المخاطب، وعدّوها علماً من علوم البلاغة أسموه (علم المعاني)، وقد عُرِف بأنّ نظرية النّظم لعبد القاهر الجرجاني (ت471 هـ) هي أصل هذا العلم، مما دفع المتأخرين عنه يدرسونها ويبحثون فيها. إذ أنّ طبيعة الكلام وأسلوبيته تقتضي على المرسل خطابا معينا ونمطا يخضعه مقتضى الحال، إلى العلاقات اللغوية التي تخدم ذلك المعنى. وفي ذلك يقول الجرجاني: «معلوم أن ليس النّظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض. وجعل بعضها بسبب من بعض، والكلم ثلاث: اسم، فعل، حرف، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة»[1]. فالجملة البلاغية العربية في خالص صوَّرِهَا تستند إلى عناصرها المرتبطة بالكلمة ثمّ بالجملة في وحداتها المعنوية الصّغرى، ولو اتصلت الجملة بالسّياق النصي الأكبر منها تركيبا. فإنّ هذا السّياق مرتبطٌ بالفضلة والأداة. وهذا ما يجعل تقسيم الجرجاني لأنواع التّراكيب لا يعدو عن ثلاثة أقسام وهي:« تعلُّق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما»[2].

فمفهوم الجملة عند البلاغيين وإن راعى مقتضى الحال والمقام عند المتكلم والمخاطب ظل مشدودا بما اصطلح على تسميته بالاقتصاد اللغوي والبلاغي: وهما ركنا الجملة الأساسيان، المسند والمسند إليه، لأنّ مفهوم البلاغة عند العرب هي الإبلاغ والإيجاز.

ومن هنا عدّ النص المتكامل وحدة بنيوية عضوية متعاونة في نسيج معين من الكلمات، فالاسم يتعلّق بالاسم، بأن يكون خبراً عنه أو حالاً منه، أو تابعاً له، صفةً أو تأكيداً أو عطفَ بيانٍ، أو بدلا، أو عطفاً بحرفٍ، أو بأنْ يكون الأوّل مضافاً إلى الثاني، أو بأنْ يكون الأوّل يعمل في الثاني عملَ الفعلِ، ويكون الثاني في حكم الفاعل له أو المفعول، وذلك في اسم الفاعل، كقولنا: زيد ضارب أبوه عمرا، وكقوله تعالى: ﴿ **أَخْرِجْنَا مِنْ هَـٰذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا**﴾[3] »[4].

ويشير الجرجاني في نظرية النظم، التي أسَّسَ قواعدها، إلى كلّ أنواع التّعلّق بالاسم، كون تعلّق الاسم بالاسم لا يخرج عمّا ذكره في كتابه دلائل الإعجاز[5].

---

[1]- دلائل الإعجاز في علم المعاني: عبد القاهر الجرجاني، تعليق السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر التوزيع، بيروت، لبنان، ط 3 1422هـ/2001م، ص: 15.

[2]- المصدر نفسه، ص: 15.

[3]- النساء: 75.

[4]- المصدر السابق، ص: 16.

[5]- ينظر، المصدر السابق، ص: 16.

فالكلمات والألفاظ المنفردة لا تعطي معنى تامّا بانقطاعها عن الكلام، بل معاني لغوية مجتزأة، تكون قطعة من المعنى العامّ في الجملة، وفي النص معاً، وهذا ما يحصل من خلال علاقة الرّبط، وضمّها مع بعضها البعض لإنتاج المعنى المقصود لذاته، وذلك لا يكون إلاّ بالطرق المعلومة التي أشار إليها الجرجاني في كتابه "دلائل الإعجاز".

ويسمّي البلاغيون هذه العلاقة بالإسناد، فمثلاً؛ جملة (الصّدق منجاةٌ) لا تعطي معنى معين مفيد يحسن السّكوت عليه، إذا فَصَلْت كلمة (الصّدق) عن كلمة (منجاة). فكلمة (الصّدق) وحدها تعني (قول الحقّ)، وهو معنى ناقص لا تتحقق من خلاله التمامية، وكلمة (منجاة) تعني (الخلاص)، وهو معنى ناقص أيضا، إلاّ أنّه بضّم الكلمتين إلى بعضهما البعض في جملة (الصّدق منجاة) يكون المعنى المقصود قد حصل، وذلك بحكم مثبت أقيم على (الصدق) بأنّه منجاةٌ، فوجود الحكم مثبتا أو منفيا يعني وجود المحكوم عليه، والمحكوم به. و بالتالي تصبح جملة (الصّدق منجاة) تعني (قول الحقّ خلاص).

وقد يكون الحكم منفيا بين المسند والمسند إليه بإدخال إحدى الوسائل اللغوية التي تفيد النفي، فجملة (ليس الكذب منجاةٌ) جملة فيها محكوم عليه (الكذب)، والمحكوم به (ليس منجاة). وهنا يتفق البلاغيون والأصوليون في تحديد عناصر الجملة.

لقد أطلق البلاغيون على الرّكن الأوّل في الجملة (المسند إليه) وعلى الرّكن الثاني (المسند) وهما ركنا الجملة الأساسيان في اللغة العربية، لأنّ الإسناد عندهم«نسبة أحد الجزأين إلى الآخر، أعمّ من أن يفيد المخاطب فائدة يصحّ السكوت عليها أوّلاً. و هي في عرف النّحاة: ضمّ إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التامّة، أي: على وجه يحسن السكوت عليه. وفي اللغة: إضافة الشيء إلى الشيء.»[1]، وبهذا فهم يتّجهون في ذلك إلى تعريف الجملة عند سيبويه من خلال العلاقة الإسنادية، سواء أكانت هذه الجملة اسمية أم فعلية، أو ما يجري مجراهما كتحوّل البنية في ركني الجملة.

و أمّا ما زاد عن هذين الرّكنين الأساسيين في الجملة يسمّى (قيدا)، يضيف للجملة معاني إضافية ليست أساسية، فالمسند إليه هو المخبر عنه، والمسند هو المخبر به في الجملة، فكلّ نوع يظهر للجملة يمكن أن يتّخذ وجوها عدّة، نتيجة التحوّلات التي تطرأ عليه بدخول الفضلة والأداة.

أمّا التّعلق الثاني الذي أشار إليه الجرجاني، فهو تعلّق الاسم بالفعل: « بأنْ يكون فاعلاً له أو مفعولاً فيكون مصدراً قد انتصب به كقولك: ضربت ضربا، ويقال له المفعول المطلق، أو مفعولا به كقولك: ضربت

[1]- كتاب التعريفات: علي بن محمد بن علي الحسيني الحنفي الجرجاني، ص: 51.

زيدا »[1]. ثمّ ذكر كلّ الصّور والأنماط التي يكون عليها التّعلق بالفعل، أو ما يسمّى بالجملة الفعلة عند النحاة[2].

فإشارة الجرجاني إلى هذه التّراكيب اللغوية في نظرية النّظم هي دراسة للعلاقات اللّغوية للجملة والنص. فكما أعطى الحقّ بالابتداء للاسم والفعل، واهتمّ بهما في دراسته للتّراكيب اللغوية؛ لم يهمل التّعلق الثالث للحرف بهما، حيث قال بأنّه على ثلاثة أضرب:

1- أن يتوسّط بين الفعل والاسم، كقولك: مررت بزيد أو على زيد.

2- تعلق الحرف بما يتعلّق به العطف، كقولك: جاءني زيد وعمر، ورأيت زيداً وعمراً، ومررت بزيد وعمر.

3- تعلّق الحرف بمجموع الجملة، كتعلّق حرف النّفي والاستفهام والشّرط والجزاء بما يدخل عليه وشأنه في هذا التركيب أن يربط بين جملة وأخرى لهما علاقة معنوية تصب في اتجاه واحد كالشّرط وجزائه وليس بين مركبين إسناديين مختلفين من جهة المعنى ... كقولك في الشّرط والجزاء: إنْ يأتيني زيد أكرمه، لم يكن الإتيان شرطاً، بل الإتيان من زيد، وكذلك لم تجعل الإكرام على الإطلاق جزاء للإتيان، بل الإكرام واقعا منك.[3].

وعلى ذلك يعلق الدّكتور عبد الفتاح لاشين على تعلّق الكلم ببعضه البعض في نظرية النظم الجرجانية، بقوله: « فالمعاني التي تنشأ من تعلّق الاسم بالاسم، أو من تعلّق الاسم بالفعل، أو تعلّق الحرف بهما، هي معاني النّحو وأحكامه، فالتّعلق والإسناد يفهمان من النّحو، وعنهما تكون المعاني التي يريد المتكلم إبرازها ويستطيع السّامع إدراكها، ولا ترى شيئا من ذلك يعدو أن يكون حكما من أحكام النّحو، ومعنى من معانيه»[4].

والواقع أنّ تقسيم البلاغيين للجمل كان مختلفا عن تقسيم النّحويين، حيث قسمّوها إلى جملة رئيسية وجملة غير رئيسية، فالرئيسية ما لم تكن قيداً في غيرها، وكوّنها الركنان الأساسيان في الإسناد، وغير الرئيسية ما كانت قيداً في غيرها، متفرّعة عن المركب الإسنادي الذي تشكّل قبل جملة القيد، وهي ليست مستقلة بنفسها لأنها ترتبط بسابقتها من جهة تقييد المعنى، فتكون العلاقة عندئذ علاقة معنوية أكثر من كونها علاقة نحوية إسنادية، إذ خلصوا في نتائج بحوثهم إلى أنّ ركني الجملة الأساسيان هما المسند والمسند إليه، وكلّ ما عداهما يعدّ

---

[1]- دلائل الإعجاز في علم المعاني: عبد القاهر الجرجاني، ص: 16.

[2]- ينظر، المصدر نفسه، ص: 16،17.

[3]- ينظر، المصدر السابق، ص: 17.

[4]- التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني: عبد الفتاح لاشين، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، مكتبة الإسكندرية، دار الجيل للطباعة، جمهورية مصر العربية،1980م، ص: 80.

زائـــداً ويعتبرون هذه الزوائد قيوداً تقدّم فائدةً مَا للجملة تبعاً لنوع القيد وطبيعته، وعلى هذا الأساس التـــركيبي تُقَسَّم البُنَى التركيبية للعلاقات الإسنادية بين المسند والمسند إليه إلى الأقسام التالية:

1- أن يكون المسند والمسند إليه كلمتين حقيقة، نحو: زيد قائم.

2- أن يكون كلمتين حكما، نحو: لا اله إلا الله، فقائلها ينجو من النّار، لأنّها تعني كلمة توحيـــد الله نجاة من النّار.

3- أو أن يكون المسند إليه كلمة (حكما)، والمسند كلمة (حقيقة)، كالمثل المشهور في العراق: «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه، أي: سماعك بالمعيدي خير من رؤيتك إياه»[1].

فحقيقة العلاقة الإسنادية تتجلى في حاجة المسند إلى المسند إليه، وحاجة المسند إليه إلى المسند، وذلـــك عندما يكون البناء الرئيسي للجملة النّواة من دون العناصر التوسعية كالفضلة مثلا، يقتضـــي وجـــود الركنـــان الأساسيان في تركيب الجملة على اختلاف أنماطها، إذ يكون المعنى المقصود ثابتا ولا يقبل التأويل والتقدير فتتحدّد وظيفة المقيدات التي توسع الجملة، وتوضّح المعنى الأساســـي في الجملة، فتفصله أو تحدّده، أو تخصّصه تخصيصـــا دلاليا.

« أمّا إذا كان الاختيار بين كلمات من حقول دلالية لا تآلف بينها في الحقيقـــة الوضـــعية للإتبـــاع أو الإضافة، فإمّا أن تكون هناك قرينة تصوغ هـــذا الاختيار، وبذلك يكون الكلام مقبولاً أو صحيحـــــاً نحويّـــاً ودلالياً، ويدخل في هذه الحال تحت عنوان المجاز اللغوي بفروعه»[2].

و يظهر ممّا سبق أن آراء جمهور العلماء انقسمت إلى اتجاهين بارزين في تحديد العلاقـــة بـــين الجملـــة والكلام وأسبقية أحدهما عن الآخر في وصف التّراكيب النحوية، و يعكس هذا الخلاف الواقع بين العلماء حـــول المفاهيـــم في التسميـــات الاصطلاحية للجملة والكلام معـــا، ومدى مطابقة الجملـــة للكـــــلام في العـــرف النحوي، وعمومية وتخصيص كلّ منها في احتواء المفهوم الأعمّ للفائدة التي يحســـن الســـكوت عنـــها؛ وهـــذان الاتجاهان هما:

- الاتجاه الأوّل:

يرى بأنّ الكلام مرادف للجملة، فالجملة هي الكلام عندهم، وربطوا بين البنية التي يخضع لها نمط معين من الجمل أثناء التّركيب، وبين المعنى من جهة أخرى، حيث لا يتمّ به الكلام إلاّ إذا حقّق فائدة، و بنوا رأيَهُم هذا على أمرين هما: العلاقة الإسنادية، والفائدة، وفي هذا الباب يقول ابن منظور في لسان العرب:« الكلام مـــا كـــان

---

[1]- مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري، تحقيق محمد محي الدّين عبد الحميد، القاهرة، ط2، 1959م، ج3، ص: 345.

[2]- النّحو والدلالة – مدخل لدراسة المعنى النحوي – الدلالي: محمد عبد اللطيف حماسة، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1420هـ/2000م، ص: 97.

مكتفيا بنفسه وهو الجملة»[1]. ووافقه الرّأي ابن جني حين قال:« أمّا الكلام فكلّ لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون (الجمل) نحو زيد أخوك وقام محمد ...، فكلّ لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام... »[2]، وهذا ما ذهب إليه كل من المبرّد، والزمخشري، وابن يعيش، وعبد القاهر الجرجاني.

– الاتجاه الثاني:

وهو عكس الاتّجاه الأول حيث يرى بأنّ الكلام غير الجملة، وقضى بعدم التّرادف بينهما، واعتبر الكلام بأنّه قول مفيد بالقصد، ومعنى ذلك أنّه يعادل معنى "يحسن السّكوت عليه". بخلاف الجملة التي تعتبر أعمّ منه، إذ ينتفي شرط الإفادة عنها. فحدّ الكلام عندهم هو الإفادة بعكس الجملة التي نزع عنها هذا الثّوب، فكلّ ألفاظ تحقّقت فيها العلاقة الإسنادية اعتبرت جملة، أفادت أم لم تفد. ومن ذلك جملة الشّرط، التي لا يتحقّق فيها شرط الإفادة إلاّ بذكر جملة جواب الشّرط. فحدّها هنا هو قول مؤلف من مسند ومسند إليه.

ويتزعّم هذا الرأي ابن الحاجب أبو عمرو عثمان بن عمر (646هـ) وقد جاء بعده ابن هشام (761هـ). الذي يتّفق معه فيقول:«والكلام هو القول المفيد بالقصد والمراد بالمفيد: ما دلّ على معنى يحسن السّكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كقام زيد، والمبتدأ وخبره: كزيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما. و بهذا يظهر لك أنهما ليس بمترادفين كما توهّم كثير من النّاس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل، فإنّه بعد أن فرغ من حدّ الكلام قال: ويسمى جملة، والصّواب أنّها أعمّ منه، إذ شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشّرط، وجملة الصّلة. وكلّ ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام »[3].

ب– عند المحدثين:

إنّ المتتبع لنظرة المحدثين للجملة، يجد أنّ أغلبهم لم يعيروا أدنى اهتمام للتفريق بين مصطلحي الجملة والكلام الذي شغل بال المتقدمين عنهم، بل توجّه اهتمامهم لدراستها، لعلمهم الكافي بدورها في الدراسات اللغوية الحديثة واللسانيات، أمّا الأقلية منهم التي نادت بالتّفرقة بين المصطلحين حاولت أن تجعل لكلّ منهما حدّا يفصله عن الآخر، وبهذا يكون المحدثون قد تبعوا أهل التّراث، وبذلك لم يأتوا بالجديد في الفصل بين المصطلحين، فجديدهم يتجلّى في الدراسات والمناهج التي طُبِقَت على الجملة العربية. ولا ننفِي هنا بعض المحاولات التي جاءت بها القلّة القليلة تتعلّق بالتفريق بين المصطلحين.

---

[1]– لسان العرب: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، المج 12، ص: 523.

[2]– الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، المج1، ص: 73.

[3]– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين بن هشام الأنصاري، ج2، ص: 490 .

– الفريق الأول:

وتمثله نخبة كبيرة من النّحاة ومنهم عبّاس حسن، الذي يضع الجملة والكلام دائما معاً كلما كانت المناسبة لذكرهما وذلك لدلالتهما على مدلول واحدٍ، خاصٍ بهما. فيقول: « الكلام أو الجملة هو ما تركب من كلمتين أو أكثر وله معنى مفيد مستقل »[1].

ويقول الدّكتور إبراهيم أنيس عن الجملة: « إنّ الجملة أقلٍ قدراً من الكلام، يفيد السّامع معنًى مستقلاً بنفسه، سواء تركّب هذا القدر من كلمة أو أكثر »[2]. فمؤدّى قوله يُظهر بأنّ الجملة لا تقتصر على التّركيب فقط والعلاقة الإسنادية، إذ يمكن أن تكون هناك كلمة، تحسب جملة مع إفادتها السّامع بالمعنى، وقد يعتقد الكثير من الباحثين أن الدّكتور إبراهيم أنيس قد ألغى فكرة الإسناد في الجملة، إلاّ أنّ المدلول غير ذلك، فالإسناد متحقّق في كلّ الجمل التي تستعمل في اللغة العربية وإن خفِيَ ذلك و لم يظهر، فالتقدير في المحذوف من الكلام موجود في اللغة العربية، وهذا ما أشار إليه عبد القاهر الجرجاني، كقولك لشخص يتكلم: "صَهْ"، بمعنى أنت اُسكت، فاسم فعل الأمر (صَهْ) له علاقة إسنادية مع الضّمير المستتر(أنت) في تقدير الكلام.

وقد يكون مثل ذلك في الأفعال، كأنْ تقول لشخص واقف بصيغة الأمر:"اجلس"، فظاهر التأليف كلمة مفردة تتمثل في فعل الأمر (اجلس)، وباطنه علاقة إسنادية بين الفعل والفاعل المقدّر بالضمير (أنت)، وهنا يبرز المعنى وتتحقّق الإفادة بهذا الفعل الذي يظهر في كلمة واحدة كما قال الدّكتور أنيس.

والواقع غير ذلك، حتى و إنْ لم يظهر ذلك، فالإسناد موجود بتقدير المحذوف وهو الضّمير المخاطب المستتر (أنت)، فالكلمة الواحدة لا يمكنها أن تؤدي معنى تاماً بمفردها دون حاجتها إلى أخرى، و إنما تحمل دلالة الشيء كدلالة الاسم على المسمى وهذا ما أثار فكر الدّكتور مهدي المخزومي، عندما أضاف إلى قول الدّكتور إبراهيم أنيس مبرراً لذلك، خاصّة في ظاهرة الحذف الذي يرى فيه القبولية إذا ما سهل تقدير المحذوف، إذ يقول: « ... إنّ الجملة قد تخلو من المسند إليه لفظا أو من المسند لوضوحه وسهولة تقديره »[3]. فعدم احتواء الجملة الفعلية أو الجملة الاسمية على مسند أو مسند إليه، يرجع إلى وضوح المعنى وتجلّيه في الأذهان، فغياب اللّفظ قد يكون في تركيب الجملة، لكنّه حاضر في الذّهن والمعنى من باب التقدير والوضوح، وهذا ما سبقهم إليه عبد القاهر الجرجاني عندما تطرّق إلى ظاهرة الحذف في الجمل، إذ يقول: « ...فإنّك ترى به ترك الذّكر أفصح من

---

[1]– النحو الوافي: عباس حسن فضل، مكتبة المهدي، بيروت، لبنان، ط1، 2007م، ج1، ص: 15.

[2]– من أسرار العربية: إبراهيم أنيس، ص: 260.

[3]– في النحو العربي نقد وتوجيه: مهدي المخزومي، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط 1964م، ص: 33.

الـــذّكر، والصّمت عـــن الإفادة أزيد للإفـــادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطـــق، وأتم مـــا تكون بيانا إذا لم تبن...»[1].

ويظهر هنا توافق بين رأي الدّكتور إبراهيم أنيس مع الإمام عبد القاهر الجرجـــاني في ظـــاهرة الـــذّكر والحذف، بحرصهما الشّديد على ضرورة الاهتمام بالمعنى.

ومن القائلين بالترادف، الدّكتور نعمة رحيم العزّاوي، حيث ينقل له سلمان القضاة قولاً مفاده التّسوية بين الجملة والكلام، يقول القضاة: « وبعد ذلك يتناول الباحثون المحدثون والمعاصرون مسألة العلاقة بين الكـــلام والجملة ليبيّنوا رأيهم فيها، ولهم في هذه المسألة رأيان، الرأي الأوّل وهو القائـــل بالتـــرادف، وقد ذهـــب إليـــه الدّكتور نعمة رحيم العزّاوي الذي قـــال بعد أن نقل عن الزّمخشري وابن جني القـــول بالتـــــرادف:« ونحـــن نعتقـــد أنّ هذا الفهم للكلام والجملة هو فهم سليم يوافـــق رأي اللغـــويين المحدثين، وذلك لأنّ ابن جني ومـــن تابعـــه جعلوا الإفادة شرط الكـــلام أو الجملـــة»[2].

– الفريق الثاني:

فرّق هذا الفريق بين المصطلحين، وجعل بينهما حدوداً، وبهذا انقسم إلى قسمين[3] قد يبدو فهم كـــلّ منهما للجملة والكلام غير بعيد عن فهم الآخر، والحقيقة غير ذلك، فهناك فروق دقيقة في جوهر التفريق، وهما:

أ– قسم تبع القدماء:

كمحمّد خير الحلواني، وعبد السلام هـــارون، الذي يقول: « والـــحقّ أنّ الكلام أخـــصّ مـــن الجملة، والجملة أعمّ منه وإنّما كان الكلام أخصّ من الجمة لأنّه مزيد فيه قيد الإفادة...، وعلى هـــذا فتعريـــف الجملة هو "قول مركّب" أفاد أم لم يفد، قصد لذاته أم لم يقصد، سواء أكانت مركّبة من فعل وفاعل، أم من مبتدأ وخبر، أم ممّا نزل منزلتهما، كالفعل ونائب الفاعل، والوصف وفاعله الظاهر»[4]، وكما جاء في كتـــاب (شـــرح الحدود): «"والصّحيح" عند غيرهم" أنها أعمّ منه"، عموما مطلقا لصدقها عليه وعلى غـــيره، إذ شـــرطه الفائـــدة بخلافها، فكلّ كلامٍ جملة ولا عكس بالمعنى اللغوي»[5].

---

[1]– دلائل الإعجاز في علم المعاني: عبد القاهر الجرجاني، ص: 95 .

[2]– الجملة العربية عند النحاة القدماء والمحدثين: سلمان القضاة، مجلة المنارة، مج1، ع2، 1996م، ص: 23.

[3]– ينظر، بناء الجملة الفعلية بين النفي والإثبات في سورة" آل عمران"،(دراسة نحوية دلالية)، حارث عادل محمد زيّود، ص: 29، 30.

[4]– الأساليب الإنشائية في النحو العربي: عبد السلام هارون، مؤسسة الخانجي، مصر، 1959م، ص: 18، 19.

[5]– شرح كتاب الحدود: الإمام عبد الله بن احمد النحوي المكّي الفاكهي، تحقيق المتولي رمضان احمد الدميري، مكتبة وهبـــة، القـــاهرة، مصـــر، ط2 1414هـ/ 1993م، ص: 57.

ب- قسم خالف القدماء:

ويرى هذا الفريق بأنّ الكلام أعمّ من الجملة، وهو مذهب خالف ما جاء به رضي الدين الاستراباذي وابن هشام ومن تبعهما، وفي ذلك يقول خليل عمايرة: « والذي نرتضيه هو ما يرتضيه الزمخشري، وابن يعيش حدّا للكلام، حدّا للجملة، ونخالف كما نخالف من تبعه في أنّ الكلام هو الجملة، ونخالف ابن هشام ومن سار على منهجه في أنّ الكلام أخصّ من الجملة، وهي أعمّ منه، فنرى أنّ الجملة ما كان من الألفاظ قائما برأسه مفيداً لمعنى يحسن السكوت عليه»[1]. وهذا الرأي الذي انفرد به عمايرة ما هو إلاّ وجهة نظر خاصّة، لا تكاد تغدو عن نطاق التّفريق بين المصطلحين، ويدعم هذا الرأي أحد المستشرقين، إذ يقول: « ومن الكلام ما ليس بجملة، بل هو كلمات مفردة، أو تركيبات وصفية أو إضافية، أو عطفية غير إسنادية، ويشبه الجملة في أنّه مستقل بنفسه، لا يحتاج إلى غيره مظهراً كان أو مقدّرا»[2].

ويوضّح خليل عمايرة الكلام عنده، بأنّه: « تآلف عدد من الجمل للوصول إلى معنى أعمّ ممّا في الجملة وأشمل، وعلى ذلك كان القرآن كلام الله، والشعر والنثر كلام العرب»[3]، في إشارة منه إلى تعريف الأصوليين للقرآن، بأنّه كلام الله المترل على عبده... .

وهكذا يظهر أنّ الخلاف الذي كان عند النّحويين القدامى امتدّ أثره إلى النّحاة المحدثين، ومردّ ذلك إلى صعوبة تحديد المعايير الفاصلة بين مصطلح الكلام ومصطلح الجملة وذلك لوجود خلط في بعض المفاهيم والمصطلحات.

- نقد بعض المحدثين لمفهوم المصطلح:

فرّق النّحاة بين عناصر الجملتين الاسمية والفعلية، وجعلوا الفعل والفاعل من جهة، والمبتدأ والخبر من جهة أخرى تتحقّق بينهما العلاقة اللّغوية بفعل الإسناد، وبناء على ذلك قدّم الفرنسي فلايش (Fleisch) نقداً لهؤلاء النّحاة القدماء عن إغفالهم الاتّفاق على مصطلح واحد يحوي التّركيب اللّغوي الذي يسمّيه البعض من المحدثين بالجملة، إذ يقول هذا المستشرق: « إنّه توجد فجوة كبيرة ملحوظة في النّحو العربي نتيجة لافتقاد النّحاة نظرة عامّة للجملة، فقد ميّزوا الجملة الاسمية من الجملة الفعلية، لكنّهم لم يفسّروهما باستخدام مصطلحي الـ (Prédicat) و(Sujet)، بل إنّهم يجهلون مفهوم الـ (Sujet) وهو مفهوم ليس له مصطلح مقابل في تسمياتهم، والأمر في النّحو العربي إلى يومنا هذا»[4].

---

[1]- في نحو اللغة وتراكيبها: خليل احمد عمايرة، عالم الفكر، جدّة، السعودية، ط 1، 1984م، ص: 77.

[2]- التطور النحوي للغة العربية: برجشتراسر، تعليق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، 1982م، ص: 125.

[3]- في نحو اللغة وتراكيبها: خليل احمد عمايرة، ص: 78.

[4]- ينظر: - Henri Fleisch ,Traité de Fhilologie Arabe, Beyrouth,1961 p: 24,25.

وقد عارضه الدّكتور علاء إسماعيل الحمزاوي في رسالته "الجملة الدّنيا والجملة الموسّعة في كتاب سيبويه"، و لم يوافقه هذا الرأي، وذهب إلى أنّ سيبويه قد أدرك مفهوم (Prédicat) و(Sujet) وفسّرهما بأنّهما العنصران الأساسيان لتكوين الجملة وعبّر عنهما بمصطلحي (المسند والمسند إليه)، وقد عقد لهما باباً خاصًّا بهما[1]، وعرّفهما بأنّهما ما لا يغني أحدهما عن الآخر، ولا يجد منهما المتكلم بدّا، وضرب نموذجين أحدهما للجملة الاسمية، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك، وعلّق عليه بقوله: «فمن ذلك الاسم المبتدأ و المبني عليه»[2]، والآخر للجملة الفعلية، و«مثل ذلك: يذهب عبد الله، فلابدّ للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأوّل بدّ من الآخر في الابتداء»[3].

وقد طالب الدّكتور تمّام حسان إعادة النّظر في الجملة العربية في ظلّ الدّراسات الحديثة التي أصبحت تهتم بالمبنى والمعنى، مؤسّسا بذلك لنظرية نحوية عربية حديثة تتناول الجملة، خاصّة من حيث تقسيم الكلِم العربي فيقول: «وفي رأيي أنّ التّقسيم الذي ورثناه عن النّحاة العرب بحاجة إلى إعادة النّظر، بل إلى محاولة جديدة لتقسيم جديد مبني على الأسس المذكورة، ولقد أعدت النّظر في هذا التّقسيم فعلا، فوصلت إلى أنّ الكلِم العربي ينقسم إلى سبعة أقسام، وهي: الاسم، الصّفة، الفعل، الخالفة، الضّمير، الظّرف، الأداة»[4].

3- دلالات مصطلح الجملة:

إذا عدنا إلى كتاب سيبويه، واستعرضنا مفهوم الجملة بالبحث عن هذا المصطلح، فإنّنا لا نجد له أثراً، غير أنّه أشار إلى ذلك تحت مصطلح الكلام (Parole)، وقد ذكر هذا المصطلح بدلالات مختلفة ومتباينة، فورد (666) مرّة، بمعنى اللّغة واللّهجة (Langue، Langage)، و(141) مرّة بمعنى الكلمة، والكلِم (Mot، Mots) و(43) مرّة بمعنى النثر (Prose)، ومرتين بمعنى فعل القول (Fait de Dire)، و(277) مرة بمعنى الجملة (Phrase) [5].

فهذه الإحصائيات التي قام بها الدّكتور علاء إسماعيل الحمزاوي؛ تشير إلى عدم ثبات المصطلح عند مفهوم واحد، حيث وظّفت الجملة أو في ما معناها في عدّة مواضع بدلالات مختلفة ومتباينة، فتارة تعني اللّغة واللّهجة، وتارة أخرى تعني الكلمة والكلِم، وأخرى تعنى النّثر، وأخرى أيضا فعل القول، إلاّ أنّنا نجد مصطلح الجملة موجودا في كتب التراث بمفهومه (La Phrase)، أي الجملة التي تتوفر على العلاقة الإسنادية.

ويعدّ الفرّاء أوّل من استخدم هذا المصطلح بمفهوم الجملة (La Phrase) فقد ورد في كتابه معاني القرآن ثلاث مرّات، فذكر الأولى في تفسيره لقوله تعالى:﴿**أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ**

---

[1]- ينظر: الجملة الدنيا والجملة الموسعة في كتاب سيبويه (دراسة وصفية تحليلية): علاء إسماعيل الحمزاوي، رسالة دكتوراه، جامعة ألمانيا، ص: 08.

[2]- الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قمبر سيبويه، ج 1، ص: 23.

[3]- المصدر نفسه، ج 1، ص: 23.

[4]- القرائن النّحوية وأطرح العامل و الإعرابين: التقديري والمحلي: تمام حسان، مجلة اللسان العربي، المج 11، ج 1، 1394هـ، ص: 27 .

[5]- ينظر، الجملة الدنيا والجملة الموسعة في كتاب سيبويه (دراسة وصفية تحليلية): علاء إسماعيل الحمزاوي، ص: 05.

﴿ أَلْفُرُوبِ يَمْشُونَ فِي مَسَٰكِنِهِمْۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٍ لِّأُوْلِي ٱلنُّهَىٰ ﴾[1]، يقول:«...كم في موضع نصب لا يكون غيره، ومثله في الكلام (أو لم يبيّن لك من يعمل خيراً يجز به)، فجملة الكلام فيها معنى رفع، ومثله أنْ تقول: قد تبيّن لي أقام عبد الله أم زيد، في الاستفهام معنى رفع، وكذلك قوله: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنتُمْ صَٰمِتُونَ ﴾[2] فيه شيء يرفع (سواء عليكم) لا يظهر في الاستفهام، ولو قلت: سواء عليكم صمتكم ودعاؤكم تبيّن الرّفع الذي في الجملة. والجملة المقصودة هنا (كم أهلكنا) »[3]، وذكرها مرتين أخريتين في هذا الكتاب.

أمّا المبرّد، فقد استخدم مصطلح الكلام بجانب مصطلح الجملة؛ غير أنّ استخدامه لمصطلح الجملة كان أكثر، والجملة والكلام عنده مترادفان، وذلك في قوله: « إنّما كان الفاعل رفعا، لأنّه هو والفعل جملة يحسن السّكوت عليها، وتجب بها الفائدة للمخاطب»[4].

ثانيا– التأليف:

تتألف الجملة من ركنين أساسيين هما، المسند والمسند إليه، ويحدّد الخليل وسيبويه نظام الجملة الأساسي بهما، وهذا ما لاحظه النّحاة عامّة والدّكتور مصطفى جطل في كتابه "نظام الجملة" – خاصّة– حيث يرى بأنّه«للجملة ركنين أساسيين، هما المسند والمسند إليه: مبتدأ وخبر، أو فعل وفاعل، فالتّكوين الأساسي للجملة هو: فعل واسم، أو اسم واسم»[5]، وقد أشارت إلى ذلك كلّ النصوص المنقولة عن الخليل وسيبويه، إذ تشير إلى أنّ ما يدخل على الجملة من معاني أخرى لا يزيل معنى الإسناد، فلا تستغني الجملة عن أي ركن من ركنيها[6].

وقد خلص الدّكتور فاضل السامرائي إلى أنّ الجملة تتألف من ركنين أساسيين هما المسند والمسند إليه، وهما عمدة الكلام ولا تتألف من غير ذلك[7]، لأنهما الركنان الأساسان اللذان لا يغني أحدهما عن الآخر، وما زاد عنهما فهو فضلة[8]، وليس معنى ذلك أنّه يمكن الاستغناء عنها من حيث المعنى أو من حيث الذّكر، بل المقصود أنّه يمكن أن يتألف الكلام من دونها[9].

---

[1]– طه: 128.

[2]– الأعراف: 193.

[3]– معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء، تحقيق محمد علي النجّار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط 3، 1983م، ج2، ص: 195، 333، 387.

[4]– المقتضب: أبو العبّاس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1386 هـ/ 1963م، ج1، ص: 08.

[5]– نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة: مصطفى جطل، مديرية الكتب للمطبوعات الجامعية، مطبعة جامعة حلب، سوريا، 1978م-1979م، ص: 16.

[6]– ينظر، المرجع نفسه، ص: 16.

[7]– ينظر، الجملة العربية – تأليفها وأقسامها–: فاضل صالح السامرائي، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمّان، الأردن، ط2، 1427هـ/2007م، ص: 16.

[8]– ينظر، المرجع نفسه، ص: 17.

[9]– ينظر، المرجع السابق، ص: 17.

والجملة من هذا الباب نوعان إمّا: اسمية، وإمّا فعلية. وقد أضاف إليهما ابن هشام تقسيما ثالثا مرتكزا على الرتبة في التقديم والتأخير وهو الجملة الظرفية[1] وهي ما تصدّرها ظرف. وعدّ الجملة الشّرطية من قبيل الجملة الفعلية، التي زادها الزمخشري[2] إلى التّصنيفين السابقين وذلك تبعا لتقدير المعنى في الكلام.

وعدَّ الدّكتور علي أبو المكارم التقسيم الثنائي للجملة بأنّه« ليس صحيحا بحال في تحديد أنماط جميع الجمل فهو تقسيم لم يستقرأ كل ما ورد»[3]. وأضاف إلى ذلك نوعاً ثالثا وهو الجمل الوصفية، وأشار إلى مكوّنات الجمل الظرفية، والجمل الوصفية، والجمل الشّرطية، والعلاقة بين طرفي الإسناد في كلّ منها، مبرزا الظّواهر السياقية وخصائص كلّ جملة، متجاوزا التّقسيم التقليدي للنّحاة القدماء، إذ يقول: « ولا أدّعي أنّي بتقديمها أفتح فتحاً لم أُسبق إليه، بل إنّها فضلاً عن ذلك لها ذكر في التّراث النّحوي، بصورة أو بأُخرى. لأنّ من النّحاة قلّة وقفوا على تمييزها عن غيرها، ولكنّ الكثرة الغالبة أساؤوا تصنيفها، فسلكوها في نطاق الجمل الاسمية»[4]. وهو يقصد بذلك الجملة الوصفية.

ثالثا– علاقة الإسناد (المسند والمسند إليه):

تتكوّن الجملة البسيطة من عنصري الإسناد الأصليين، وهما العمدة في الكلام:« المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية، والفعل والفاعل في الجملة الفعلية، والوصف مع مرفوعه فيما يمكن أن يطلق عليه: الجملة الوصفية»[5]، وتتجلى أقوى علاقة لغوية في التّرابط بين عنصري الإسناد. و«الإسناد بما أنّه رابطة معنوية بين الفاعل وما يطلبه، يكون موجوداً في كلّ تركيب به فاعل، كما يكون موجوداً بين المبتدأ والخبر، كما يكون موجوداً بين الوصف والمرفوع بعده»[6].

ويرى علماء اللغة بأنّ العلاقة الإسنادية تنقسم إلى قسمين، حسب طبيعة الإسناد، فهناك إسناد جملي وإسناد إفرادي.

1- **الإسناد الجملي**: ويتفرّع إلى ثلاثة فروع حسب الدّكتور حماسة عبد اللطيف[7]:

أ- **إسناد جملي فعلي**: ويكون بين الفعل والفاعل، مثل: نجح محمّد.

---

[1]- ينظر، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين بن هشام الأنصاري، ج 2، ص: 346.

[2]- ينظر، المفصل في علم العربية: جار الله محمد بن عمر الزمخشري، ص: 07.

[3]- التراكيب الإسنادية، الجمل:"الظرفية – الوصفية – الشرطية": علي أبو المكارم، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1428هـ/2007م، ص: 09.

[4]- المرجع نفسه، ص: 10.

[5]- بناء الجملة العربية: محمد عبد اللطيف حماسة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط2003م، ص: 95.

[6]- المرجع نفسه، ص: 95.

[7]-ينظر، المرجع السابق، ص: 96.

ب- إسناد جملي خبري: ويتحقق بالمبتدأ وخبره، مثل: محمّد ناجح.

ج- إسناد جملي وصفي: ويكون بين الوصف و مرفوعه، المكونين للجملة، مثل: أناجحٌ المحمدان؟.

2- إسناد إفرادي: وهو علاقة بين المصدر وفاعله، والاسم المشتق وفاعله، مثل: جاء محمد ضاحكاً وجهه.

إنّ محاولة الكثير من المحدثين إيجاد تصنيفات جديدة للجملة العربية، كانت دافعا اجتهادياً من شخص لآخر، فمنها ما راج واشتهر، ومنها ما بليَ واندثر، غير أنّ تعريفاتهم التي أسّسوها من وجهة نظر خاصّة بهم، قدّمت مفاهيم جديدة للمصطلحات النّحوية، كتعريفهم للجملة الاسمية بأنّها: «كلّ جملة خلت من الفعل، كالشمس مشرقة، والعلم نور»[1].

فقد ركّزوا في تعريفهم هذا على خلوّ الجملة من الفعل، وليس على الابتداء والصّدارة، وفي تعريفهم للجملة الفعلية قالوا بأنها: «كلّ جملة تضمّنت فعلا سواء تقدّم الفاعل أم تأخّر، فقولنا ظهر الحقّ، والحقّ ظهر سيّان، فالاسم المحدّث عنه، أو المسند إليه، يتقدّم على المسند ويتأخّر عنه، سواء كان المسند اسما أو فعلاً»[2].وهذا ما رآه المهدي المخزومي وأستاذه إبراهيم مصطفى.

ويمضي الدّكتور تمّام حسان في كتابه: "الخلاصة النّحوية" إلى أنّ هناك تصنيفا ثالثاً إلى جانب الجملتين الاسمية والفعلية، وهو الجملة الوصفية، إذ يقول عنها: « بأنّها كلّ جملة بدأت بمشتق. ذلك أنّ الوصف يشبه الفعل في صلاحيته، أن يكون نواة لجملة أصلية، كما في:(أ قائم زيد؟)، أو نواة لجملة فرعية نحو: (زيد قائم أبوه)»[3].

لقد كان اعتماده في تقسيم الجمل على معيار المعنى، الذي اتخذته التوليدية أساسا لها. ويصنف الجمل إلى جمل خبرية وجمل إنشائية، وهذا معيار آخر اتخذه البلاغيون منذ عصور خلت، كأساس لهم في الكشف عن هوية التعابير الجملية في كلام العرب، شعره ونثره. و لم يتسنّ للدّكتور تمّام حسان في عصرنا الحالي سوى تطبيقه على الجمل اللغوية؛ وبالتالي لم يثرِ البحث اللغوي للجملة خاصّة من هذا الجانب، لأنّ هذه القضية قد تنبه إليها قبله عبد القاهر الجرجاني، ودوّنها في كتابه "دلائل الإعجاز"، وإنما الجديد في هذه الدراسة هو طريقة تناوله للأفكار وعرضها من وجهة نظر خاصّة وتحليل معين.

---

[1]- لغة القرآن الكريم، "دراسة لسانية تطبيقية للجملة في سورة البقرة": محمد خان، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ط1، 2004م، ص: 31.

[2]- إحياء النّحو: إبراهيم مصطفى، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط2، 1992م، ص: 55، 56.

[3]- الخلاصة النحوية: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2000م، ص: 127.

المبحث الثاني

معايير التصنيف
والتقسيم الثنائي للجملة

اختلفت الدراسات العربية القديمة للجملة بين علوم اللغة، وكان اهتمام العلماء بالجملة يحظى بميولهم الغالب إلى دراستها من حيث معايير تمّ تصنيف الجملة من خلالها، فخاضوا هذه الدراسات من عدّة جوانب حسب طبيعة بحوثهم، و لم تنفك أن تبتعد هذه الأخيرة عن مجموعة المعايير التي سيتم ذكرها لاحقاً، لأنّهم دققوا البحث فيها مستثمرين في أهمّ علاقة تبنى عليها الجملة، ولعلّ هذا ما جعلهم يوجهون بحوثهم بين عدّة معايير تأقلمت وطبيعة هذه الدراسة، لأنّ مجال البحث فيها كان خصبا للغاية، لذلك أبدعوا في تنويعها كلما أتيحت لهم الفرصة في جانب من جوانب الدراسة التي كانت تصبّ كلّها في حقل الجملة.

أولا- معايير التّصنيف:

تعدّدت المعايير التي اعتمدها النّحاة في تصنيفهم للجملة العربية؛ منذ عهد سابق، وكانت أغلبها تطرح فكرة الإسناد، وعلاقة المسند بالمسند إليه، وقد رأى الدّكتور محمود احمد نحلة بأنّ تصنيف الجملة العربية يعتمد على عدّة معايير؛ تصنّفها حسب النّوع والتّركيب، حيث كانت تتناولها من جانبي الشكل والمعنى، و هذه المعايير هي على الترتيب الآتي:

1- معيار التّمام النّحوي والنّقص النّحوي:

ويتعلّق ذلك بذكر المسند والمسند إليه، أو حذف أحدهما، ويتمثل في نوعين من الجمل هما:

أ- الجملة التّامة:

وهي ما ذكر فيها ركنا الإسناد معا[1]، أي وجود المسند والمسند إليه في الجملة البسيطة. فإذا غاب أحدهما افتقر للآخر لتحقيق الفائدة التي يحسن السكوت عليها. كقول القائل في الجملة الاسمية: العلم. وينهي كلامه، فإنّ التمامية النحوية والمعنوية غير متحقّقة، لذلك نجد كلمة (العلم) تفتقر إلى ما يتمم معناها، فلو قيل: العلم نور. ظهر التمام النحوي و زال الغموض.

ب- الجملة النّاقصة:

وفيها يحذف أحد ركني الإسناد الأساسيان في الجملة، ويتمّ فهمه أو تقديره أو الإشارة إليه بقرينة لغوية تفهم من التركيب أو السياق، فإن ظهر النقصان بالحذف ودلّت عليه قرينة لغوية، فإنّما هو وجه من أوجه الإيجاز أو كما يسميه البلاغيون بالاقتصاد اللغوي.

[1]- ينظر، مدخل إلى دراسة الجملة العربية: محمود أحمد نحلة، ص: 24.

2- معيار الاستقلال وعدم الاستقلال:

ويقصد به مدى استقلال جملة عن جملة أخرى، وتعلّقها بها؛ لعدم تمامية المعنى، بحيث تصبح الجملة الثانية متعلقة بالأولى، فإذا انقطعت عنها ظهر الخلل واضحاً في المعنى المبتور، ولا يتضح إلاّ بذكر الجملة الثانية، التي تتعلّق بالجملة الأولى تركيبا ومعنىً، وتظهر العلاقة بينهما لحاجة الأولى إلى الثانية وذلك لقطع المجال أمام التأويل وسوء الفهم الذي نقصد به الالتباس والغموض، والجملة هنا نوعان:

أ- الجملة الأصلية:

وهي الجملة التي تكتفي بذاتها في المعنى، وتستغني عن غيرها [1]. فلا تحتاج إلى جملة أخرى لبيان المعنى وتجليه، لأنّها تعتمد على نفسها في تحقيق الإفادة، وقد يسميها البعض بالجملة النواة لأنها أذا غابت عن التركيب غاب المعنى الأساسي وظهر تذبذب في المعنى المفهوم وهو المعنى المقصود.

ب- الجملة الفرعية:

وهي الجملة التي تحتاج إلى غيرها ولا تكتفي بذاتيتها في تحقيق المعنى، ويندرج في ذلك الجمل الفرعية، التي تكون في الجمل الكبرى. كالجمل التي تحلّ محلّ المفردات مثل الجمل النعتية والحالية والواقعة مفعولاً به ... وكذلك الجمل التابعة لجمل لها محل من الإعراب...الخ، فبها تكتمل الجملة بنيتها ويتضح المعنى.

3- معيار التركيب الدّاخلي في الجملة:

وهو تركيب العناصر الإسنادية حسب ما تقتضيه نوع العلاقة اللّغوية بين المسند والمسند إليه، واختلافها من جملة إلى أخرى، ويصنّف الدّكتور احمد نحلة عنصر الإسناد في هذا المعيار، إلى أنّ «المسند هو الفعل في الجملة الفعلية والخبر في الجملة الاسمية والوصف في الجملة الوصفية، والجملة في الجملة الجملية، والرّكن الآخر للإسناد فيها جميعا هو المسند إليه»[2]، ويقصد «بالجملة الجملية الجملة الكبرى، أو كلّ جملة يكون الخبر فيها جملة اسمية أو فعلية »[3]، وقد أشار ابن هشام إلى ذلك بقوله: «الكبرى هي الاسمية التي خبرها جملة، نحو: زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم، والصّغرى هي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها »[4]. ويضيف قائلا: «وقد تكون الجملة كبرى وصغرى باعتبارين: نحو: زيد أبوه غلامه منطلق، فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، وغلامه منطلق صغرى لا غير، لأنّها خبر وأبوه غلامه منطلق كبرى باعتبار غلامه منطلق وصغرى باعتبار جملة الكلام»[1].

---

[1]- ينظر، مدخل إلى دراسة الجملة العربية: محمود أحمد نحلة، ص: 24.

[2]- المرجع نفسه، ص: 25، على الهامش.

[3]- المرجع السابق، ص: 137.

[4]- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين بن هشام الأنصاري، ج2، ص: 45 .

[1]- المصدر نفسه، ج2، ص: 45.

ويشمل هذا المعيار أنواع من الجمل الذي تحكمه قواعد تركيبية معيّنة، تتحكّم فيه العلاقة الإسنادية بوضوح بين الفعل والفاعل، وبين المبتدأ والخبر، وجمل هذا المعيار أربعة أنواع هي:

أ- الجملة الاسمية:

وهي التي لا يكون المسند فيها فعلا و جملة[1]. أي اسما صريحا، أو مؤوّلاً. كقوله تعالى: ﴿**الْقَارِعَةُ مَا الْقَارِعَةُ**﴾[2]، وكقوله تعالى: ﴿**وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ**﴾[3]. فالحكم عليها من خلال المتصدر فيها.

ب- الجملة الفعلية:

وهي التي يكون المسند فيها فعلاً لا جملةً[4] ولا اسماً، أي كلمة مفردة. ويخرج من ذلك الجمل التي يكون المسند فيها جملة.

ج- الجملة الوصفية:

وهي الجملة التي يكون فيها المسند وصفا للمسند إليه، هل ناجحان الزميلان؟ ويشترط فيها أن يكون المبتدأ اسما حقيقيا صريحا ظاهرا وصفا مشتقا أو ملحقا به يعمل عمل الفعل. وبهذا التحديد لا يقع المبتدأ في الجملة الوصفية إلا واحدا من صيغٍ خمس، وهي: اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة، اسم التفضيل، والمنسوب[5].

د- الجملة الجملية:

وهي الجملة التي يكون مسندها جملة، إمّا اسمية أو فعلية أو وصفية، يربطها رابط بالمسند إليه. وهي الجملة الكبرى عند ابن هشام.

4- معيار التّرتيب:

وهو معيار بلاغي، أكثر منه نحوي؛ يهتمّ بشأن المتقدم؛ والمتأخر، لأغراض بلاغية تقتضيها مقامية الكلام ومقصديته، ووظيفة العلاقات النّحوية، ويَدرُس هذا المعيار علّة التقديم والتأخير الذي يخرج عن الترتيب العادي للجملة، وذلك لأغراض بلاغية إفادية.

---

[1]- مدخل إلى دراسة الجملة العربية: محمود أحمد نحلة، ص: 25.

[2]- القارعة: 1، 2.

[3]- البقرة: 184.

[4]- المرجع نفسه، ص: 25.

[5]- ينظر، التراكيب الإسنادية، الجمل:"الظرفية – الوصفية – الشرطية": علي أبو المكارم، ص:92.

فالاهتمام بالمتقدم وتخصيصه بهذه الرتبة النحوية هو غرض بلاغي يترجاه ويتوخاه المرسل من هذه الرتب النحوية فإذا ما أزيح أحد ركني الإسناد من مكانه وجيء بركن آخر مكان الأوّل، وتمّ تأخير الأوّل عنه؛ إنّما هو واقع في النفس أوّلاً لإفادة المخاطب بما يريده المتكلم، وما التقديم والتأخير في الرّتبة إلاّ صورة من صور الاهتمام بمن يحطّ الرّحال في هذه الرتبة أو تلك ومنه هذا الترتيب:

أ- التّرتيب العادي:

وهي الجملة التي يتقدّمها المسند في الجملة الفعلية والوصفية، ويتأخّر في الجملة الاسمية والجملية.

ب- التّرتيب غير العادي:

وهي الجملة التي أعيد ترتيب عناصرها الأساسية والمتممة، فتحكمها قواعد نحوية غير تلك العادية، فتقدّم ما يتأخر وتأخر ما يتقدّم، كتقديم الظروف، وأشباه الجمل.

5- معيار دّلالي:

وهو معيار يتعلّق بطبيعة الجملة من حيث المعنى، ويدخل في ذلك الجانب البلاغي، من إخبار وإنشاء وإثبات ونفي وتوكيد، وهذا ما أشار إليه الدّكتور تمّام حسان في كتابه " اللغة العربية معناها ومبناها "؛ والجملة من هذا المعيار نوعان:

أ- الجملة الخبرية:

وتشمل الجملة المثبتة و المنفية، و الجملة المؤكدة. وهي أنماط الجملة الخبرية التي تقدّم فائدة بلاغية، وهذا المعيار يعتمد على المعاني للجمل أكثر من أي معيار آخر، فبه تتأكد خبرية الجملة من إثباتها إلى نفيها إلى تأكيدها، وهو أرجح عند أهل البلاغة فمن خلاله يحددون نوع الخبر.

ب- الجملة الإنشائية:

وهي ضربان: طلب وغير طلب[1].

وتشمل الجملة الطّلبية (كالأمر، والنهي، والاستفهام، والعرض والتّخصيص). والجملة الغير طلبية أو الانفعالية، كـ (التّمني، التّرجي، القسم، التّعجب، المدح أو الذّم، النّدبة أو الاستغاثة).

---

[1]- الإيضاح في علوم البلاغة: أبو المعالي جلال الدين الخطيب القزويني، مراجعة عماد بسيوني زغلول، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط3، (د ت)، ص: 81.

6- معيار علائـــقي بين الحدث والمحدّث عنه:

تعتبر الأفعال أحداثا يقوم بها فاعلون وهم المحدّث عنهم، ويتحقّق ذلك في الجملة الفعلية، فإمّا أن يكـــون فعلها مبني للمعلوم، وإمّا أن يكون مبني للمجهول، كقوله تعالى: ﴿**يَـٰٓأَيُّهَا ٱلذِينَ ءَامَنُواْ لاَ تَسْـَٔلُواْ عَنَ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِن تَسْـَٔلُواْ عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ ٱلْقُرْءَانُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا ٱللَّهُ عَنْهَا وَاللَّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ**﴾[1]. فالفعل (تسألوا) مبني للمعلوم، والفعلين (تُبد ويُنزل) فعلان مبنيان للمجهول. فالعلاقة بـــين الفعـــل الأوّل (الحدث) وفاعله (المحدث عنه) معلومة؛ بينما هي مجهولة في الفعلين (تُبد ويُنزل) للجهل بالفاعل[2].

7 – معيار الأساس والمحوّل:

ونقصـــد بالأساس النّـــواة التي لا يمكـــن مخالفتها مـــن حيث البناء والمعنى، حفاظـــا علـــى طـــرفي الإسناد، والـــمحوّل؛ الذي يخالف الأساس، ويمكن توليد عدّة جمل منه، وتنقسم الجملة مـــن هـــذا المعيـــار إلى نوعين:

أ- الجملة الأساسية (Ker nel Sentence):

أي جملة النّواة (النّووية)، و يجب أن تكون بسيطة، تامّة، مخبرة، فعلها مبني للمعوم (إن كانت فعليـــة) مثبتة[3].

ب- الجملة المحوّلة (Derived Sentence):

المنحرفة عن الأصل؛ وهي التي تغيب عنها الشّروط التي تحكم الجملة الأصلية، كأن تكون مركّبـــة، أو ناقصة، أو إنشائية، أو فعلها مبني للمجهول، أو منفية[4]. ويقصد بمخالفة الأصل هنا مخالفة التركيب الإســـنادي للجملة العادية البسيطة، التي يشكّلها المسند والمسند إليه في الجملتين الفعلية والاسمية، وقد تناولها النحاة التوليديون التحويليون في دراساتهم أثناء التوليد اللغوي للجمل الذي تنحرف فيه الجمل عن بنيتها الأصلية فتظهر بعدّة أنماط مختلفة عن بنيتها الأصلية التي تتولد عنها.

---

[1]- المائدة: 101.

[2]- ينظر، قصة الإعراب: إبراهيم قلاتي، ص: 188، 189، 190، 191.

[3]- ينظر، مدخل إلى دراسة الجملة العربية: محمود أحمد نحلة، ص: 26 .

[4]- ينظر، المرجع نفسه، ص: 26 .

8- معيار المحلّ الإعرابي:

أ- الجمل التي لها محلّ من الإعراب:

انطلق علماء اللّغة في تقسيمهم هذا من الوظائف النحوية التي تؤديها الجملة، فقسّموها إلى جمل لها محلّ من الإعراب تحلّ محلّ المفردة، فتقوم بوظيفتها اللّغوية انطلاقا من العلاقة النّحوية التيّ تحكمها في رتبة تلك المفردة؛ وهي:

➢ **الجملة الواقعة خبراً للمبتدإ، وخبراً للنّاسخ:**

«وموضعها الرّفع في باب المبتدأ نحو: زيد قام أبوه، فالجملة الفعلية (قام أبوه) في موضع رفع خبر عن زيد»[1]. وقد تكون جملة اسمية، مثل قولك: «محمد أخوه ناجح؛ فجملة (أخوه ناجح) اسمية وهي في محلٍّ رفع خبر المبتدأ (محمد) »[2].

وكقوله تعالى: ﴿ **ذَٰلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ** ﴾[3]، فجملة (لم أخنه) في محلٍّ رفع خبر(أنّ)، وجملة يهدي في محلٍّ رفع خبر (إنّ)[4].

وكقوله تعالى: ﴿**فَأَصْبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَىٰ مَا أَنفَقَ فِيهَا وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا**﴾[5]؛ فجملة (يقلّب كفّيه) في محلٍّ نصب خبر أصبح، أمّا اسمها فضمير مستتر تقديره (هو)[6].

➢ **الجملة الواقعة حالا:**

وقد تكون اسمية أو فعلية، سواء أكانت مرتبطة بالواو أو بالضّمير، أو بالواو والضّمير معاً، نحو قوله ﷺ: « أقرب ما يكون العبد من ربّه وهو ساجد»، فجملة (وهو ساجد) من المبتدأ والخبر في محلّ نصب على حال من فاعل يكون[1].

---

[1]- رفاعة الطهطاوي ووقفة مع الدراسات اللغوية الحديثة: البدراني زهران، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1429هـ/2008م، ص: 278.

[2]- قصة الإعراب: إبراهيم قلاتي، ص: 589.

[3]- يوسف: 56.

[4]- ينظر، إعراب سورة يوسف عليه السلام: عبد القادر احمد عبد القادر، دار القمة ودار الإيمان، الإسكندرية، ط1، 1410هـ/1989م، ص: 115.

[5]- الكهف: 42.

[6]- ينظر، قصة الإعراب: إبراهيم قلاتي، ص: 590.

[1]- ينظر، رفاعة الطهطاوي ووقفة مع الدراسات اللغوية الحديثة: البدراني زهران، ص: 278.

وفي قوله تعالى:﴿وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ عِشَآءٗ يَبْكُونَ ﴾[1]؛ فجملة (يبكون) في محلّ نصب حالٍ؛ من واو الجماعة في (جاؤوا)[2].

➢ **الجملة الواقعة مفعولاً به:**

وهي أربعة أقسام[3]:

– الجملة الواقعة محكية بالقول:

نحو قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِيَ ٱلْكِتَٰبَ ﴾[4]؛ فجملة (إنّي عبد الله) من إنّ واسمها (ياء المتكلم) وخبرها (عبد الله) جملة اسمية في محلّ نصب مفعول به لِقال[5]، و« الدّليل على أنّها محكية كسر همزة (إنّ)»[6].

– الجملة الواقعة مفعولاً ثانيا في باب ظنّ:

نحو:" ظننت زيدا يقرأ "؛ فجملة (يقرأ) من الفعل وفاعله المستتر فيه جوازاً، في محلّ نصب على أنّها مفعول ثان لظنّ [7].

– الجملة الواقعة مفعولاً ثالثا في باب "أعلم":

نحو: أعلمت زيداً عمراً أبوه قائم" فجملة (أبوه قائم) في محلّ نصب على أنّها مفعول ثالث لأعلم[8].

– الجملة الواقعة معلّقا عنها العامل بإبطال العمل لفظا لا محلاّ:

نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَٰهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدٗا ﴾[1]، فنجد أنّ الفعل نعلم قد طلب مفعولين منع من ظهور نصبهما تعليقه بالاستفهام؛ بـ (أيٌّ) الواقعة مبتدأ؛ فهو مرفوع بالضّمة

---

[1]- يوسف: 16.

[2]- ينظر، إعراب سورة يوسف عليه السلام: عبد القادر احمد عبد القادر، ص: 40.

[3]- ينظر: رفاعة الطهطاوي ووقفة مع الدراسات اللغوية الحديثة: البدراني زهران، ص: 279.

[4]- مريم: 30.

[5]- ينظر، قصة الإعراب: إبراهيم قلاتي، ص: 590.

[6]- رفاعة الطهطاوي ووقفة مع الدراسات اللغوية الحديثة: البدراني زهران، ص: 279.

[7]- ينظر، المرجع نفسه، ص: 279.

[8]- ينظر، المرجع السابق، ص: 279.

[1]- الكهف: 12.

و(الحزبين) مضاف إليه، و(أحصى) فعل ماض، وفاعله مستتر فيه جوازاً تقديره (هو) يعود على (أيٌّ)، والجملة من الفعل والفاعل خبر (أيٌّ)، وجملة أيٌّ وخبره في محلّ نصب سدّ مسدّ مفعولي نعلم[1].

➢ **الجملة الواقعة مضافا إليه:**

وتكون جملة فعلية أو اسمية، وتكون إمّا اسم زمان أو اسم مكان، وتكون الجملة حينئذ في محلّ جرّ مضاف إليه[2]؛ كقوله تعالى:﴿**هَـٰذَا يَوْمَ يَنفَعُ ٱلصَّـٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ**﴾[3]؛ فجملة (ينفع الصّادقين صدقهم) في محلّ جرّ لظرف الزّمان (يوم) واقعة مضافا إليه، وكقوله تعالى: ﴿**إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ**﴾[4]؛ فجملة (جاء نصر الله) في محلّ جرّ بـــ (إذا) المضافة إليها[5].

➢ **الجملة الواقعة جواب الشّرط الجازم:**

ومحلّها الجزم إذا اقترنت بالفاء أو إذا الفجائية، فإذا لم تقترن بالفاء أو إذا فلا يكون لـــها محلّ من الإعراب؛ لأنّ الجزم الذي يحدثه حرف الشّرط يقع على الفعلين في الأصل (الشّرط وجوابه)، ولا يقع على الجملة إلاّ إذا قرنت جملة الجواب بالفاء أو إذا الفجائية[6]؛ كقوله تعالى: ﴿**وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ**﴾[7]؛ فالرّابط في هذه الآية بين فعل الشّرط وجوابه هو (إذا الفجائية) فتعرب (إذا هم يقنطون) في محلّ جزم إنْ الشّرطية[8]؛ أمّا الشّاهد على اقترانها بالفاء قوله تعالى: ﴿**وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ ٱللَّهَ بِهِۦ عَلِيمٌ**﴾[1]؛ فجملة (إنّ الله به عليم) جملة اسمية مكوّنة من إنَّ واسمها وخبرها، (الله، عليم) تعرب في محلّ جزم جواب (ما الشّرطية)[2].

---

[1]- ينظر، رفاعة الطهطاوي ووقفة مع الدراسات اللغوية الحديثة: البدراني زهران، ص: 279.

[2]- ينظر، قصة الإعراب: إبراهيم قلاتي، ص: 591.

[3]- المائدة: 119.

[4]- الفتح: 01.

[5]- ينظر، رفاعة الطهطاوي ووقفة مع الدراسات اللغوية الحديثة: زهران البدراني، ص: 279.

[6]- ينظر، قصة الإعراب: إبراهيم قلاتي، ص: 592.

[7]- الرّوم: 36.

[8] - ينظر، المرجع نفسه، ص: 592.

[1]- البقرة: 215.

[2]- ينظر، المرجع السابق، ص: 591.

➢ **الجملة الواقعة نعتا لمفرد:**

ومحلّها حسب منعوتها، ومن التعبيرات المشهورة "الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال". لكنّ النّحاة القدماء لا يعتبرون هذه المقولة مطلقة، وإنّما يقيّدونها بقيود؛ فيقولون الجملة الخبرية؛ إن وقعت مرتبطة بنكرة محضة فهي صفة لها، وإن وقعت مرتبطة بمعرفة محضة فهي حال عنها، وإن وقعت بعد نكرة غير محضة أو معرفة غير محضة فهي حال أو صفة، كلّ ذلك بشرط عدم وجود مانع يمنع من جعل الجملة صفة أو حالا[1]؛ قال الله تعالى: ﴿**وَجَآءَ مِنَ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ**﴾[2]؛ فجملة (يسعى) من الفعل والفاعل في محلّ رفع صفة لـــ(رجل).

– الجملة التّابعة لجملة لها محلّ من الإعراب:

ويكون بعطف النّسق أو توكيد لفظي، أي العطف بالحروف[3]؛ نحو: زيد قام أبوه وقعد أخوه، فجملة (قام أبوه) في موضع رفع لأنّها خبر المبتدإ، وكذلك جملة و(قعد أخوه) لأنّها معطوفة عليها. ولو قدّرت العطف على الجملة الاسمية لم يكن للمعطوفة، وهي (قعد أخوه) محلّ، لأنّها معطوفة على جملة مستأنفة، فتدخل فيما يأتي ممّا لا محل له من الإعراب[4].

وإمّا أن تكون تابعة لها بتوكيد اللّفظ، وهو الذي يكوّن بتكرار اللّفظ مثل قولك: (علي جاء أبوه جاء أبوه)، فالجملة الأولى خبر لعلي، والثانية توكيد لفظي للأولى لذلك تبعتها في الرفع[5]. وبهذا فإنّ هذا النوع من الجمل يأخذ حكم الجملة السابقة فلا تحيد عنه من ناحية المعنى كما ذكر في المثال السابق، حيث تكررت الجملة نفسها وذلك لتوكيد المعنى.

ب– الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب:

ويقصد بها الجملة التي لا موقع لها والتي لا تحلّ محلّ كلمة مفردة، و من ثمّ لا يقال فيها أنّها في موضع رفع أو نصب أو جرّ أو جزم[1]، و هي:

---

[1]– ينظر، التطبيق النحوي: عبده الراجحي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط 1408ه/1988م، ص: 341.

[2]– يس: 20.

[3]– ينظر، قصة الإعراب: إبراهيم قلاتي، ص: 600.

[4]– التطبيق النحوي: عبده الراجحي، ص: 350.

[5]– المرجع نفسه، ص: 350.

[1]– ينظر، المرجع السابق، ص: 350.

➢ **الجملة الابتدائية:**

وهي الجملة التي تقع في بداية الكلام فيفتتح به، سواء كانت جملة اسمية أم فعلية[1]، وتسمّى كذلك عند البعض المستأنفة أو الاستئنافية[2] وذلك إذا وقعت في وسط الكلام وانتهى المعنى في الجملة السابقة، وفُهم منها بداية لمعنى جديد يُستأنف به الكلام، كقوله تعالى في الابتداء: ﴿**إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ**﴾[3].

فهذه الجملة جملة اسمية ابتدائية، سواء كانت في افتتاح الكلام، أو منقطعة عنه، أمّا المستأنفة كقوله تعالى: ﴿ **قَالُوا جَزَاؤُهُ مَنْ وُجِدَ فِي رَحْلِهِ فَهُوَ جَزَاؤُهُ كَذَلِكَ نَجْزِي الظَّالِمِينَ**﴾[4]؛ فجملة (نجزي الظالمين) استئنافية لا محلّ لها[5].

➢ **الجملة المعترضة:**

وهي« المتوسّطة بين متلازمين مفردين أو جملتين أو مفرد وجملة»[6]، أو هي التي« تعترض بين شيئين يحتاج كلّ منهما للآخر»[7]، وتقع بين المبتدأ أو الخبر، أو بين الفعل ومفعول به، أو بين الشّرط وجوابه، أو بين القسم وجوابه أو بين الموصوف وصفته، أو بين الموصول وصلته، أو بين أجزاء الصّلة، أو بين المضاف والمضاف إليه، أو بين الجار والمجرور، أو بين حرف التنفيس والفعل، أو بين قد والفعل، أو بين حرف النفي ومنفية[8].

كقوله تعالى: ﴿**فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ**﴾[1]، فجملة (ولن تفعلوا) في الآية الكريمة، جملة اعتراضية اعترضت بين فعل الشّرط (فإن لم تفعلوا) وجوابه (فاتّقوا النّار)[2].

---

[1]- ينظر، التطبيق النحوي: عبده الراجحي، ص: 350.

[2]- ينظر، رفاعة الطهطاوي ووقفة مع الدراسات اللغوية الحديثة: زهران البدراني، ص: 281 .

[3]- الكوثر: 01.

[4]- يوسف: 75.

[5]- ينظر، إعراب سورة يوسف عليه السلام: عبد القادر احمد عبد القادر، ص: 155.

[6]- رفاعة الطهطاوي ووقفة مع الدراسات اللغوية الحديثة: زهران البدراني، ص: 283 .

[7]- التطبيق النحوي: عبده الراجحي، ص: 352.

[8]- ينظر، المرجع نفسه، ص: 352، 355.

[1]- البقرة: 24.

[2]- ينظر، قصة الإعراب: إبراهيم قلاتي ، ص: 626.

➢ **الجملة المفسرة أو التفسيرية:**

وهي « الجملة التي تفسر ما سبقها وتكشف عن حقيقته وقد تكون مقرونة بحرف تفسير أو غير مقرونة»[1]. كقوله تعالى: ﴿**فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ إصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا**﴾[2]، فجملة (اصنع الفلك) من الفعل والفاعل والمفعول به تفسيرية لا محلّ لها من الإعراب، حيث فسّرت الجملة التي قبلها (أوحينا)[3]، وسميت الجملة التفسيرية فضلة لأنّه يمكن الاستغناء عنها[4]. لأنها لا تضيف إلى المعنى السابق معنى آخرا جديدا وإنما تفسره فقط.

➢ **جملة الصّلة (أي صلة الموصول):**

« الموصول هو الاسم أو الحرف الذي لا يؤدي مبتغاه ولا يصل إلى مدلوله إلاّ بصلة توصله إلى هذا المبتغى أو المعنى، وهذه الصّلة لا تكون إلاّ جملة تسمى صلة الموصول»[5]. كقوله تعالى: ﴿ **ٱلْحَمْدُ لِلهِ ٱلذِ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَاً**﴾[6]، فجملة (أنزل) صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وبالتالي فإن العلاقة الموجودة بين الاسم الموصول وصلته لا تؤدي معناها إلاّ بوجود العائد الذي يدل عليه مذكور سابق في الجملة.

➢ **الجملة الواقعة في جواب القسم:**

سواء ذكر فعل القسم والحرف معاً، أو الحرف فقط، كقوله تعالى: ﴿**وَٱلْعَصْرِ إِنَّ ٱلِانسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ**﴾[1]، فجملة (إنّ الإنسان لفي خسر) جواب القسم لا محلّ لها من الإعراب وقوله تعالى أيضا: ﴿**قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ ءَاثَرَكَ ٱللَّهُ عَلَيْنَا وَإِن كُنَّا لَخَٰطِـِٔينَ**﴾[2]. وكقول القائل:" والله إنّ الراحة لمطلوبة، وإنّ النفوس المجهدةَ لقليلة الإنتاج".

---

[1]- التطبيق النحوي: الراجحي عبده، ص: 356.

[2]- المؤمنون: 27.

[3]- ينظر، قصة الإعراب: إبراهيم قلاتي، ص: 618.

[4]- ينظر، المرجع نفسه، ص: 618.

[5]- المرجع السابق، ص: 613.

[6]- الكهف: 01.

[1]- العصر: 01، 02.

[2]- يوسف: 91.

➢ **الجملة الواقعة جواباً لشرط غير جازم، أو لشرط جازم ولم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية**[1]:

كقوله ﷺ: "إذا لم تستحِ فافعل ما شئتَ"، وكقوله تعالى: ﴿**فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ**﴾[2].

➢ **الجملة التابعة لجملة لا محلّ لها من الإعراب:**

كقولك: (حضر زيد و غاب علي). فـ (الواو): حرف عطف، (غاب): فعل ماض مبني على الفتح، والجملة من الفعل والفاعل لا محلّ لها من الإعراب، (لأنّها معطوفة على جملة، "حضر زيد"، وهي جملة ابتدائية)، "هذا إنْ لم تقدَّر الواو للحال، فإن قُدّرت الواو للحال كانت " قد" مقدرة وتقديرها هذا المثال :وقد غاب علي"[3].

9- معيار البساطة والتّركيب:

فهناك جمل بسيطة، تربط بين أطرافها علاقة إسنادية واحدة، تؤدي من خلالها الوظائف النّحوية دورها الكامل بين الكلمات التي تشكل هذا التركيب، وتظهر العلاقة اللغوية في بنية متماسكة وكأنها تركيب واحد، ويدخل في ذلك التّصنيف الجمل التالية:

أ- الجملة البسيطة:

وهي الجمل التي تكون فيها العلاقة الإسنادية أحادية وفردية غير مركبة أصلية غير فرعية، ويقصد بها الجملتين : الاسمية والفعلية، وهي نوعان:

- مجرّدة أو أساسية:

وهي التي تحتوي على الجملة النّواة، و لا يضاف إلى ركني الإسناد فيها عنصر لغوي آخر[1]. لذلك يعدّ النحاة أنّ العلاقة الأساسية الموجودة في التركيب اللغوي وتحكم الجملة؛ هي العلاقة الإسنادية المجرّدة من العناصر اللغوية الإضافية، والتي يسميها بعض النّحاة بالفضلة، في حين يعتبر البعض الآخر من النّحاة بأن هذه الفضلة هي من الوسائل اللغوية التي تقيّد المعنى وتخصّصه.

---

[1]- ينظر، رفاعة الطهطاوي ووقفة مع الدراسات اللغوية الحديثة: زهران البدراني، ص: 286.

[2]- آل عمران: 07.

[3]- قصة الإعراب: إبراهيم قلاتي، ص: 649.

[1]- ينظر، مدخل إلى دراسة الجملة العربية: محمود أحمد نحلة، ص: 24.

– موسّعة:

وهي الجملة التي توسّعها القيود اللغوية أو كما يسمّيها بعض النّحاة بالزوائد أو الفضلة، وهي «التي يضاف إلى ركنيها الأساسيين عنصراً أو أكثر يؤثر في مضمونها أو يوسع أحد عناصرها»[1]، داخل السّلسة الكلامية على مستوى المحور الأفقي. فيخصص المعنى ويقيّده، لأنّه كلّما زاد القيد زاد التخصيص، واتضح المعنى أكثر، و زال الغموض.

ب– الجملة المركبة:

وهي من أوسع الجمل، وأكبرها لتعدّد العلاقات الإسنادية فيها، فتكون فيها علاقة إسنادية رئيسية يُبنَى عليها الكلام والأخريات ملحقات بها تؤدين وظائف إعرابية مختلفة، والجمل الملحقات هي ما تسمى بالجمل الصّغرى، وهي متمّمة للجملة الكبرى بنيويا ودلاليا[2]. وقد نجد فيها أكثر من تركيب جملي واحد فتتعدد العلاقات اللغوية داخلها، غير أنها لا تخرج عن بنية الجملة الكبرى التي تصب فيها.

ثانيا– التّقسيم الثنائي للجملة:

قسم النّحاة الجملة العربية إلى قسمين بارزين حسب الاسم والفعل، وبذلك أعطوا أهمية كبرى للمتصدر فيها، ومن ذلك ما قاله الدّكتور فاضل السامرائي:« فالجملة الاسمية هي التي يتصدّرها اسم كـ (محمد حاضر)، والجملة الفعلية هي التي صدّرها فعل نحو: (حضر محمد)، و(كان محمّد مسافراً)، و(ظننت أخاك مسافرا)»[3].

وأوضح المعنى المراد بالصّدر في الجملة، فهو الفعل والمسند إليه، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف والفضلات، فقولك:(أقائم الرجلان) و(لعلّ أباك منطلق) من الجمل الاسمية، و(قد قام محمّد)، و(هل سافر أخوك؟) و(محمّدا أكرمت)و (من أكرمت؟) و ﴿**خُشَّعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ**﴾[1] جمل فعلية[2].

ومن خلال هذا التقسيم فإنّه يتضح أنّ العرب كانت تعتمد في كلامها على هذين النوعين من الجمل في صناعة خطابهم وكلامهم، حيث كانوا يتناقلون الأخبار والأشعار بهذين النوعين في أغلب كلامهم.

---

[1]– مدخل إلى دراسة الجملة العربية: محمود أحمد نحلة، ص: 24.

[2]– ينظر، الجملة بنيتها وأسلوبها في سورة آل عمران: حورية سرداتي، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2000م–2001م، ص: 112.

[3]– الجملة العربية – تأليفها وأقسامها – : فاضل صالح السامرائي، ص: 157.

[1]– القمر: 07.

[2]– ينظر، قصة الإعراب: إبراهيم قلاتي، ص: 188 ، 189، 190، 191.

1- الجملة الاسمية:

يعرّفها علماء اللغة بأنّها كلّ جملة تصدّرت باسم، ووضعت لإفادة ثبوت المسند للمسند إليه، أو استمراره بالقرائن الدّالة عليه. و« تتكوّن الجملة الاسمية من طرفين أساسيين شأنهما شأن سائر الجمل في العربية وهما: المسند إليه والمسند، أمّا المسند إليه فهو المحكوم عليه والمتحدّث عنه، وأمّا المسند فهو المحكوم به»[1].

فَمَا يُسمّى بالجملة الاسمية عند النّحاة العرب القدامى هو جملة تبتدئ باسم في أصل بنيتها العاملية، فالجملة عندهم هي علاقة إسنادية فيها عامل ومعمول، ويعتبر الاسم من جملة هذه المعمولات والأصل فيه عندهم ألاّ يعمل، وقد اعتبروا العامل في الجملة الاسمية هو عامل معنوي وهو الابتداء، وفي مقابل هذا النّوع من العوامل التي لا تظهر، هناك عوامل لفظية كالفعل والحرف.

وقد لاحظ النّحاة أنّ من أهمّ سمات الجملة الاسمية صلاحيتها للنّسخ، ومن ثمّ قسّموها إلى قسمين: جملة غير منسوخة، وأخرى دخلها النّسخ، ويمكن أن يصطلح على الجملة الأولى"بالجملة المطلقة"، لأنّ العملية الإسنادية فيها تؤدي وظيفتها دون قيود واردة عليها، فيتحقّق البعد الإبلاغي بواسطة العملية الإسنادية فيها.

كما يمكن أن يصطلح على الثانية "بالجملة المقيدة " للدّلالة على أنّ ثمّة قيداً قد أحدث تأثيرا لفظيا ومعنويّا في العلاقة الإسنادية، فليس النّسخ في جوهره سوى تعبير بالتّحديد، أي التّقييد لبعض العلاقات والرّوابط القائمة بين أطرافها[2]، وهذا ما استنتجه الدّكتور علي أبو المكارم. وقد قُسِّمت الجملة الاسمية من حيث التّركيب إلى نوعين:

أ – الجملة الاسمية البسيطة:

و«هي الجملة الاسمية التي اكتفت بإسناد واحد في تركيبها، وجاءت عناصرها مفردة أو مركّبة تركيبا غير إسنادي»[1]، ومعنى ذلك أنّ هذا الصّنف من الجمل يبدأ بمبتدأ يليه خبر ثمّ بقية العناصر –إن وُجدت– وقد يتقدّم الخبر على المبتدإ[2]. وقد عرّفها سيبويه في الكتاب، بأنّها تركيب إسنادي يتكوّن من مبتدإ تسند إليه كلمة أو أكثر تعرف نحويّا بالخبر الذي تتمّ به الفائدة "فيحسن السّكوت"، فالسّكوت حدّ فاصل بين الجمل، يشير إلى الانقطاع النّحوي بينها[3].

---

[1]- الجملة الاسمية: علي أبو المكارم، ص: 20، 21.

[2]- ينظر، المرجع نفسه، ص: 21.

[1]- لغة القرآن الكريم"دراسة لسانية تطبيقية للجملة في سورة البقرة": محمّد خان، ص: 77.

[2]- ينظر، المرجع نفسه، ص: 77.

[3]- ينظر، الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قمبر سيبويه، ج1، ص: 23، 24.

وقد جاء في قصّة الإعراب«بأنّ الجملة الاسمية هي التي تبتدئ باسم مخبر عنه أو بما هو في حكم الاسم المخبر عنه، ويعرب هذا الإسم مبتدأ ويكون دائما مرفوعا بالابتداء»[1]، ويقصد بحكم الاسم المخبر عنه ما يقع موقعه، ويحلّ محلّه، ويكتسي وظيفته النّحوية، وهي ثلاثة أنواع:

- الجملة الاسمية المبدوءة باسم صريح مخبر عنه، مثل: العلم نور.
- الجملة الاسمية المبدوءة باسم صريح أُخبر عنه بجملة اسمية، مثل: الظّلم مرتعه وخيم.
- الجملة الاسمية المبدوءة باسم صريح أُخبر عنه بجملة فعلية، مثل: الجهل يخرّب بيوت العزّ والشّرف.

وقد أشار النّحاة إلى نوع آخر من الجمل الاسمية، يكون المبتدأ فيها مصدرا مؤولا لا صريحا، كقوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[2].

ب- الجملة الاسمية المركبة:

وهي الجملة التي يكون فيها المخبر به جملة إمّا اسمية أو فعلية كما ذكر في النّوعين السابقين.(2-3).

فركنا الجملة هما المسند والمسند إليه، وهما في الجملة الاسمية المبتدأ والخبر تربط بينهما علاقة الإسناد التي تستفاد من مضمون الجملة، ولها عدّة أشكال تتوارد عليها منها: المبتدأ والخبر، والاسم والخبر مع إنّ وأخواتها، ولا النّافية للجنس واسم الفعل[3] ومن الجمل الاسمية لهذا النّوع:

1 - الجمل الاسمية المبدوءة باسم صريح أخبر عنه بجملة اسمية.

2 - الجمل الاسمية المبدوءة باسم صريح أخبر عنه بجملة فعلية.

ج- المعنى في الجملة الاسمية:

إنّ استعمال العرب للجملة الاسمية في أشْعَارِهِم وكلامهم كان يحمل دلالة الثّبوت والدّوام والاستمرار، حيث تفيد الجملة الاسمية البسيطة –غالبا- الأوصاف الثّابتة، أو الأحكام المطلقة الخالية من الزمن النحوي[1]، مثل:" الشّمس مضيئة "، فالمبتدأ مسند إليه لأنّه لم يسبقه عامل، وهو(الشمس) والخبر أُسند إليه وهو (مضيئة)، وتمّت به الفائدة، فالإضاءة ثابتة في الشّمس على الدّوام والاستمرار في الفعل، لذا فإنّ الجملة الاسمية تفيد الاستمرار بالقرائن إذا لم يكن في خبرها فعل؛ نحو"العلم نافع"، فالعلم نفعه مستمر، وهذا ما لا ينكره

---

[1]- قصة الإعراب: إبراهيم قلاتي، ص: 575.

[2]- البقرة: 184.

[3]- ينظر، شرح التسهيل – تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد-: ابن مالك الأندلسي، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السّيد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان،ط1، 1422هـ/2001م، ج 1، ص: 265.

[1]- لغة القرآن الكريم "دراسة لسانية تطبيقية للجملة في سورة البقرة": محمّد خان، ص: 77.

السّياق، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾[1]، فقد وصف الله تعالى رسولهﷺ بالعظمة في الخلق مقترنة على الدّوام، ويطلق على هذا النّوع من الاستمرار؛ الاستمرار التّجديدي الذي يعرف باستخدام الجملة الاسمية للقرائن.

وقد ذكر القزويني بأنّ«الجملة الاسمية تدل على الثبوت»[2]، و أوضح الدّكتور فاضل صالح السامرائي، بأنّ المقصود المخصوص بالثبوت هو الاسم، إذ يقول:«أمّا الصّحيح فهو أنّ الاسم يدل على الثبوت، والفعل يدل على الحدوث فـ(منطلق) يدل على الثبوت و(ينطلق) يدل على الحدوث والتّجدد، و(يتفقّه) يدل على الحدوث و(متفقّه) يدل على الثبوت، فقولك و(هو خطيب) و(هو متعلم) و(هو حافظ) يدل على الثبوت، وقولك(هو يخطب) و(هو يتعلم) و(هو يحفظ) يدل على الحدوث»[3].

وأمّا إذا كانت الجملة الاسمية مركّبة وخبرها جملة فعلية، فإنّها تفيد لفت السّامع إلى حدوث الفعل مجدّدا في زمن ما، وصار على وجه الثّبات، كقولنا: (زيد سافر)، فهذه الجملة تختلف حكما وعلاقة مع جملة: (سافر زيد) إذ أنّ زيد في الجملة الثّانية لم يسافر إلاّ مرّة واحدة، وكانت في الماضي، وفي هذه الجملة اهتمّ بأمر المتقدّم وهو الزمن الماضي المخصوص بالسّفر تحديدا. وكذلك قولنا (زيد يسافر) في الزمن المضارع لأنّ المخصوص هنا أيّ وقت ما، في الحاضر أو المستقبل. حتى وإن تضَمَّن ذلك معنى التّجدد والاستمرار من بعد، وهذا يعني إمّا أنّ زيد يسافر الآن، وإمّا أنّ زيد كثير السّفر، فهو يسافر ويسافر، ولا ينقطع عن السّفر. ومن الشّواهد الواردة عن هذا النّوع من الجمل قول المتنبي لسيف الدّولة، بصيغة الأمر:

أزل حسد الحسّاد عنّي بكبتهم فأنت الذي صيرتهم لي حسّدا[4]

2 – الجملة الفعلية:

هي كلّ جملة تصدّرها فعل للإفادة بإخبار الحدوث في زمن معين كالماضي والمضارع، وفي دلالتها الاستمرار التّجديدي إذا دلّت عليه القرائن اللغوية، وهي«التي تبتدئ بفعل سواء أكان هذا الفعل ماضياً أمْ مضارعاً أمْ أمراً وسواء أكان تامّا أمْ ناقصاً، متصرّفا أمْ جامداً وسواء أكان للمعلوم أمْ مبنيا للمجهول»[1]، وللجملة الفعلية عدّة أشكالٍ أهمّها:

---

[1]– القلم: 04.

[2]– الإيضاح في علوم البلاغة: أبو المعالي جلال الدين الخطيب القزويني، ص: 98-99.

[3]– الجملة العربية تأليفها وأقسامها: فاضل صالح السامرائي، ص: 121.

[4]– ينظر: ديوان المتنبي، أبو الطيب أحمد بن الحسين المتنبي، مطبعة هندية، درب الجنينة، مصر، 1315ه/ 1898م، ص: 286.

[1]– قصة الإعراب: إبراهيم قلاتي، ص: 582.

– الفعل التّام مع فاعليه أو نائبه إذا كان الفعل مبنيا للمجهول.

– الفعل الناقص مع الاسم والخبر ويسمى كذلك بالنّاسخ.

– الفعل اللاّزم الذي يكتفي بفاعله، والفعل المتعدي الذي لا يكتفي بفاعله ويتعدّاه إلى مفعوله.

– الفعل الجـــامد الذّي لا يتصرّف (نعم، بئس)، والفعل المتصرّف.

غير أنّ هذا التعريف للجملة الفعلية لاقى انتقاداً من بعض المحدثين، حيث يقول الدّكتور عـــلي أبـــو المكارم «فمن ناحية ثمّة العديد من الجمل التي يعدّها النّحـــاة فعليةً و لم يتصدّرها فعـــل»[1]، مركّزا بذلك علـــى الرّتبة والصّدارة فإذا أُخِـــذَ هذين المعيارين في تعـــريف الجملة الفعلية، فكيف نسمّي الجمل التالية: لم يقم المثقفون بدورهم، فهل يتخلصّون من تطلعاتهم؟.

أمّا الدّكتور فاضل السّامرائي فإنّه يأخذ بصدر الكلام في تعريفه للجملة الفعلية، فالفعل هو المسند إليه، والفاعل أو نائب الفاعل هو المسند، فلا عبرة بما تقدّم عليهما من الحروف والفضلات، «فقولك (أقائم الرجلان؟) و(لعلّ أباك منطلق) من الجمل الاسمية، و(قد قام محمّد) و(هل سافر أخوك؟) و(محمّدا أكرمت) و(من أكرمـــت؟) وقوله تعالى: ﴿**خُشَّعاً أَبْصَـٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلأَجْدَاثِ**﴾[2]، جملة فعلية»[3].

فالجملة الفعلية في أوسع تعريفاتها وردت عند المبرد، «بأنّها تركيب إسنادي يتصدّره فعل تامّ يســـند إلى فاعل أو نائب فاعل إسناداً حقيقيا أو مجازيا، فالفعل يسند إلى من أوجده بإرادته، كما يسند إلى من وقـــع عليـــه كقولك :"سقط الجدار، وانقطع الحبل"، فهما فاعلان في الصّورة، ولكنّهما لم يفعلا شيئا على الحقيقة»[1].

ومن هنا تتضح معالم العلاقة الإسنادية في الجملة الفعلية، فتكون بين الفعل وفاعله ونائـــب فاعلـــه وإن كانا مجازاً، وبذلك يكونا أهمّ ركنا الإسناد في الجملة الفعلية، وللفعل حقّ الصّدارة ولا عبرة لما يتصدّرها، كمـــا جاء في "مغنى اللبيب": «ومرادنا بصدر الجملة المسند والمسند إليه، فلا عبرة بما تقدّم عليهما من حروف فالجملـــة من نحو أقائم الزيدان و أزيد أخوك؟ ولعلّ أباك منطلق و ما زيد قائما، اسمية، ومن نحو أقام زيد؟ و إن قام زيـــد وقد قام زيد وهلاّ قمت، فعلية»[2].

---

[1]– الجملة الفعلية: علي أبو المكارم، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1428هـ /2007م، ص: 30.

[2]– القمر: 07.

[3]– الجملة العربية– تأليفها و أقسامها–: فاضل صالح السامرائي، ص: 157.

[1]– المقتضب: أبو العبّاس محمّد بن يزيد المبرد، ج3، ص: 188.

[2]– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين بن هشام الأنصاري، ج2، ص: 376.

والمعتبر أيضا ما هو صدر في الأصل فالجملة من نحو كيف جاء زيد؟ ومن نحو ﴿ **فَأَيَّ ءَايَـٰتِ ٱللَّهِ تُنكِرُونَ**﴾[1]، ومن نحو ﴿**فَفَرِيقاً كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقاً تَقْتُلُونَ**﴾[2]، و﴿**خُشَّعاً أَبْصَـٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ ٱلأَجْدَاثِ**﴾[3]، "فعلية لأنّ هذه الأسماء في نيّة التّأخير"[4].

ففي الجملة الفعلية يحتل الفعل مرتبة الصّدارة، وترتبط به بقية العناصر، وقد يتقدّم أحد العناصر عليه، كتقدّم المكمّلات أو غيرها من المفاعيل كقوله تعالى: ﴿**إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ**﴾[5]، أو الظروف، "أمّا إذا تقدّم عليه الفاعل (أو نائب الفاعل) فإنّ الجملة تعتبر حينئذ اسمية"[6].

وقد جارى بعض المحدثين الكوفيين في إجازتهم لتقديم الفاعل على فعله، وقالوا بأنّ الجملة الفعلية هي التي تضمّنت فعلا سواء أتقدّم أم تأخّر[7]، ففي قوله تعالى: ﴿**وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَّهَا**﴾[8]، يمكن لهذا الرّأي أن يتناسب معها، لأنّ العلاقة معنوية بين الاسم المبتدأ به، والفعل المخبر به، هي علاقة فاعلية.

وقد لا يتناسب مع بعض الجمل لقوله تعالى: ﴿**وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَـٰهُ مَنَازِلَ**﴾[1]، لأنّ الفعل (قدّر) متعدي واستوفى الفاعل والمفعول به والعلاقة مفعولية. وتنقسم الجملة الفعلية بدورها إلى نوعين آخرين:

أ – الجملة الفعلية البسيطة:

هي "الجملة التي تضمّنت إسناداً واحداً، وجاءت عناصرها مفردة أو مركّبة تركيبا غير إسنادي"[2]، فالمسند إليه في الجملة الفعلية هو الفاعل أو نائب الفاعل لأنّ المسند إليه لا يكون إلاّ اسما.

وقد تتعدّد الجمل البسيطة في نصّ معين، وذلك حسب حاجتها إليها لأنّها تفيد الحدوث في زمن مخصوص فقولنا "وصل زيد إلى المدينة" تفيد السّامع أنّ زيداً قد وصل في زمن الماضي، ويصبح هذا الزّمن أكثر خصوصية إذا قلنا "وصل زيد إلى المدينة مساءا" أمّا إذا قلنا "يصل زيد إلى المدينة" فالزّمن المخصوص هنا هو الزمن

---

[1]- غافر: 81.

[2]- البقرة: 87.

[3]- القمر: 07.

[4]- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين بن هشام الأنصاري، ج2، ص: 376.

[5]- الفاتحة: 04.

[6]- لغة القران الكريم "دراسة لسانية تطبيقية للجملة في سورة البقرة": محمّد خان، ص: 39.

[7]- ينظر، في النحو العربي نقد وتوجيه: المهدي المخزومي، ص: 47 .

[8]- يس: 38 .

[1]- يس: 39.

[2]- لغة القران الكريم "دراسة لسانية تطبيقية للجملة في سورة البقرة": محمّد خان، ص: 41.

الحاضر وليس الماضي، وفي كلا الحالتين قد يفيد الفعل التّجدد والاستمرار، كقوله تعالى:﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾[1]،فالخيرية مازالت مستمرة دوام تجدّد هذه الأمّة وبقاء البشرية على الأرض.

فكلّما زاد القيد في الجملة الفعلية زادت الخصوصية، وقد "تتعدّد الجمل البسيطة بالوصل متوازية، فتعبّر عن أحداث متعدّدة متزامنة، أو مرتّبة حسب سياق الزمن، ولا يكون بين هذه الجمل ارتباط وظيفي(الوظيفة النحوية) بل لكلّ منها استقلال في المبنى والمعنى من النّاحية النّحوية"[2].

لقد كان النّحاة العرب يلمحون علاقة الإسناد بين طرفي الجملة الفعلية وكانوا يلمحون ذلك بين المعاني النّحوية في داخل الجملة الواحدة وهذا هو المعنى الذي نلاحظه في إعراب جملة مثل قوله تعالى: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَّشَآءُ ﴾[3]،"حين نعرب (من) مفعولاً أوّلاً على رغم تأخّرها، و(الحكمة) مفعولا ثانيا على رغم تقدّمها، ويكون ذلك بإدراك ما بينهما من علاقة شبيهة بفكرة الإسناد إذ نقول أنّ (من)؛ هي الآخذ و(الحكمة) هي المأخوذة"[4]، وهنا كانت نظرة الدّكتور تمّام حسان للعلاقة بين المبني و المعنى صائبة، من خلال تحديد نوع العلاقة اللغوية التي تحكم الجملة الفعلية.

ورأى الدّكتور تمّام حسان بأنّ أكبر العلاقات السّياقية في الجملة الفعلية هو التّخصيص، وإن شئت فقل؛"قرينة معنوية كبرى تتفرّع عنها قرائن أخصّ منها، كالتّعدية والغائية والمعية والظّرفية والتحديد والتوكيد والملابسة والتفسير والإخراج والمخالفة"[1].

ب- الجملة الفعلية المركبة:

هي تركيب من تراكيب الجملة الفعلية يتضمّن عمليات إسنادية[2]، متعدّدة داخل سياق معين مفيد، ويصفها "البنيويون بأنّها صورة كبرى من الجملة، تحتوي على تركيبين إسناديين يكون أحدهما جزءاً من الآخر، تحصل الإفادة به، فهي تتألّف من وحدة إسنادية كبرى تفرّعت بعض عناصرها إلى جملة صغرى (أو أكثر)، وهذه الجمل الفروع تتنوّع في أبنيتها ووظائفها التي تؤديها في صلب الجملة الكبرى، ويتميّز هذا الصّنف من الجمل بالتّكثيف اللفظي، والتّحديد الدّلالي والتّرابط السّياقي بين عناصر التّركيب"[3].

---

[1]- آل عمران: 110.

[2]- لغة القران الكريم "دراسة لسانية تطبيقية للجملة في سورة البقرة": محمّد خان، ص: 41.

[3]- البقرة: 269.

[4]- اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان، ص: 194.

[1]- المرجع نفسه، ص: 194.

[2]- ينظر، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين بن هشام الأنصاري، ج2، ص: 382 .

[3]- لغة القران الكريم"دراسة لسانية تطبيقية للجملة في سورة البقرة": محمّد خان، ص: 62.

و يكون الرّبط داخل الجملة الكبرى بوسائل عدّة، فترتبط الجملة الصّغرى بالجملة الكبرى إمّا ربطاً مباشراً، يقتضيه المعنى وطبيعة المفردات أو بوسائط أخرى كالأداة والضّمائر التي تحيلها إحالة قبلية أو بعدية داخل نظام الجملة الكبرى، فتكون عندئذ علاقة الإسناد محورية، ومن أنماطها الجملة الفعلية ذات مفعول به جملة خبرية أو طلبية ولها عدّة صوّر، كقوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ﴾[1]، فهذه الجملة الفعلية مركّبة من فعل وفاعل (ضمير متصل)، ومفعول (ضمير متّصل)؛ ومفعول ثان جاء جملة استفهامية، أمّا الرّبط الذي يربط بين الجملة المحورية والجملة الفرعية فهو الضّمير في (ينفقون)، وكذلك في قوله تعالى: ﴿ وَأَوْصَىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَٰبَنِيَّ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴾[2].

ج- المعنى في الجملة الفعلية:

ذكر الزّركشي أنّ «هناك فرق بين الخطاب بالاسم والفعل وأنّ الفعل يدّل على التّجدد والحدوث والاسم يدّل على الاستقرار والثّبوت ولا يحسن وضع أحدهما موضع الأخر»[3]، فالفعل يحمل دلالة التّجدد والتّعبير والوقوع كلّما ذكر في الجملة، وعكسه الاسم، الذي يحمل في معناه الثبوت والاستمرار، والخطاب بالجملة الفعلية في مواضع التّغيير والتّجدد أولى من الخطاب بالجملة الاسمية التي تدّل على الاستمرار والثبوت.

ونلمس مثل ذلك في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ فَالِقُ ٱلْحَبِّ وَٱلنَّوَىٰ يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾[1]؛ فقد سبق بالفعل (تخرج) في الآية الكريمة على الاسم (مخرج)، وذلك لدلالتهما على معنيين مختلفين، فقد قال أوّلاً (يخرج الحيَّ من الميِّت) بالفعل، ثمّ قال بعدها (ومخرج الميّت من الحيّ) بالاسم، ذلك لأنّ أبرز صفات الحيِّ الحركة والتّجدد، فجاء معه بالصّيغة الفعلية وأبرزُ صفات الميِّت الهمود والسّكون، فجاء معه بالصّفة الاسمية[2]، فالتّخاطب بالجملة الاسمية يختلف عن التّخاطب بالجملة الفعلية وهذا ما نستنتجه من خلال الدّراسات التي تعرّضت إلى هاتين الجملتين منذ عصور مضت.

وخلاصة القول أنّ أهمّ دراسة للجملة العربية كانت تنطلق من التقسيم الثنائي لها، الذي يأخذ بصدارة كل من الفعل والاسم؛ في تقسيمها بنوعيها؛ البسيط والمركّب، فالمعاني مرتبطة بهذين النّوعين أكثر من

---

[1]- البقرة: 215، 219.

[2]- البقرة: 132.

[3]- البرهان في علوم القرآن: بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء العربية، ط1، 1376هـ/1957م، ج4، ص: 66، 67.

[1]- الأنعام: 95.

[2]- ينظر، الجملة العربية – تأليفها وأقسامها –: فاضل صالح السامرائي، ص: 163، 164.

الأنواع الأخرى التي وردت عن تقسيمات إضافية للجملة العربيـــة، كالجملة الوصفية والجملة الشرطية والجملـــة الظّرفية، مثلما جاءت عند بعض التّراثيين كالزمخشري.

– خلاصة:

بالرغم من تعدّد الدراسات اللغوية التي تناولت الجملة العربية شكلا ومضموناً، لم يستطع علماء اللغـــة على اختلاف عصورهم وتوّجهاتهم الفكرية من توحيد مفهومٍ لمصطلح الجملة، فإطلاق هذا المصـــطلح عنـــدهم يخضع لقواعد تركيبية و إسنادية، فحتّى رائـــد اللسانيات الحديثة دي سوسير لم يشير إلى ذلك، بل اكتفى بذكر عنصر التّضام في الجملة الذي تأثر به الدّكتور تمام حسان واستوعبه جيّدا من الفكر الوظيفي.

لأنّ بداية مرحلة جديدة من الدراسات جاء بها ابن جني وعبد القاهر الجرجاني، تناولت الجملة كتركيب بنيوي، له معاني تركيبية تُلْتَمَسُ من قواعد النحو العربي، حين أُضيفت مصطلحات جديدة لها، كالنظم والتعلّـــق. ونعثر على ذلك في أغلب الدراسات الوظيفية التي تهتم بالمعنى الذي تقدّمه الجملة العربية من خلال الوظيفة الـــتي تحلّ بها في مكان المفردة، وكانت تهتم بالمعاني العميقة للجملة انطلاقاً من العلاقة الإسنادية، همّها الأكبر كشـــف النقاب عن العلاقات السطحية للنص، وفي هذا إيماء لاستيعاب العلاقات اللغوية التي تفوق حدود الجملة بداية من الطرق التي على أساسها تمّ تصنيف الجمل، أين أخضعوها لمعايير عدّة تعلّقت بالشكل والمضـــمون، فيمـــا يخـــدم الجملة.

ومن هنا بدت الحاجة إلى نحو آخر يدرس العلاقات التي تفوق حدود الجملة، بإضافة طرقٍ تـــتحكّم في آلية الدراسات التي تدرس البناء الأكثر توّسعا من الجملة، وهذا لا يعني التجديد في القواعد النحوية، لأنّ العلاقات اللغوية تبقى ثابتة كعلاقة الإسناد، فالفعل هو الفعل، والاسم هو الاسم، والحرف هو الحرف والتراكيب بأنواعها المختلفة هي التراكيب، وإنما ما يجب الخلود إليه؛ تدعيم آلة النحو بقواعد تحليل تتوسّع في دراسة ما هو أكبر مـــن الجملة، فالحاجة اليوم ملحّة لاكتشاف النصوص، ونوع البُنى التركيبية التي تشكّلها، وهنـــا لا نقصـــد بَـــثْـــرَ الموروث اللغوي النحوي من جذوره، لأنّنا نعلم العلم اليقين بأنّنا مهما بلغنا من درجات علمية، فإنّنا لا نســـتطيع أن نصنع مجداً كذلك الذي خلّفه الأوائل.

إنّ ما وجدناه من إشارات لغوية تشير إلى الجذور العلمية لنحو النص كافٍ بالاقتناع بما بذلوه في هـــذا المجال، لأنها في الحقيقة تثير الانتباه والتمعّن في تلك الإرهاصات الأوّلية التي تلمّح إلى فهم العرب للعلاقات اللغوية داخل النص، لذلك نجدهم قد بذلوا مجهودات كبيرة في البحث عن صيغة نهائية لهذا العلم، ووضعوا حجر أساسه وتركوا البقية لمن يأتي بعدهم، علّـــهم يجدون مفتاحا ينظم هذا العلم، فالإشارات اللغوية التي وجدناها عند أهـــل التفسير كافية لهذا الإقرار، لأنهم طبقوا هذا العلم كما فهموه وحلّلوا النصوص و لم يخطئوا، شأنهم في ذلك شـــأن الدراسات التي طبقت على الجملة العربية.

ويطفو على سطح هذه الدراسات ذلك التقسيم الثنائي للجملة العربية، لأنّه يأخذ بالشكل والمضمون في آنٍ واحد، لأنّ دلالة الجملة الاسمية على الثّبوت والاتصاف والاستمرار، ودلالة الجملة الفعلية على التّجدد والتغيّر، كافيان في تطبيقهما وتحليل النصوص من منظورهما، وإذ نعتبر الأنواع الأخرى من الجمل، من قبيل الجمل الفعلية والاسمية، معتمدين في ذلك على معيارين متناسقين من حيث المبنى والمعنى، حتّى لا يكون الاهتمام منصب على جانب واحد مهملا للجانب الأخر، وهذا ما نتقفّاه إنشاء الله في الفصليين التالين. ومن هنا يتبدّى لنا إشكال آخر سنحاول إيجاد جواب له إن أمكن ذلك في الفصل الثاني ونطبّق عليه في الفصل الثالث إن شاء الله، ويتمثل هذا الإشكال في ما يلي:

هذا المعيار الأخير؛ فيه إشارة إلى علاقات الجملة في النّص، التي تربطه بإحكام سيما النّص القرآني، تُرى هل للنص كمعيار لتعلّق الجمل، سلطةٌ على العلاقات الجملية التي تشكّله، ومن ها تغيب المعايير السابقة، أمْ أنّ هناك تضافر بين الاثنين في تشكيل العلاقات لتتوافق بين الشّكل والمضمون؟.

الفصل الثاني

من الجملة العربية

إلى النص

المبحث الأول

دراسة في مفهوم النص والعلاقات اللغوية

المبحث الثاني

دراسة في العلاقات اللغوية بين الجملة والنص ودور الاتساق في التماسك النصي

تمهيد:

إنّ تتبع التّراث اللّغوي للعرب يحتاج إلى دراسة معمّقة في مؤلفاتهم، فالجملة والنص –مصطلحان- تناولهما العرب بالدّراسة والتحليل، فهناك من تفنن في التعرّض لهما كوسيلة وأداة لغوية، « وقد بلغ أوج ازدهار هذه الدّراسة عند عبد القاهر الجرجاني وحازم القرطاجني، وكانت هذه المؤلفات تثير مسألة اللّفظ والمعنى، وهي مسألة أساسية في معرفة النص، كما تدعوا إلى الذّوق العربي والاهتمام بشكل النص، وتعتمد على لغة النص وبلاغته»[1]، لأنّ النقد عندهم لم يبق يحوم حول نقد الألفاظ منعزلة عن التّركيب اللّغوي، بل تجاوزه وتعدّاها « إلى تماسك النص في وحدة أساسية مكتملة تتساوى الأبيات فيها، ولكلّ بيت كينونته وأسراره، وقابلُ الحسن لجواره، أَضِفْ إلى هذا التّماسك الدّلالي والشّعري، ووراءه بنية محكمة في تماسكها تفسّر تشاكل الأجزاء وتضمن اتساقها مع تنشئتها الخارجية»[2] مستعملين الشّعر والنثر كمادة لممارسة ذلك النقد.

لقد اتّضح مفهوم « النص منذ عهد هؤلاء، فالنص عندهم بنية واحدة، والأجزاء فيه لابدّ من ترابطها، وهذا التّرابط لا يعني مجرّد الرّصف، بل أن تكون الفقرات أو الفصول أو الأبيات تفتقر إلى بعضها البعض، ويحتاج الأول إلى الأخير»[3]. حتى تكتمل الرسالة ويبّلغ المقصود، بنصّ واحد تشكّله بنية لغوية متكوّنة من مجموعة من العلاقات اللغوية، تتوزّع على فقراته أو فصوله أو أبياته المنتظمة بالوظائف اللغوية لألفاظه داخل التّراكيب الإسنادية وغير الإسنادية بين عناصر الجمل المؤلفة للنص، أين تتوالى تلك العلاقات وتتتابع في منظومة لغوية متسلسلة محكمة ومترابطة، موصولة غير مفصولة عن بعضها البعض، يتبع فيها اللاّحق السّابق، ويتعلّق فيها السّابق باللاّحق، فإذا حدث انفصال في الأجزاء اللّغوية لمكونات النص، قابله انقطاع عن المعنى، فيصاب بخلل لغوي يعيق وظيفة النّص التّبليغية، وتهتزّ أركانه.

إنّ حقيقة النّص عبارة عن نظام من العلاقات اللغوية تنسج بإيعاز لغوي محكم ومضبوط، تترابط أجزاءه لحاجتها إلى بعضها البعض، كحاجة كلّ عضوٍ في جسد الإنسان إلى بقية الأعضاء ولا يكتمل إلاّ بحضور كلّ الأجزاء.

---

[1]- نظرية النظم: صالح بلعيد، دار هومه، الجزائر، ط 3، 2009م، ص: 169.

[2]- المرجع نفسه، ص: 169.

[3]- المرجع السّابق، ص: 168.

المبحث الأول

دراسة في مفهوم النص والعلاقات اللغوية

أولا–دراسة في مفهوم النصّ:

1– عند العرب:

إنّ مصطلح النصّ موجود في اللّغة العربية، ونلمس ذلك من خلال ما تم العثور عليه في المؤلفات القديمة. حيث نجده في قول امرئ القيس حين وصف جيد امرأة:

وجيدٍ كجيد الرّئم ليس بفاحشٍ إذا هي نصّته ولا بمعطل[1]

وقال أيوب بن عباءة:

ولا يستوي، عند نصّ الأمو ر، باذل معروفه والبخيل[2]

وقد ذكر ابن منظور الجذر (ن، ص، ص) في لسان العرب: « نصّ القرآن ونصّ السنة أي ما دلّ ظاهر لفظهما عليه من الأحكام»[3].

كما ورد هذا المصطلح كثيراً عند أصحاب علوم القرآن، وذكر ذلك ابن هشام في قوله: «ونصّ جماعة على منع ذلك كلّه»[4]، وقال في موضع آخر: « الغايات لا تقع أخباراً ولا صلات ولا صفات ولا أحوالا، نصّ على ذلك سيبويه وجماعة من المحقّقين»[5]، وجاء المصطلح عند ابن جنّي في قوله: « كما جاء النصّ عن رسول الله ﷺ من قوله: أمّتي لا تجتمع على ضلالة»[6]. ولقد غلب على النّصوص السّابقة مدلول الحدث على النصّ، والقيّام بالعمل فهي تعني الحدث ولا تعني الأمر النّاتج عنه أو الحاصل به، وقد أشار إلى ذلك الاستراباذي أين كانت كلمة "نصّ" لا تزال مستعملة استعمال المصدر الدّال على معنى الحدث لا بمعنى المنصوص[7].

و لو عدنا إلى مادّة (ن، ص، ص) في لسان العرب، فإنّنا نجدها تدّل على عدّة معاني، ومما سجلناه في هذا الباب، المعنيين التاليين:

---

[1]– المعلقات العشر شرح ودراسة وتحليل: مفيد قميحة، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، ط 5، 2002م، ص: 68.

[2]– لسان العرب: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، مج 7، ص: 98 .

[3]– المصدر نفسه، مج 7، ص: 97، 98.

[4]– مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين بن هشام الأنصاري، ج 1، ص: 253.

[5]– المصدر نفسه، ج 1، ص: 251.

[6]– الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، ج 1، ص: 216.

[7]– ينظر، أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية تأسيس نحو النص: محمد الشّاوش، سلسلة اللسانيات، المؤسسة العربية للتوزيع، بيروت، لبنان، ط 1، 1421هـ/2001م، مج 1، ص: 185.

أ- الرّفع بنوعيه الحسّي والمعنوي:

« النصّ: رفعك الشّيء. نصّ الحديث ينصّه نصّاً: رفعه، وكلّ ما أُظْهِرَ فقد نُصَّ وقال عمرو بن دينار: ما رأيت رجلا أنصّ للحديث من الزّهري أي أرفع له وأسند»[1]. ومنه المنصة أي المكان الذي ترفع منه العروس لتُرى[2].

ب- أقصى الشّيء وغايته:

« قال الأزهري: النصّ أصله منتهى الأشياء ومبلغ أقصاها، ومنه قيل: نصصت الرجل إذا استقصيت مسألته عن الشيء حتّى كلّ ما عنده، وكذلك النص في السير إنّما هو أقصى ما تقدر عليه الدّابة»[3]. ومنه النصّ التحريك حتّى تستخرج من الناقة أقصى سيرها... والنصُّ والنصيص: السير الشديد والحثّ[4].

وهذه المعاني كلّها تعود إلى جامع واحدٍ هو "الارتفاع" أو هو "إظهار مكوّنات الشّيء" أو "أقصاها"،ويمكن أن نتوصّل ممّا سبق في فهم إجراء "النصّ" في الاصطلاح، على أنّه كائن لغويّ، فهو يطلق على ما يظهر به المعنى أي الشّكل الصّوتي المسموع من الكلام أو الشّكل المرئي منه عندما يترجم إلى المكتوب[5]،ومعنى ذلك أنّ النصّ مهما كان نوعه سمعي أو مرئي، صوتي أو مكتوب فإنّه عبارة عن لغة يفهمها أصحابها، إذ ينطلق التّركيب اللّغوي من الأساس، حيث تجتمع العناصر اللّغوية بالصّيغ الصّرفية الحاصلة في المعجم، لتنظّمها القواعد التّركيبيّة كالفاعليّة والمفعوليّة، في بنيّة سطحيّة تطابقها بنية دلاليّة (البنية العميقة)، ثمّ تجري على هذه البنية تحويلات تأخذ بعدها شكلا صوتيا هو ما يمثل حدثا يسمع وينقل عن طريق قناة ما[6].

ومن هنا نستطيع القول أنّ النصّ عبارة عن نسيج من الكليّات اللغوية يترابط بعضها ببعض، تجمع بين عناصره البعيدة والقريبة والمختلفة خيوطٌ في كلّ واحد منها، وهو ما يمكن أن يطلق عليه مصطلح النصّ.

وقد نستنتج المعاني التّالية التي وردت عن مادة (ن، ص، ص)، وهي تدّل إمّا على:

أ- الرّفع بنوعية الحسّي والمعنوي.

ب- أقصى الشّيء وغايته.

ج- ضمّ الشّيء إلى الشّيء.

---

[1]- لسان العرب: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، مج 7، مادة (ن، ص، ص)، ص: 97.

[2]- ينظر، المصدر نفسه، مج7 ، ص: 97 .

[3]- المصدر السابق، مج7، ص: 98.

[4]- ينظر، المصدر السابق، ج 7، ص: 98.

[5]- ينظر، نسيج النص بحث في ما يكون به الملفوظ نصّا: الأزهر زناد، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط 1، 1993م، ص: 12.

[6]- ينظر، المرجع نفسه، ص: 12.

د- الإظهار.

أمّا في المعاجم الحديثة فقد جاء حول تعريف النصّ بأنّه « صيغة الكلام الأصلية التي وردت من المؤلف... أو ما يحتمل إلاّ معنى واحد أو لا يحتمل التأويل، ومنه قوله: "لا اجتهاد ما النصّ»[1]. وجاء في المنجد في اللغة والأعلام ما يلي: « النصّ ج نصوص الكلام المنصوص، والنصّ من الكلام، هو ما لا يحتمل إلاّ معنى واحد أو لا يحتمل التأويل»[2].

وهو في المعاجم الفرنسة (Texte) ومأخوذ من مادة (Textus) اللاتينية التي تعني النّسيج...، والنصّ منظومة عناصر من اللّغة أو العلاقات وهي تشكّل مادة مكتوبة أو إنتاجا شفهيا أو كتابيا[3].

فالنصّ إذن نسيج فسيفسائي من الكلمات التي تتشابك بخيوط لغويّة معينة تزخرفه في قالب معين، فتعطي لنا نصّاً منتوجا يسوّق إلى ذهن الملتقى حسب منظومة لغوية معلومة وتتحكم فيه العلاقات النسيجية اللغوية التي تبني النص ككلّ.

ونستنتج من خلال ما تمّ اقتطافه من المفاهيم السّابقة، أنّ مفهوم النصّ؛ بتعريفة العربي واللاتيني يكاد يكون هو نفسه في اللغتين، مع زيادة التماسّك النصّي في اللّغة اللاتينية، وهذا ما تقصده اللّسانيات النصّية الحديثة في اللغة العربية.

ومن المحدثين العرب الذين أعطوا مفهوما للنصّ نجد الدّكتور عبد المالك مرتاض الذي يرى بأنّه: « لا ينبغي أن يحدّد بمفهوم الجملة، ولا بمفهوم الفقرة التي هي وحدة كبرى لمجموعة من الجمل، فقد يتصادف أن تكون جملة واحدة من الكلام نصّا قائما بذاته مستقلا بنفسه»[4]، وقدّر لنا طبيعة هذه النّصوص كالأمثال، والحُطَم السّائرة، والأحاديث النبويّة الشّريفة، فيقول: « وليس النصّ أن يكون بالضّرورة كلّ القصيدة، أو كلّ القصّة أو كلّ الرّواية، بل يمكن أن يكون مجرد مثل شعبي نصّاً، وعبارة مبتذلة جارية مكتوبة في مكان ما من إدارة أو طائرة أو حافلة أو نصّاً، كعبارة "ممنوع التّدخين»[5].

وقد ركّز الدّكتور عبد الرحمن طه على دور العلاقات بشتّى أنواعها، بين الجمل في تحديد مفهوم النص، فالنصّ عنده « كلّ بناء يتركّب من عدد من الجمل السليمات مرتبطة فيما بينها بعدد من

---

[1]- المعجم الوسيط: إبراهيم مصطفى وآخرون، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، ط 4، 1426هـ/2005م، ص: 926.

[2]- المنجد في اللغة والأعلام: كرم البستاني وآخرون، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط 39، 2002م، ص: 810.

[3]- Robert Micro; Alain Roy et autres dictionnaire le Robert; Paris Montreal Canada 2eme edition 1998; p1321.

[4]- في نظرية النص الأدبي: عبد المالك مرتاض، المجاهد (الأسبوعي الجزائرية) ع 1424، ص: 57، نقلا عن: رابطة أدباء الشام www.adabasham.net

[5]- نظرية النص الأدبي: عبد المالك مرتاض، دار هومة، الجزائر، 2007م، ص: 56.

العلاقات»[1]، وهذه العلاقات لا يمكن حصرها، تفرضها الرّتبة النّحوية، وعلاقة المعنى الخاصّ الجزئي بالمعنى العامّ الكلّي للنصّ. وهذا تعريف أكثر قُرْبَةً إلى حقيقة النصّ، مهما اختلف نوعه أو حجمه، لأنّه يعني البناء الأكبر من تأليف الجملة.

2 – عند اللسانين الغربيين:

تعدّدت تعاريف النصّ عند اللّسانيين الغربيين بسبب اختلاف إيديولوجياتهم وانتماءاتهم الاجتماعية والثّقافية، وقد حرص كلّ واحد ممّن بحثوا في النصّ على تبرير نزعته في فهم النصّ، حيث ذكر كلاوسن برينكر: «أنّ النصّ تتابع متماسك من علامات لغويّة، أو مركّبات من علامات لغويّة لا تدخل تحت أيّة وحدة لغويّة أخرى أشمل»[2].

فالنصّ من هذا المنظور اجتماع لمجموعة من العناصر اللّغويّة التي تحتاج فيه الأجزاء إلى بعضها البعض، فتتتابع وتتلاحق حسب منظومة لغويّة معيّنة تحققها العلاقات التي يفرضها النّظام اللّغوي الصّارم عليها.

أمّا هارفيج (R. Harwg)، فيرى النصّ من خلال العلاقات النّحوية التي تتوفر فيه متعاقبة، حسب المعنى المقصود. فهو عبارة عن « ترابط مستمر الاستدلالات السنتجميمية التي تُظهر التّرابط النّحوي في النصّ»[3]. وقد قصد بذلك « مدّ مجال موضوع علم اللّغة متجاوزا حدّ الجملة»[4].

ويرى كل من شميث (S.j.Schmdt) وزتسيسلاف واو رزنياك (Wawrzyniak. Zdzislaw) بأنّ النصّ هو مجموعة من الإشارات التي تحقّق التّواصل بين المرسل والمرسل إليه، حيث يعدّ زتسيسلاف أنّ « كلّ نصّ تتابعا منظما أفقيا من الإشارات اللّغوية التي تفهم على أنّها توجيهات من مرسل معين إلى مخاطب معين، وتدرك الإشارات النصّية على نحو محدّد، ويقع استيعاب النصّ من خلال المتلقي على أساس بيانات النصّ والموقف والذّاكرة»[5]. فالنصّ إذن؛ هو عبارة عن تتابعات جملية، تتكوّن من جمل جيّدة السّبك نحويا ودلاليا[6]. كما أشار إلى ذلك فان ديك: « بأنّه بنية سطحية توجّهها وتحفزّها بنية عميقة دلالية»[7].

---

[1]– في أصول الحوار وتجديد علم الكلام: طه عبد الرحمان، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، الدار البيضاء، ط 2، 2000م، ص: 35.

[2]– نحو النص اتجاه جديد في الدّرس النحوي: احمد عفيفي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط 1، 2007م، ص: 28.

3– علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات: سعيد حسن بحيري، الشركة المصرية لونجمان، الجيزة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط 1، 1997م، ص: 108.

[4]– مدخل إلى علم لغة النص مشكلات بناء النص: زتسيسلاف واو زرنباك، ترجمة وتعليق سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، 1424هـ/2003م، ص: 36.

[5]– المرجع نفسه، ص: 15.

[6]– ينظر، المرجع السابق، ص: 39.

[7]– المرجع السابق، ص: 52.

ثانيا– فكرة العلاقات اللّغوية ونظامها:

يرى بعض المحدثين أنّ فكرة العلاقات هي من الأفكار التي جاء بها البنيويون لِما لها من دور في إبراز الرّبط بين عناصر الظاهرة اللغوية، وبين أجزاء الكلام، إذ لا تظهر الظاهرة اللغوية في العنصر اللغوي لوحده، ودون حاجته إلى عناصر لغوية أخرى، ومن هنا ركزّ دي سوسير، على فكرة العلاقات داخل بنية لغوية معينة، وقد تتجاوز هذه العلاقات تلك البنية اللّغوية، إلى بنية لغوية أكبر منها، فتتعدّد الوظائف اللّغوية في النّص الواحد، ثم تتشابك لتعطي نسيجا لغوّيا كاملا ومتكاملا في نصٍ ما، وهذا ما جعل الدّكتور كمال أبو ديب يعلّق على عن النّص الشّعري: « ذلك أنّ ترتيب الوظائف في القصيدة يخلق شبكة من العلاقات بين الشرائح المكوّنة لها والعلاقة بين هذه الشّرائح هي بالضّبط مصدر خصوصية الرؤيا التي تنبع منها القصيدة وبها تفيض، ولقد كشفت المقارنة بين معلقتي امرؤ القيس ولبيد من هذا المنظور عن التّضاد الجوهري بين رؤياهما للوجود المرتبط جذريا بتباين ترتيب الشرائح المكوّنة لكلّ منهما»[1].

إنّ تضافر الشّرائح اللّغويّة لنص ما، التي يُقصَد بها أجزاءه من الكلمات المعجمية مع بعضها البعض، وتشكّلها في قالب معين يتّصف بوجه النصوصية، يبدأ من ترتيب الوظائف البنيوية داخل التركيب اللّغوي للجملة، ثم داخل البناء النّصي، فتتعدى العلاقات من الكلمات، وهي الوحدات الصغرى المكوّنة للجملة، إلى وحدات لغوية أكبر منها وهي الجمل، التي تشكّل النّص ككل متكامل، « وقد أشار إلى ذلك فلاديمير بروب (Propp) في تحليله البنيوي لحكايات الجنيات (Fairytales) إلى أهمية ترتيب الوظائف البنيويّة (Fonctional Analysis) في معمار الحكايات»[2].

وفي حقيقة الأمر، أنّ هذه الفكرة ليست جديدة عند العرب، فمؤلفاتهم وتراثهم اللغوي الذي خلّفه الأوائل للمتأخرين لم يترك شيئا إلاّ وتعرّضوا له من خلال تفحصّهم لكلام العرب وشعرهم، وقد ساهم القرآن الكريم بقسط كبير في ميدان البحث باعتباره المصدر الذي يسمو على كلام العرب، فقد أَلْهَمَ العقول، حتّى استنارت به، لذلك تحدّث عبد القاهر الجرجاني عن فكرة العلاقات بين الوظائف النحوية، في نظريته الدستورية للنّظم وعدّ الكلمات حجر البناء الأساسي، تتراصف حسب هندسة معيّنة يصمّمها صاحب النّص، وتحكمها العلاقات اللغوية بقواعد نحوية متينة، تخدم وظيفة المعنى، وبها تتّضح المعاني ويزول الغموض.

« وبيان ذلك أنّ الحدود عندما تستقر وتقوى فإنها لا تدّل إلاّ على معناها وإن نطقتَ بها بمعزلٍ عن سواها، هذا فضلاً عن أنّ معناها يظلّ قائما بالقوّة أكثر منه قائما بالفعل، إلى أن تُوصل في سياقها بغيرها من الكلمات، فتصبح ذاتيتها بفضل علاقتها بحدود أخرى، و يبدأ هذا من الوحدات المعجمية التي هي مفردات تتّسم بخصيصة التفرّد سابقة للجملة وللمقال لأنّ الجملة أو المقال "كلٌّ" متألّفٌ من عناصر هي أفراد ذات خصائص تميّز

[1]– الاتجاه الأسلوبي البنيوي في نقد الشعر العربي: حسين قاسم عدنان، الدار العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1421ه/2001م، ص: 198.
[2]– المرجع نفسه، ص: 198.

أحدها عن الآخر تمييزا يسمح له بالانتظام في بنية الكلّ الذي ينتمي إليه، وهذه الأفراد هي التي تؤلف بائتلافها الكلّ، على الرّغم من كونها كيانات معقّدة مجرّدة توجد في اللغة بذاتها وليست في حاجة إلى المحيط السياقي لتتحقق»[1].

أمّا ابن سينان الخفاجي: فقد ذكر النّظم عند حديثه عن الكلام المؤلف، ويفهم هذا من قوله: «المعاني وتأليف الألفاظ هي صناعة هذا الصّانع –مؤلف الكلام– التي أظهرها في الموضوع، والموضوع: هو الكلام المؤلف من الألفاظ المنظومة بعضها مع بعض»[2].

« وتجدر الإشارة إلى أنّ كلّ عنصر من العناصر، المكونة للنّص بدءاً من أصغرها وصولاً إلى أكبرها، وهو البنية المتكاملة، تقوم بينه وبين فكرة النظام البنيوية وشائج قويّة، على أن يكون لكلّ وحدة وظيفة متميزة عن غيرها من الوظائف، لكنّ أيّ تبدّل يصيب بنية الوحدة يؤثّر بدوره على الوحدات الأخرى على الرّغم من أنّ بنية النّص لا تعني تكويماً فوضويا ساذجا للوحدات، لأنّ هذه الوحدات تأخذ سمتاً معيّنًا في النّص تفقده في حالة عُزْلتها عنه وهذه فكرة جوهرية في النّظرية البنيوية»[3].

فالحديث عن نظام العلاقات في الجملة العربية يجرّ الباحث ليعود إلى نظرية النّظم الجرجانية عند العرب، حيث ظهرت فكرة العلاقات النّحوية من خلال دراسة المعنى النحوي للجملة، وتغيّرت نظرة النحاة والبُلَغَاء للمفاهيم والمصطلحات النّحوية التي كانت تنطوي تحت الإرث اللغوي التقعيدي للنحو العربي، ما دفع بالجرجاني والخطيب القزويني إلى محاولة إرساء نظرية علمية نظمية دقيقة، تفوق الجملة دراسة وتحليلا، لأنّ طبيعة الدّرس اللغوي وقتذاك حتّمت عليهم الاهتمام بلغة القرآن، فانصبّ اهتمام هؤلاء على مواطن المعاني النّحوية بالدّراسة؛ لفهمها، والتحليل للإفصاح عنها مستفيدين بذلك من علماء التفسير وعلماء الكلام، وكذا المناطقة.

ثالثا– العلاقات اللغوية:

1– عند اللغويين العرب:

وفي هذا الباب يقول الجرجاني: « أن ليس النّظم إلاّ أن تضّم كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النّحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرّسوم التي رسمت لك فلا تخلّ بشيء منها»[1]، فاهتمام العلماء العرب بظاهرتي التّأليف والتّركيب لم تكن وليدة الصّدفة، بل كانت وليدة

---

[1]– المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الجديد: إيناس كمال الحديدي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ط 1، 2006م، ص: 18.

[2]– سر الفصاحة: ابن سينان الخفاجي، تحقيق الشيخ عبد المتعال الصعيدي، صبيح، مصر، 1969م، ص: 54.

[3]– الاتجاه الأسلوبي البنيوي في نقد الشعر العربي: حسين قاسم عدنان ، ص: 199، 200.

[1]– دلائل الإعجاز في علم المعاني: عبد القاهر الجرجاني، ص: 70.

دواعي فكرية دينية ولغوية، حتّمت عليهم إيجاد علم يتّسع صهريجه لاحتواء النّص العربي، فالنّظرة المحدودة لنظام العلاقات النّحوية للجملة العربيّة لم تعد كافية للإلمام بما يكبرها حجما من حيث التراكيب والمعاني.

لقد خصّ علماء اللغة علم النحو، دراسةً واستيعاباً لنظام العلاقات النّحويّة التي أشار إليها الجرجاني، حيث «أعطى للتراكيب النّحويّة معطيات حيّة، وولدّ منها حياةً جديدةً، وأضاف إليها ألواناً، ودلالات وأصباغا من المعاني، أعادت إلى النّحو الحياة، ولمسائله البقاء، كما استخدمه في تحليل النصوص، وجعله المعيار السليم لإظهار وجوه المعاني في الكلام، وطرائق البيان في التركيب»[1].

ويَعتبر الدّكتور محمد مندور أنّ عبد القاهر الجرجاني كان سبّاقاً لإثارة فكرة العلاقات النّحويّة عند علماء اللّغة، فنرى بأنّ عبد القاهر قرّر ما قرّره علماء اليوم من أنّ اللّغة ليست مجموعة من الألفاظ، بل هي مجموعة من العلاقات، وعلى هذا الأساس بنى عبد القاهر تفكيره اللغوي[2].

إنّ ظنّ الكثير من المحدثين أنّ فكرة العلاقات النّحويّة حديثة في ميدان علم النّحو، إنكار في حقّ الدّرس اللّغوي القديم، حيث ذهب بهم هذا الظنّ إلى تهميش هؤلاء العلماء، وعدم الإقرار بجميلهم، لأن كلّ الجهود اللّغويّة التّي انصبت على الجملة العربية والنصّ معا، فعّلت النّحو وأخرجته من ضيقِ القواعد النّحويّة إلى مُتَنَفَسِ المعنى النحوي الذي يدرس التراكيب و يهتمّ بالمعنى، حيث فصّلَ الجرجاني هذه العلاقات النّحويّة، بعد أنْ أكدّ أنّ النّظم مجموعة من العلاقات النّحويّة داخل نظام الجملة والنص، إذ يقول: «معلوم أنّ ليس النّظم سوى تعلّق الكَلِمِ بعضها ببعض، وجعل بعضها سبب من بعض»[3]. ثمّ يوضّح هذه العلاقات ويحصرها في ثلاثة علاقات عامّة تتفرّع عنها عدّة أنماطٍ، في الجُمَلِ وهي:[4]

1- تعلق اسم باسم.
2- تعلق اسم بفعل.
3- تعلق حرف بهما.

وقد استنتج الجرجاني أنّ كلّ هذه العلاقات لا تكاد تخرج عن نطاق علاقة المسند بالمسند إليه، حيث قال: «أنّه لا يكون كلام من جزء واحد، وأنّه لابدّ من مسند ومسند إليه، وكذلك السبيل في كلّ حرفٍ رأيته يدخل على جملةِ كان وأخواتها»[5]. فالصّحة المعنويّة والسّلامة النّحويّة تقتضي وجود مسند ومسند إليه، وقد تتعلّق بهما

---

[1]- التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر: عبد الفتاح لاشين، ص: 75.
[2]- ينظر، في الميزان الجديد: محمد مندور، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 1973م، ص: 147.
[3]- دلائل الإعجاز في علم المعاني: عبد القاهر الجرجاني، ص: 15.
[4]- ينظر، المصدر نفسه، ص: 16، 17، 18.
[5]- المصدر السابق، ص: 18.

مقيِّدَات تُتِمُّ المعنى وتُوضِّحُهُ وهذا لا يعني أنّها تقتضيها على وجه الخصوص. فهذه هي الطرق والوجوه في تعليق الكلم بعضها ببعض، وهي كما تراها معاني النحو وأحكامه كما ذكرها الجرجاني في كتابه دلائل الإعجاز.

2- عند اللسانين:

أ- عند الوظيفيين:

بمجيء دي سوسير أحدثت هذه العلاقات نمطا جديدا من الدراسة، إذ أنّ أوّل محاولة جادّة، قام بها في حقل الدّراسة التّركيبية تمييزه بين نوعين من العلاقات القائمة بين العناصر اللّسانية اللغوية:[1]

- العلاقات الاستبدالية (Rapports Paradigmatiques) والتي كانت تنعت لديه بالعلاقات الترتيبية (Rapports Associatifs).

- العلاقات الركنية (Rapports Syntagmatiques).

و لم يأتِ دي سوسير بشيء كثير في حديثه عن نظام الجملة اللّغويّة ونسقها عمّا هو موجود في العربية، وإن بدا من مخترعي نظام العلاقات اللّغويّة بالنسبة للمحدثين والذي يقوم كما ذكر سابقا على « محورين: أحدهما استبدالي، والآخر تركيبي، فبهذين النّظامين تكتسب كلّ كلمة قيمتها ودلالتها من خلال العلاقة النّحويّة التي ضمّتها، أين يستوجب حضور نحويٌّ للمعاني داخل الممارسة اللّغويّة، ممّا يجعل الاستبدال فيها أصعب منالا وأعزّ طلبا، وذلك نتيجة لتوخي العلاقات البعيدة، أو لارتباطها بمنظومات قيّمة ثقافية ليست في متناول الجميع»[2]، كظاهرة الخلق المجازي عند البعض من خلال هذه الممارسات داخل نظام الجملة والنص.

أمّا العلاقات التّركيبيّة أو الرّكنيّة التي يقصدها، فهي تقابل في اللّغة العربية ركني الجملة (المسند والمسند إليه)، وذلك عندما اطّلع على طبيعة الجملة المتغيّرة بفعل اللّواحق التي تجعلها تتحوّل في المحور الاستبدالي، وكلّ هذه اللّواحق موجودة في اللّغة العربية باصطلاح الأدوات أو الحروف، والفضلات والمكمّلات والمتمّمات، فضلا عن التّبادل الذي يطرأ على العناصر التّركيبيّة في عمدة الكلام داخل الجملة، من حيث الترتيب والتعريف والتّنكير، والأسلوب الوارد في السياق.

إنّ إشارة الدّكتور احمد حساني إلى هاتين العلاقتين اللّتين جاء بهما دي سوسير، إنّما هي دلالة على إيجاد علاقة بين الدّرس النّحوي التّراثي والدّرس اللّساني الحديث، لأنّ الأمر الذي لا يعرف عنه أحدٌ هو أنّ العناصر اللّسانية في السّياق المنطوق أو المكتوب، ترتبط فيما بينها بحكم الطبيعة الخطيّة للّغة، ممّا يسمح بتوالي العناصر

---

[1]- ينظر، مباحث في اللسانيات: احمد حساني، ص: 18.

[2]- بلاغة الخطاب وعلم النص: فضل صلاح فضل، عالم المعرفة، الكويت، 1992م، ص: 216.

اللّسانية في سلسة الكلام، ولذلك فإنّ التّأليف بينها، والذي يعتمد عليه لتطويل الكلام، ينعت بالخطّ الرّكني (L'axe Syntagmatique) الذي يتكوّن من عنصرين لسانيين فأكثر، والعناصر المرتبة، والمتجاورة في الخطّ الرّكني لا تأخذ قيمتها إلاّ بالمقابلة بينها، وبين العناصر التي تسبقها، أو التي تلحقها، أو بهما معا[1].

وقد أوضح دي سوسير أنّ العلاقات التّركيبيّة للجملة والنّص، وكما أشار إليها الجرجاني؛ فالعلاقة العامّة هي العلاقة الإسنادية بين المسند والمسند إليه، وقد تتبعها المقيّدات داخل الجملة والنّص لإتمام المعنى بالصّحة والسلامة، تكمن في أنّ الكلمات بمعزل عن الأداء الفعلي للكلام، هي في علاقة قائمة على التّشابه، من حيث ترتيب وحداتها في الذّاكرة وذلك ما يسمّيه بالعلاقة الترتيبية، ويعتبرها عمليّة ذهنية بين مجموعة من العناصر اللّسانية، التي ترتبط فيما بينها بارتباطات مختلفة[2].

إنّ إشارة دي سوسير إلى العلاقات الاستبدالية[3]؛ صار من أهم المفاهيم التي تختّص بدراسة العلاقات على محور الجملة، في السّلسة الكلامية عند الوظيفيين، وهي العلاقات الرّكنية[4]، التي يقصد بها الارتباط العضوي النّاتج عن التّأليف بين الوحدات اللّسانية لتطويل الكلام في أنساقٍ معيّنة لتحقيق الفائدة، وتبليغ الرّسالة، ويتكوّن هذا الارتباط العضوي من عنصرين لسانيين فأكثر، ويسمى هذا التّأليف بالمحور الرّكني.

ويستكشف من خلال التعريف الذي أعطاه أندري ماريتني للجملة، بقوله: « هي كلّ ملفوظ تتّصل عناصره بركني إسنادي وحيد، أو متعدد عن طريق الإلحاق»[5]، مشيرا بذلك إلى طبيعة العلاقة الإسنادية أو التركيبية في الجملة كون العلاقة التسلسلية للكلمات في الجملة تخضع للنّظام العلائقي، ويتناسب هذا مع تعريف آخر جاء به الدّكتور شاهر الحسن على « أنّ الجملة سلسلة من الكلمات تنتجها قواعد اللغة، ويكون لها معنى حرفي مجرد من المقام»[6].

إنّ كلّ ما يضاف إلى النّواة الإسنادية، هو من النّاحية التّركيبية إلحاق (Expansion)، وهذا المفهوم «للإلحاق يضارع مفهوم النّحاة العرب للفضلة، أي كلّ ما يضاف إلى العمدة في الكلام (المسند والمسند إليه) يعدّ فضلة يستقيم الكلام بدونه من النّاحية الوظيفية فحسب»[7]، وقد اعتبر اللّسانيون الوظيفيون أنّ « الإلحاق بنوعيه

---

[1]- ينظر، مباحث في اللسانيات: احمد حساني، ص: 101.

[2]- ينظر، المرجع نفسه، ص: 102.

[3]- ينظر، محاضرات في الألسنية العامّة: فرديناي دي سوسير، ترجمة يوسف غازي ومجيد النصر، منشورات المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1986م، ص:149، 154.

[4]- ينظر، المرجع نفسه، ص: 155.

[5]- مباحث في اللسانيات: احمد حساني، ص: 117.

[6]- علم الدلالة السماتيكية والبراغمتيكية في علم اللغة العربية: شاهر الحسن، ص: 18.

[7]- مباحث في اللسانيات: احمد حساني، ص: 116.

يعتبر شكليا، إذا أضيف إلى الملفوظ لا يغيّر العلاقات بين العناصر السابقة»[1]، فالبنية النّواة مبنيـــة علـــى أســـاس العلاقة الموجودة بين المسند والمسند إليه، وقد أوضح مارتيني ضربين من الإلحاق:

➢ **الإلحاق بالعطف (Coordination)**:

وفيه يبقى الكلام مطابقا في بنيته للجملة النّواة بعد حذف العنصر الأوّلي (المعطوف عليه) ولنلاحظ المثـــال التالي: « وأمر أن يحضر العظماء والأشراف...»[2]. وقد وضّح أحمد حساني دور العطف في هذا المثال.

فإذا ما حذف العنصر الأوّلى (العظماء)، وعلامة الإلحاق (و) فإنّ الملفـــوظ يصـــبح (وأمـــر أن يحضـــر الأشراف) فالبنية التركيبية للملفوظ الثاني مطابقة تماما للبنية التركيبية للملفوظ الأوّل[3]، فهذا المعطوف اكتفـــى لوحده بأداء وظيفة عوض أدائها بالعنصرين.

➢ **الإلحاق بالتبعية (Subordination)** :

وهو يختلف عن الإلحاق بالعطف من حيث التّطابق الوظيفي داخل الجملة، كما هو بالنسبة للعنصر الأوّلي المعطوف في الجملة السابقة، مع العنصر الملحق بالعطف وهو المعطوف عليه، فالوظيفة التي تؤديها العناصر اللغوية في الجملة بعلاقة الإلحاق بالتبعية تختلف تماما عن العلاقة الأولى، ففي الإلحاق بالتبعية يتميّز العنصر الملحق بوظيفـــة تختلف عن وظيفة العنصر الأوّلي (المتبوع). ويشمل مفهوم « الإلحاق عند مارتيني وظـــائف مختلفـــة في القواعـــد التقليدية كالنعت، والمضاف إليه، والمفعول،...الخ. ولقد حدّد مارتيني ثلاثة مقاييس لتحديد العلاقـــات النحويـــة التركيبية داخل نظام الجملة، للتعرّف على وظيفتها في التبليغ وتصنيفها في أصناف تركيبية معينة»[4]، تختلف عـــن بعضها البعض، وهذه المقاييس هي:

1- الاستقلال التركيبي.
2- مفهوم الوحدات الوظيفية.
3- موقع الكلمة في التركيب.

حيث يرى مارتيني أنّ الجملة عبارة عن نظام من العلاقات التي تربط بين الوحدات الكلامية، التي يسميها اللّفاظـــم، وأشهـــر علاقة تتحكم فيها هي العلاقة السّند، وهـــي عند سبويه الإسناد، وعلاقة المسند والمســـند إليه، والسّند عند مارتيني هي الكلمة المركز التي لا يجوز التخلي عنها، إذ يجب إضافة عنصر تالٍ إليهـــا يســـميه اجتعالا، حيث يرى بأنّ هذا الاجتعال لابدّ من أن يسند إلى الكلمة المركز، أو كما يسميها الـــبعض بـــالنّواة، إذ

---

[1]- مباحث في اللسانيات: احمد حساني، ص: 116.

[2]- كليلة ودمنة: عبد الله بن المقفع، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، طبعة جديدة مدرسية، (د ت)، ص: 32.

[3]- ينظر؛ مباحث في اللسانيات: احمد حساني، ص: 116.

[4]- مبادئ في اللسانيات: خولة طالب الإبراهيمي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2000م، ص: 101.

يقول في ذلك: « يليق بنا أن نتجهّل الكلمة، وحتّى يكون ذلك لابدّ من سياق، بمعنى لابدّ على الأقل من كلمتين تحمل إحداهما خصيصا الخطاب وتعتبر الأخرى اجتعالا له»[1]. لذا فان الجملة عندها تأخذ بتعريف العلاقات التي تربطها؛ بأنّها « القول الذي ترتبط فيه جميع العناصر بمخبر فريد أو بعدّة مخبرات معطوفة»[2].

إنّ تفسير العلاقات بين العناصر التركيبية للجملة يطرح الكثير من المفاهيم والمصطلحات التي حاولت في كل مرة إيجاد صيغة وحيدة لضبط هذا الاختلاف والتنوع، كنظام الاستبدال على مستوى المحور الأفقي، وفي ذلك يقول مارتيني: « إن استبدلنا (Route) بـ (Auto route)، في (Il est venu par la route) فإنّ الظّروف الخاصة بالبسط تبقى على حالها لأنّ زيادة إيضاح إضافي لم تغير شيئا لا في تنظيم القول ولا في طبيعة العلاقات المتبادلة لعناصره»[3]، ويسمى بسيطا كل عنصر مضاف إلى قول لا تغيّر العلاقات المتبادلة بين عناصره الموجودة مسبقا كما لا يغيّر وظائفها، إذا تكوَّنَ القول من كلمة إخبارية منفردة، فكلّ إضافة لكلمات أخرى لا تغيّر الطّابع الإخباري للكلمة الأصلية مثل:[4]

- اذهب! من خلال البسط تحصل على:

1- اذهب سريعا! بكلمية مكتفية.

2- اذهب. كلمة بتركيب متعلق ذي أساس إخباري.

3- اذهب عند الجار! بتركيب مكثف.

4- اذهب كلّمه عند الجار! بثلاثة من هذه العناصر مجتمعة.

والخلاصة من ذلك، أنّ البُنى التركيبية للجمل، تخضع إلى أهمّ علاقة هي الإسناد أو السّند كما سمّاها مارتيني، والتّعلّق بين عناصر الكلام والقول بطريقة البسط والاجتعال، إذ « أن كلّ شيء في القول يمكن اعتباره بسيطا للكلمة الإخبارية ما عدا العناصر الضرورية لاجتعال تلك الكلمة»[5]. وهو ما يسمّيه البعض بالتطويل، وإطالة الكلام وفق ما تقتضيه نوعية العلاقات اللغوية.

وقد أشار إلى هذه العلاقات دي سوسير « بمصطلح (Syntagma) أي النّظام، وهو عنده يتكوّن من وحدتين أو أكثر من الوحدات اللغوية التي تتلو بعضها بعضا، من أيّ نوع كانت (الكلمات المركبة– المشتقات – أجزاء الجملة – الجملة كلّها) وهو عنده يمكن أن يكون وحدة النظام (Langue) »[6]، وقد تأثر بهذا الفكر

---

[1]- مبادئ في اللسانيات العامة: أندريه مارتيني، دار الأفاق، الجزائر، (د ت)، ص: 112 .

[2]- المرجع نفسه، ص: 118.

[3]- المرجع السابق، ص: 118.

[4]- ينظر، المرجع السابق، ص: 115.

[5]- المرجع السابق، ص: 115.

[6]- مدخل إلى دراسة الجملة العربية: محمود احمد نحلة، ص: 13.

الدّكتور تمّام حسان في كتابه اللغة العربية معناها ومبناها. وأخذ عنه فكرة النّظام وطبّقها في دراساته، مستوحيا بذلك فكرا جديدا للنحو.

أمّا جون ديبوا (Jean Duboix) فإنّه ركّز على الوظيفة التي تؤديها الجملة أو أحد عناصرها داخل تركيب معين « فهو يرى أنّ مفهوم الوظيفة هو المنزلة التي يمثلها أيّ جزء من أجزاء الكلام في البنية النّحوية بالنّظر إلى السّياق الذي ترد فيه، ما يقتضي وجود مناسبة وملائمة بين السياق والمقام الذي قيلت فيه»[1]، كما أنّ مارتيني (A. Martiniet) أشار إلى ذلك لأنّه « يتعلق باختيار المتكلم لأدواته التّعبيرية بوعي، فتحدّد وظيفة كلّ جزء من أجزاء الكلام بالشّحنات الإخبارية التي يحمله إيّاها المتكلم، فتكون الوظيفة قيمة تمييزية من الناحية الدلالية العامّة»[2]. لذا فإن كشف مارتيني عن أهم علاقة نحوية للجملة، هي الإسناد، كون الجملة عبارة ترتبط جميع وحداتها بمسند وحيد أو بمسندات فمنها ما يمثل نواة الجملة وهو التركيب الإسنادي الذي يتألف من عنصرين أساسيين هما:

1- **المسند**: ويمثل نواة الجملة أو الخطاب أو الحكم، كما ذكر.
2- **المسند إليه**: ويمثل المحكوم عليه، ويعتبر عنصراً هامّا لتمام الجملة.

« فجملة (يفرح الأولاد يوم العيد) تتكوّن من (يفرح الأولاد) هو نواة التركيب الإسنادي الذي تتأسّس عليه الجملة ولا يمكن أن يزول وإلاّ فسدت، أمّا بقية العناصر فمتعلقة به وهي الفضلات تضاف لتحديد الزمان والمكان. أو لتخصيص أحد عناصر الإسناد فإذا حذفناها لا تختّل الجملة»[3].

ب – عند التوزيعيين:

يعتبر بلوم فيلد وهاريس أنّ « الجملة هي أكبر وحدة قابلة للوصف النحوي»[4]. وأطلقوا مصطلح العنصر اللّساني على الوظيفة النّحويّة التي يؤديها داخل الجملة، إذا كان مقصودا بنعت عنصر لساني بأنّه وظيفي هو الإشارة إلى موقعه بالنسبة إلى العناصر المحيطة به، أو بالأحرى توزيعه في السّياق الكلامي، لذلك استبدلها سوادش (W.F.Swadsh). بكلمة توزيع (Distribution)، ومنه وسم هذا الاتجاه بالتوزيعي (Distributionnalisme)[5].

---

[1] - Jean Duboix: Dictionnaire de L'inguistique La Rousse –p 126.

[2]- اللسانيات وأسسها المعرفية: عبد السلام المسدي، الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، ط 1، 1986م، ص: 151.

[3]- مبادئ في اللسانيات العامة: خولة طالب الإبراهيمي، ص: 101.

[4]- بحوث ألسنية عربية: ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط 1، 1992م، ص: 51 .

[5]- ينظر، مباحث في اللسانيات: احمد حساني، ص: 103.

لقد عدّ بلوم فيلد أنّ الجملة هي « الحد الأقصى الذي ينطلق منه المشتغلون باللّسانيات فهو يرى أنّ كلّ بنية نحويّة هي قياس، وأنّ دراسة اللغة تتمثل في إظهار مجموعة العناصر المكوّنة لتلك البنية التي يتعاطاها أفراد المجموعة اللّسانية»[1]، و يقصد بالبنية النّحوية تركيب العناصر اللّغويّة داخل الجملة. لذا تتحكم فيها العلاقات النحوية التي تلج بين هذه العناصر فتتأثر ببعضها البعض من خلال قياسات تلك اللّغة المستعملة حسب تواترها. وقد عدّ الجملة بأنّها أكبر وحدةٍ قابلةٍ للوصف النّحوي، ومعنى ذلك أنّها تتضمن وحدات أخرى أصغر منها تدخل أيضا ضمن الوصف النّحوي: الكلمات والحروف[2].

وهنا يلتقي التوزيعيون مع بعض النّحاة العرب القدماء. وقد علّق الأستاذ احمد حساني على ذلك قائلا: «ولذلك أخذ التوزيعيون –كما أخذ بعض النّحاة العرب الأقدمين– يحددون كلّ جزء من أجزاء الكلام بما يمكن أن يوجد حوله من عناصر في السّياق الذي يرد فيه عادة، فهم يعرفون أقسام الكلِم تعريفا موقعيا. فكلّ العناصر التي تحتلّ الموضع نفسه في السّياق تنتمي إلى القسم نفسه من أقسام الكلام»[3].

ومن هنا يظهر أنّ مفهوم التوزيع يأخذ بالعلاقات النّحوية التي تنسج العناصر اللّغوية قياسا، حسب الموقع الوظيفي الذي تقع فيه، لأنّها تتحكم في توزيعه من خلال الموقع الذي يحتله العنصر اللّساني بمحله المألوف، لذا فإنّ توزيع أيّ عنصر في الجملة يجب أن يتموقع حسب نوع العناصر التي تحيط به، وطبيعة العلاقة بينه وبين هذه العناصر، فطبيعة العناصر التي ترد معه تتحكّم فيها هذه العلاقات، وهي التي تضعه في موقعه الذي يختصّ به، لا غير، وتسمى هذه العملية عندهم بانتقاء هذا العنصر لهذا الموقع. لذلك فإنّ العناصر اللسانية التي ترد وفق التواتر نفسه وفي السّياق نفسه، يقال لها بأنّ لها نفس التّوزيع. فهي بذلك بدائلٌ توزيعيةٌ[4].

إنّ تطبيق التوزيعيين لعلم النفس السلوكي الذي يعوِّل كثيرا على ظاهر الأشياء، أقصى المعنى واستبعده استبعادا كلّيا من التّحليل اللّغوي، لإيمانهم بأنّ المعنى لا يمكن إخضاعه لنوع الدّراسة الوصفية التي تهتمّ بتحليل الجملة شكلا وقياسا[5].

كما عدّ ز. هاريس (Z. Haris) أنّ الجملة عبارة عن علاقات نحويّة ثابتة تُوزَّع الوظائفُ فيها العناصرَ اللغوية، فنظام العلاقات النّحويّة عنده إنّما هو وصف لموضع الألفاظ في الكلام. لأنها هي «التي تتألّف

---

[1]– اللسانيات وأسسها المعرفية: عبد السلام مسدي، ص: 144 .

[2]– ينظر، من لسانيات الجملة إلى علم النص: بشير أبرير، مجلة الموقف الأدبي، دمشق، العدد: 401، أيلول، 2004م، ص: 14.

[3]– مباحث في اللسانيات: احمد حساني، ص: 104.

[4]– ينظر، المرجع نفسه، ص : 104 .

[5]– ينظر، المرجع السابق، ص: 105، 106.

منها، ومعرفة أيّ جزء من أجزاء الكلام، يتبع كلّ عنصر وذلك بموجب سلوكه اللّغوي في الجملة، والاهتداء إلى علاقة الكلمات بعضها ببعض»[1]. مثل:

- أعطى الرّجلُ الولدَ تفاحةً.
- أعطى زيدُ القطَّ اللبنَ.
- أعلم الصحفيُّ الجمهورَ الخبرَ.

فكلّ من الكلمات (الرّجلُ، زيدُ، الصحفيُّ) تمثل موقعا نحويا واحدا ثانيا، و(التفاحةَ، اللبنَ، الخبرَ) موقعا نحويا رابعا. ومن هذا المنطلق أهملوا المعنى واهتموا بالجانب الشّكلي للجملة، وهو دراسة التركيب اللغوي لهذه العناصر من حيث العلاقات النحوية مجردة من المعنى باعتبارها علاقات قياسية تتكرّر كلّما وجدت نفس الكلمات في تركيب متشابه[2]. وبذلك أطلقوا مصطلح المؤلف على الكلمات المشكّلة لكلّ جملة من النص.

1- مصطلح المؤلّف (Constitution) عند التوزيعيين:

ويطلق على المورفيم، أو الرّكن الكلامي الذي يمكن إدراجه ضمن بناءٍ أكبر كالجملة أو النص، وهو ينقسم إلى قسمين:

أ- المؤلفات المباشرة (Les constituants Immédiats):

وهي مكوّنات كلّ جملة قابلة للتّحليل إلى مؤلفات أصغر. ونعني بها ما يشكّل الجملة ككلّ متآلف من الكلمات المتراصة وفق نظام لغوي معيّن.

ب- المؤلفات النهائية (Les Constituants Terminaux):

وهي المؤلفات الغير قابلة للتحليل إلى مؤلفات أصغر. والتي يتوقف عندها التحليل اللغوي ولا يستمرّ فإذا استمر وتواصل دخل في حيّز ينعدم فيه المعنى، وإذا ما استعملنا صندوق هوكات -كما وضّحه الأستاذ احمد حساني- لدراسة معمّقة لإحدى الجمل السّابقة فإنّنا نحصل على ما يلي:

<table dir="rtl">
<tr><td>أعطى</td><td>ألـ</td><td>أستاذ</td><td>ألـ</td><td>تلميذ</td><td>كتابا</td></tr>
<tr><td>أعطى</td><td colspan="2">الأستاذ</td><td colspan="2">التلميذ</td><td>كتابا</td></tr>
<tr><td colspan="3">أعطى الأستاذ</td><td colspan="3">التلميذ كتابا</td></tr>
<tr><td colspan="6">أعطى الأستاذ التلميذ كتابا</td></tr>
</table>

[1]- أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: نايف خرما، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978م، ص: 291 .

[2]- ينظر، من لسانيات الجملة إلى علم النص: بشير أبرير، مجلة الموقف الأدبي، دمشق، ع 401، أيلول، 2004م، ص: 14 .

فهذا التمثيل التّوزيعي الذي طبق عليه أحمد حساني صندوق هوكات في دراساته، يمثل تصاعديا التّحليل اللّغوي للعلاقات النّحوية داخل جملة (أعطى الأستاذ التلميذ كتابا)، بحيث يبدأ التّأليف من العناصر الأوّلية التي لا تقبل التّحليل إلى مؤلفات أصغر، وهي المؤلفات النهائية للجملة، بوصفها وحدة لغويّة تربطها علاقات نحوية متنوعة. و يتضح من هذا أنّه لا يمكن إيجاد عناصر لغوية دالّة على المعنى، أقلّ من هذه العناصر الموجودة في صندوق هوكات وهي (أعطى / ألـ / أستاذ / ألـ / تلميذ / كتابا).

لذا عدّ منهجهم في تحليل العلاقات النّحوية، فاصلاً بين الشّكل والمعنى، حيث اعتبروا أنّ المعنى لا يمكن مشاهدته مباشرة، ولهذا لجأوا إلى مشاهدة السلوك اللّغوي وما صحبه من أحوال محسوسة، متأثرين في ذلك بالنظرية التي كانت سائدة في الدراسات النفسية آنذاك وهي السلوكية[1].

جـ- عند التوليديين التحويليين:

بعد النّظرة الجديدة للدراسات التّركيبيّة التي جاء البنيويون الأمريكيون، والتي أحدثت ثورة كبيرة في ظّل ما يعرف بالنّحو التّوليدي التّحويلي، الذي تزعّمه هاريس (**Z.S Harris**) سنة 1952. حيث كان اهتمامهم بالجانب التّحويلي التوليدي للجمل، وهذا ما وجدناه في مقال لهاريس بعنوان "تحليل الكلام المتّصل Discours Analysis"، حيث مهدّ به الطريق لنموذج وصفي يسمى "التّحليل التّحويلي Thonsformational Analysis"[2]، وقد كانت هذه المحاولات في بدايتها الجنينية ناقصة لأنها أهملت الجانب الدلالي .

وبمجيء تشومسكي ظهر الدّرس التّوليدي سنة 1957م، الذي مهدّ به الطريق لنحو قادر على توليد الجمل النّحوية وتحليلها، والتّنبؤ بها (Générative Grammar) بأنّها « نظام من القوانين تتعهد وصف تركيب جمل لغة ما بطريقة غاية في الوضوح (Explicitness) وهذا الوضوح هو المزيّة الرئيسة لمثل هذه القواعد»[3].

➢ مفهوم التحويل عند التوليديين التحوليين (Transformation):

يقصد به عملية نقل المستوى العميق لجملة ما إلى مستواها الظاهر، أو نقل خيط في الجملة إلى خيط آخر للكشف عن المعاني الضمنية لهذه الجملة، أو هو « إماطة اللّثام على البنية العميقة حتى تنكشف البنية السّطحية دون وصف العلاقة بين المستويين وبين التّركيب العميق أو الباطني والتّركيب السّطحي أو الظّاهر، ويسمى تحويلاً

---

[1]- ينظر، مبادئ في اللسانيات العامّة:خولة طالب الإبراهيمي، ص: 58 .

[2]- ينظر، مدخل إلى دراسة الجملة العربية: محمود أحمد نحلة، ص: 39 .

[3]- قواعد تحويلية للغة العربية: محمد على الخولي، دار الفلاح للنشر والتوزيع، صويلح، الأردن، 1999م، ص: 08.

(Transformation) أو قانونا تحويلياً (Transformation)، وهذه العلاقة تشبه عملية كيماوية يتم التعبير عنها بمعادلة، أحد طرفيها المواد قبل تفاعلها (Input) والطرف الآخر هو النّاتج بعد التفاعل (Out put)»[1]

➢ التّحويلات والجمل الأساسية (النووية) عند هارس (Z.S Harris):

يعتبر المنهج الوصفي من بين المناهج التي استعملها هاريس في دراسته لنوع العلاقات المستعملة في التّركيب اللّغوي للجمل المفردة، ليشمل سلاسل الجمل التي يتّصل بعضها ببعض في نصٍ من النصوص المسموعة، أو المكتوبة، حيث تجاوز حدود الجملة وجعل دراسته تشمل علاقة الجمل التي ترد متعاقبة عند متكلم واحد أو أكثر؛ في سياق واحد.

ويشترط هاريس أنْ يبقى المحتوى الدّلالي للتّحويلات داخل الجملة ثابتا، وما يمكن تغييره هو الحالة النّحوية (Crammatreal Status)، ويستثني من ذلك الجمل التي تحتوي على نفس العناصر اللّغوية إلاّ أنّها تختلف من حيث الدّلالة مثل: يحترم الأستاذُ الطالبَ – يحترم الطالبُ الأستاذَ. فالبرّغم من وجود نفس العناصر اللّغوية، إلاّ أنّ عملية التّحويل في الجملتين غيّرت من دلالتهما على نفس المعنى.

ومن هنا يمكننا أن نحصل على كلّ الجمل في اللّغة عن طريق تحويل أو أكثر، من جملة أو أكثر من الجمل النووية، لأنّ القيمة الأساسية للتّحويلات عنده تكمن في إمكانية اشتقاق كلّ الجمل بمجموعة محدّدة من التّحويلات[2]. وللقواعد التّحويلية في الجملة أربعة أنماط :

– قوانين التّركيب الأساسي (Phrase – Structure Rules) أو قوانين التركيب الباطني:

وهي قوانين تجريدية ذات صيغة شمولية عامّة، توصف بها العلاقات التركيبية التي تحكم المفردات داخل التركيب. وتخضع للنظام التركيبي الذي يدرس التراكيب النحوية ويصفها من خلال العلاقات التي تحكمها من حيث البناء والتركيب.

– قوانين مفرداتية (Lexical Rules):

وهي القوانين التي يتمّ بواسطتها وصف مفردات اللّغة من حيث معناها ومبناها. وقد تناوله العرب في باب اللفظ والمعنى، وبحثوا في العلاقة بينهما .

---

[1] – قواعد تحويلية للغة العربية: محمد على الخولي، ص: 07.

[2] – ينظر، مدخل إلى دراسة الجملة العربية: محمود احمد نحلة، ص: 44، 45.

– قوانين تحويلية:

وهي القوانين التي يتمّ بموجبها تحويل التّراكيب الباطنية إلى تراكيب ظاهرية. أين ينتقل المعنى من الكمون إلى الحركية.

– قوانين مورفيمية صوتية:

و هي القوانين التي تضع الكلمات التي في التركيب الظاهري بصيغتها النّهائية من ناحية صوتية[1]، وبالإضافة إلى هذه المفاهيم التي جاء بها هاريس، ظهر مفهومين جديدين في أفق هذا الاتجاه وهما:

1– البنية العميقة:

تتحدد البنية العميقة بأنّها التّفسير الدّلالي للجملة[2]، أي القواعد والبنى الأساسية التي يمكن تحويلها لتكوِّن جملة اللغة، إذن؛ فهي مجموع القواعد المخزّنة في ذهن المتكلم والسّامع، والمتمظهرة في شكل بُنَى سطحية متعدّدة. الناشئة لعلاقة عميقة بين المفردات، تتحمّل عبئها العلاقات النّحوية في ثوب الجملة، فتقرّر المعنى اللّغوي لهذا التّركيب، فيكون التّحرك داخليا من العمق إلى السّطح عن طريق الصّوت اعتماداً على القوانين المحققة لهذا التحوّل، في إطار العلاقات النّحوية بين أجزاء الجملة. ومن جملة خصائص البنية العميقة ما يلي[3]:

- هي البنية القابلة للتّحويل إلى بنى سطحية سليمة.
- إنّها المجال الوحيد لإفراغ المعنى.
- تمثل البنية الأوّلية المولّدة في قواعد النّحو عن طريق المستوى التركيبي والمستوى المعجمي.
- هي كلّ البُنى الخاضعة للتأويل الدّلالي.

2– البنية السطحية:

وتعرف البنية السطحية بأنّها ذلك التّمثيل الصوتي للجملة[4]، وهي البنية الظاهرة عبر توالي الكلمات وانتظامها في سلك الجملة من حيث النطق، فهي التّركيب اللّفظي الخاضع لتسلسل نحوي معين وفق علاقات معينة، وفي هذا الباب يقول الدّكتور التهامي الرّاجي: « هي في اصطلاح التّوليديين بنية الجملة كما هي منجزة

---

[1]– ينظر، قواعد تحويلية للغة العربية: محمد علي الخولي، ص: 07، 08.

[2]– ينظر، مناهج علم اللغة من هرمان بول حتى ناعوم تشومسكي: بريجيتية بارتششت، ترجمة سعيد حسن حيري، مؤسسة المختار للتّوزيع والنشر، القاهرة، مصر، ط 1، 1425هـ/2004م، ص: 278.

[3]– ينظر، مباحث في اللسانيات: احمد حساني، ص: 128.

[4]– ينظر، اللسانيات واللغة العربية (نماذج تركيبية و دلالية): عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط 4، 2000م، ج 1، ص: 68.

فعلا، هي إذن البنية المرئية. البنية الملاحظية التي يمكن أن توصف مثلا بألفاظ المكوّنات الأولية»[1].ومن هنا نستطيع القول بأنّ البنية السّطحية هي آخر عملية لغوية يتوصّل إليها، بعدما يتمّ بناء الجملة بنية ذهنية عميقة (Deep Structure) التي تشمل العناصر اللّغوية كاملة، لتتحوّل في الأخير إلى بنية سطحية منطوقة (Surface Structure).

وقد عدّت البنية السطحية نتائج التوليدية التي تقوم بها؛ المكوّنَ التّركيبي، أي هي الشكل الصوتي النهائي للتتابع الكلامي المنطوق فعلاً، فهي إذن « ترتبط بالأصوات اللغوية المتتابعة، ويتمّ تحديد التفسير الصوتي للجمل عبرها»[2]. ويتألف المكوّن التّركيبي من مكونين:

أ – مكوّن الأساس (Composant de base) ويرتبط بالبنية العميقة.

ب– مكوّن تحويلي (Composant Transformationnel) يرتبط بالبنية السطحية.

3– نظام العلاقات اللّغوية بين الجرجاني ودي سوسير:

بظهور الفكر البنيوي تجلّت تيارات فكرية قائمة على أساس دراسة العلاقات بين أجزاء الكلام، وقد تناول هذه الفكرة من قبل؛ عبد القاهر الجرجاني « باستعماله لمصطلح (التعليق) ويقصد به العلاقات، ويسمى النّظام والنظم. ويسمى التركيب. ويسمى (البناء)»[3]. وهذا ما استنتجه الدّكتور.محمد عبّاس؛ في كتابه "الأبعاد الإبداعية في منهج عبد القاهر الجرجاني".

لقد كان عبد القاهر الجرجاني سبّاقا في تقديم اللّبنة الأولى للنّظام اللّغوي الذي تعتمد عليه البنيوية، وعلى نظام العلاقات التي عُرِف بها هذا المنهج. كما ربط تعلّق الكلِم بعضه ببعض وفقا لما تقتضيه دلالاتها العقلية: «والفائدة في معرفة هذا الفرق أنّك لو عرفته عرفت أن ليس الغرض بنظم الكلِم أن توالت ألفاظها في النطق، بل أن تناسقت دلالاتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل»[4].

كما أشار الجرجاني إلى العلاقات التي تقيمها الكلمات ضمن تعاقدها فيما بينها، بطريقة خطيّة تتابعية، تتوالى فيها الكلمات وفق نسق معين بين العناصر اللغوية، فيقع الواحد منها إلى جانب العنصر الآخر سبقا وإلحاقا ضمن السلسلة الكلامية، إمّا في الجملة أو في النص.

---

[1]– الثنائيات اللسانية: التهامي الراجي الهاشمي، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، المغرب، (د ت)، ص: 87.

[2]– مباحث في اللسانيات: احمد حساني، ص: 128.

[3]– الأبعاد الإبداعية في منهج "عبد القاهر الجرجاني": محمد عباس، دار الفكر المعاصر، دمشق، سوريا، 1999م، ص: 20.

[4]– دلائل الإعجاز في علم المعاني: عبد القاهر الجرجاني، ص: 51 .

وهذا ما نستنتجه من مقولة الجرجاني: « أن لا نظم في الكلِم ولا ترتيب حتّى يعلّق بعضها ببعض ويُبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك»[1].

وخلاصة ما سبق، أنّ هناك تقارب في تناول الأفكار بين عبد القاهر الجرجاني ودي سوسير إلى حد بعيد، مع وضوح شمولية أعمّ عند الإمام الجرجاني بتعرّضه الدقيق لتفاصيل النّظم والتّأليف، ويعني به التركيب عند دي سوسير. فانفراد الكلمة وانعزالها عن المجتمع اللّغوي لا تؤدي وظيفتها في المعنى إلاّ بضمّها إلى مثيلاتها. وأنّها عند دي سوسير لا تعنى شيئا في التّركيب اللّغوي إلاّ إذا اجتمعت داخل وحدات لغويّة متداخلة.

4- نظام العلاقات اللّغوية بين الجرجاني وتشومسكي:

لقد راعى عبد القاهر الجرجاني النّظام اللّغوي الذي تدرج فيه الكلمات من خلال نظرية النظم، وأحاطه دراسةً من حيث المستوى النحوي والتركيبي والدلالي، وذلك من خلال إبرازه لأنواع التعلّق والتّراكيب النّحوية المألوفة للكلام، كتعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل وتعلّق حرف بهما.

إن كينونة العلاقات اللّغوية في الجملة والنص دون تجرّدهما من المعنى، تمثل القسط الأكبر من الدّراسات التي تناولها عبد القاهر الجرجاني في نظرية النّظم، حيث تناولهما من حيث الشكل والمضمون، فأبرز العلاقات الأساسية بين العناصر اللغوية وأجزاء الكلام وأشار إليها، من خلال العلاقات النّحوية التي تتولّد عنها المعاني التي يراها في دلالات الكلِم، وذلك بحضور الارتباط الضروري للمسند والمسند إليه. وهذه العلاقة الإسنادية هي جوهر ولبّ جميع العلاقات.

وقد فسّر عبد القاهر الجرجاني هذه العلاقات في الجملة الفعلية وفي الجملة الاسمية، بأنّ العلّة الوظيفية والدّلالية للتّركيب اللّغوي هما اللّتان تحدّدان هذا التّركيب في نفس المتكلم وليس الوظيفة القاعدية[2]. وجوهر هذه الفكرة، أنّ الاهتمام بالجملة والنصّ، هو ما يتطلبه المعنى والدلالة، وما ينبغي أن يبنى عليه الكلِم، بالخضوع إلى العلاقات النّحوية، وقد أضاف الجرجاني دراسةً جديدةً في عهده إلى الدّراسات النّحوية التي سادت قبله، حيث دعمّها بدراسته للمعنى المتوخى من النّحو. فكان اهتمامه بالمعنى النّحوي ككلّ، وقد تولّد عن ذلك ترتيب في بنية العلاقات التي تكوّن الجملة والنصّ معاً.

وهذا ما نجده عند تشو مسكي، وفي النّحو التّوليدي التّحويلي الذي جاء بالبنية الظاهرية (السطحية)، والبنية العميقة (الباطنية) حيث أشار إلى العلاقة المتينة بينهما، بحيث لا يمكن تخيّل جملةً وظيفيةً مجردة من المعنى.

---

[1]- دلائل الإعجاز في علم المعاني: عبد القاهر الجرجاني، ص: 51.

[2]- ينظر، الأبعاد الإبداعية في منهج "عبد القاهر الجرجاني": محمّد عباس، ص: 29.

إنّ جملة الملاحظات التي استنتجها الدّكتور محمد عبّاس تجعل الباحث يقف عندها، متمعناً إيّاها لاكتشاف حقيقة ما ينسب إلى هؤلاء اللّسانين، فمراعاة التّغيرات التي تقع في الجملة من تقديم على نية التأخير وتقديم الذي هو ليس على نية التأخير وعلاقة هذين التّركيبين بالتّحوّلات القواعدية وما يترتب عنهما من تغيّر جوهري في المعنى، هو نفس المذهب الذي ذهب إليه تشومسكي[1]، وقد استدل عبد القاهر الجرجاني على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَاشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾[2].

ويُرجع التّحويليون أنّ تفسير ذلك في القواعد التّحويلية إلى " سير الكلام إلى طريق ما يسند الفعل فيه إلى شيء، ويكون سببا منه فيرفع به ما يسند به"[3]، ويستشهد عبد القاهر الجرجاني بهذه البنية بقوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾[4]، وباستعمال القواعد التّحويلية للنّظام البنيوي، وبتحويل هذه البنية الأصلية للآية الكريمة إلى بنية أخرى مولّدة عنها، فإنّها تعطى لنا شكلاً آخر لها وهو: "فما ربحوا في تجارتهم"، غير أنّ الملاحظ يلمس ذلك التّشابه في الألفاظ والبنيات التركيبية، وفي حقيقة المعنى والدّلالة اللّغوية يختلفان باختلاف طريقة الإسناد، إذ أنّ الفاعليّة كانت للتّجارة في الجملة الأولى، بينما كانت لأصحاب التّجارة في الجملة الثّانية، فالعلاقة التي أثرت في تغيير المعنى للبنية الأولى مردّها إلى تغير ترتيب أجزاء الكلام وعناصره، وعلاقته ببعضه البعض[5].

وخلاصة ما مضى، أنّ سبْقَ عبد القاهر الجرجاني كلّ الدّعاة المعاصرين للّسانيات الحديثة، أمر محسوم فيه، وله الفضل في ذلك مادام الدّليل والحجّة قائمة بكتابه دلائل الإعجاز ونظرية النّظم والتّأليف التي وظّفها في الكشف عن البُنى التّركيبية للجملة والنصّ، والمعاني التي نستنتجها من ترتيب الكلام، فهو يعتبر النص بنية كليّة تشكيّلة لجملة من المركبات اللّغوية، مرتبة في انساق معينة وتحتوي على أجزاء متراصّة فيما بينها لتحقيق ما يحسن السكوت عنه، فهو انتقال من الكلّ إلى الجزء وهذا ما فارقته النّظرية البنيويّة فدراستها بُنِيَت على أساس الانتقال من الجزيئات (الجمل) إلى الكلّ (النص).

رابعا– الوسائل اللّغوية ودورها في تحقيق العلاقات الداخلية للجملة والنص:

تتضح العلاقات اللّغوية للجملة من خلال العلاقة الإسنادية التي ترد فيها، وحسب نوع الجملة، ويتحكّم في هذه العلاقات العامل النحوي، الذي تظهره تحرك الوسائل اللّغوية في سياق معيّن، كحروف المعاني ودلالة الاسم المعرّف من دلالة الاسم النكرة.

---

[1]– ينظر، الأبعاد الإبداعية في منهج "عبد القاهر الجرجاني": محمّد عباس، ص: 30.

[2]– مريم: 03.

[3]– المرجع نفسه، ص: 31.

[4]– البقرة: 16.

[5]– ينظر، المرجع السابق، ص: 31.

وقد ذكر الدّكتور فاضل السّامرائي الوسائل اللّغوية التي توظّف في السّياق داخل الجملة لتوليد المعنى، لأنّه يكوّن بعدّة طرق منها:

1- الإعراب:

للإعراب دورٌ مهمٌ في الإفصاح عن المعنى، فتغيّر أواخر الكلِم يغيِّر المعنى نحو قولك: « (هذا رجلاً أحسن منه غلاماً) فقد فضّلت الشّخص في حالة كونه رجلاً على نفسه حين كان غلاماً، فإن قلت، (هذا رجلٌ أحسن منه غلامٌ) كان اثنين وليس واحدا، والمعنى أنّ هذا رجلٌ غير أنّ الغلامَ أحسنُ منه»[1].

2- التقديم والتأخير:

وهو من الوسائل اللّغوية البيانية التي يهتمّ بها علم البلاغة أكثر منه من الوسائل النّحوية. لذا حظي الاهتمام بالتقديم والتأخير في الجملة عند البلاغيين بحظّ أوفر، وتعرّض له عبد القاهر الجرجاني، كتقديم المسند إليه مع الاستفهام التقريري والإنكاري، ويبين ذلك قوله تعالى حكاية عن قول النمرود: ﴿**ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ**﴾[2] «لا شبهة في أنّهم لم يقولوا ذلك له عليه السلام، وهم يريدون أن يقرّ لهم بأنّ كسر الأصنام قد كان، ولكن أن يقرّ بأنّه منه كان، وقد أشاروا له إلى الفعل بقولهم: (أأنت فعلت هذا). وقال هو عليه السلام في الجواب: ﴿**قَالَ بَلْ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا**﴾»[3]، ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت أو لم أفعل[4].

إن أيّ تقديم أو تأخير في العبارة الواحدة « يولّد معنى جديداً، فقولك (يذهب محمود) له معنى، فإن قلت(محمود يذهب) تولد معنى آخر هو الاختصاص»[5]. فمتى ثبت في « تقديم المفعول مثلا على الفعل في كثير من الكلام أنّه قد اختصّ بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير، فقد وجب أن تكون تلك قضية في كلّ شيء وكلّ حال»[6].

3- الذكر والحذف:

من الوسائل اللّغوية التي تؤثر على الجملة معنى وتركيبا ظاهرة الذكر والحذف.

---

[1]- الجملة العربية والمعنى: فاضل صالح السّامرائي، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط 1 ،1421هـ/ 2000م، ص: 229.

[2]- الأنبياء: 62.

[3]- الأنبياء: 63.

[4]- ينظر، دلائل الإعجاز في علم المعاني: عبد القاهر الجرجاني، ص: 89.

[5]- الجملة العربية والمعنى: فاضل صالح السامرائي، ص: 230.

[6]- دلائل الإعجاز في علم المعاني: عبد القاهر الجرجاني، ص: 88.

وقد « يولّد ذلك معنى جديدا، كقولك(جئت في صباحٍ) و(جئت صباحاً) فذكر (في) أفاد تنكير الصباح وحذفها أفاد تعيينه وجعله صباح يوم بعينه، ونحوه قولك (يسافر في ليل) و(يسافر ليلاً)»[1]. كما أوضح الجرجاني ذلك في كتابه، حيث قال: « إنّك ترى به ترك الذّكر أفصح من الذّكر، والصّمت عن الإفادة، أزيد للإفادة»[2]. إذ أنّ الحذف في بعض المواضع لأبين وأوضح للمعنى من ذكر المحذوف، كقول بكر بن النطّاح:

غضبي ولا والله يا أهلها لا أطعم البارد أو ترضى

ويعلّق الجرجاني على هذا البيت قائلا: « يقول في جارية كان يحبّها وسُعِيَ به إلى أهلها فمنعوها منه، والمقصود قوله: (غضبي) وذلك أنّ التّقدير (هي غضبي) أو (غضبي هي) لا محالة إلاّ أنّك ترى النّفس كيف تتفادى من إظهار هذا المحذوف وكيف تأنس إلى إضماره، وترى الملاحة كيف تذهب إن أنت رمت التّكلم به»[3].

4- اختلاف التقدير:

ينتج عن اختلاف التّقدير في الحالة الإعرابية اختلاف في المعنى، نحو قوله تعالى:﴿**وَادْعُوه خَوْفاً وَطَمَعاً**﴾[4]. فإذا أعربنا (خوفا) مفعولا له كان لها معنى أُدعوه للخوف والطّمع، وإذا أعربناها حالا كان معناها خائفين وطامعين. فالتّقدير أحد الوسائل اللّغوية التي تتحكم فيها العلاقات اللّغوية في تحديد المعنى.

ومثل ذلك في قوله تعالى:﴿**أَللَّهُ ٱلذِي رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا**﴾[5]. فإنّه « يصحّ أن يقدر المعنى أنّه رفعها بغير عمدّ، وجملة (ترونها) استئنافية، ويصحّ أن يقدر المعنى أنّه رفعها بعمد غير مرئية، فيتولد من كلّ تقدير معنى»[6].

---

[1]- الجملة العربية والمعنى: فاضل صالح السامرائي، ص: 230.

[2]- دلائل الإعجاز في علم المعاني: عبد القاهر الجرجاني، ص: 106.

[3]- المصدر نفسه، ص: 111.

[4]- الأعراف: 56.

[5]- الرعد: 02.

[6]- الجملة العربية والمعنى : فاضل صالح السامرائي، ص: 231.

5- التّضمين:

وهو أن يتضمن الفعل المذكور معنى من الفعل المقدّر ثمّ يتولّد منهما معنى جديد يجمع بين المعنيين، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿**ٱلذِينَ إِذَا ٱ ٱتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ**﴾[1]، حيث حمل الفعل (اكتالوا) معنى الوزن، ومعنى التّسلط، ومعنى ذلك أنّهم تسلطوا على النّاس بالإكتيال، وظلموهم حقهم[2].

6- الاختلاف في التعليق:

وهو أن يتعلّق الظّرف أو الجار والمجرور، أكثر من تعليق واحد في الجملة وبالتّالي يختلف المعنى من تعليق لآخر كقوله تعالى: ﴿**فَجَآءَتْهُ إِحْدٰيهُمَا تَمْشِي عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ قَالَتِ إِنَّ أَبِي يَدْعُو ٓ**﴾[3]، فإنّ الجار والمجرور(على استحياء)، إذا تعّلق بتمشي كان المعنى، مشياً على استحياء وإذا تعلّق بالقول، كان قولها على استحياء.

7- الوقف والابتداء:

وهو من الوسائل اللّغوية والطّرق اللّغوية التي تنشئها العلاقات اللّغوية داخل الجملة والنص. ومعناه أنّ العبارة قد تحتمل أكثر من معنى في موطن الوقف والابتداء. والوقف في اللغة هو الحبس[4]. و« الابتداء عند النّحويين: تعرية الاسم عن العوامل اللّفظية للإسناد، نحو: زيد منطلق، وهذا المعنى عامل فيهما، ويسمى الأوّل: مبتدأ، ومسندا إليه، ومحدّثاً عنه، والثاني: خبرا، وحديثا، ومسندا»[5]. كقوله تعالى: ﴿**وَمَا يَعْلَمُ تَاوِيلَهُۥٓ إِلاَّ ٱللَّهُ وَالرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ ٱكُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا**﴾[6]، فإن أغلبية المفسرين علّقوا على (إلاّ الله)، والمعنى أنّه لا يعلم تأويل المتشابه إلاّ الله. وأمّا الرّاسخون في العلم فيقولون آمنّا به كلٌّ من عند ربّنا. كما وقف مفسرون آخرون على قوله تعالى: ﴿**وَالرَّٰسِخُون فِي ٱلْعِلْمِ**﴾[1]، على معنى أن الرّاسخون في العلم يعلمون تأويله، والجملة الفعلية (يقولون ...) استئنافية أو حال[2].

---

[1]- المطففين: 02.

[2]- ينظر، الجملة العربية والمعنى : فاضل صالح السامرائي، ص: 232.

[3]- القصص: 25.

[4]- ينظر، كتاب التعريفات: علي بن محمد بن علي الحسني الجرجاني الحنفي، ص: 407.

[5]- المصدر نفسه، ص: 19.

[6]- آل عمران: 07.

[1]- آل عمران: 07.

[2]- ينظر، الجملة العربية والمعنى : فاضل صالح السامرائي، ص: 233، 234 .

8- ذكر القيود:

ويقصد بها المتمّمات التي تضاف إلى الرّكنين الأساسيين في الجملة فكلّما ذكر قيد زاد المعنى وضوحاً، أو تولّد معنى آخر جديداً، كقوله تعالى: ﴿ **هَلَ أَتىٰ عَلَى ٱلإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا**﴾[1]. فهذه الجملة تحتمل معنيين:

أ- أنّ الإنسان لم يكن شيئا لا مذكورا ولا غير مذكور.

ب- أو أنّه كان شيئا و لم يكن مذكورا.

فهذه القيود التي وردت على المعنى " جعلته يتسع ويحتمل أكثر من معنى، فتولّد معنى آخر جديد. لذلك؛ فلو قال تعالى: ﴿**لَمْ يَكُن شَيْـًٔا**﴾[2]؛ أي من دون قيد للمعنى، لكان المعنى مطلقاً. كما لو قيل: (ما جاءني أحمد)، كنت نفيت مجيء أحمد، فإن قلت: (ما جاءني أحمد راكبا)، بذكر القيد (راكبا)، فقد يحتمل معنيين، إمّا أنّ أحمد جاء و لم يأت راكبا، أو أنّه لم يأت راكبا أصلا"[3].

9- المركبات:

ويقصد بالمركب هو ما أريد بجزء لفظه الدّلالة على جزء معناه، وهي خمسة مركبات كما ذكرها الجرجاني[4]:

1- **مركب إسنادي**: كقام زيد.
2- **مركب إضافي**: كغلام زيد.
3- **مركب تعدادي**: كخمسة عشر.
4- **مركب مزجي**: كبعلبك .
5- **مركب صوتي**: كسبويه.

وتدخل هذه المركبات من حيث المعنى تحت نوعين أساسيين وهما:

---

[1]- الإنسان: 01.

[2]- الإنسان: 01.

[3]- الجملة العربية والمعنى: فاضل صالح السامرائي، ص: 234.

[4]- ينظر، كتاب التعريفات: علي بن محمد بن علي الحسني الجرجاني الحنفي، ص: 331.

1- **المركب التّام**: « ما يصحّ السكوت عليه، مثل احتياج المحكوم عليه إلى المحكوم به. كقولنا: السماء فوقنا»[1]. فالتّام لا يحتاج إلى لفظ آخر حتّى يتّضح الكلام عند السّامع.

2 – **المركب الغير التّام أو النّاقص**: وهو « ما لا يصحّ السّكوت عليه»[2]. فيحتاج إلى ما يتمّم معناه لحصول الفائدة. وهو نوعان:

أ– تقييدي: وذلك « إذا كان الثّاني قيداً للأوّل، كالحيوان النّاطق»[3]. ويقصد به الإنسان. فإذا قلنا الحيوان، كان ذلك مطلقا غير مقيد.

ب – غير تقييدي: « كالمركّب من اسم وأداة، نحو: في الدار، أو كلمة وأداة، نحو:قد قام، من قد قام زيد»[4].

فهذه المركبات تولّد معنىً جديداً، ودلالة جديدة، وذلك حسب توظيفها في الجمل. ومن ذلك المركبات المبنيّة من الظّروف والأحوال نحو: (بين بين)، (يوم يوم) كقولنا: (هو يأتينا يوم يوم) أي كلّ يوم. وقد تحمل معاني ترتيب أو تكرار؛ نحو قولك: (خذوا واحدة واحدة)[5].

10– الجمل التي تحتمل أكثر من معنى:

وذلك عن طريق اختلاف دلالتها، وهي ثلاثة أنواع:

أ– الجمل ذات الدلالة المتعددة:

كاحتمال الإنشاء أو الخبر، كقوله تعالى: ﴿**فَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمَا ٱدْخُلُواْ عَلَيْهِمُ ٱلْبَابَ**﴾[1]، فإنّ جملة "أنعم الله عليهما"، تحتمل الدّعاء فتكون معترضة وتحتمل الإخبار فتكون صفة ثانية، والصّفة الأولى الجار والمجرور، وهو قوله تعالى: ﴿**مِنَ ٱلذِينَ يَخَافُونَ**﴾...[2].

---

[1]- كتاب التعريفات: علي بن محمد بن علي الحسني الجرجاني الحنفي ، ص: 331.

[2]- المصدر نفسه، ص: 331.

[3]- المصدر السابق، ص: 331.

[4]- المصدر السابق، ص: 331.

[5]- ينظر، الجملة العربية والمعنى: فاضل صالح السامرائي، ص: 235.

[1]- المائدة: 23.

[2]- ينظر، المرجع نفسه، ص: 85، 86.

ب- الجمل ذات الدّلالة المتضادّة:

كالجمل التي فيها ألفاظ مشتركة بين النفي وغيره. كقولك: (أعطيتك ما أعطيت غيرك)؛ فهذا يحتمل أن تكون(ما) نافية وأن تكون اسما موصولا. فمعنى النّفي أنّه أعطاه و لم يعط غيره، وأنّ الموصولة أنّه أعطاه مثل ما أعطاه لغيره[1].

ج- الجمل المختلفة في دلالتها:

حيث يفسّرها البعض بخلاف ما يفسّرها البعض الآخر فتتنوّع الدّلالة ويتنوع المعنى. وبالتّالي قد تشفّر الرّسالة من قبل المستمعين أو المتلقين بفهم مختلف. كقولهم حول إن واللاّم في قوله تعالى: ﴿**وَإِنْ يَّكَادُ ٱلذِينَ كَفَرُواْ لَيَزْلِقُونَكَ بِأَبْصٰرِهِمْ لَمَّا سَمِعُواْ ٱلذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُۥ لَمَجْنُونٌ**﴾[2]، فقد « ذهب البصريون إلى أنّ (إنْ) مخفّفة، واللاّم هي لام الابتداء، جيء بها للفرق بين إن النّافية والمخفّفة، ومعنى الآية: وإنّه يكاد الذين كفروا...؛ وذهب الكوفيون إلى أنّ (إن) ههنا نافية بمعنى (ما) واللاّم بمعنى (إلاّ)»[3].

ومن هنا يظهر الدّور العلائقي الذي تلعبه هذه الوسائل في تحديد المعنى، وترابط الجمل ثمّ النص، لأنّ جملة هذه الوسائل اللغوية المذكورة سابقاً، إن لم تكن موجودة كلّها في نصٍ ما، فإنّ معظمها قد يكون حاضرا لخدمة الجملة أو النص، وبها تظهر العلاقات المتنوّعة في النص بتشابكها ونسيجها ومعانيها المتنوّعة والمختلفة، وبها تحدد طبيعة النص ومغزاه. وهذا ما أولاه علماؤنا دراسة نحوية وبلاغية للكشف عن نوع العلاقة التي تحكم التراكيب اللغوية الموجودة في النسيج النصي.

---

[1]- ينظر، الجملة العربية والمعنى: فاضل صالح السامرائي، ص: 85، 86.

[2]- القلم: 51.

[3]- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات عبد الرحمان بن محمد بن الانباري، تصحيح محمّد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، ط 3، (د ت)، ج 2، ص: 336.

المبحث الثاني

دراسة في العلاقات اللغوية بين الجملة والنص ودور الاتساق في تحقيق التماسك النصي

أوّلا– دراسة في العلاقات اللغوية بين الجملة والنص:

1 – نظام العلاقات اللّغويّة بين الجملة والنص:

لقد عدّت الدّراسات اللّغويّة التي عنيت بالجملة مفهوماً وتركيباً قاصرة على تناول ما هو أوسع منها، في نظر الكثير من المحدثين ونستكشف ذلك من خلال دعوتهم إلى نحو جديد، معتقدين بذلك؛ أنّهم يدعون إلى فكرة جديدة تتناول علاقات لغويّة تفوق حجم الجملة، ونعني بذلك النصّ كبناء تركيبي، وفي هذا الباب يقول روبرت دي بوجراند « أزعم أنّ الكيان اللّغوي المتعدّد المستويات لابدّ أن يكون هو النصّ المشتمل على أجزاء (Fragments) يمكن لها، أو لا يمكن أن تركب في صورة جمل»[1]، موضّحا بذلك الفروق الجوهرية بين كلّ من الجملة والنصّ معاً، إذ أنّ الجملة عنده عبارة عن نظام افتراضي (Virtual System) وأنّ النصّ نظام فعّال[2].

ويقصد بالنّظام الافتراضي، تجمعات وظيفية لعناصر لم توضع إمكاناتها في ظروف استعمال، كالأصوات والصيغ المعقّدة وأنماط الجمل وأسماء المفاهيم...الخ، التي تهيّئُها لغة ما لمستعمليها[3]، وقد يعني بذلك أنّ الجملة تكوينة فوضويّة من الألفاظ والأصوات والتّراكيب المختلفة تؤدي معنى معيّناً يفهمه أفراد تلك اللغة وبذلك تفقد خاصية النّظام العلائقي أو كما سمّاه عبد القاهر الجرجاني بالنّظم، أو تعلّق الكلِم بعضه ببعض وفق علاقات لغوية واضحة ومعلومة.

أمّا النّظام الفعّال الذي يتميّز به النصّ عند روبرت دي بوجراند (Actual System)، فيقصد به «تجمعا من الوظائف يوجد من خلال عمليات قِوامها الحكم والانتقاء اللذين يكونان بين عناصر النّظام الافتراضي»[4].

ومن هنا يُفهم؛ أنّ هناك قصور في إسقاط الدّراسات اللّغوية القديمة على النصّ، ذلك أن كلّ الجهود اللّغوية التي كانت ترمي إلى تحليل الجملة كتركيب لغوي صحيح، وأنّ دراسة العلاقات التي تشكّل النسيج النصّي أكبر بكثير ممّا يطبق على الجملة من قواعد تحليلية ومفاهيم نحوية، فجِيء بنحو النصّ، وكان بذلك بداية لعهد جديد في تاريخ اللغة، فقد يكون النصّ أكثر من كلمة واحدة، وقد يتألف من عناصر ليس لها ما للجملة من شروط (مثلا: علامات الطرق والإعلان والبرقيات ونحوها)[5].

---

[1]– النص والخطاب والإجراء: روبرت دي بوجراند، ترجمة الدكتور تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط 1، 1418ه/1998م، ص: 88.

[2]– ينظر، المرجع نفسه، ص: 89.

[3]– ينظر، المرجع السابق، ص: 97.

[4]– المرجع السابق، ص: 97.

[5]– ينظر، المرجع السابق، ص: 97.

وإذا ما أجرينا مقارنة بينهما، فإننا نجد أنّ « نحو النصّ ينظر في البنية النصّية المتوفرة في النصّ الذي يكون دون الجملة ويساويها ويتجاوزها، وينظر نحو الجملة في بنية الجملة، وبين ما يدخل تحت الجملة والنصّ، وما يدخل تحت نحو الجملة ونحو النصوص بالاستتباع تداخل وتعاطل»[1].

هذا ما يوحي بصعوبة تحديد فواصل أساسية بين المفهومين، لأنّ هناك تداخل قد يقع بينهما، ويجمع بينهما في بعض المفاهيم التركيبية، إذ يمكن للجملة أن تكون نصّا، فيكون النصّ برمته مكونا مباشرا من مكونات الجملة. ومن هنا وجد اللسانيون صعوبة كبيرة في تطبيق الدراسات اللغوية عليهما، كونهما يلتقيان في الكثير من المحطات، سيما تلك التي تتعلّق بالمعنى والتراكيب.

إنّ ارتكاز هؤلاء اللّسانين على الأسس البنيوية في التفريق بين المعايير التي تحكم العلاقات داخل الجملة -كما ذكرناها في الفصل الأوّل- والعلاقات التركيبية والبنيوية في نص ما، يتجلى في توضيحهم للكيان القواعدي النّحوي الذي يربط بين عناصر الجملة (Grammatical)، وهو أساسٌ في الجملة تتنوّع فيه العلاقات اللغوية التي تختلف من تركيب إلى تركيب آخر، وذلك حسب نوع الجملة وبين النصّ الذي يُعرف تبعا للمعايير الكاملة للنصّية (Textuality) وهي على التوالي:

1- السبك (Cohesion)
2- الالتحام (Coherence)
3- القصد (Intentionality)
4- القبول (Acceptability)
5- رعاية الموقف (Situationality)
6- التناصّ (Intertextuality)
7- الإعلامية (Informativity)

إنّ طرح هذه الفكرة اللّسانية الجديدة لفهم النصّ « كعلاقات لغوية نظامية أثار الكثير من الجدل عند اللغويين العرب، وبثّت في نفوسهم الحيرة فعادوا إلى تراثهم يجددون القراءة فيه، فوجدوا أنّ النصّ عبارة عن سلسلة من الوحدات التي تقبل التّحليل إلى وحدات أصغر»[2]. فلم يجدوا بدّا من العودة إلى تراثهم الزاخر بالدراسات المتنوعة والمتشعبة.

ومن خلال ما سبق يتبيّن أنّ النصّ يحتوي على الجملة وما يفوقها وما هو دونها من ألفاظ وتراكيب لغوية، فطريقة إسقاط نوع الدّراسة على الجملة تختلف على طريقة إسقاطها على النصّ، كبناء أوسع من الجملة، حتّى وإن طُبِقت القواعد نفسها عليهما، إذ « تبقى أشكال توليد الجملة قاصرة عن توليد أشكال

[1]- نسيج النص، بحث في ما يكون به الملفوظ نصا: الأزهر الزناد، ص: 15.
[2]- المرجع نفسه، ص: 15.

النّصوص، وتبقى أشكال تحليل الجملة (بمعنى فهمها في مستوى الذّهن)، قاصرة عن تحليل النّصوص، فاندراج الجملة أو الجمل في النص، مطرد ضروري لأنّها مكوناته المباشرة، أمّا اندراج النصّ في الجملة فهو ممكن، ثم إنّ العلاقات بين مكوّنات الجملة تختلف من حيث النّوع والمدى والاتجاه عن العلاقات بين مكوّنات النصّ، ولذلك يختلف فهم الجملة عن فهم النصّ وإن كانا متكاملين»[1].

2- انتقال الدّراسات اللّغوية من الجملة إلى النصّ:

يتضّح من خلال مدوّنات العرب القدماء أنّ اهتمامهم بالجملة كان كبيراً جدّاً، وما شاع بينهم هو دراسة التّراكيب النّحوية لاستخلاص لبّ المعنى من بنية الكلمة المستعملة في عملية النّظم، وقد ساهم عبد القاهر الجرجاني إسهاما علميا ناضجا في فهم الجملة بنيةً ومعنىً، ولهذا كان فهمهم للتّركيب عبارة عن رؤية نظمية تعلُّقِيَة توقعها العناصر اللّغوية فيما بينها، مهما زادت أو نقُصت؛ فمن الجملة إلى النصّ، مسار بحث عميق، حيث انطلقوا من الجزء إلى الكلّ في دراساتهم اللّغوية المركبة، وأسّسوا لعلم زاخر لازال حتّى يومنا هذا، ينافس اللسانيات الحديثة في فهم اللغة والفكر الإنساني.

إنّ تجاوز عبد القاهر الجرجاني مفهومَ التّركيب الجملي يظهر واضحا في كتابة دلائل الإعجاز حيث عبّر عنه بالتّعليق، الذي أشار إليه في العديد من المواضع في كتابه دلائل الإعجاز، فقد ظهر من خلال تناوله للقرآن الكريم بالدّراسة والتّحليل، عندما تناول النّصوص القرآنية وأظهر مواطن الإعجاز فيها، وعليها أسس نظرية النّظم التي تهتّم بأنواع العلاقات اللّغوية داخل النصّ.

وعمليا؛ فقد جسّد الجرجاني المبادئ الأساسية لنظرية النّظم، وقد عرض ابن الأثير طريقة نظم النّصوص وترتيب معانيها وتعليق بعضها ببعض، من خلال استعمال سهل الألفاظ، ومخاطبة النّاس بحسب مستواهم وبحسب اللّغة التي يفهمونها "ألا ترى كيف سهل الألفاظ غاية التّسهيل، بحيث أنّها لا تخفى على من له أدنى تشبث باللّغة العربية»[2].

إنّ دراسة ابن الأثير للألفاظ واستعمالاتها داخل النصوص في اللغة العربية كان يقترب من النهج الذي اتبعه عبد القاهر الجرجاني، حيث كان يهتمّ باللفظة وما وُضعت له داخل التركيب الذي ينشأ من خلال تعلّق الكلم بعضه ببعض، ولهذا استشهد بالنصّ الذي بعثه النّبي ﷺ لوائل بن حجر؛ " من محمد رسول الله ﷺ إلى

---

[1]- نسيج النص، بحث في ما يكون به الملفوظ نصا: الأزهر الزناد، ص: 19.

[2]- الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمأثور: عز الدين بن الأثير، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط 1، 1428هـ/2007م، ص: 145.

الأقيال[1]، العباهلة[2]، أهل حضر موت بإقام الصلاة، وإيتاء الزّكاة، على التّيعة[3]، شاة، والتّيمة[4] لصاحبها، وفي السّيوب[5] الخمس لا خلاط[6] ولا وراط[7] ولا شناق[8] ولا شغار[9] ومن أجبى[10] فقد أربى[11]، وكلّ مسكر حرام»[12].

ومن هنا نستنتج أنّ تعامل العرب مع ما هو أوسع من الجملة دراسة وتحليلا، يوحي بأنّ فهمهم للنصّ كان واضحا من خلال كلّ ما يحيط به من ظروف إنتاجه. وتبقى الإشكالية المطروحة هي ما مدى موافقة نحو الجملة لنحو النصّ الحديث، وهل يمكن الأخذ بمعايير دراسة الجملة وتطبيقها على النصّ؟ وهل يقبل النص تلك القواعد التي تطبق على الجملة دون الإخلال بمعانيها وتراكيبها عند التطبيق؟ وما مدى قبولية النص لهذه القواعد، وهل تصحّ في كلّ الظروف؟.

هذه الجملة من الإشكالات قد يصطدم بها الباحث خلال ممارسته العملية لدراسة العلاقات الموجودة في الجملة أو النص، فقد تظهر الأسس النحوية التي تحكم الجملة بأنّها صالحة للتّطبيق على النص، وقد تبدو غيرها هي التي تتحكّم في العلاقات النصية صالحة للتطبيق على الجملة، لكنّ الذي ينبغي الوقوف عليه، هو مدى قبولية كلّ منهما لقواعد الآخر، ومدى نفورهما من قواعد بعضهما البعض.

3- النصّ في مقابل الجملة:

بالمفهوم التّركيبي يتّضح أنّ العلم الذي يدرس الجملة والنصّ هو علم التّراكيب، بعيدا عن المفردات المتقوقعة في معجميتها؛ دون سيّاق واردٍ. ويعدّ الدّارسون نحو النصّ (اللّسانيات النصّية) حلقة من حلقات التّطور الموضوعي والمنهجي في اللّسانيات الحديثة، فنشأته مدينة للنّحو التّوليدي الذي أسهم بشكل مباشر في الانتقال من

---

[1]- الأقيال: ملوك اليمن.

[2]- العباهلة: وهم الذين أقروا على ملوكهم .

[3]- التيعة: الأربعون من غنم الصدقة .

[4]- التيمة: الشاة الزائدة على الأربعين .

[5]- السيوب: هي الركائز .

[6]- الخلاط: أن يخالط صاحب الثمانين صاحب الأربعين في الغنم ، وفيهما شاتان لتؤخذ واحدة .

[7]- وراط: هي خداع المصدق بأن يكون له أربعين شاة فيعطي صاحبه نصفها لئلا يأخذ المصدق شيئا .

[8]- شناق: اخذ شيء من الشنق ، وهو ما بين الفريضتين ، سمي شنقا لأنه ليس بفريضة تامة ، فكأنه مشنوق أي مكتوف عن التمام .

[9]- شغار:أن يشاغر الرجل الرجل، وهو أن يزوجه أخته على أن يزوجه هو أخته ولا مهر إلاّ هذا من قولهم : شغرت بني فلان من البلاد إذا أخرقم .

[10]- أجبى: باع الزرع قبل بدُوّ صلاحه .

[11]- أربى: الخول في الربا .

[12]- الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمأثور: عز الدين بن الأثير، ص: 145.

بنية الجملة ومكوّناتها القاعدية إلى البحث المنظم في العلاقات بين الجمل في بنية أكبر يمثلها النصّ، وهذا ما حرص على التّنبيه إليه الأمريكي هاريس في كتابه تحليل الخطاب[1].

وقد دوّن روبرت دي بوجراند في كتابه "النصّ والخطاب والإجراء"، بـ « أنّ الجملة كيان قواعدي (Grammatical) خالص يتحدّد على مستوى النّحو فحسب. أمّا النصّ فحقّه أن يعرف تبعا للمعايير الكاملة للنصّية (Textuality)»[2].

وفي هذا الصّدد يشير أكثر من باحث إلى أنّ بداية البحث في النصّ –بشكل عام– ترجع إلى رسالة (I.nye)، وهي باحثة أمريكية قدّمت أطروحتها للدكتوراه سنة (1912م)، والتي بُحِث فيها علامات الاكتمال، وهي حجّة نمطيّة في علم لغة النصّ، والتّكرار بناء على أسس نصّية، وبوصفها إشارات وأشكال محدّدة للعلاقات[3].

وبناءً على هذا الطّرح يمكن القول، « أنّ الجملة ضمن السّلسلة الكلامية للانجاز اللّغوي، لا تنفكّ تدور على نظام النصّ. حتّى لكأنّها حلقة تربطها سلسلة لا تتناهى، وأنّ هذا التّصور يصل بنا إلى مفهوم آخر للجملة غير مفهوم القواعد التقليدية بها. فالجملة ضمن هذا التّصور ليست وحدة كلامية منتهية أو مغلقة، إنّها انجاز لا يتناهى يمكن أن نسمّيه بحقّ نظام الجملة المفتوحة»[4].

ويرى تودوروف بأنّه يمكن للجملة أن تكون هي النصّ في حدّ ذاته، إذا استوفت العناصر المكوّنة للنصّ، فيقول في تعريفه للنصّ نقل من كتاب "الأسلوبية وتحليل الخطاب" للدّكتور منذر العياشي: « أنّه يمكن للنصّ أن يكون جملة، كما يمكنه أن يكون كتاباً تامًّا، وهو يعرف باستقلاله وانغلاقه»[5].

ومن خلال ما سبق نتبيّن أنّ النصّ يحتوي الجملة وما يفوقها وما هو دونها، فإذا ما حصل التّطابق بين النصّ والجملة في الكميّة، كما جاء في تعريف تودوروف فما الفائدة من نحو آخر يدرس الموضوع نفسه؟.

يعتبر الدّكتور الأزهر الزنّاد أنّ « نحو الجملة قاصر عن بيان وجوه هذا الارتباط، إذا ما تعدّى الملفوظ مستوى أكبر وحدة لفظية يشتغل عليها (أي الجملة) بالزّيادة أو النّقصان. وتظهر هنا الحاجة إلى جهاز وصف

---

[1]- ينظر، نحو النص مبادئه واتجاهاته في ضوء النظرية اللسانية الحديثة: نعمان بوقرة، علامات ج 61، مج 16، جمادى الأولى، 1428هـ/مايو2007م، ص: 150.

[2]- النص والخطاب والإجراء: روبرت دي بوجراند، ترجمة الدكتور تمام حسان، ص: 97.

[3]- ينظر، علم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات: سعيد حسن بحيري، ص: 18 .

[4]- الأسلوبية وتحليل الخطاب: منذر العياشي، مركز الإنماء الحضاري، حلب، سوريا، ط 1، 2002م، ص: 63.

[5]- المرجع نفسه، ص: 122.

يتجاوز حدود الجملة، فيقف على دلالة النّصوص والبنية التي تحكمها»[1]. وقد تطلب هذا الاتّجاه الجديد من الدّارسين بأن « يتجاوزوا حدود الجملة إلى التّراكيب أو الوحدات الأكبر من الجملة»[2].

ولنأخذ أهمّ علاقة لغويّة في التّركيب اللّغوي، وهي علاقة الإسناد، بحكم أنّ الجملة والنصّ عبارة عن تركيب لغوي، قد ينقص أو يزيد، فإنْ كانت علاقة الإسناد هي الأساس الذي تُبنى عليه الجمل، فإنّ العلاقة بين جمل النصّ تتعدى هذه العلاقة إلى علاقات أخرى تختلف عن الإسناد الجملي، والتّأكيد على العلاقة التّرابطيّة الإسنادية أكدّه علماء النصّ المحدثون كذلك، فأطلقوا الموضوع (المسند إليه) **(Topic)** على المعلومة المذكورة سلفا في النصّ، أمّا المحمول (المسند) أو الخبر **(Prédicat)** المعلومة الجديدة في النص[3].

ويبقي السؤال مطروحاً، حول العلاقة الإسنادية فهل يمكن لهذه العلاقة الإسنادية أن تتعدّى مستوى الجملة الواحدة إلى العديد من الجمل المتتابعة؟.

وقد أجاب على هذه الإشكالية الدّكتور صبحي إبراهيم الفقي بقوله: « من الممكن أن يأتي المسند إليه في الجملة الأولى، ثمّ تأتي المسندات المتعدّدة للجمل التّالية للجملة الأولى، ويصبح في هذه الحالة المسند إليه واحدا، وكلّ المسندات التي تلي الجملة الأولى مرتبطة دلالياً، ارتباطاً وثيقاً بالمسند إليه، ومن ثمّ فهناك تماسك بين هذه الجمل المتعدّدة»[4].

وتكثر هذه الظّواهر في القرآن الكريم، خاصة فيما يتعلّق بالأفعال المسندة إلى الذّات الإلهية، فالمسند إليه عندئذ هو واحد (الله تبارك وتعالى) والمسند هو الأفعال المتعدّدة الموجودة في النصّ، كقوله تعالى: ﴿**ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَنزَلَ عَلَىٰ عَبْدِهِ ٱلْكِتَٰبَ وَلَمْ يَجْعَل لَّهُۥ عِوَجَاۜ ۝١ قَيِّمًا لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا ۝٢ مَّٰكِثِينَ فِيهِ أَبَدًا ۝٣ وَيُنذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ۝٤ مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ وَلَا لِءَابَآئِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا**﴾[5]. فالمسند إليه (الله) والمسندات هي (أنزل، يجعل، ينذر، يبشّر، ينذر) بصرف النّظر عن إمكانية إسناد الأفعال الثّلاثة الأخيرة إلى الكتاب لا إلى (الله) تعالى.

---

[1]- الأسلوبية وتحليل الخطاب: منذر العياشي، ص: 16.

[2]- الاتجاهات الحديثة في علم الأساليب وتحليل الخطاب: علي عزّت، شركة أبو الهول للنشر، القاهرة، ط 1، 1996م، ص: 47.

[3]- ينظر، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دراسة تطبيقية على السّور المكيّة: صبحي إبراهيم الفقي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، ط1، 1431هـ/2000م، ج 1، ص: 72.

[4]- المرجع نفسه، ص: 72، 73.

[5]- الكهف: 1، 2، 3، 4، 5.

ونستكشف هذا من خلال رؤية ايزنبرغ (Isenberg) الذي اعتنى « بالبحث في العوامل المتحكمة في اختبارات صاحب النصّ، وفي أبرزها تلك العوامل في- نظره - المجاورة التي تضمّ مجموعة من الأدوات التي تنظّم علاقات الجمل بعضها ببعض كالضمائر والحروف... والاقتران بعلائق سببية أو فائية أو أي علاقات أخرى»[1].

ثانيا- تفاعل العلاقات اللّغوية داخل النصّ:

تتفاعل العلاقات اللّغوية داخل النّسيج النصّي وتتحرك العناصر اللّغوية وأجزاء الجمل، فينشأ التّماسك النصّي من بدايته إلى آخر عنصر لغوي من آخر فقرة فيه، وإلاّ عدّ النصّ مجموعة من الجمل المتناثرة هنا وهناك «فالتّفاعل في العلاقات بين العناصر اللّغوية من حيث الذّكر والحذف والتّقديم والتّأخير والتّعريف والتّنكير...الخ؛ يظهر أحوال المسند والمسند إليه وأحوال متعلّقات الفعل، والقصر، والفصل، والوصل والخبر والإنشاء، والإيجاز والإطناب والمساواة»[2]؛ ويظهر هذا بوضوح عند علماء القرآن، فقد تناولوا « بناء النصّ القرآني على مستوى الآية وعلى مستوى السّورة ثم على مستوى النصّ القرآني ككلّ وبيّنوا كيفية تلاحم أجزائه وأنواع التّرابطات الموجودة بينهما ووظيفة كل هذه العلاقات داخل النصّ القرآني»[3]. وظهر ذلك واضحا عند الفرّاء في كتابة "معاني القرآن".

« ولعلّ ما يجمع هذه العناصر كلّها هو هذا المظهر اللّغوي المكوّن من مجموعة من العلامات اللّغوية التي تتفاعل فيما بينها عن طريق علاقات معنوية أو عن طريق دلائل لغويّة مثل الفصل والوصل والعطف والحذف وغيرها من الوسائل التّقنية»[4]، التي تستخدم في النّسيج النصّي، وكلّها تتعاون متماسكة لخلق نوع من الاتّساق الدّاخلي في النصّ، بتوظيف القرائن العلائقية التي ذكرها الدكتور تمام حسان؛ وهي:

1- قرينة التّضام: وهو نوعان:

أ- التّضام الايجابي (من افتقار واختصاص):

كالافتقار المتأصل في التراكيب والجمل؛ مثل « افتقار الجار إلى المجرور، وحروف العطف إلى المعطوف...»[5]. فإذا غاب جزء من أجزاء التركيب اللغوي ظهر خلل في المعنى من خلال التركيب، إمّا عن طريق افتقار الكلمة لأختها في التركيب أو عن طريق الاختصاص، كاختصاص بعض الحروف بالأفعال وأخرى

---

[1]- في اللسانيات ونحو النص: إبراهيم خليل، دار المسيرة، عمّان، الأردن،ط 1، 1426هـ/2007م، ص: 187.

[2]- النحو والدلالة، مدخل لدراسة المعنى -النحوي الدلالي-: محمد حماسة عبد اللطيف، ص: 113.

[3]- نظرية النص، من بنية المعنى إلى سيميائية الدال: حسن خمري، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط 1، 1428هـ/2007م، ص: 203.

[4]- المرجع نفسه، ص: 239، 240.

[5]- أبحاث نحوية وبلاغية: نادية رمضان النّجار، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ط 1، 2006م، ص: 23.

بالأسماء؛ مثل أدوات الجزم التي تختصّ بالدخول على الأفعال المضارعة كما في قوله تعالى: ﴿ٱلذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيْباً كَأَن لَّمْ يَغْنَوْاْ فِيهَاۚ ٱلذِينَ كَذَّبُواْ شُعَيْباً كَانُواْ هُمُ ٱلْخَـٰسِرِينَ﴾[1].

ب- التّضام السّلبي:

كعدم الجمع بين العوض والمعوّض مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَنْ يَّبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَاباً مِّن فَوْقِكُمْۚ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْۚ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعاً وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍۗ ٱنظُرْ كَيْفَ نُصَرِّفُ ٱلآيَـٰتِ لَعَلَّهُمْ يَفْقَهُونَ﴾[2]؛ فكلمة بعض في آخر الآية منوّنة، وسبب تنوينها أنّ التّنوين نائب فيها عن المحذوف والأصل هو (ويذيق بعضكم بأس بعض)، لكنّ المضاف إليه (الكاف) حذفَ مُعَوَّضاً بالتّنوين[3].

2 – قرينة الرتبة:

وهي رتبة محفوظة كرتبة الحروف، فمنها ما له الصّدارة، ومنها ما له التّوسط إذا كان له دور الرّبط بين الجملتين أو اللّفظتين، والرّتبة لها أهمّيتها وأثرها الفعّال بالنّسبة للأدوات، فكل أداة في اللّغة الفصحى تحتفظ برتبة خاصة، و« تعدّ قرينةً لفظيةً تُعين على تحديد المعنى المقصود بالأداة»[4].

ورتبة غير محفوظة كالتّقديم والتّأخير الذي يقع بين أجزاء الكلام وبين العناصر اللّغوية، حسب ما تقتضيه طبيعة العلاقات، كتقديم الخبر على المبتدأ كما جاء في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّي وَكَذَّبْتُم بِهِۦۚ مَا عِندِي مَا تَسْتَعْجِلُونَ بِهِۦۚ إِنِ ٱلْحُكْمُ إِلاَّ لِلَّهِۖ يَقُصُّ ٱلْحَقَّ وَهُوَ خَيْرُ ٱلْفَـٰصِلِينَ﴾[5]. فجملة (ما عندي ما تستعجلون)، تقدّم فيها الخبر (عندي) وهو ظرف ومضاف إليه؛ على المبتدأ (ما)؛ الاسم الموصول.

3 – قرينة الرّبط:

وهو قرينة نحويّة، تفيد اجتماع عنصرين لغويين أو أكثر لحاجة أحدهما للآخر، وهو نوع من أنواع التّماسك النصّي « وما يجعل السّياق سياقا مترابطا إنّما هو ظواهر في طريقة تركيبه ورصفه؛ لولاها لكانت

---

[1]- الأعراف: 92.

[2]- الأنعام: 65.

[3]- ينظر، القرائن العلائقية وأثرها في السياق، "سورة الأنعام أنموذجا" دراسة وصفية إحصائية تحليلية: سليمان بوراس، ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر، 2008م/2009م، ص: 73.

[4]- الأدوات النحوية وتعدد معانيها الوظيفية: أبو السعود حسنين الشاذلي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط 1، 1989م، ص: 42.

[5]- الأنعام: 57.

الكلمات المتجاورة، غير أخذ بعضها بحجر بعض في علاقات متبادلة تجعل كلّ كلمة منها واضحة الوظيفة في هذا السّياق»[1].

ويرى اللّسانيون أنّ هناك نوعان من الرّوابط التي تربط بين الجمل داخل النص، وعلى ذلك فقد قسّموها إلى نوعين:

– النّوع الأوّل:

وهو الرّبط الدّلالي، و« يحصل على مستوى المعنى وهو ما يسمى بالبنية العميقة للملفوظات، ويخضع ذلك لقواعد ربط دلالية، حيث تصف هذه القواعد شروط جودة السّبك لأوجه الإلحاق بين الوظائف التّواصلية وأبنية الحمل»[2].

فالتّماسك النصّي السّياقي يُبنى على العلاقات المتشابكة بين أجزاء السّياق، الذي تضبطه آلة النّحو، حتّى يولد النصّ متماسكا، متسقا، منسجما، فيشكّل كتلة لغويّة بوزنها المعنوي. « فالرّبط العشوائي للمفردات لا ينتج جملا صحيحة، كما أنّ التّتابع العشوائي للجمل لا يشكّل نصّاً، بل صفاً لجمل مرتبطة بعضها ببعض بلا علاقة. وهذا ما أشار إليه "بيرفيش" (Bier Wisch)»[3].

– النّوع الثّاني:

وهو الرّبط اللّفظي، ويكون « داخلي بين ألفاظ الجمل وجمل النصّ، ويتحقّق بالواسطة اللّفظية، إمّا أن تكون ضميراً بارزاً منفصلاً أو متّصلاً وما يجري مجراه من العناصر الإشارية كالاسم الموصول واسم الإشارة...وإمّا أن تكون أداةً من أدوات الرّبط»[4]. وهذا النّوع من الرّبط سطحي وضّحه (لايزنبرغ) و(ساندريس)، على أنّه توجد ظواهر خاصة بداخل الجملة لها طبيعة تتجاوز حدّ الجملة، ويعني الحجاج الذي أسّس على ذلك؛ أنّ تلك الظّواهر الخاصّة بداخل الجملة ذات الطّبيعة المجاوزة حدّ الجملة يعدّ ضمن الظّواهر النّحوية أصلاً[5]، وبالتالي فهي لا تخرج عن النص كظاهرة لغوية، فالكيان النصّي بحاجة إلى تلك الروابط اللغوية التي يتحقق من خلالها التماسك النصي، فكل أداة رابطة تشارك في ربط النص تشارك أيضا في بنائه دلاليا حسب الحاجة، لأنّ الوظيفة النحوية لهذه الألفاظ تعطي النصّ نسقا معينا في كلّ تركيب يذكر.

---

[1]– مناهج البحث في اللغة: تمّام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1986م، ص: 237.

[2]– إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة: ترجمة، سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، 1428هـ/2008م، ص: 58.

[3]– المرجع نفسه، ص: 287.

[4]– نظام الارتباط والرّبط: مصطفى حميدة، الشركة العالمية للنشر، مصر، ط1، 1997 م، ص: 196.

[5]– ينظر؛ إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة: ترجمة، سعيد حسن بحيري، ص : 160 .

ثالثا– رؤية عربية لسانية للعلاقات في التماسك النصّي:

1– أراء في التماسك النصّي:

عُرِفَ التماسك النصي عند العرب منذ عهود قديمة جدّا، ويبرز على هذا التيار العديد من العلماء العرب الذين اهتموا بما فوق الجملة، ونقصد بذلك النص كبينة لغوية متماسكة، ويظهر هذا خاصّة، في كتب ودراسات حازم القرطاجي (ت: 684هـ)، فهو أوّل من قسّم القصيدة العربية إلى فصول استناداً إلى طريقة بنائها عند كل شاعر، وقد وضع لذلك أربعة شروط هي: التناسب، الاطراد التماسك، الترابط، حيث «يرى بأنّ الكلمات خيوطاً متداخلة ينشأ من قوّة تشادها ثوب مكتمل النسيج متينة»[1].

« والتماسك النصي مصطلح مترجم عن الكلمة الانجليزية (Cohesion)، ووقع فيه اختلاف، فهو عند محمد خطّابي الاتساق، في حين ترجمه تمام حسان إلى السّبك، وتترجمه إلهام أبو غزالة وعلي خليل حمد إلى التّضام، أمّا عمر عطاري، فيترجمه إلى التّرابط»[2].

ويحدّد الدّكتور صبحي الفقي في ترجمة المصطلح الأوّل (Cohesion)، إلى التماسك الشكلي، الذي «يعني ترابط الجمل في النص مع بعضها بعضا بوسائل لغوية معينة»[3]، « وهذا التّرابط يهتم بالروابط التي تجري في سطح النص أكثر من اهتمامه بالمشكل الدلالي أو المعنوي للنص»[4].

ويبدو أنّ هناك تقارب بين فهم حازم القرطاجي للتماسك النصي أو الاتساق، من مفهوم (فان دايك) في حديثه عن البُنى المؤلّفة لكلّ نص كما عبّر عنه البعض، ، أو كما سماها بالبنية النصية الكبرى، وما يتعلق بها من بنى دلالية صغرى في النص، وكذلك البنية التي لها ارتباط قويّ بالبنية النصية الكبرى، وهذا المفهوم تناوله كلّ من (هاليداي) و(رقية حسن) « بأنّه مفهوم دلالي يشير إلى العلاقات الدلالية التي توجد ضمن النص، وتعرفه بأنّه نص»[5].

فهذا المفهوم الدلالي أو المعنوي للتماسك النصي، يهتم بالعلاقات الدلالية ومضمون النص، وبالتالي فهو غير المفهوم الشكلي كما أوضح ذلك صبحي الفقي، وذلك ما جعل المصطلح الانجليزي (Cohérence) يترجم إلى اللغة العربية، بغية استعمال مصطلح الانسجام في الدراسات العربية، والذي يحمل معنى العلاقات الدلالية بين الجمل في النص.

---

[1]– لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب: محمد خطابي؛ المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1992م، ص: 150.

[2]– مفهوم التماسك وأهميته في الدراسات النصية: جمعان عبد الكريم، علامات، ج 61، مج 16، جمادى الأولى، مايو، 1428هـ/2007م، ص: 15.

[3]– مقدمة في اللغويات المعاصرة: شحدة فارغ وآخرون، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2000م، ص: 201.

[4]– مفهوم التماسك وأهميته في الدراسات النصية: جمعان عبد الكريم، ص: 209.

[5] – Cohesion in English: Hallidy, Mak, and Rekaya, Hassan, Longman, London, 1976, P: 4.

وقد كان للجاحظ رؤية خاصة، لذلك فقد تحدث عن التماسك النصي بالتحام الأجزاء خاصّة في الشعر، حيث يقول: « وأجود الشعر ما رأيته متلاحم الأجزاء، سهل المخارج، فتتعلم بذلك أنّه أفرغ إفراغا واحداً، وسبك سبكا واحدا، فهو يجري على اللسان كما يجري الدهان»[1].

أمّا علماء الدين فأشاروا إلى مسألة الربط بين الجمل، كما أشار إلى ذلك الطبري في قضيتي الفصل والوصل، إذ أدرك العلاقات بين الجمل جيّدا، وجعل لها أغراضا في الوصل لأمن اللّبس، أو التمييز تشريفا، أو الوصل لتوكيد تفرّد العلم الإلهي بالتأويل، كما تحدّث عن أدوات الوصل والفصل، مركّزا على ضمير الفصل (هو)، والاعتراض، والاستئناف.

وقد وضح ذلك البقاعي، حين ركّز على العلاقات داخل الجملة نفسها وعلى العلاقات التي تنشأ بين الجمل في القرآن الكريم: « والذي ينبغي في كلّ آية، أن يبحث أو كل شيء، عن كونها تكملة لما قبلها أو مستقلة، ثمّ المستقلةُ ما وجه مناسبتها لما قبلها»[2]، ثم يذهب إلى أنّ اسم كل سورة متعلق بما يرد فيها والعلاقة فيها علاقة تفصيل بعد إجمال.

وربما يومئ هذا إلى استيعاب البقاعي لمجموعة من المبادئ العامّة للنص، على أنّه « ترابط الفقرات بعضها ببعض وتماسك فيما بينها لتكوّن لنا وحدة النص الكلية»[3]، وقد حذا حذوه كلّ من الزركشي، والسيوطي في الكشف عن العلاقات التي تغذي النص القرآني وتجعله معجزة علمية بحق.

2- الاتّساق ودوره في تحقيق التّماسك النّصي:

إذا وصفنا النصّ بأنّه وحدةٌ لغويّةٌ بنيويّة تحقّق الهدف التّواصلي، فلا بدّ أن نشير إلى الوصف اللّغوي بداخله؛ باعتبار « الجملة هي الوحدة الأساسية في تركيبه، فبنية النصّ، وهي تدرَك على أنّها تكوين من علاقات؛ توجد بين الجمل أو القضايا بوصفها العناصر المباشرة لبنية النصّ، وتُحدِث الرّبط الدّاخلي، التّماسك الدّلالي للنصّ»[4]. وفي هذا الباب يدرس « التّماسك بنوعيه (النّحوي والموضوعي)، أو ما يسمّيه بعض النّحاة بالاتّساق والانسجام، أي العلاقة النحويّة – الدلالية؛ الوثيقة الصّلة بربط النصّ بين الجمل المتعاقبة في نصٍّ ما»[5]. فالنصّ «تتابعٌ متماسكٌ من الجمل...؛ أي أنّه مترابطٌ نحوياً ومضمونيا في حدّ ذاته»[6].

---

[1]- البيان والتبيين: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، دار الفكر، بيروت، لبنان، (د ط)، (د ت)، ج 1، ص: 89.

[2]- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: برهان الدين البقاعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415هـ/1995م، ج8، ص: 611.

[3]- الاتساق والانسجام في سورة الكهف: محمود بوستة، ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر، 1429-1430هـ/2008-2009م، ص: 48.

[4]- التحليل اللغوي للنص، مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج: كلاوسن برينكر، ترجمة سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1425هـ/2005م، ص: 31.

[5]- التحليل اللغوي للنص، مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج: كلاوسن برينكر، ترجمة سعيد حسن بحيري، ص: 31.

[6]- المرجع نفسه، ص: 29.

وما يهمّنا –نحن– في هذا البحث هو دراسة البعد الدّاخلي للنصّ، الذي يتمثل في الاتساق، إذا وضعنا في الحسبان أنّ النصّ له بعداً خارجياً أيضا، وهو الذي يسميه غالبية اللسانيون بالانسجام، كما يشير إليه المخطّط التالي:

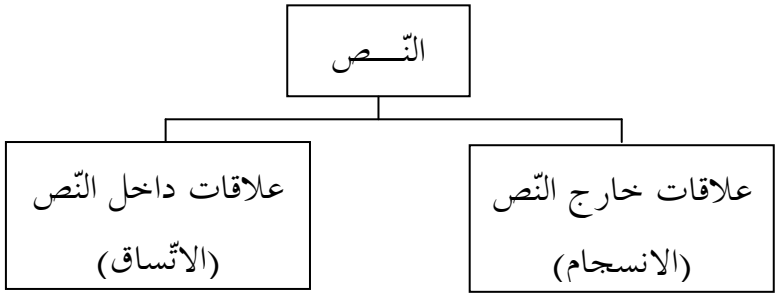

رابعا– العلاقات الداخلية للنص:

– الاتساق:

يعدّ من بين المفاهيم التي فُرِضَت طرحتها اللسانيات الحديثة، وهو مصطلح يهتمّ بدراسة العلاقات الداخلية للنص، وكيفية تحقيق التّلاحم بين أجزاء النص الواحد، وروابطه الداخلية، التي يظهر من خلالها النص نصا واحدا، ويفتقد بغياب الجزء، ويحضرنا بأدواته وروابطه.

أ– مفهوم الاتساق:

– لغة:

جاء في معجم المقاييس في اللغة لابن فارس في باب (الواو والسين وما يثلثهما)، « وسق: الواو والسين والقاف كلمة تدل على حمل الشيء. وسقت العين الماء: حملته. قال الله سبحانه: ﴿**وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ**﴾[1]، أي جمع وحمل، وقال: قال في حمل الماء: (الطويل)

وإني وإياهم وشوقا إليهم كقابض ماء لم تسقه أنامله»[2].

كما جاء في لسان العرب: « استوسقت الإبل: اجتمعت، ووسق الإبلَ: طردها وجمعها... واتسقت الإبل واستوسقت: اجتمعت. وقد وسق الليل واتسق، وكل ما انضم فقد اتسق، ... ويتسق أي ينضم ... والوسق: ضمّ الشيء إلى الشيء ... وقيل كل ما جمع فقد وسق... والاتساق الانضمام ... »[3].

---

[1]– الانشقاق: 16.

[2]– معجم المقاييس في اللغة: أبو الحسن احمد بن زكريا بن فارس، ص: 1091.

[3]– لسان العرب: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، ج10، ص: 378، وما بعدها.

ويظهر الفعل اتسق بدلالة الانتظام والاستواء في المعاجم الحديثة ونجده في المنجد الوسيط في العربية المعاصرة «...اتسق: انتظم واستوى: "اتسقت الكتب على رفوف المكتبة". ومتسق: متناسق ومتسق: متناسق وحسن التكوين : "أعضاء متسقة اتساقا جميلا" متألّفة من أجزاء مرتبطة ومنسجمة في ما بينها. أو تؤلف أجزاؤه كلا منطقيا متماسكا: "أفكار متسقة" ... التئام أجزاء وانتظامها منطقيا، تلاحمها وتطابقها أو تماسكها وانسجامها:" اتساق المعاني"»[1].

ومما سبق، فإنّه يلاحظ بأنّ الاتساق لغة يعني الانضمام والاجتماع والانتظام، ونجد مفهومه يتّضح أكثر في المعاجم الحديثة التي دوّنت معناه اللساني واللغوي، إذ هو نفسه معنى الاتساق في الدراسات الحديثة، وقد يرادف الرّبط بين أجزاء النص في بعض المعاجم القديمة والحديثة.

– اصطلاحا:

ويقصد به التماسك النصي على المستوى الشكلي البنائي، الذي يظهر مع أفقية النص، وقد عرّفه محمد خطابي بأنّه: « ذلك التماسك الشّديد بين الأجزاء المشكلة لنص/خطاب– ما، يهتم فيه بالوسائل اللغوية (الشكلية) التي تصل بين العنا صر المكوّنة لجزء من خطاب أو خطاب برمته»[2]. ويظهر من خلال هذه النظرة أهمية العلاقات اللغوية بين العناصر المكوّنة للخطاب أو لجزء منه، حيث تقوم الوسائل اللغوية بتحقيق التماسك الشديد الموجود بين أجزاء النص، فإن غابت الوسائل تشتت النص وصار مجموعة من الأشلاء اللغوية المتناثرة هنا وهناك.

وتظهر مظاهر الاتساق في العناصر اللغوية المشكلة للنص كالضمائر والإشارات المحيلة إحالة قبلية أو بعدية التي تكمن مهمتها في الربط بالوسائل المتنوعة، كالعطف والاستبدال والحذف والمقارنة والاستدراك. كما ذكرها محمد خطابي في كتابة "لسانيات النص". وهذه الوسائل هي نفسها التي ذكرها كلٌّ من (هاليداي) و(رقية حسن) على أنّ مفهوم الاتساق عندهما: « مفهوم دلالي، إنّه يحيل إلى العلاقات المعنوية القائمة داخل النص والتي تحدّده كنص»[3].

فدور الاتساق يظهر في توفير عناصر الالتحام، وتحقيق الترابط بين بداية النص وآخره دون الفصل بين المستويات اللغوية المختلفة، فالتّرابط النصي هو الذي يخلق بنية النص كاملة وحتى يتحقق ذلك لابدّ من توفير مجموعة من العناصر اللغوية وهي: الإحالة، الضمائر، الاستبدال، الحذف، والرّبط، والاتساق المعجمي كما ذكرها أبو حزمة في كتابه "نحو النص".

---

[1]– المنجد الوسيط في العربية المعاصرة: تأليف وإشراف مجموعة من العلماء، مراجعة مأمون الحموي، أنطوان غزال، ريمون حرفوش ، ص: 1111.

[2]– لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب: محمد خطابي، ص: 5.

[3] – Cohesion in English: Hallidy, Mak, and Rekaya, Hassan, P: 4.

ويعد (هارفنج) من بين الأوائل الذين وصفوا التنظيم الذاتي الداخلي للنصوص، من خلال "علاقة الإحالة والاستبدال، مشيرا إلى التّكرار والحذف والتّرادف والعطف والتفريع والترتيب، وذكر النتيجة بعد السبب والجزء بعد الكلّ أو العكس. وهذا كلّه ممّا يقع في دائرة التّرابط والاتساق الداخلي للنص"[1]. فالاتساق بمفهومه اللغوي والاصطلاحي يحوي تلك العلاقات الترابطية اللغوية المتحكمة في أجزاء النص، تتشكل به أجزاء الجملة في بنيتها التركيبية داخل النص، والمتعدية بعلاقات أوسع تتحكم في البنية التركيبية الأكبر منها، حين تنتقل بين أجزاء النص ككل، على تنوع أشكالها وأنواعها. فالجملة يحكمها الاتساق البسيط الذي يربط بين أركانها بعلاقة الإسناد وببعض المتممات في جمل أخرى، والنص يحكمه اتساق أوسع ومركب مكن عدة اتساقات وروابط تشكل نسيجه المتنوع.

ب- وسائل الاتساق ومظاهره:

وهي على النحو التالي:

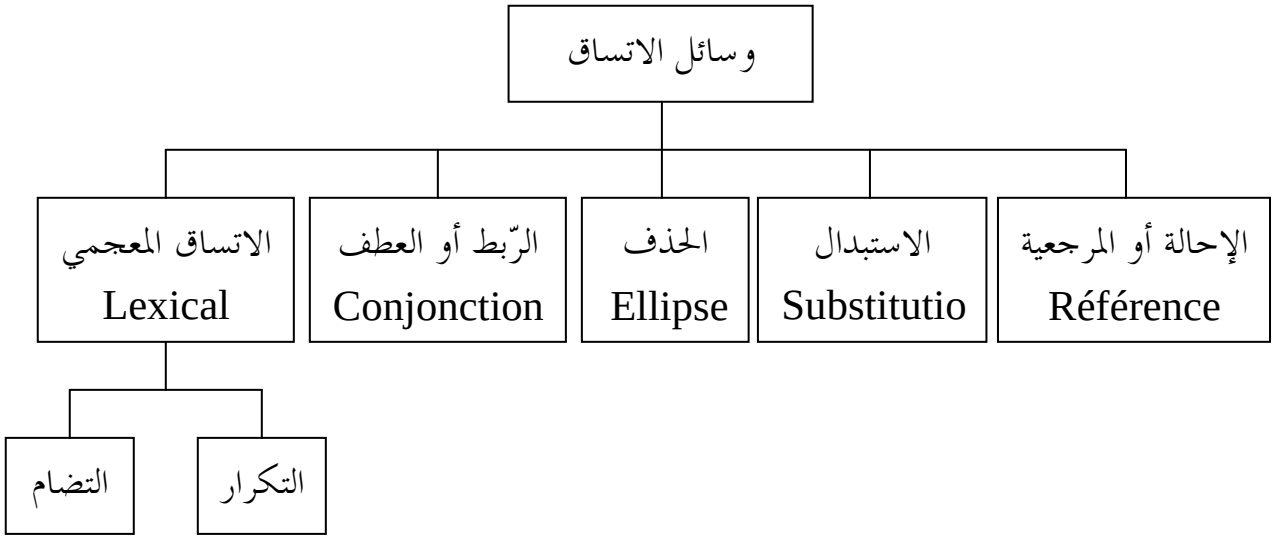

➢ وسائل الاتساق:

تتنوع وسائل الاتساق داخل النص، فتجعله محكما بنيويا، ومتعالقا بعضه ببعض، وما يحقّق ذلك نوع من الوسائل اللغوية الإحالية التي تربط بين العناصر الإحالية، وبين المسندات والمتعلقات في الجمل. وهذه الوسائل هي: الضمائر، أسماء الإشارة، وأدوات المقارنة...

[1]- في اللسانيات وفي النحو: إبراهيم خليل، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط3، 2007م، ص: 187.

- **الضمائر:**

وهي عدّة أنواع، تختلف حسب المقام في اللغة العربية، ومنها ضمائر المتكلم، وضمائر المخاطب التي يسميها البعض بضمائر الحضور، وذلك بسبب حضور المتكلم والمخاطب، وضمائر الغائب، والتي تستعمل عند الغياب.

أمّا تصنيفها من حيث الظهور والاستتار، فإنّه يخضع للمعيار الأوّل وهو الحضور والغياب، كما اتفق عليه علماء اللغة، وتتفرّع الضمائر في العربية حسب الحضور في المقام أو الغياب ... إلى فرعين كبيرين متقابلين هما: ضمائر الحضور وضمائر الغياب، ثم تتفرّع ضمائر الحضور إلى المتكلم وهو مركز المقام الإشاري[1]. وتنقسم الضمائر في اللسانيات الحديثة إلى وجودية مثل : أنا – أنت – نحن– هو – هم – هن – .... الخ، وإلى ضمائر ملكية مثل: كتابي – كتابك – كتابنا – ... الخ[2].

« وقد أشار اللسانيون المحدثون إلى أن جميع الضمائر الدالة على المتكلم، والمخاطب، بأنّها إحالات لخارج النص بشكل نمطي، ولا تصحّ إحالة داخل النص أي اتساقية، إلاّ في الكلام المستشهد به...، ولا يخلو النص من إحالة خارج النص تستعمل فيها الضمائر المشيرة إلى الكاتب (أنا، نحن) أو إلى القارئ (القُرَّاء) بالضمائر (أنت، أنتم) "هذا بالنسبة لأدوار الكلام»[3].

وتكمن وظيفة الضمائر، في أنّها « تحلّ محل بعض الأسماء. وتقوم مقامها، غير أنّ لها محتوى دلاليا أصغر»[4]. وخير مثال على ذلك هو الضمير (هو)؛ « فإنّنا لو أردنا أن نعرف إلى ماذا يشير منعزلا عن الكلام، لوجدنا دلالته منعدمةً ومعناه منقطع، إذ لا بدّ من أن يكون هناك مرجعا يعود عليه، وقد أدّى هذا بالعديد من اللغويين إلى القول بأنّ صيغة اسمية مثل (هو)، ليست في الواقع أداة محيلة، وإنّها لا تستعمل إلاّ في الإحالة داخل النص. أي داخل نص يحتوي على صيغة اسمية كاملة»[5]. ومعنى ذلك أنه لابد من أن يكون المذكور سابقا اسما صريحا حتى يحمل الضمير دلالة ذلك الاسم، فلا يقع اللبس في فهم الإحالة.

---

[1]- ينظر، نسيج النص، بحث في ما يكون به الملفوظ نصا: الأزهر الزناد، ص: 117.

[2]- ينظر، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب: محمد خطابي، ص: 18.

[3]- المرجع نفسه، ص: 18.

[4]- التحليل اللغوي للنص، مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج: كلاوسن برينكر، ترجمة سعيد حسن بحيري، ص: 44.

[5]- تحليل الخطاب: ج. ب. براون وج. بول، ترجمة، محمد لطفي الزليطني ومنير التركي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، ط 1، 1417هـ/1997م، ص: 256.

– أسماء الإشارة والأسماء الموصولة:

وهي الوسيلة الثانية من وسائل الاتساق الداخلية في نوع الإحالة و« تقوم بالربط القبلي والبعدي، وإذا كانت أسماء الإشارة بشتى أصنافها محيلة إحالة قبلية، بمعنى أنّها تربط جزءاً لاحقا بجزء سابق ومن ثم تساهم في اتساق النص، فإنّ اسم الإشارة المفرد يتميز بما يسميه المؤلفان (هاليداي) و(رقية حسن) الإحالة الموسعة، أي إمكانية الإحالة إلى جملة بأكملها أو متتالية من الجمل»[1]. وقد سمّاها (الأزهر الزناد) بالكنايات، « وهو مفهوم لساني يجمع كلّ العناصر اللغوية التي تحيل مباشرة على المقام من حيث وجود الذّات المتكلمة أو الزمن أو المكان»[2]. وقد تمّ تصنيفها من قبل الباحثان إمّا «حسب الظرفية: الزمان (الآن، غدا، ...)، والمكان (هنا، هناك،...) أو حسب الحياد (The) (ألـ)، أو الانتقاء (هذا، هؤلاء، ...)، أو حسب البعد (ذاك، تلك، ...) والقرب (هذه، هذا، ...)»[3]، كما تأخذ دلالة معينة من خلال السياق والمقام، « فتتعلق دلالة هذه العناصر بالمقام الإشاري لأنّها غير ذات معنى، ما لم يتعين ما تشير إليه»[4].

ويُضَمُ مع هذه الوسائل الأسماء الموصولة لمشابهتها في عملة الرّبط بين عناصر النص، فوظيفتها الإحالية تفرض وجودها بين هذه الوسائل نظرا لكثرة توظيفها في النصوص، ومن بين هذه الأسماء الموصولة نجد (الذي، التي، اللذان، اللتان، الذين، اللواتي،....).

– وسائل المقارنة:

تستعمل هذه الوسائل عن طريق توظيفها في عملية المقارنة بين مذكورين إمّا غيابيا أو حضوريا، كاستعمال الصّيغ الصرفية المختصة في المقارنة، مثل التشبيه بين مشبهين (المشبه والمشبه به)، وأسماء التفضيل، حيث « تعدّ بناءً لغوياً معبّراً عن قيمة عالية لدى المبدع لتقديم رُأياه وتشكيلها اعتماداً على عالمين يضعهما بذاته، ويقدمهما لمتلقيه بعيدا عن لغة المعنى المكشوفة»[5]. وهنا تنشأ علاقة نحوية ومعنوية بين اللفظتين، أو المشبهين ويعدّ هذا كذلك وجه من وجوه الاتساق الذي ينشأُ على المستويين، النحوي والمعنوي.

وقد أشار الباحثان (هاليداي) و(رقية حسن) على أنّ المقارنة أحد أدوات أو وسائل الاتساق إلى جانب الإشارة والضمائر، وقد صنفا المقارنة إلى صنفين:

---

[1]– لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب: محمد خطابي، ص: 19.

[2]– نسيج النص، بحث في ما يكون به الملفوظ نصا: الأزهر الزناد، ص: 116.

[3]– لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب: محمد خطابي، ص: 19.

[4]– نسيج النص، بحث في ما يكون به الملفوظ نصا: الأزهر الزناد، ص: 116.

[5]– تحليل الخطاب الشعري، ثنائية الاتساق والانسجام: فتحي رزق الله الخوالدة، أزمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2006م،ص: 66.

– عامّة:

يتفرّع منها التطابق ويتم باستعمال عناصر مثل: (Same ... نفسه) والتشابه، وفيه تستعمل عناصر (Similar ...متشابه)، والاختلاف باستعمال عناصر مثل (Other, Otherwise ... آخر، بطريقة أخرى).

– خاصة:

تتفرّع إلى عناصر كمية تتمّ « بعناصر ممثل: (More...أكثر)، وكيفية (أجمل من، جميل مثل...). وكلّ هذه تقوم بوظائف اتساقية تربط بين أجزاء النص»[1].

➢ مظاهر الاتساق

– الإحالة أو المرجعية:

– مفهومها:

وهي وسيلة من الوسائل اللغوية التي تحقق نوعاً من التماسك الداخلي بين أجزاء النص. وقد عرّفها (جون لويتز) بأنّها « العلاقة القائمة بين الأسماء ومسمياتها، فالأسماء تحيل إلى مسميات»[2]، غير أنّ هذا المفهوم لم يعط لها بعداً لسانيا لما هي عليه الآن، حسب تعريف (ميرفي)، الذي يعتبرها بأنّها « تركيب لغوي يشير إلى جزء ما ذُكِرَ صراحة أو ضمنيا في النص الذي يتبعه أو الذي يليه»[3].

وقد قاربت (مريم فرانسيس) مفهوم الإحالة باللغة الفرنسية إلى مفهومها باللغة العربية، حيث تقول: «إنّ ما ندعوه إحالة يعبر عنه بشكل عام في اللغة الفرنسية (**Référence**) ... وما يوازي مرجع في العربية »[4]. وهي علاقة تحيل مباشرة إلى مذكور سابق أو لاحق ذُكِر صراحة في النص المنتج، وهذه الإحالة تعمل على تماسك النص وتلاحم أجزائه اللغوية بمختلف أنواع العلاقات اللغوية المتنوّعة التي تشكّل الهيكل العلم للنص. ولذا فإنّ أيّ علاقة لغوية إحالية نجدها في النص تربط بين مذكورين أحدهما قد سبق الآخر أو لحقه أو كما يسمّيها اللسانيون بالإحالة على السابق أو اللاّحق . ومن هنا يظهر مفهومان للإحالة:

---

[1]– لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب: محمد خطابي، ص: 19.

[2]– تحليل الخطاب: ج. ب. براون، و ج. بول، ترجمة محمد لطفي الزليطني ومنير التركي، ص: 36.

[3]– مهارات التعرف على الترابط في النص: ربما سعد سعادة الجرف، مجلة رسالة الخليج العربي، ع07، (د ت)، ص: 82.

[4]– في بناء النص ودلالته: مريم فرانسيس، وزارة الثقافة، سوريا، ط1، 1998م، ص: 13.

– تقليدي:

وهو «أن يحال المخاطب بذهنه من الاسم إلى الشيء المسمّى، أَلَسْتَ حين تقول: "شجرة" قد أَحَلْتَ المخاطب إلى شيء ينمو على الأرض له أوراق وجذع وأغصان؟ أَلَسْتَ تلفت نظره من عندك إلى هذا الشيء غير الموجود أمامك»[1]، وتسمى هذه بالإحالة الخارجية للنص.أي أنّ النص يحيلك من داخل اللغة إلى ما يقابلها في التجسيد الواقعي خارج النص.

– حديث:

وهو كما ورد عند الباحثان (هاليداي) و(رقية حسن)؛ « أنّ العناصر المحيلة لا تكتفي بذاتها من حيث التأويل، إذ لا بدّ من العودة إلى ما تشير إليه من أجل تأويلها، وتمتلك كلّ لغة على عناصر تملك خاصية الإحالة، وهي حسب الباحثين: الضمائر وأسماء الإشارة وأدوات المقارنة... »[2].

وقد أوضح ذلك الدّكتور (الأزهر زنّاد)، بأنّ هناك « مجموعة من الألفاظ لا تمتلك دلالة مستقلة، بل تعود على عنصر أو عناصر أخرى مذكورة في أجزاء أخرى من الخطاب، فشرط وجودها هو النص»[3]، ومن هنا يتّضح أنّ ضرورة الوجود النصي إلزامية لوجود العناصر الاحالية داخل النص. وقد كان لهذا المفهوم الإحالي ما يقابله في لغة العرب وهو (المرجع)، كما ذكرت (مريم فرانسيس).

– أنواع الإحالة:

- إحالة إلى خارج النص أو خارج اللغة:

أي إحالة مقامية ويسميها الدّكتور (تمام حسان) « بالإحالة إلى غير المذكور، أو لمرجع متصيّد (Exophora) أي: الإتيان بالضمير للدلالة على أمر ما غير مذكور»[4]، أو كما عرفها (الأزهر الزناد):« بأنّها إحالة عنصر لغوي إحالي على عنصر إشاري غير لغوي موجود في المقام الخارجي، كأَنْ يحيل ضمير المتكلم المفرد على ذات صاحبه المتكلّم، حيث يرتبط عنصر لغوي إحالي بعنصر إشاري غير لغوي هو ذات المتكلم، ويمكن أن يشير عنصر لغوي إلى المقام ذاته»[5]. فالإحالة الخارجية للنص لا تكون داخل اللغة، بل إلى خارجها وهو ما يحتّمه المقام أو سياق الموقف كما ذكر ذلك (روبرت دي بوجراند): « تعتمد الإحالة لغير المذكور في الأساس على

---

[1]- مفهوم الاتساق والانسجام وأشكالهما، دراسة أدبية: سليمان بوراس، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ع 04، نوفمبر 2009م/ذو الحجة 1430هـ، ص: 85.

[2]- ا النص والخطاب والإجراء: روبرت دي بوجراند، ترجمة الدكتور تمام حسان، ص: 320.

[3]- نسيج النص، بحث في ما يكون به الملفوظ نصا: الأزهر الزناد، ص: 118.

[4]- النص والخطاب والإجراء: روبرت دي بوجراند، ترجمة الدكتور تمام حسان، ص: 331.

[5]- نسيج النص، بحث في ما يكون به الملفوظ نصا: الأزهر الزناد، ص: 119.

سياق الموقف (Contex) شأنها في ذلك شأن الإحالة لمذكور سابق (Anaphora) والإحالة لمتأخر (Cataphora) »[1]، كالحديث عن الجامعة كمعلم ثقافي يدفع بالمتلقي "المخاطب" إلى البحث عن هذا الشيء بذهنه، وبالتالي يجد نفسه خارج النص أو خارج اللغة.

– الإحالة الداخلية للنص أو داخل اللغة (Endophora):

إذ تعتبر العناصر الإحالية من بين الوسائل اللغوية التي تظهر قوّة العلاقات اللغوية على المحور الأفقي والعمودي، وبها يظهر التماسك النصي، فلا اعتبار للكلمات المنثورة في الوسط اللغوي ما لم تكن متماسكة مترابطة، ومتسقة بالطريقة التي تخدم المعنى وتحقق الفائدة، فإذا افتقد النص لهذه العناصر اللغوية عُدَّ ذلك ربطا عشوائيا للكلمات. « فالنص الممتلك للعناصر الاحالية بعنصرين ضروريين محال ومحال إليه، وكلاهما يمتلك نفوذا داخل النص »[2]. لأنّ الضّرورة تقتضي أن تكون هناك علاقة بين المحال والمحال إليه، وإذا كانت هذه العناصر الاحالية نصية أي داخل النص « فإنّها يمكن أن تحيل إلى السابق أو إلى اللاّحق »[3].

ومن هنا نلاحظ أنّه، لا بدَّ من وجود عنصرين أساسيين هما: المحال، والمحال إليه، وأنّ العلاقة التي توجد بينهما، هي علاقة إحالة قبلية، أو علاقة إحالة بعدية، « ذلك لأنّ العلاقات الداخلية بدورها تنقسم إلى قسمين: بعضها يلتفِتُ إلى الوراء أي إلى ما سبق ... وبعضها يلتفت إلى الأمام »[4]. فكل إحالة تكون داخلية في النص تجعله يظهر متماسكا تشد أجزائه السابقة تلك الأجزاء التي تتابع متلاحقة الواحدة تلوى الأخرى، وهذا من أكثر الوسائل والأدوات اللغوية الموظفة في النص. ومنها:

- الإحالة القبلية (Anaphora):

ومعناها أنّ الإحالة من هذا النوع تؤدي دور العائد إلى الوراء أو إلى ما سبق، بحيث تكون العلاقة بين الجملة وما سبقها. وهذا النّوع من الإحالة عرفه العرب منذ مدّة زمنية، « وذلك عندما اشترطوا رجوع الضّمير المطابق للاسم إذا كان بين الجملتين رابط »[5]، كقولنا: "أُنظر إلى السماء، إنّها صافية"، فالمحال في هذه الجملة هو (السماء)، وهو عنصر أساسي في الجملة، والهاء في (إنها) هي الضمير الذي أحالنا إلى السماء أي إلى السابق، وهنا تظهر العلاقة واضحة بين الجملتين.

---

[1]– النص والخطاب والإجراء: روبرت دي بوجراند، ترجمة الدكتور تمام حسان، ص: 332.

[2]– تحليل الخطاب الشعري، ثنائية الاتساق والانسجام: فتحي رزق الله الخوالدة، ص: 45.

[3]– لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب: محمد خطابي، ص: 17.

[4]– تحليل الخطاب، ج. ب. براون، و ج. بول، ترجمة، محمد لطفي الزليطي ومنير التركي، ص: 230.

[5]– الإتقان في علوم القران: جلال الدين السيوطي، المكتبة الوقفية، بيروت، لبنان، (د ط)، 1973م، ج3، ص: 281.

وقد وضّح ذلك الدّكتور (عباس حسن)، قضية الإحالة بالضمائر عند العرب، « حيث اشترطوا عودة الضمير على مرجع واحد سابق له لأنّ هذا هو الأقرب في الكلام، وذلك لأنّ الضمائر كلّها لا تخلوا من إبهام وغموض سواء للمتكلم أو المخاطب أو للغائب، وعليه فلابدّ لها من شيء يزيل إبهامها ويفسر غموضها»[1] فيزول اللبس وتتضح علاقتها بسابقتها.

أمّا النوع الثاني من الإحالة على السابق هو التّكرار، سواء باللفظة نفسها، أو بالعبارة نفسها، أو بالمقطع نفسه، ...الخ. ويظهر ذلك واضحا في سورة الرحمان في قوله تعالى: ﴿**فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ**﴾[2] ويسمى هذا النوع بالإحالة التكرارية (Epanaphora).

– الإحالة البعدية (Catafora):

وهي إحالة على اللاّحق أي إلى الأمام. وتعني استعمال أداة من الأدوات الإشارية التي تشير إلي عنصر لاحق بعده، كقوله تعالى: ﴿**قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ**﴾[3]، وهنا يظهر ضمير الشّأن (هو)، الذي تموضع قبل لفظ الجلالة حيث يحيل إليه داخل الجملة إحالة إلى الأمام، « والإحالة على اللاّحق، استعمال كلمة أو عبارة تشير إلى كلمة أخرى أو عبارة أخرى سوف تستعمل لاحقا في النص»[4].

وللعرب سبق في ذلك، حيث استوعبوا الإحالة على اللاّحق جيّدا. والأمثلة كثيرة في مصنفاتهم التراثية. كقول من يحدثك: « (إنّها رائعة الجمال اليوم، السماء ...، ما أجمل زرقتها). وفي هذه العبارة أحال فيها المخاطِب مستمعه إلى مقصود يذكر بعد ذكر الضمير، فالهاء في قوله: "إنها"، عائدة على السماء لكّن السماء لم تذكر إلاّ من بعد ذلك»[5]. وهناك تصنيف آخر نميز به بين نوعين من الإحالة من حيث قربها وبعدها:

– إحالة قريبة:

وفيها يكون المحال والمحال عليه متقاربين، داخل بنية جملية واحدة، كقولك: "الطفل، علّمه أبوه". فضمير الهاء الموجود في قولك (علَّمَهُ) وقولك (أبوه) يعودان على الطفل الذي هو لفظ سابق وبها تكون هذه الإحالة إحالة قبلية قريبة[6].

---

[1]– النحو الوافي: عباس حسن فضل، ص: 119.

[2]– الرحمان: 07.

[3]– الإخلاص: 01.

[4]– علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق: صبحي إبراهيم الفقي، ج 1، ص: 40.

[5]– القرائن العلائقية وأثرها في الاتساق، سورة الأنعام أنموذجا، دراسة وصفية إحصائية تحليلية: سليمان بوراس، ص: 40.

[6]– ينظر، المرجع نفسه، ص: 19.

– إحالة بعيدة:

وتكون خارج الجملة الواحدة فيكون المحال والمحال عليه في غير جملة واحدة، ويكون عنصراها متباعدين عن بعضهما البعض، كعودة الضمير في الجملة الثالثة على مذكور سابق في الجملة الأولى.

– الاستبدال:

مثل قولك: "نجح ابني في الامتحان"، فقلت له: "يا محمد؛ سأعطيك جائزة"، فقد استبدلت لفظة (ابني) باسم (محمد)، وهو استبدال مفردة بمفردة أخرى لها نفس المعنى. « ويعني ذلك أنّ استبدال لفظٍ بلفظٍ آخر له المدلول نفسه، وهو ركيزةٌ مهمّةٌ في بناء أيِّ نصٍ»[1]. والاستبدال مثل الإحالة، علاقة اتساق، « إلاّ أنّه يختلف عنها في كونه علاقة تتم في المستوى النحوي – المعجمي بين الكلمات أو العبارات، بينما الإحالة علاقة معنوية تقع في المستوى الدلالي»[2].

– الحذف:

ذكر ابن منظور في لسان العرب: « حذفَ الشيءَ يحذفهُ حذفا: قطعه من طرفه، وقال الجوهري: حذفُ الشيءِ إسقاطهُ، ومنه حذفت من شعري»[3]. وعرّفه "كريستال" (Crystal) تحت مصطلح (Ellipses) على أنّه، « حذف جزء من الجملة الثانية، ودلّ عليه دليل في الجملة الأولى»[4]. وقد كان اهتمام النحاة والبلاغيين العرب به واضحا في كتبهم، حيث يرى الجرجاني بأنّه أبلغُ من الذّكر في بعض المواضع فيقول: « الحذف باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسّحر، فإنّك ترى فيه ترك الذّكر أفصح من الذِّكرِ»[5].

وقد أعطى جلال الدين السيوطي هذه الظّاهرة أهمية كبيرة في الكشف عن علاقة الحذف، بالاتساق والرّبط والتماسك النصي. ويظهر الحذف واضحا في جملة جواب الاستفهام، حيث لا يمكن إعادة العناصر اللغوية في الجملة الاستفهامية في كلّ ما يستفهم عنه، وإنّما مراعاة لضرورات الكلام فإنّه يضطر إلى حذف بعض العناصر اللغوية من هذه الجملة حتى تصبح أبلغَ من سابقتها.

وللحذف عدّة صوّر وأنماط كما ذكرها ابن هشام وابن جني، كحذف الاسم؛ مثل: الاسم الموصول، المبتدأ والخبر ...الخ، وحذف الفعل، وحذف الحرف، وحذف الجملة مثل: جملة القسم، وجملة جواب القسم، ... الخ، وحذف العبارة، وحذف أكثر من جملة، كقوله تعالى: ﴿**فَقُلْنَا اِضْرِب بِّعَصَا ۖ ٱلْحَجَرَ**

---

[1]– تحليل الخطاب الشعري، ثنائية الاتساق والانسجام: فتحي رزق الله الخوالدة، ص: 70.

[2]– لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب: محمد خطابي، ص: 19.

[3]– لسان العرب: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، ج1، ص: 774.

[4]– The Cambridge Encyclopedia of Language, David Crystal, P:119 .

[5]– دلائل الإعجاز في علم المعاني: عبد القاهر الجرجاني، ص: 117.

﴿فَانبَجَرَتْ مِنْهُ إِثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْناً﴾[1]. أي: فضرب فانفجرت، ومن ذلك الحذف الزماني والمكاني، وحذف بعض الأحداث من بعض القصص ...الخ، فالدور الذي يلعبه الحذف بوصفه ظاهرة لغوية تغيب فيه العناصر اللغوية في التركيب، يحدث على المستوى التركيبي والمستوى الدلالي، ولأن الحذف مرتبط بالشكل في بناء الجمل والنص فإن أثاره تمتد إلى عمقهما، حتى يزول الغموض ويتجلى المعنى واضحا.

– الرّبط بالأداة أو العطف:

وهو نوع من الرّبط الذي يقع بين الجمل المتباعدة أو المتقاربة، ويتم على مستوى المحور التتابعي الخطي بين الجمل، كما يكون داخل الجملة نفسها، لإنشاء علاقات إضافية بين المسند والمسند إليه وبقية العناصر الأخرى في الجملة. «وترتيب الجمل في فضاء النص لا يخلو من أمرين اثنين تبعا لحتمية الخطية»[2]. لذلك قسمت الجمل إلى ابتدائية و استئنافية عند اللغويين.

والرّبط قد يكون بالأداة التي تفيد التتابع والترتيب والذّكر فقط، مثل (الواو). وقد يكون بأدوات أخرى تعطي معاني إضافية وجديدة في النص. مثل (الفاء)، (ثمّ)، (إن)، (لو)،...الخ. وللرّبط عدّة أوجه:

– الوجه الأول (تعاقب وترتيب في الذكر):

بحيث يرتبط الأوّل بالثاني والثاني بالثالث ... وهكذا، مع اختلاف في الزمن بين الرّبط في الجملة الأولى بالثانية والثانية بالثالثة. فإذا سبقت الثالثة الأولى اختل المعنى و لم يعدّ نصا محكما ومتّسقا، مثل (الفاء) التي تفيد الترتيب والتعقيب دون مهلة زمنية، و(ثمّ) التي تفيد الترتيب والتعقيب مع وجود فارق زمني ولو ضئيلا.

– الوجه الثاني (تعاقب على أساس السببية):

ونعني بذلك أن الأول يكون سببا في وجود الثاني مثل جملة الشّرط، فيكون السبب اسبق من النتيجة وتظهر بين الجمل المتتابعة علاقة سببية تحكمها لتبدو متماسكة. وقد يكون الرابط في مثل هذه العلاقة زمنيا أو معنويا ... الخ.

---

[1]– البقرة: 60.

[2]– نسيج النص، بحث في ما يكون به الملفوظ نصا: الأزهر الزناد، ص: 35.

- **الوجه الثالث (تعاقب على أساس إضافة عنصر إخباري جديد):**

وهو ما يدخل تحته أحرف الجرّ، مثل (صلى المسلمون صلاتهم في). وأُنهي كلامي، فإنّ (في) وهو حرف الجرّ يقتضي وجود ما يلتصق به ليتمم المعنى، لان انقطاع الكلام يجعل المعنى مختلا ولا فائدة تظهر من التركيب، لحصول ما اسماه سيبويه "الفائدة التي يحسن السكون عليها"، وتبرز حاجة حرف الجر إلى ما يذكر بعده لإضافة عنصر لغوي جديد يخدم المعنى والخبر.

- **الوجه الرابع (تعاقب على أساس الترديد والذكر):**

ويكون بتوظيف الحرف (أو) في الجملة، فيتردد الخبر بين عنصرين إخباريين متعاقبين في الذكر يتردد بينهما المعنى، ويعطي الأحقية والأسبقية لأحدهما على الآخر في بنية التركيب.

- **الرّبط المباشر:**

ويكون بدون أداة وهو ربط معنوي وبياني، وقد ربط النحاة والبلاغيون العرب غياب الرّابط بوجود رابط ذهني مفترض، تقتضيه طبيعة النص، وعدّوا انقطاع الجمل عن بعضها البعض استئنافا بيانيا، كظاهرة الحوار في القرآن الكريم، فغياب الرّابط كان لقوّة الارتباط بين الجملتين، وقد شبّه الجرجاني حال الجملة الثانية من الأولى "بحال الصّفة مع الموصوف. والتّأكيد مع المؤكّد فلا يكون فيها العطف (أي الرّبط) البتة لشبه العطف فيه لو عطفت، بعض الشيء على نفسه"[1].

ومثل ذلك الأحاديث التي رُوِيَت على لسان الصحابة عن النبي ﷺ مثل: "أخبرني ابن عمّار قال:حدّثني يعقوب بن نعيم قال: حدّثني إسحاق بن محمد عن أبيه قال: سمعت..."[2]. فإنّ الملاَحَظَ هنا؛ أنّ النص متماسك ومتسق إلى آخر جملة وبدون روابط لفظية، لان الرابط لا يظهر في لفضه وإنما يظهر في المعنى، وكان الخيط الذي يمسك الجمل شفافا، تستأنس به المعاني وتظهر الجمل مترابطة في حيز المعنى.

---

[1]- دلائل الإعجاز في علم المعاني: عبد القاهر الجرجاني، ص: 187.

[2]- الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني، بيروت، لبنان، 1957م، ج10، ص: 113.

- الاتساق المعجمي:

وهو نوعان:

- التكرار (Réitération): « وهو شكل من أشكال الاتساق المعجمي يتطلب إعادة عنصر معجمي أو ورود مرادف له أو شبه مرادف أو عنصرا مطلقا أو اسما عاما»[1]، مثل:

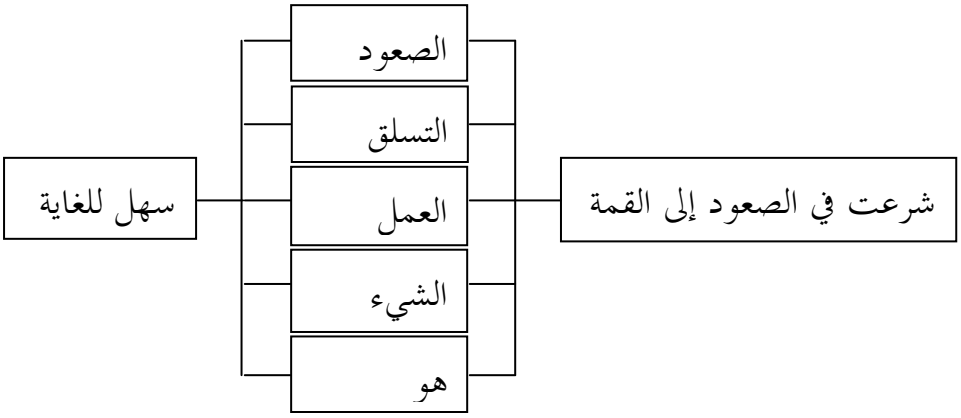

فإننا نلاحظ كلمة (الصعود) قد تكررت بمسميات أخرى لها نفس الدلالة وهي: (الصعود، التسلق، العمل، الشيء، هو)، فإذا ما حلت إحدى هذه المسميات في مكان كلمة (الصعود) التي تتوسط بين التركيبين الأول والأخير، فإن تماسك التركيبين يبقى قويّا، ولا يشوبه أي اهتزاز تركيبي من شأنه أن يخل بالمعنى.

- إعادة اللفظ (التكرار Récurrence):

وهو عبارة عن « الإتيان عن شيء مرّة بعد مرّة أخرى»[2]، ويلعب التّكرار دوراً مهمّاً في الرّبط بين أجزاء النص وبه تتّضح العلاقات في النص، ونلمس ذلك واضحا في سورة الرّحمان، بحيث تلعب الآية دوراً مهمّا في الرّبط بين السّابق واللاّحق. فالعلاقات في هذه السّورة تتّجه تارة نحو اليمين وتارة أخرى نحو اليسار. فيتشكّل النص ككلّ متنامي، متكاملٌ من حيث الشكل والمعنى.

والتّكرار إحدى الطّرق التي تستعمل في لغة ما، وله شروط تتعلّق بالإحالة، « فمن حيث المحال عليه لابدّ أن يتحدّد، خاصّة في المضامين التي قد تخلق نوعاً من الغموض في المعنى واختلاف في التأويل، فإذا كان اللفظ مكرّرا بشكل كبير، وكان المرجع غير واحد. فإننا في ذلك الوقت قد جعلنا المستمع أو القارئ يتيه في غمرة

[1]- لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب: محمد خطابي، ص: 24.

[2]- كتاب التعريفات: علي بن محمد بن علي الحسيني الحنفي الجرجاني، ص: 113.

البحث عن المرجع»[1]؛ لذلك « يتطلّب إعادة اللفظ وحدة الإحالة... ولكنّها قد تؤدي إلى تضارب في النص حين يتكرر المشترك اللفظي مع اختلاف المدلولات»[2]. وهذا ما أشار إليه الباحث (جيتر فيل سن). ومن بين صوّر التكرار والإعادة:

– الإعادة الصريحة:

« وهو تكرار تعبير معين (كلمة أو ضميمة مثلا) من خلال تعبير أو عدّة تعبيرات في الجمل المتتابعة للنص»[3]؛ وهو نوعان:

– **تكرار مع وحدة المرجع:** أي أن يكون المرجع واحدا، وهو المسمى شريطة تعلقه بالمسميات التي ترد متأخرة عنه في التراكيب اللغوية والجمل.

– **تكرار مع اختلاف المرجع** : كقول الخنساء:

وإنّ صخراً لوالِينا وسيدُّنا وإنّ صخراً إذا نشتو لنحّار

وإنّ صخراً لتأتم الهداة به كأنّه علم في رأسه نار

ويعلّق على هذه الأبيات حازم القرطاجي بقوله: « ولو قالت وأنّه لتأتم الهداة به فأضمرت، لكان البيت ناقصا مفتقرا، وإنّما أظهرت لفظ (صخر) ثانيا وثالثا تباعدا عن الافتقار»[4].

لذلك فإنّ البنية السطحية تظهر في تكرار لفظة صخر، ولكنّ بنيتها العميقة تظهر في المعنى وهو مكانته عند الخنساء والحزن الذي تركه فيها بفقدانه، ويسمّى هذا التكرار بالإعادة الصريحة، أي بإعادة الكلمة صراحة، وهذا ما يظهر في كلمة (صخرا).

– الإعادة غير الصريحة:

وتسمى كذلك بالتّكرار الجزئي كاستعمال المرادف، ومن صوّرها إعادة الضمير والإعادة الضمنية. وذلك من لفت المتكلّم غيره ممن يخاطبهم إلى ما يسبق وما يلحق من كلام لكن دون تكرارٍ للفظ ولا بالضمير، كقول الشاعر توفيق زياد[5]:

---

[1]– القرائن العلائقية وأثرها في الاتساق، سورة الأنعام أنموذجا، دراسة وصفية إحصائية تحليلية: سليمان بوراس، ص: 23.

[2]– النص والخطاب والإجراء: روبرت دي بوجراند، ص: 303.

[3]– التحليل اللغوي للنص: كلاوسن برينكر، ترجمة سعيد حسن بحيري، ص: 38.

[4]– منهاج البلغاء: حازم القرطاجي، تحقيق محمد الحبيب بن الخوجة، دار الكتب الشرقية، (د ت)، ص: 278.

[5]– جمال العربية: توفيق زياد، نقلا عن فاروق شوشة، كتاب العربي، ع 52، أبريل 2003م، ص: 72.

بأسناني
سأحمي كلّ شبرٍ من ثرى وطني
بأسناني
ولن أرضَ بديلا عنه
لو عُلِّقتُ من شريان لشرياني
أنا باقٍ
أسيرُ محبتي لسياجِ داري
للنّدي، للزنبق الحَاني
أنا باقٍ
ولن تقوى عليَّ
جميعُ صَلَبَاتِي
أنا باقٍ
سأحمي كلّ شبرٍ من ثُرى وطني بأسناني.

فالشاعر هنا، لم يكرر لفظة (وطني) كثيرا. لكنّنا نفهم أنّه يكررها ضمنيا من خلال المقاطع، فهو متعلق به بالفؤاد، وهذا ما انعكس على ظاهر القصيدة، فأُخفِيَ في فؤاده لشدّة حبّه، وقد ظهر ذلك من غير أن يذكر الوطن صراحة، لكن العلاقات اللغوية بين أبيات القصيدة تجعله حاضرا في نسيجها التركيبي، حين يطفو المعنى على سطح القصيدة، ونلمس منه ذلك الحضور للوطن بغير إعادة لفظه صراحة.

- التضام (Collocation):

« وهو توارد زوج من الكلمات بالفعل أو بالقوّة نظرا لارتباطهما بحكم هذه العلاقة أو تلك»[1]، والمثال التالي يوضح ذلك: "ما لهذا الولد يتلوى كثيرا في كل وقت وحين؟ البنات لا تتلوى. فـ (الولد) و(البنات) ليسا مترادفين، وليس لديهما محال إليه واحد، إلا أنهما يشاركان في اتساق النص، ويعد التضام من بين الظواهر اللغوية التي استقبلها تمتم حسان واستوعبها جيدا، وهو يرد في صوره الثلاثة، وهي: الافتقار، كافتقار الموصول إلى صلته، وافتقار حرف الجر للمجرور بعده...، أما الصورة الثانية، وهي المناسبة المعجمية، وهي إسناد الفعل لما هو له في الأصل أي حسب توظيفه في المعجم اللغوي، وآخر صورة هي الاختصاص، الذي فسره تمام حسان بأنه اختصاص الفعل والاسم والأداة والحرف لما هو له، دون قبوله في مواضع أخرى، كاختصاص أدوات الجزم والنصب بالدخول على الفعل المضارع.

[1]- لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب: محمد خطابي، ص: 25.

- خلاصة:

تتحكّم العلاقات اللغوية في بناء النص، وتتوزّع على مختلف أنواع الجمل وأنماطها، ومن هنا يمكن تحديد النص، على أنّه عبارة عن نسيج من الكليّات يترابط بعضها ببعض، فتجمع بين عناصره البعيدة والقريبة المختلفة خيوط لكلّ واحد منها، تشدّه بإحكام بعلاقة لغوية معينة. لأن التنوّع الحاصل في مفاهيم الجملة لحقه تنوّع آخر في المفاهيم الحاصلة في مفهوم النص، خاصّة عند اللسانيين الغربيين إذ يعني عندهم تتابعٌ متماسكٌ من العلامات اللغوية، تجتمع فيها مجموعة من العناصر اللغوية المتلاحقة حسب العلاقات اللغوية التي يفرضها النظام اللغوي.

إن تبدّي فكرة العلاقات النحوية في علم جديد تضبطه قواعد خاصّة متمثلة في نحو النص، كما جاء بها البنيويون، لا يعني استئصالها عن الموروث اللغوي العربي، فقد كان السبق لعبد القاهر الجرجاني في ذلك. ويظهر ذلك في تجاوز العلماء العرب دراسة حدود الجملة إلى دراسة علم النص، كالدراسات التي قام بها حازم القرطاجي وابن سنان الخفاجي.

فتعلّق الدّراسات اللغوية للجملة والنص معاً بالنظرية الجرجانية عند العرب، تجلى واضحا في فكرة العلاقات النحوية وآثارها في توجيه المعنى وتحديده، لأنّ اللغة عندهم عبارة عن مجموعة من علاقات، إذ ليست الألفاظ وحدها هي التي يكون لها المعنى حاصلاً، وقد ذكر الجرجاني كلّ أنوع العلاقات اللغوية وحصرها في أنواع تتفرّع عنها عدّة أنماط ولا تخرج عن علاقة المسند بالمسند إليه.

وبمجيء دي سوسير؛ دخل مصطلحان لسانيان إلى علم النص يحتويان على نظام العلاقات اللغوية وهما: العلاقات الاستبدالية والعلاقات الركنية، وهذا إشارة الدّكتور أحمد حساني إلى وجود نظام علائقي داخل النصوص في السلسلة الكلامية عند اللغويين العرب القدماء.

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية في سورة "يس"

المبحث الأول

تطبيقات على العلاقات اللغوية داخل الجملة في سورة "يس"

المبحث الثاني

تطبيقات على العلاقات اللغوية داخل النص في سورة "يس"

سُورَةُ يسٓ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ

يسٓ ﴿١﴾ وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ﴿٢﴾ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٣﴾ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴿٤﴾ تَنزِيلَ ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ ﴿٥﴾ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمْ فَهُمْ غَٰفِلُونَ ﴿٦﴾ ۞(ثمن) لَقَدْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَىٰٓ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٧﴾ إِنَّا جَعَلْنَا فِىٓ أَعْنَٰقِهِمْ أَغْلَٰلًا فَهِىَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ فَهُم مُّقْمَحُونَ ﴿٨﴾ وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَٰهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ ﴿٩﴾ وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿١٠﴾ إِنَّمَا تُنذِرُ مَنِ ٱتَّبَعَ ٱلذِّكْرَ وَخَشِىَ ٱلرَّحْمَـٰنَ بِٱلْغَيْبِ فَبَشِّرْهُ بِمَغْفِرَةٍ وَأَجْرٍ كَرِيمٍ ﴿١١﴾ إِنَّا نَحْنُ نُحْىِ ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا۟ وَءَاثَٰرَهُمْ وَكُلَّ شَىْءٍ أَحْصَيْنَٰهُ فِىٓ إِمَامٍ مُّبِينٍ ﴿١٢﴾ وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ إِذْ جَآءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿١٣﴾ إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ

فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوٓاْ إِنَّآ إِلَيْكُم
مُّرْسَلُونَ ﴿١٤﴾ قَالُواْ مَآ أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ
ٱلرَّحْمَـٰنُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُونَ ﴿١٥﴾ قَالُواْ
رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُم لَمُرْسَلُونَ ﴿١٦﴾ وَمَا عَلَيْنَآ إِلاَّ
ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ ﴿١٧﴾ قَالُوٓاْ إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ لَئِن لَّمْ
تَنتَهُواْ لَنَرْجُمَنَّكُمْ وَلَيَمَسَّنَّكُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ
﴿١٨﴾ قَالُواْ طَٰٓئِرُكُم مَّعَكُمْ أَئِن ذُكِّرْتُم بَلْ أَنتُمْ
قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ ﴿١٩﴾ وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ
قَالَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُواْ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿٢٠﴾ ٱتَّبِعُواْ مَن لاَّ
يَسْـَٔلُكُمْ أَجْراً وَهُم مُّهْتَدُونَ ﴿٢١﴾ وَمَا لِيَ لَآ أَعْبُدُ
ٱلَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٢٢﴾ ءَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِۦٓ
ءَالِهَةً إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَـٰنُ بِضُرٍّ لاَّ تُغْنِ عَنِّي شَفَٰعَتُهُمْ
شَيْـًٔا وَلاَ يُنقِذُونِ ﴿٢٣﴾ إِنِّيٓ إِذاً لَّفِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٢٤﴾
إِنِّيٓ ءَامَنتُ بِرَبِّكُمْ فَٱسْمَعُونِ ﴿٢٥﴾ قِيلَ ٱدْخُلِ ٱلْجَنَّةَ
قَالَ يَٰلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ﴿٢٦﴾ بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي
مِنَ ٱلْمُكْرَمِينَ ﴿٢٧﴾ ۞(حزب) وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ قَوْمِهِۦ

مِنۢ بَعۡدِهِۦ مِن جُندٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا كُنَّا مُنزِلِينَ ﴿٢٨﴾
إِن كَانَتۡ إِلَّا صَيۡحَةٗ وَٰحِدَةٗ فَإِذَا هُمۡ خَٰمِدُونَ ﴿٢٩﴾
يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِۚ مَا يَأۡتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ
بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ ﴿٣٠﴾ أَلَمۡ يَرَوۡاْ كَمۡ أَهۡلَكۡنَا قَبۡلَهُم
مِّنَ ٱلۡقُرُونِ أَنَّهُمۡ إِلَيۡهِمۡ لَا يَرۡجِعُونَ ﴿٣١﴾ وَإِن كُلّٞ لَّمَّا
جَمِيعٞ لَّدَيۡنَا مُحۡضَرُونَ ﴿٣٢﴾ وَءَايَةٞ لَّهُمُ ٱلۡأَرۡضُ ٱلۡمَيۡتَةُ
أَحۡيَيۡنَٰهَا وَأَخۡرَجۡنَا مِنۡهَا حَبّٗا فَمِنۡهُ يَأۡكُلُونَ ﴿٣٣﴾
وَجَعَلۡنَا فِيهَا جَنَّٰتٖ مِّن نَّخِيلٖ وَأَعۡنَٰبٖ وَفَجَّرۡنَا فِيهَا
مِنَ ٱلۡعُيُونِ ﴿٣٤﴾ لِيَأۡكُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦ وَمَا عَمِلَتۡهُ
أَيۡدِيهِمۡۖ أَفَلَا يَشۡكُرُونَ ﴿٣٥﴾ سُبۡحَٰنَ ٱلَّذِي خَلَقَ
ٱلۡأَزۡوَٰجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلۡأَرۡضُ وَمِنۡ أَنفُسِهِمۡ وَمِمَّا
لَا يَعۡلَمُونَ ﴿٣٦﴾ وَءَايَةٞ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ
فَإِذَا هُم مُّظۡلِمُونَ ﴿٣٧﴾ وَٱلشَّمۡسُ تَجۡرِي لِمُسۡتَقَرّٖ لَّهَاۚ
ذَٰلِكَ تَقۡدِيرُ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡعَلِيمِ ﴿٣٨﴾ وَٱلۡقَمَرَ قَدَّرۡنَٰهُ مَنَازِلَ
حَتَّىٰ عَادَ كَٱلۡعُرۡجُونِ ٱلۡقَدِيمِ ﴿٣٩﴾ لَا ٱلشَّمۡسُ يَنۢبَغِي
لَهَآ أَن تُدۡرِكَ ٱلۡقَمَرَ وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ وَكُلّٞ فِي

فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴿٤٠﴾ وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي
الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ ﴿٤١﴾ وَخَلَقْنَا لَهُم مِّن مِّثْلِهِۦ مَا
يَرْ كَبُونَ ﴿٤٢﴾ وَإِن نَّشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ
يُنقَذُونَ ﴿٤٣﴾ إِلَّا رَحْمَةً مِّنَّا وَمَتَٰعًا إِلَىٰ حِينٍ ﴿٤٤﴾ وَإِذَا
قِيلَ لَهُمُ ٱتَّقُوا۟ مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ
لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿٤٥﴾ ۞ (ثمن) وَمَا تَأْتِيهِم مِّنْ ءَايَةٍ مِّنْ
ءَايَٰتِ رَبِّهِمْ إِلَّا كَانُوا۟ عَنْهَا مُعْرِضِينَ ﴿٤٦﴾ وَإِذَا قِيلَ
لَهُمْ أَنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟
لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ أَطْعَمَهُۥٓ إِنْ
أَنتُمْ إِلَّا فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ ﴿٤٧﴾ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ
إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٤٨﴾ مَا يَنظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً
تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ ﴿٤٩﴾ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ تَوْصِيَةً
وَلَآ إِلَىٰٓ أَهْلِهِمْ يَرْجِعُونَ ﴿٥٠﴾ وَنُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَإِذَا هُم
مِّنَ ٱلْأَجْدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمْ يَنسِلُونَ ﴿٥١﴾ قَالُوا۟ يَٰوَيْلَنَا مَنۢ
بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا ۜ هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ
ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿٥٢﴾ إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً فَإِذَا هُمْ

جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴿٥٣﴾ فَالْيَوْمَ لَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا
وَلَا تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٥٤﴾ إِنَّ أَصْحَٰبَ
ٱلْجَنَّةِ ٱلْيَوْمَ فِى شُغُلٍ فَٰكِهُونَ ﴿٥٥﴾ هُمْ وَأَزْوَٰجُهُمْ فِى
ظِلَٰلٍ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ مُتَّكِـُٔونَ ﴿٥٦﴾ لَهُمْ فِيهَا فَٰكِهَةٌ
وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ ﴿٥٧﴾ سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ ﴿٥٨﴾
(ربع) وَٱمْتَٰزُوا۟ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ ﴿٥٩﴾ أَلَمْ أَعْهَدْ
إِلَيْكُمْ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَٰنَ إِنَّهُۥ لَكُمْ
عَدُوٌّ مُّبِينٌ ﴿٦٠﴾ وَأَنِ ٱعْبُدُونِى هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ ﴿٦١﴾
وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا أَفَلَمْ تَكُونُوا۟
تَعْقِلُونَ ﴿٦٢﴾ هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ ٱلَّتِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ ﴿٦٣﴾
ٱصْلَوْهَا ٱلْيَوْمَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿٦٤﴾ ٱلْيَوْمَ نَخْتِمُ
عَلَىٰٓ أَفْوَٰهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَآ أَيْدِيهِمْ وَتَشْهَدُ أَرْجُلُهُم
بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿٦٥﴾ وَلَوْ نَشَآءُ لَطَمَسْنَا عَلَىٰٓ
أَعْيُنِهِمْ فَٱسْتَبَقُوا۟ ٱلصِّرَٰطَ فَأَنَّىٰ يُبْصِرُونَ ﴿٦٦﴾ وَلَوْ
نَشَآءُ لَمَسَخْنَٰهُمْ عَلَىٰ مَكَانَتِهِمْ فَمَا ٱسْتَطَٰعُوا۟ مُضِيًّا
وَلَا يَرْجِعُونَ ﴿٦٧﴾ وَمَن نُّعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ فِى ٱلْخَلْقِ أَفَلَا

تَعْقِلُونَ ﴿٦٨﴾ وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ إِنْ هُوَ
إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْءَانٌ مُّبِينٌ ﴿٦٩﴾ لِّيُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا
وَيَحِقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٧٠﴾ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّا خَلَقْنَا
لَهُم مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ أَنْعَٰمًا فَهُمْ لَهَا مَٰلِكُونَ ﴿٧١﴾
وَذَلَّلْنَٰهَا لَهُمْ فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ ﴿٧٢﴾
وَلَهُمْ فِيهَا مَنَٰفِعُ وَمَشَارِبُ أَفَلَا يَشْكُرُونَ ﴿٧٣﴾
وَٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لَّعَلَّهُمْ يُنصَرُونَ ﴿٧٤﴾ لَا
يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَهُمْ وَهُمْ لَهُمْ جُندٌ مُّحْضَرُونَ ﴿٧٥﴾ فَلَا
يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ ۘ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴿٧٦﴾
أَوَلَمْ يَرَ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ
مُّبِينٌ ﴿٧٧﴾ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِىَ خَلْقَهُۥ ۖ قَالَ مَن يُحْىِ
ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ
مَرَّةٍ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾ ۞(ثمـــن) ٱلَّذِى جَعَلَ
لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ
﴿٨٠﴾ أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ
أَن يَخْلُقَ مِثْلَهُم ۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلْخَلَّٰقُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٨١﴾

إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴿٨٢﴾ فَسُبْحَٰنَ ٱلَّذِى بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴿٨٣﴾

صَدَقَ اللهُ العَظِيمُ

تمهيد:

أ- تقديم السورة:

سورة "يس" مكية بالإجماع، واختلف العلماء في الآية الخامسة والأربعين (45)، فقيل بأنها مدنية؛ وعدد آياتها ثلاث وثمانون (83) آية، وترتيبها في المصحف الشريف السادسة والثلاثون (36)، نزلت بعد سورة الجن؛ من الجزء الثالث والعشرين (23)، والحزب الخامس والأربعين (45)[1]. ولها مكانة عظيمة بين سوَّر القرآن الكريم، وقد روى الترمذي عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: « إنّ لكلّ شيء قلباً وقلب القرآن يس ومن قرأ يس كتب الله له بقراءتها قراءة القرآن عشر مرّات »[2].

وعن أنس أنّ رسول الله ﷺ قال: « من دخل المقابر فقرأ سورة يس خفّف الله عنه يومئذ وكان له بعدد حروفها حسنات»[3]. وهي أصغر وأقصر من سابقتها -سورة فاطر- وعدد آياتها خمس وأربعون (45). وقد جاءت سورها قصيرة متتالية، تعمل على مضاعفة أثرها ما تحمله معها من الصّور والظّلال التي تخلعها المشاهدة المتتابعة من بدء السّورة إلى نهايتها، وهي متنوعة وموحية وعميقة الآثار، حيث « قامت على تقرير أمّهات أصول الدّين على أبلغ وجه وأتمّه من إثبات رسالة الوحي، ومعجزة القرآن، وما يعتبر من صفات الأنبياء، وإثبات القدر، وعلم الله والحشر والتوحيد، وشكر نِعَم الله. وهذه هي أصول الطّاعة بالاعتقاد والعمل، ومنها تتفرع الشّريعة، وإثبات الجزاء على الخير والشّر، مع إدماج الأدلة من الآفاق والأنفس بتفنن عجيب، فكانت هذه السّورة جديرة بأن تسمّى قلب القرآن»[4].

وسُمِّيت بهذا الاسم « لأنّ الله تعالى افتتح السّورة الكريمة بها، وفي الافتتاح بها إشارة إلى إعجاز القرآن»[5]، وموضوعاتها الرئيسية هي موضوعات السّور المكيّة، وهدفها الأوّل هو بناء أسس العقيدة. فهي تتعرّض لطبيعة الوحي وصدق الرسالة منذ افتتاحها، وتسوق قصّة أصحاب القرية التي جاءها المرسلون، لتحذّر من عاقبة التكذيب بالوحي والرسالة، وتعرض هذه العاقبة في القصّة على طريقة القرآن في استخدام القصص؛ لتدعّم قضياه، وقرب نهاية السّورة تعود إلى الموضوع ذاته.

---

[1]- ينظر، التّفسير الموضوعي لسوَّر القرآن الكريم: إعداد نخبة من علماء التّفسير وعلوم القرآن، إشراف مصطفى مسلم، كليّة الدّراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشّارقة، مركز تفسير للدّراسات القرآنية، ط 1، 1431هـ/2010م، ج 6، سورة "يس"، ص: 293.

[2]- الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، مج 8، ص: 3563.

[3]- المرجع نفسه، ص: 3564.

[4]- تفسير التحرير والتنوير: محمد الطّاهر بن عاشور، الدّار التونسية للنّشر، تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ج 22، ص: 344.

[5]- التّفسير الموضوعي لسور القرآن الكريم: إعداد نخبة من علماء التّفسير وعلوم القرآن، إشراف مصطفى مسلم، ج 6، ص: 293.

ب- التقسيم الموضوعي لسورة "يس":

إذا تفحصنا سورة "يس" وجدناها تحتوي على ثلاثة مواضيع أساسية تتعلّق بالعقيدة ووحدانية الله، والبعث والنّشور، ومشاهد يوم القيّامة بعد قصّة أصحاب القرية. ويعرض الله سبحانه وتعالى بعض المشاهد الكونية الكثيرة المتنوّعة والموحية، وقد تمّ نسج هذه المواضيع في ثلاثة أشواط هي:

- قدرة الله تعالى على عقاب الكافرين وجزاء المؤمنين، وتبدأ من الآية الأولى (01) حتّى الآية التاسعة والعشرين (29)، من قوله تعالى: ﴿يَسٓ ۝١ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ ۝٢﴾ حتّى قوله تعالى: ﴿إِن كَانَتۡ إِلَّا صَيۡحَةٗ وَٰحِدَةٗ فَإِذَا هُمۡ خَٰمِدُونَ ۝٢٩﴾.

- ذمّ الكفار لعنادهم وعرض آياتٍ كونية، ومشاهد من الآخرة، وتبدأ من الآية الثلاثين (30) إلى الآية الثمانية والستين (68)، من قوله تعالى: ﴿يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِۚ مَا يَأۡتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ ۝٣٠﴾. حتّى قوله تعالى: ﴿وَمَن نُّعَمِّرۡهُ نَنكُسۡهُ فِي ٱلۡخَلۡقِۖ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ ۝٦٨﴾.

- مظاهر قدرة الله تعالى في خلق المخلوقات وتدبير أمورها، وتبدأ من الآية التسعة والستين (69) إلى الآية الثلاثة والثمانين (83)، من قوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمۡنَٰهُ ٱلشِّعۡرَ وَمَا يَنۢبَغِي لَهُۥٓۚ إِنۡ هُوَ إِلَّا ذِكۡرٞ وَقُرۡءَانٞ مُّبِينٞ ۝٦٩﴾ حتّى قوله تعالى: ﴿فَسُبۡحَٰنَ ٱلَّذِي بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيۡءٖ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ۝٨٣﴾.

وعليه، فإن ما جاء في سورة "يس"، أنّها تناولت ثلاثة مواضيع أساسية هي:[1]

- الإيمان بالبعث والنّشور والجزاء.
- قصّة أهل القرية.
- الأدلّة والبراهين على وحدانية ربّ العالمين.

إن المتتبع للدراسات اللّغوية القديمة وتطبيقاتها على النّص القرآني ليجد نفسه بين متلازمين اثنين، لا يكاد ينفصل الواحد منهما عن الآخر لقوة العلاقة الموجودة بينهما، وهما:

- دراسة البنية التركيبية للجملة القرآنية (البنية السّطحية).
- علاقة التّراكيب اللّغوية بالمعنى (البنية العميقة).

[1]- ينظر، التّفسير الموضوعي لسور القرآن الكريم: إعداد نخبة من علماء التّفسير وعلوم القرآن، إشراف مصطفى مسلم، ج 6، ص: 295.

وهذا ما فتح المجال لعلماء التّفسير وأهل التّأويل، حيث انطلقوا من المحور الخطّي الذي تمثله الوظائف النّحوية للجملة؛ ونقصد بذلك ظاهرة النص، أو كما يسمّيه البعض بسطحية النص، للتّعمق إلى داخله وفهم محتواه. ولبلوغ ذلك رسموا عدّة مناهج لتحقيق مُرادهم والوُلُوج إلى عمق النص. وكانت طريقة انتقائهم لأيّ منهج، أو لأيِّ طريقة يمكن إسقاطها على النص القرآني، مختلفة من مدرسة إلى أخرى، فهناك من اهتمّ بالتّركيب اللّغوي، وهناك من اهتم بالمعنى. وبين هذا وذاك وشائجٌ قويّة يصعب على الدّارس أن يقيم حدّا فاصلاً بينهما. فلكلّ منهما علاقة بالآخر.

ومن هذا المنظور سوف ندرس سورة "يس" ونحاول الأخذ بالرّأي القائل بالتّقسيم الثّنائي للجملة العربية استناداً إلى الدّور الذي تقوم به التّراكيب في تفعيل المعنى وتحريكه داخل الجملة والنص معاً. محاولين الوقوف على الإضافات التي أضافتها الدّراسات، التي تعدّت حدود الجملة، أي ما فوق الجملة وبالتّحديد تلك التي تدرس العلاقات داخل النص.

المبحث الأول

تطبيقات على العلاقات اللغوية داخل الجملة في سورة "يس"

أوّلا- الجملة الفعلية في سورة "يس":

إنّ الملاحظ للنص القرآني من بدايته إلى نهايته، لَيلمس فيه وحدةً واحدةً متكتلةً من مجموعةٍ من الأجزاء المتراصة والمتتابعة التي يخدم بعضها الكلّ، ويكمّل بعضها البعض الآخر، فهو كالبنيان المرصوص يشدّ بعضه البعض. ولعلّ أوّل وقفة تستوقفنا في سورة "يس"، هي أوّل آية فيها حين قال تعالى: ﴿**يس**﴾[1]، التي اختلفت الآراء والتّأويلات حولها، وممّا جاء فيها عن كعب: «"يس" قَسَمٌ أقسم الله به قبل أن يخلق السّماء والأرض بألفي عام»[2]. فالسّورة تصدّرها جملة فعلية محورها "يس"، على تقدير فعل القسم المحذوف، فأصلها "أقسم بيس"، وهذه الجملة بداية لتتابع مجموعة من الجمل وتواليها، وذلك بناءًا على ظاهرة مناسبة الآيات بعضها لبعض. وظهر ذلك في جملة القسم الواردة في قوله تعالى: ﴿**وَالْقُرْءَانِ الْحَكِيمِ**﴾[3]، وفي جملة جواب القسم المؤكّد في قوله تعالى: ﴿**إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ**﴾[4]، ويظهر التّرابط بين هذه الآيات الثلاثة في وحدة الموضوع، فالجملة الفعلية الثّانية "والقرآن الحكيم" بتقدير الفعل (أقسم) المحذوف، « قسم على قسم كان فيه من التّعظيم ما تقدّم. ويؤكّد فيه القسم عطف القسم الآخر عليه»[5]. وذلك عندما قالت كفّار قريش لست مرسلاً، وما أرسلك الله إلينا، فأقسم الله بالقرآن المحكم أنّ محمداً من المرسلين.

ولو تقفّينا تدرّج الآيات في سورة "يس" وطريقة عرض مواضيعها، لوجدنا فيها نوع من التّجدد والاستمرار في الأحداث، وما من بناء أنسب إلى ذلك كالجملة الفعلية التي تنقلك من حدث إلى حدث آخر، ومن موضوع رئيسي في السّورة إلى موضوع آخر، لذلك نجد أنّ عدد الجمل الفعلية فيها يتناسب مع عدد الأحداث والمتغيّرات فيها، فتتحرك حسب طبيعة الحدث، لأنّ البُنى التّركيبية للجملة الفعلية هي التي تنقل المعنى من جملة إلى أخرى حتّى ينتهي كلّ موضوع من المواضيع الثّلاثة التي جاءت في السّورة. وهذا ما تمّ الوقوف عنده.

ومن خلال العملية الإحصائية للجمل في سورة "يس"؛ فقد « هيمنت المركبات الفعلية على الاسمية في سورة "يس"، حيث بلغت الجمل الفعلية فيها 179 جملة، في حين لم تشكل الجمل الاسمية إلاّ 84 جملة، بالإضافة إلى المصدر المؤول الذي قدر بـــ 13 جملة»[6]. وتختلف هذه الجمل من خلال بنيتها التركيبية ونمطها حسب طبيعة الحدث، وهذا ما بيّنته النظرية اللسانية الحديثة حيث وضّحت بأنّ « صوّر التركيب اللغوي تعتمد

---

[1]- يس : 01.

[2]- الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، مج 8، ص: 3566.

[3]- يس: 02.

[4]- يس: 03.

[5]- المرجع نفسه، مج 8، ص: 3566.

[6]- سورة "يس" دراسة دلالية: شتاح ثلجة، مجيستير، جامعة باتنة، 1429-1430هـ/2008-2009م، ص: 84.

على نظام قواعد معينة، تعمل على رسم حدود البنية وفق كيفية مخصوصة تمليها أسس العلاقات اللّغوية»[1]. ومنه تتجلّى « الدّقة في العملية الوظيفية المنوطة بالسّياق الكلامي، وما يرتبط بالتّركيب من أحوالٍ، وأنّه كلّما طرأ تغيير في الشّكلّ كان ذلك مرتبطا بتغيّر المعنى»[2]. وقد لاحظنا أربعة أنماط للجملة الفعلية، تختلف عناصرها التركيبية من جملة إلى أخرى، ومن نمط إلى نمط آخر، وهي الأنماط البارزة للجملة الفعلية في سورة "يس"، ونذكرها على النحو التالي:

– **النمط الأوّل**: ويتكوّن من مسند ومسند إليه ومتمّمات بعض الجمل.

وقد توفرت فيه أبرز علاقة لغوية، وهي الإسناد، إضافة إلى بعض المتمّمات التي تقيد المعنى وتخصّصه. ونضرب أمثلة لذلك في قوله تعالى: ﴿**وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سُدّاً**﴾[3]، وكذا في قوله تعالى: ﴿**وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَابَ الْقَرْيَةِ إِذْ جَاءَهَا الْمُرْسَلُونَ**﴾[4]، فالفعل في الجملة الأولى هو(جعل) وهو المسند، والمسند إليه هو ضمير المتكلم بصيغة الجمع (نا) الذي اتصل بالفعل، ثمّ أضيفت إليه باقي المتمّمات في التركيب وهي على النّحو التالي:

جعلـــ	ـــنـــا	من	بين	أيديـــ	ـــهم	سدّا
مسند	مسند إليه					
فعل ماض	فاعل	حرف جر	ظرف مكان	مضاف إلـــيه	ضمير مضاف إليه	مفعول به
عـــلاقة إســـنـــاد		مـــتـــمـــمـــات				

أمّا الجملة الثانية من هذا النمط فهي على النحو التالي:

اضـــرب	----	لـــ	ـــهـــم	مـــثـــلاً	أصـــحـــاب	القـــريـــة
مسند	مسند إليه					
فعل أمر	فاعل مستتر	حرف جر	ضمير مجرور	مفعول به 1	مفعول به 2	مضاف إليه
عـــلا قة إســـنـــاد		مـــتـــمـــمـــات				

[1]- البنية التركيبية للحدث اللساني: بن عيسى عبد الحليم، منشورات دار الأديب، وهران، الجزائر، (د ط)، 2006م، ص: 143.

[2]- التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني: صالح بلعيد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994م، ص: 162.

[3]- يس: 09.

[4]- يس: 13.

ومن خلال هذا التحليل فإن العلاقة التي تظهر في التركيبين السابقين هي علاقة الإسناد الأساسية، التي تبدو حاضرة بقوة فلا يمكن لأيّ تركيب لغوي أن يخلو منها، لأنها تفرض سلطتها على كل التراكيب اللغوية في سورة "يس"، وينطوي تحت النمط الأول سبعة أنواع من الجمل هي:

– **النّوع الأوّل**: الجملة الفعلية المثبتة المبنية للمعلوم.

ونجده في عدّة جمل منها قوله تعالى: ﴿**وَعَدَ ٱلرَّحۡمَٰنُ**﴾[1]؛ ﴿**وَصَدَقَ ٱلۡمُرۡسَلُونَ**﴾[2]؛ ﴿**إِتَّبَعَ ٱلذِّكۡرَ**﴾[3]؛ ﴿**وَخَشِيَ ٱلرَّحۡمَٰنَ بِٱلۡغَيۡبِ**﴾[4]؛ ﴿**وَجَعَلۡنَا فِيهَا جَنَّٰتٖ مِّن نَّخِيلٖ**﴾[5]؛ ﴿**وَفَجَّرۡنَا فِيهَا مِنَ ٱلۡعُيُونِ**﴾[6]. فالأفعال (وعد، صدق، اتبع، خشي، جعل، فجّر)؛ مبنية للمعلوم بفاعلين معلومين غير مجهولين، حتّى وإن كان الفاعل مستترا، فهو معلوم، يدلّ عليه ما سبقه من كلامٍ. كما في الفعل (اتّبع)، فالمسند إليه وهو الفاعل، ضمير مستتر تقديره (هو)؛ معلوم، و" معنى (اتبع الذّكر) من آمن بالقرآن واتّبع ما فيه من أحكام الله، وخاف الرّحمان، حيث لا يراه أحد إلاّ الله"[7].

– **النّوع الثّاني**: الجملة الفعلية المثبتة المبنية للمجهول.

والملاحظ في سورة "يس"، أنّ هذا النّوع من الجمل قليل في بنيتها التّركيبية، لأنه " حُذف الفاعل من التّركيب، تتغيّر صورة الفعل في بنيتها الدّاخلية لتُسندَ إلى غير الفاعل"[8]. كقوله تعالى: ﴿**وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلۡأَجۡدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ يَنسِلُونَ**﴾[9]، فالفعل الماضي المبني للمجهول هو (نُفِخ)، وهو المسند، والمسند

---

[1]- يس: 52.

[2]- يس: 52.

[3]- يس: 11.

[4]- يس: 11.

[5]- يس: 34.

[6]- يس: 34.

[7]- التفسير الميسر: إشراف وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، مراجعة وطبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، 1430هـ/2009م، ص: 440.

[8]- لغة القرآن الكريم: دراسة لسانية تطبيقية للجملة في سورة البقرة، محمد خان، ص: 58.

[9]- يس: 51.

إليه الأصلي محذوف، و"هو المَلَك الموَكّل به، واسمه إسرافيل"[1] وناب عنه الجار والمجرور[2]، و" دلالة الفعل في هذا التركيب هي دلالة تحقّق ووقوع"[3].

ونجد جملاً أخرى مبنية للمجهول؛ كما في قوله تعالى: ﴿**وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ**﴾[4]؛ فالمسند هو الفعل (تُرجعون). والمسند إليه هو (الواو) ويعرب نائب الفاعل. وتقديم (إليه) على (تُرجعون) للاهتمام ورعاية الفاصلة القرآنية وهي (حرف النّون)، وكذلك لأنّهم لم يكونوا يزعمون أنّ ثَمّة رجعة إلى غيره ولكنّهم ينكرون المعاد من أصله[5].

وقد أحصينا جملاً أخرى من هذا النّوع، وُظِّف فيها الفعل قال في الماضي مبنيا للمجهول وجاء على صيغة (قِيلَ)، وهذه الجمل جاءت في الآيات (26، 45، 47). "وبناء الفعل (قِيلَ) للمجهول لظهور أنّ القائل هو الرّسول ﷺ في تبليغه عن الله تعالى. أي قيل لهم في القرآن"[6].

– **النوع الثّالث**: الجملة الفعلية المنفية فعلها مبني للمعلوم.

ويمثل هذا النّوع نسبة كبيرة إذ ما قورن مع غيره، ونعني بها الجمل التي تقدَّمَتْها أداة نافية لسلب مضمون علاقة الإسناد بين طرفيها حسب أغراض الكلام، وما يقتضيه المقام[7].

" والأدوات التي تنفي الجمل الفعلية، منها ما يختصّ بالفعل المضارع، فيؤثر في حركته الإعرابية نصباً أو جزم ويـــمحض زمنه إلى الماضي أو إلى الماضي القريب من الحاضر أو المستقبل"[8]. ومن بين الجمل المنفية قوله تعالى: ﴿**لاَّ يَسْـَٔلُكُمْ أَجْراً**﴾[9]، وهي حسب الجدول التالي:

---

[1]– تفسير التحرير والتنوير: محمد الطّاهر بن عاشور، ج 23، ص: 36.

[2]– ينظر، إعراب القرآن الكريم: إعداد مجموعة من العلماء، مراجعة وتقديم فتحي الدّبولي، إبراهيم البنا، محمد محمد العبد، دار الصحابة للتراث، طنطا، مصر،1427هـ/2006م، مج 3، ص: 1944.

[3]– تفسير التحرير والتنوير: محمد الطّاهر بن عاشور، ج 23، ص: 36.

[4]– يس: 83.

[5]– ينظر، المرجع نفسه، ج 23، ص: 80.

[6]– المرجع السابق، ص: 30.

[7]– ينظر، الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سبويه، ج 3، ص: 115، 116.

[8]– لغة القرآن الكريم، دراسة لسانية تطبيقية للجملة في سورة البقرة، محمد خان، ص: 121.

[9]– يس: 21.

لا	يسأل	----	كم	أجرا
حرف نفي	مسند	مسند إليه	مفعول به 1	مفعول به 2
		ضمير مستتر (هو) لفظ الجلالة		
علاقة إسناد		متممات		

فهذه الجملة الفعلية المنفية بسيطة؛ فعلها مبني للمعلوم، ابتدأت بحرف نفي(لا) وانتهت بمفعول به. وهي تصبّ في سياق جملة الأمر في قوله تعالى: ﴿**إِتَّبِعُواْ ٱلْمُرْسَلِينَ**﴾[1] لتأكيده. ونجد هذا النّوع من الجمل أيضا في قوله تعالى: ﴿**لاَ يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَهُمْ**﴾[2]، وفي قوله تعالى: ﴿**أَن لاَّ تَعْبُدُواْ ٱلشَّيْطَـٰنَ**﴾[3].

– **النّوع الرّابع**: الجملة الفعلية المنفية فعلها مبني للمجهول.

ونذكر منها قوله تعالى: ﴿**لاَ تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا**﴾[4]، وقوله تعالى: ﴿**وَلاَ تُجْزَوْنَ إِلاَّ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ**﴾[5]. وهما جملتان بسيطتان منفيتان مبنيتان للمجهول لأنّ بنيتهما التّركيبية تتكوّن من: حرف نفي، ثمّ مسند، ثمّ مسند إليه كما هو موضح في الجدول التالي:

الجملة والتركيب	حرف النفي	المسند	المسند إليه
الأولى	لا	تُظلم: فعل مضارع مبني للمجهول	نفسٌ: نائب فاعل
الثانية	لا	تُجزون: فعل مضارع مبني للمجهول	الواو: نائب فاعل

والملاحظ بين هاتين الآيتين أنّ الفعلين (تُظلم وتُجزون) مبنيان للمجهول. فالمسند إليه (نائب فاعل) في الجملة الأولى كان ظاهراً ويتمثل في اسم النكرة (نفسٌ)، أمّا في الجملة الثانية فكان ضميراً متصلاً (الواو)، وهاتان الجملتان البسيطتان المعطوفتان تقعان في نفس الآية، وهما منسجمتان تركيبياً، ومعنى ذلك « بأنّهم سيلقون جزاء

[1]- يس:20.
[2]- يس: 75.
[3]- يس: 60.
[4]- يس: 54.
[5]- يس: 54.

قاسيا لكنّه عادل لا ظُلم فيه، لأنّ نفي الظّلم يُشعِر بأنّ الجزاء ممّا يخال أنّه متجاوز معادلة الجريمة، أي أنّ جزاءهم على حسب سيئاتهم، جزاء عادلٌ»[1].

– **النّوع الخامس**: جملة النّداء.

وهي عبارة عن تركيب طلبي يقصد به تنبيه المنادى، ودعوته بإحدى أدوات النداء مذكورة أو محذوفة لإبلاغه أمراً يريده المتكلم[2]. و« يرى البصريون في اعتبار المنادى مفعولا به لفعل واجب الحذف»[3]. وتعتمد جملة النداء على عنصرين أساسيين هما: أداة النّداء والمنادى، ويمكن للأداة أن تحلّ محلّ الفعل المحذوف الذي قدّره النّحويون بـــ (أدعو أو أنادي). وذلك في الجمل التي يكون فيها المخصوص بالنّداء مفعولا به.

ومن الجمل النّدائية التي جاءت في سورة "يس" قوله تعالى: ﴿**قَالَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُواْ ٱلْمُرْسَلِينَ**﴾[4]، وفي قوله تعالى: ﴿**قَالَ يَٰلَيْتَ قَوْمِى يَعْلَمُونَ**﴾[5]، وفي قوله تعالى: ﴿**يَٰحَسْرَةً عَلَى ٱلْعِبَادِ**﴾[6]، وفي قوله تعالى: ﴿**قَالُواْ يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا**﴾[7]، وفي قوله تعالى: ﴿**أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ**﴾[8]، وفي قوله تعالى: ﴿**وَٱمْتَٰزُواْ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ**﴾[9]. وما نلاحظه؛ هو أنّ أغلب هذه الجمل استعملت فيها أداة النداء (يا)، وهي أكثر الأدوات استخداما،ينادى بها القريب والبعيد، ولذلك لم يُكثر استعمال القرآن لغيرها في النّداء. فجملة النّداء في قوله تعالى: ﴿**قَالَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُواْ ٱلْمُرْسَلِينَ**﴾[10]. تحتوي على البنية التّركيبية التّالية:

يا	**قـــــوم**	**اتبـــعـــ**	**ـــــوا**	**المـــرســـلـــين**
أداة النـــــداء	**مـــــنـــادى**	**مركـــــــــــــــب فـــعـــلـــي**		
		فـــــعل	**فاعـــل**	**مفعول به**

[1]– تفسير التحرير والتنوير: محمد الطّاهر بن عاشور، ج 23، ص: 40.

[2]– ينظر، لغة القرآن الكريم، دراسة لسانية تطبيقية للجملة في سورة البقرة: محمد خان، ص: 261.

[3]– الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات عبد الرحمان بن محمد بن الأنباري، ج 1، ص: 223.

[4]– يس: 20.

[5]– يس: 26.

[6]– يس: 30.

[7]– يس: 52.

[8]– يس: 60.

[9]– يس: 59.

[10]– يس: 20.

ولو استقرءنا هذه الجملة لوجدناها تتكوّن من جملة النّداء (يا قوم)، وجملة الجواب، فكأنّه قيل: فماذا قال عند مجيئه؟ فردّ بقوله تعالى: ﴿**قَالَ يَٰقَوْمِ إِتَّبِعُواْ ٱلْمُرْسَلِينَ**﴾[1]. ومن خلال البنية العميقة التي تفسّر جواب الجملة، نجد بأنّها عبارة عن جملة فعلية تكوّنت من مسند ومسند إليه ومفعول به.

– **النّوع السادس**: الجملة الاستفهامية

وهي من الأساليب الإنشائية الطلبية التي يستعملها المخاطب في طلب معرفة الشيء أو حقيقته أو عدده، أو صفة لاحقة به، ويتكوّن هذا التّركيب في صورته الظّاهرة من أداة استفهام ومستفهم منه[2]. أمّا في الخطاب القرآني فإنّه لغير الاستفهام، « لأنّ المولى تبارك وتعالى لا يستفهم خلقه عن شيء، وإنّما يستفهم ليقررهم ويُذَكرَهم أنّهم قد علموا حقّ ذلك الشّيء. فهذا الأسلوب بديع انفرد به خطاب القرآن وهو في كلام البشر مختلف»[3].

والمخطط التالي يوضح التركيب لجملة الاستفهام:

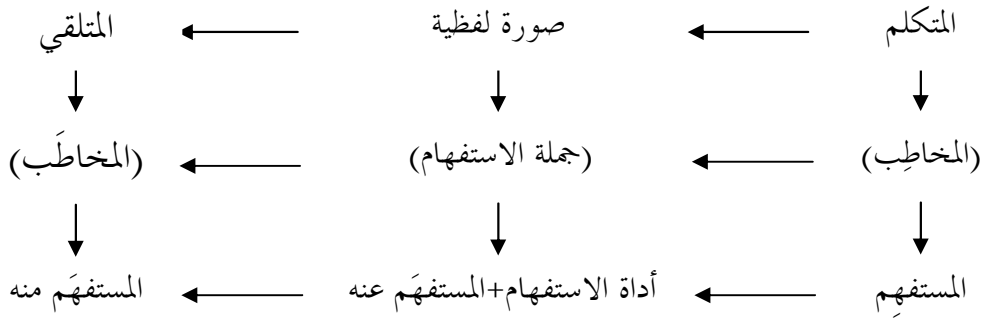

ومن بين أسماء الاستفهام التي ترد في تركيب جملة الاستفهام (من- ما- متى- أيّان- أين- كيف- أنّى- كم- أيّ)، كما يوجد بعض الحروف لإنشاء الاستفهام كالهمزة (أ)، و(هل)[4]. وقد كثُر استعمال همزة الاستفهام في أغلب التراكيب الاستفهامية الواردة في سورة "يس"، من ذلك قوله تعالى: ﴿**ءَأَنتُمْ تَكُونُواْ تَعْقِلُونَ**﴾[5]؛ وقوله تعالى: ﴿**أَلَمَ اَعْهَدِ اِلَيْكُمْ**﴾[6]؛ وقوله تعالى: ﴿**أَوَلَمْ يَرَوَاْ اَنَّا خَلَقْنَا لَهُم**﴾[1]؛

---

[1]- يس: 20.

[2]- ينظر، لغة القرآن الكريم، دراسة لسانية تطبيقية للجملة في سورة البقرة: محمد خان، ص: 254.

[3]- المرجع نفسه، ص: 255.

[4]- ينظر، الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سبويه، ج 3، ص: 169، ج 4، ص: 233.

[5]- يس: 62.

[6]- يس: 60.

[1]- يس: 71.

وقوله تعالى: ﴿أَوَ لَيْسَ ٱلذِ ّ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَالاَرْضَ﴾[1]؛ وقوله تعالى: ﴿مَنْ يُّحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾[2].

كما نلاحظ بأنّ استعمال أسماء الاستفهام لم يرد بكثرة، كـــ"من" الاستفهامية التي جاءت في الآية (78)، فالجملة الاستفهامية في قوله تعالى: ﴿اَوَلَمْ تَكُونُواْ تَعْقِلُونَ﴾[3]، « استفهام إنكاري عن عدم كونهم يعقلون، أي يدركون، وزيادة فعل الكون للإيماء إلى أنّ العقل لم يتكوّن فيهم ولا هم كائنون به»[4]. أمّا العناصر اللغوية التي شكّلت هذا التركيب هي:

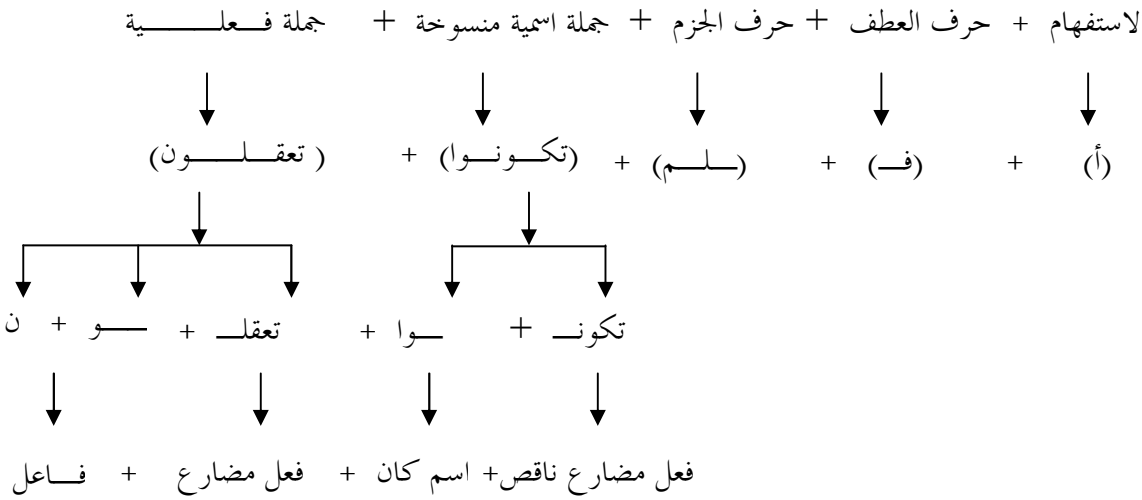

فتركيب هذه الجملة متكوّن من: أداة الاستفهام ثمّ حرف العطف وحرف الجزم، ثم الجملة الاسمية المنسوخة، ثمّ الجملة الفعلية الواقعة في جواب الاستفهام؛ وهي خبر كان.

أمّا قوله تعالى: ﴿مَنْ يُّحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾[5]. فهذه الجملة تحتوي على التّركيب التالي:

---

[1]- يس: 81.

[2]- يس: 78.

[3]- يس: 62.

[4]- تفسير التحرير والتنوير: محمد الطّاهر بن عاشور، ج 23، ص: 49.

[5]- يس: 78.

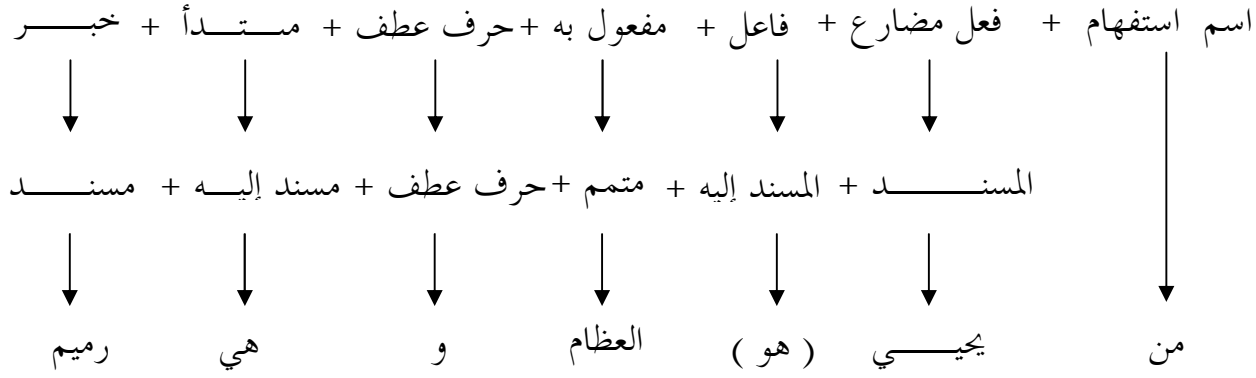

فالاستفهام في قوله تعالى: ﴿مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ﴾[1] « إنكاري، و(من) عامّة في كلّ من يسند إليه الخبر، فالمعنى: لا أحد يحيي العظام وهي رميم، أي في حال كونها رميم»[2].

– **النّوع السّابع**: جملة الشرط

« محور الجملة الشّرطية الرّبط بين حدثين مختلفين ربطاً عضوياً، بحيث يكون أحدهما مقدمة والآخر نتيجة، وهذان الحدثان اللّذان يتمّ ربطهما ليسا قائمين بذاتهما وحدهما، بل إنّهما مسندان بالضّرورة إلى من يقوم بهما، وبهذا لا يكون التّرابط بين حدثين في الحقيقة، بل بين تركيبين إسناديين لكلّ منهما مقوّماته الإسنادية من محكوم به ومحكوم عليه. ولا يتمّ الرّبط بين هذين التّركيبين إلاّ بأداة خاصّةٍ تقوم بترتيب العلاقة بينهما وجودا أو عدما، ماضيا أو مستقبلا»[3]. وتتميّز بكونها تعتمد على جزأين، الأوّل منها مترلة السّبب، والثاني مترلة المتسبب. ولها نظام تركيبي عام هو:

أداة الشّرط و جملة الشّرط و جملة جواب الشّرط.

ولو لاحظنا أدوات الشّرط المستعملة في هذا النّوع من الجمل في سورة "يس"؛ لوجدنا أغلبها ينحصر في الأداتين التّاليتين (إن، لو). كما ورد في قوله تعالى: ﴿لَئِن لَّمْ تَنتَهُواْ لَنَرْجُمَنَّكُمْ﴾[4]؛ وفي قوله تعالى: ﴿أَئِن ذُكِّرْتُم بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾[1]؛ وفي قوله تعالى: ﴿إِن يُرِدْنِ ٱلرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ لاَّ تُغْنِ

---

[1]- يس: 78.

[2]- تفسير التحرير والتنوير: محمد الطّاهر بن عاشور، ج 23، ص: 75.

[3]- التراكيب الإسنادية، الجمل: " الظرفية- الوصفية- الشرطية": علي أبو المكارم، ص: 148.

[4]- يس: 18.

[1]- يس: 19.

عَنِّي شَفَٰعَتُهُمْ﴾[1]؛ وفي قوله تعالى: ﴿وَإِن نَّشَأْ نُغْرِقْهُمْ﴾[2]؛ وفي قوله تعالى: ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾[3]؛ وفي قوله تعالى: ﴿لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ أَطْعَمَهُۥٓ﴾[4]؛ وفي قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَطَمَسْنَا عَلَىٰٓ أَعْيُنِهِمْ﴾[5]؛ وفي قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَمَسَخْنَٰهُمْ﴾[6].

ولنأخذ قوله تعالى: ﴿أَئِن ذُكِّرْتُم بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾[7]. نجدها تتكوّن من: أداة الشّرط (إن)، وجملة فعل الشّرط (ذكّرتم)، وجملة فعل جواب الشّرط (محذوفة). ومعنى ذلك " (أئن ذكّرتم) بما هو خير لكم في الدّنيا والآخرة تطيّرتم أو تَتَوَعَدُونا بالرّجم والتّعذيب؟ وحذف جواب الشّرط لإطلاقه وعدم تقييده بشيء معيّن "[8].

أمّا النّوع الثاني من التركيب الشّرطي، فيتكوّن من: (أداة الشّرط (لو)، وجملة فعل الشّرط، وجملة فعل جواب الشّرط). كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَطَمَسْنَا عَلَىٰٓ أَعْيُنِهِمْ فَٱسْتَبَقُوا۟ ٱلصِّرَٰطَ فَأَنَّىٰ يُبْصِرُونَ﴾[9]. والجملة التي تشبه هذا التركيب هي قوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَآءُ لَمَسَخْنَٰهُمْ عَلَىٰ مَكَانَتِهِمْ﴾[10]. حيث تبعت سابقتها تركيبا فانسجمت معها، لأنّها معطوفة عليها. والجدول التالي يوضّح تركيب الجملتين:

1- يس: 23.
2- يس: 43.
3- يس: 48.
4- يس: 47.
5- يس: 66.
6- يس: 67.
7- يس: 19.
8- على طريق التفسير البياني: فاضل صالح السامرائي، مركز البحوث والدراسات، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، (د ط)، 1425هـ/2004م، ج 2، ص: 66.
9- يس: 66.
10- يس: 67.

الجملة والتركيب	حرف عطف	أداة شرط	فعل مضارع (مسند) + فاعل (مسند إليه)	حرف جواب	فعل مضارع (مسند) + فاعل (مسند إليه)	حرف جر	مضاف ومضاف إليه
الجملة الأولى	و	لو	نشاء	لـ	طمسنا	على	أعينهم
الجملة الثانية	و	لو	نشاء	لـ	مسخنا (هم)	على	مكانتهم

– **النّمط الثاني**: وهو على النحو التّالي:

مسند ومفعول به أو شبه جملة ومسند إليه ومتمّمات.

فهناك جملتين منظومتين على هذا النّمط، وقد ورد ذلك في قوله تعالى: ﴿**إِذْ جَآءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ**﴾[1]

وفي قوله تعالى: ﴿**وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ**﴾[2]، حيث نلاحظ دخول عناصر لغوية أخرى على العلاقة الإسنادية. وهي (الهاء) المتّصلة بالفعل، جاءت (مفعولا به)، و(من أقصى المدينة) (حرف جرّ و اسم مجرور و مضاف إليه). إذ أنّ المسند إليه قد تأخّر عن المسند حيث نجد أنّ الفعل تقدّم وهي رتبته المعهودة، وأنّ الفاعل تأخّر عنه وترك رتبته للمفعول به في الجملة الأولى (الهاء)، ولشبه الجملة في الجملة الثانية (من أقصى المدينة) والأصل في بنائهما؛ أن يتقدّم المسند ثمّ يليه المسند إليه، ثمّ باقي المتمّمات. إلاّ أنّ العلاقة الإسنادية الأصلية دخل عليها فاصل، فأخّر المسند إليه، وتقدّم كلّ من المفعول به في الجملة الأولى وشبه الجملة في الجملة الثانية. وعليه فإنّ بناء الجملة الأصلي هو كالآتي:

1- إذ جاء المرسلون القرية.

2- وجاء رجلٌ من أقصى المدينة.

والتقديم في الجملة الثانية هو للاهتمام بالمكان، الذي يدلّ على البعد. وهذا غرض من أغراض البلاغة وهو الاهتمام بأمر المتقدّم.

– **النّمط الثّالث**: (مفعول به أو شبه جملة) مقدّم ومسند ومسند إليه ومتمّمات.

وهذا تركيب للجمل غير أصلي، لأنّ الأصل جرى على أن يتقدّم المسند على المسند إليه في العلاقة الإسنادية ثمّ تليه باقي العناصر اللّغوية كالمتمّمات.

---

[1]- يس: 13.

[2]- يس: 20.

ومن جمل هذا النّمط التي جاءت في سورة "يس" قوله تعالى: ﴿ **كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ الْقُرُونِ**﴾[1]، وفي قوله تعالى: ﴿**وَمِنْهُ يَأْكُلُونَ**﴾[2]، وفي قوله تعالى: ﴿**مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ**﴾[3].

فالجملة الأولى احتوت على العناصر اللغوية التالية: (مفعول به مقدم (كم)ومسند (أهلك)ومسند إليه (نا) ومفعول فيه (قبل) ومضاف إليه (هم) وجار (من) ومجرور (القرون))، لأنّ (كم) لها صدر الكلام سواء كانت استفهاما أم خبراً، و(كم) في موضع نصب بـــ (أهلكنا): ومفادها كثرة مبهمة فُسّرت بقوله تعالى: (من القرون)، ووقعت (كم) في موضع المفعول لقوله تعالى: (أهلكنا).[4].

وفي الجملة الثانية "فمنه يأكلون"، نجد بأنّ شبه الجملة (منه) تقدّم على المسند (يأكل+ن) والمسند إليه (الواو). وذلك للاهتمام والتنبيه على النّعمة التي ذكرت في السّياق، ورعاية للفاصلة في القرآن. وعليه؛ يكون التّركيب اللّغوي لهذه الجملة كالأتي:

مـــــا	يســـــــــر	و	ن
مفعول به مقدم	**مسنـــــــــد**	**مسنـــد إليـــه**	**ن**

– **النّمط الرّابع**: ويتكوّن من مسند و مسند إليه محذوف.

وقلّما عثرنا عليه في سورة "يس" إلاّ ما جاء منه مبنياً للمجهول. ونمثّله بقوله تعالى: ﴿**وَنُفِخَ فِي الصُّورِ**﴾[5]، وفي قوله تعالى: ﴿**قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ**﴾[6]، فالفعلان (نُفِخَ وقِيلَ) مسندان، والمسندان إليهما محذوفان. وهما على التوالي (نافخٌ)، وهو الملك الموّكل به، واسمه إسرافيل. والثّاني هو (قائلٌ)، وهو الله سبحانه وتعالى.

فالجملة الأولى تتكوّن من: (حرف العطف (الواو)و المسند (نُفخ)و شبه الجملة (في الصّور)).

والجملة الثّانية تتكوّن من: (مسند (قيل) ومسند إليه (أُدخل الجنّةَ))، وهو جملة فعلية بسيطة فعلها مبني للمعلوم (مسند (أدخل) ومسند إليه (أنت) ومفعول به (الجنة)). بالمقارنة بينهما نجدهما يختلفان تركيبياً، حيث أنّ

---

[1]- يس: 31.
[2]- يس: 33.
[3]- يس: 76.
[4]- ينظر، تفسير التحرير والتنوير: محمد الطّاهر بن عاشور، ج 23، ص: 10.
[5]- يس: 51.
[6]- يس: 26.

الجملة الأولى تتركّب من مسند ومسند إليه (شبه جملة)، وأمّا الثّانية فتتركّب من مسند ومسند إليه جملةً فعليةً بسيطةً. لذا يسمّي النّحاة النّوع الثّاني، بالجملة الفعلية المركّبة، التي تحتوي على تركيبين إسناديين .

ثانيا– الجملة الاسمية في سورة "يس":

ونقصد بها المركّبات الاسمية التي تشكّلها العناصر التّركيبية الأساسية. وتتكوّن الجملة الاسمية عند النّحاة من: مبتدأ وخبر، أو مبتدأ ومرفوع سدّ مسدّ الخبر، أو ما كان أصله المبتدأ أو الخبر، وبذلك تكون الجملة الاسمية عند النّحاة إطاراً يضمّ في حقيقته أنماطاً متنوّعة الصّياغة والمكوّنات، مختلفة الرّوابط والعلاقات، تحكمها العلاقة الإسنادية التي ترتكز عليها كل العلاقات اللغوية. والجملة الاسمية متعددة الأنواع والأنماط، وهي مذكورة كما عدّها الدّكتور علي أبو المكارم في كتابه "الجملة الاسمية"، وهي على النحو التالي[1]:

- جملة مكوّنة من مبتدأ وخبر.
- جملة مكوّنة من مبتدأ ومرفوع سدّ مسدّ الخبر.
- جملة مكوّنة ممّا كان أصله المبتدأ أو الخبر.
- جملة متعدّدة الاحتمالات.

وعلى هذا الأساس تمكّنا من تحديد ثلاثة أنماط تركيبية للجملة الاسمية في سورة "يس"، وهي:

– **النّمط الأوّل**: ويتكوّن من مسند إليه ومسند.

وتمكّنا من إحصاء بعض الجمل التي تندرج تحت هذا النّمط، وجاءت في قوله تعالى: ﴿ **فَهُمْ غَٰبِرُونَ**﴾[2]، وفي قوله تعالى: ﴿ **قَالُوا۟ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا**﴾[3]، وفي قوله تعالى: ﴿**وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ**﴾[4]، وفي قوله تعالى: ﴿**وَكُلٌّ فِى فَلَكٍ يَسْبَحُونَ**﴾[5]، وفي قوله تعالى: ﴿**مَن يُحْىِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ**﴾[6]، وفي قوله تعالى: ﴿**هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ ٱلَّتِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ**﴾[7]، وفي قوله تعالى:

---

[1] – الجملة الاسمية: علي أبو المكارم، ص: 18، 19.

[2]– يس: 06.

[3]– يس: 15.

[4]– يس: 32.

[5]– يس: 40.

[6]– يس: 78.

[7]– يس: 63.

﴿**فَهُمْ لاَ يُومِنُونَ**﴾[1]، وفي قوله تعالى: ﴿**رَبنَآ يَعْلَمُ**﴾[2]، وفي قوله تعالى: ﴿**هَـٰذَا صِرَاطٌ مُّسْتَقِيمٌ**﴾[3] وفي قوله تعالى: ﴿**وَلاَ ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ**﴾[4]. حيث نجد أنّ العلاقة الإسنادية موجودة وقد تحقّقت بين المسند والمسند إليه. وكلاهما ظاهر غير محذوف، فجملة "فهم غافلون"، تكوّنت من التركيب التالي:

فـــــــ + ـــــهـــــــــــم + غـــــافلـــــــــــون

حرف عطف + مبتـــدأ (مسند إليه) + خـــبـــــــــر (مسنـــد)

ونلاحظ بأنّ هذه الجملة خضعت للتّرتيب المألوف (مسند إليه + مسند).

أمّا الجملة الثّانية، وهي قوله تعالى: ﴿**مَآ أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا**﴾[5]، حيث تعرب « (ما) نافية، (أنتم) مبتدأ، (إلاّ) أداة حصر، (بشر) خبر مرفوع، (مثلنا) صفة مرفوعة، (نا) مضاف إليه»[6] وبدخول (إلاّ) على (ما) النّافية التي تعمل عمل ليس، بطُلَ عملها، وبقي الخبر مرفوعاً (بشرٌ) وعليه؛ فالمسند إليه هو (أنتم)، والمسند هو (بشرٌ). وهما ركنا الجملة الأساسيان ودخول حرف النّفي وأداة الاستثناء عليهما لنفي الحكم.

غير أنّنا نلاحظ بأنّ المسند في الجمل التالية جاء جملة فعلية بسيطة، والمسند إليه كلمة مفردة، وهذه الجمل هي على النّحو التّالي:

الجملة والتّركيب	المسنـــد إليـــه	المسنـــــد	نـــوعـــــه
الجملة الأولـــى	من (اسم استفهام، مبتـــــدأ)	يحيي العظام (فعل+فاعل+مفعول به)	جملة فعلية بسيطة
الجملة الثّانيـــة	ربّـُـ+نـــا (مبتدأ+مـــضاف إليه)	يعلم (فعل+ فاعل)	جملة فعلية بسيطة
الجملة الثّالثـــة	هم (مبتـــــــدأ)	لا يؤمنون (حرف نفي+ فعل+ الواو)	جملة فعلية منفية بسيطة

[1]- يس: 07.
[2]- يس: 16.
[3]- يس: 61.
[4]- يس: 40.
[5]- يس: 15.
[6]- إعراب القرآن الكريم: إعداد مجموعة من العلماء، مراجعة وتقديم فتحي الدبولي، إبراهيم البنا، محمد العبد، مج 3، ص: 1931.

وقد تقدم المسند إليه في جملة (ربُّنا يعلم) لتقوية الحكم وحصره على الله سبحانه وتعالى، فهو الذي له سِبق العلم لا أنتم.

وهناك تركيب آخر يختلف عن التراكيب السّابقة، جاء فيه ذكر المسند إليه والمسند، مع إضافة بعض الحروف والمتمّمات.

ونجد ذلك في الجملتين التّاليتين، وهي قوله تعالى: ﴿وَلاَ ٱلَّيْلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِ﴾[1]، وفي قوله تعالى أيضا: ﴿وَ ۥ كُلّٞ فِي فَلَكٖ يَسۡبَحُونَ﴾[2]، وهما جملتان معطوفتان على بعضهما البعض، بحيث تتركّب كلّ منهما من:

الجملة الأولى	**حرف عطف**	**حرف نفي**	**مسند إليه**	**مسند**	**مضاف إليه**
	و	لا	اللّيل	سابق	النّهار
الجملة الثانية	**حرف عطف**	**مسند إليه**	**حرف جر**	**اسم مجرور**	**مسند**
	و	كلٌّ	في	فلك	يسبحون

ونلاحظ بأنّ العلاقة الإسنادية في الجملة الأولى متحققة مع الاتصال المباشر بين المسند إليه والمسند. كما جاء المسند كلمة مفردة (سابق)، بينما في الجملة الثانية، نجد العلاقة الإسنادية موجودة، مع وجود فصل بين ركني الإسناد الأساسيين. ومجيء المسند جملة فعلية (يسبحون= فعل مضارع + فاعل (الواو)).

وقد بدا لنا واضحاً، التنوّع في العلاقات الإسنادية، وبين رتبة كلّ من المسند إليه والمسند، وذلك حسب السّياق الوارد في الخطاب القرآني لسورة "يس"، حيث جاء المسند إليه مفرداً وضميراً واسم إشارة. وجاء المسند كلمةً مفردة أو جملة فعلية بسيطة.

ويدلّ هذا التنوّع على تنوّع التركيب، والأحداث، والأوصاف التي خصها الله سبحانه وتعالى لأصحاب الجنّة وأصحاب النّار، ومن بُنيات هذا التركيب قوله تعالى في سورة "يس": ﴿هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ ٱلَّتِي كُنتُمۡ تُوعَدُونَ﴾[3]، وكما جاء ذلك في قوله تعالى: ﴿هَٰذَا صِرَٰطٞ مُّسۡتَقِيمٞ﴾[4]، حيث نلاحظ أنّ المسند إليه

---

[1]- يس: 40.
[2]- يس: 40.
[3]- يس: 63.
[4]- يس: 61.

في هاتين الجملتين هـــو اسم الإشارة (هذا، هذه). فـــ (الهاء) للتّنبيه، و(ذا) اسم إشارة مبني على السّكون في محل رفع مبتدأ (مسند إليه). والجدول التّالي يوضّح البنية التركيبية للجملتين:

الجملة والتركيب	المسنـــد إليـــه	المسنـــــــد	التابـــع (نعـــت)
الجملة الأولى	هـــ + ـــذ + ه	جهنـــــــم	التي كنتم توعدون
الجملة الثانية	هـــــ + ـــــذا	صـــــــراط	مستـــقـــيـــم

فالإشارة في الجملة الأولى، «إشارة إلى جهنّم إذ تبدوا للكفّار، بحيث يُشار إليها ويعرفون أنّها هي جهنّم التي كانوا في الدّنيا يُنذرون بها، وتُذكر لهم في الوعيد مدّة الحياة »[1].

أمّا الإشارة في قوله تعالى: ﴿هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾[2] «هي إشارة للعهد المفهوم من فعل (أعهد) أو فـــي تفسير من جملتي (لا تعبدوا الشيطان)، (وأن اعبدوني)، أي هذا المذكور صراط مستقيـــم، أي كالطريق القويم في الإبلاغ إلى المقصود، والتّنوين للتعظيم »[3] في عبارة (صراط مستقيم).

– **النّمط الثّاني**: ويشكّله التركيب التّالي: مسند و مسند إليه.

أي بتقدّم المسند وتأخّر المسند إليه. وهو عكس النّمط الأوّل وقد اجتهدنا في جمع ما أمكن من جمل هذا النّوع في سورة "يس"، ويظهر ذلك في قوله تعالى: ﴿وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ﴾[4]، أين نلاحظ أنّ هذه الجملة تتكوّن من التّركيب التّالي:

ســـــواء	عليـــهم	أأنـــذرتهم
مسنـــــــــد	**جـــار ومجـــرور**	**مسنـــد إليـــه**

حيث نلاحظ أنّ الخبر (سواء) وهو المسند قد تقدّم على المسند إليه الذي جاء جملة فعلية، وعناصرها هي: ((أ) حرف استفهام و فعل (أنذر)و فاعل (التّـــاء)و مفعول بـــه (هـــم))، ومعنى ذلك «مستوٍ عندهم إنذارك

---

[1]- تفسير التحرير والتنوير: محمد الطّاهر بن عاشور، ج 23، ص: 49.

[2]- يس: 61.

[3]- المرجع نفسه، ج 23، ص: 48.

[4]- يس: 10.

إيّاهم وعدمه، فيما يفيد فيهم الإنذار، ولا يتأثّرون به »[1]. ونلمس مثل هذا التّركيب في مجموعة من الجمل ذُكرت في سورة "يس"، وهي:

1- ﴿وَمَا عَلَيْنَآ إِلاَّ ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ﴾[2]، وتتركّب من: (حرف عطف (و) وحرف نفي (ما) وجار ومجرور (علينا) (مسند) وأداة استثناء (إلاّ) واسم معرفة (البلاغ) (مسند إليه) واسم معرفة (المبين) (صفة)).

2- ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلأَرْضُ ٱلْمَيْتَةُ﴾[3]، وتتركب هذه الجملة من: (مسند (آية) وجار ومجرور (لهم) ومسند إليه (الأرض) وتابع (صفة) (الميتة)).

3- ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ﴾[4]، وتتركّب من: (مسند (آية) وجار ومجرور (لهم) ومسند إليه(اللّيل) ومسند(نسلخ) ومسند إليه ضمير مستتر (نحن) و جار ومجرور (منه)و متمم (مفعول به) (النّهار)).

4- ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾[5] وتتركّب من: (مسند (آية) وجار ومجرور (لهم) ومسند إليه (أنّا حملنا ذريتهم) جملة اسمية في محل رفع مبتدأ مؤخر).

ونلاحظ في هذا النّمط تقدّم المسند (الخبر) على المسند إليه (المبتدأ). كما جاء المسند شبه جملة (علينا) في الجملة الأولى.

وفي الجملة الثالثة جاء المسند إليه مؤخراً. ويتكوّن من جملتين متداخلتين إحداهما اسمية والأخرى فعلية. وتقديم الخبر (آية) للاهتمام وتنكيرها للتفخيم.

وقد جاءت هذه الآيات الثلاثة متتابعة ومتجاورة، حيث تكرّرت فيها لفظة (آية)؛ للرّبط بين الجمل المتعاقبة في تعداد العبر أو النّعم أو لإنذارهم. فهو ينتقل في تصويرها من دلالة العوالِم السّفلية إلى العوالِم العلوية. فعوالِم آيات البحر[6].

---

[1]- تفسير ابن كثير: عماد الدّين أبي الفداء إسماعيل بن كثير، مراجعة محمد ناصر الدّين الألباني، دار الإمام مالك، الجزائر، ط 2، 1430هـ/2009م، ج 3، ص: 814.

[2]- يس: 17.

[3]- يس: 33.

[4]- يس: 37.

[5]- يس: 41.

[6]- ينظر، سورة "يس" دراسة دلالية: شتاح ثلجة، ص: 110.

والمستقرئ لهذا النّمط من الجمل يلاحظ أنّ عملية التّوظيف اللّغوي للعناصر اللغوية، متنوعة؛ كتوظيف (متى)، اسم الاستفهام في محلّ نصب ظرف زمان وهو المسند (مفعول فيه) في قوله تعالى: ﴿**وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ**﴾[1]، ثم جيء بالمسند إليه (هذا). وبعده جيء البدل (الوعد).

ومن جمل هذا النّمط نذكر قوله تعالى: ﴿**لَهُمْ فِيهَا فَٰكِهَةٌ وَلَهُم مَّا يَدَّعُونَ**﴾[2]. وفي قوله تعالى: ﴿**فَهُمْ لَهَا مَٰلِكُونَ**﴾[3] وفي قوله تعالى: ﴿**فَمِنْهَا رَ ٗكُوبُهُمْ وَمِنْهَا يَا ٗكُلُونَ**﴾[4]. فالمثال الأخير جملتان معطوفتان على بعضهما البعض. بالفاء التّفريعة[5]، وتركيبهما على النّحو التّالي:

– الجملة الأولى:

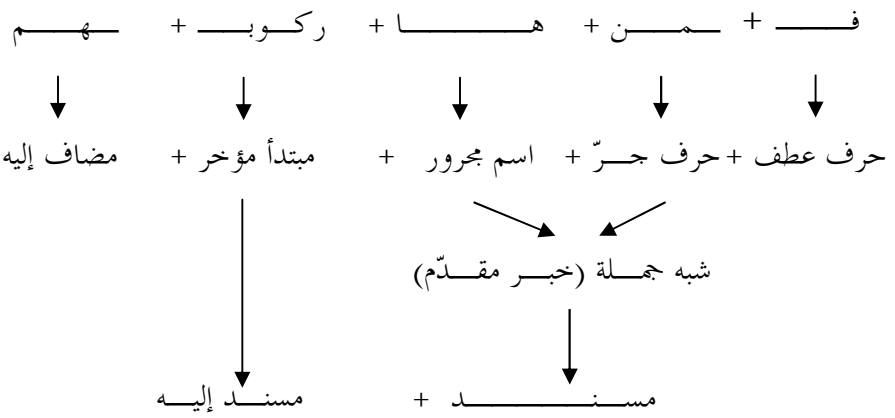

– الجملة الثانية:

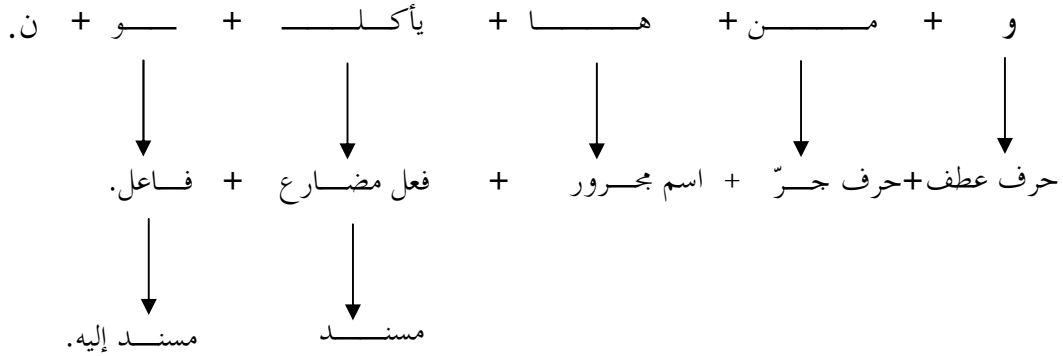

---

[1]- يس: 48.

[2]- يس: 57.

[3]- يس: 71.

[4]- يس: 72.

[5]- ينظر، إعراب القرآن الكريم: إعداد مجموعة من العلماء، مراجعة وتقديم فتحي الدبولي، إبراهيم البنا، محمد العبد، مج 3، ص: 1951.

وقد غيّر الأسلوب في الأكل إلى الفعلية فقال (ومنها يأكلون)، مع أنّه " قال قبلها (فمنها ركوبهم) بالاسمية. ذلك لأنّ الفعل يدلّ على التّجدد والاستمرار، أي ومنها يأكلون عادة...، فعبّر عن ذلك بالفعل للدّلالة على التّجدد والاستمرار، وأنّ هذا هو شأنهم...، وقدّم الرّكوب على الأكل والمنافع الأخرى هاهنا لأنّه ذكر التّذليل فقال: (وذلّلناها لهم). وأهم مظاهر التّذليل الرّكوب...، ثمّ إنّ الأكل أعمّ من الرّكوب فكلّ النّاس يأكلون وليس كلّهم يركبون. فالأكل حاجة يومية متكررة بخلاف الرّكوب"[1].

– **النّمط الثّالث**: ويتركّب من مسند إليه و مسند محذوف.

وتكاد السّورة تخلوا من هذا النّمط. لأنّنا لمسناه في بعض المواضع القليلة، نذكر منها قوله تعالى: ﴿**سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ**﴾[2]، فـ (سلام): مبتدأ مرفوع وخبره محذوف تقديره (عليكم)، أو هو خبر للمبتدأ المحذوف، والتّقدير سلامٌ. أو هو خبر لـ (ما يدّعون)، أو هو بدل من (ما)، أو صفة لـ (ما) النّكرة المقصودة[3].وهو "مبتدأ وتنكيره للتّعظيم ورفعه للدّلالة على الدّوام والتّحقّق. فلمّا أريدت الدّلالة على الدّوام جيء به مرفوعاً مثل قوله تعالى: (قال سلام) "[4]. " وحذف خبر (سلام) لنيابة المفعول المطلق وهو (قولاً) عن الخبر لأنّ تقديره: سلامٌ يقال لهم قولاً من الله، والذي اقتضى حذف الفعل ونيابة المصدر عنه هو استعداد المصدر لقبول التّنوين الدّال على التّعظيم"[5]. وحذف الخبر هنا لوجود ما ينوب عنه، وتقديره كما ذكره الطّاهر بن عاشور(يُقال)، أو كما جاء في "إعراب القرآن الكريم" (عليكم). وهذا الحذف جوازياً اقتضاه السّياق. نحو قوله تعالى: ﴿**أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا**﴾[6]، أي: دائمٌ[7]. وتركيب هذه الآية هو: مسند إليه (سلامٌ)، ثمّ مسند محذوف (عليكم، أو يُقال)، ثمّ متمّمات (مفعول مطلق (قولاً) وشبه جملة جار (من) ومجرور (ربٍّ) و تابع صفة (رحيمٍ)).

---

[1]– على طريق التفسير البياني: فاضل صالح السامرّائي، ج 2، ص: 258.

[2]– يس: 58.

[3]– ينظر، إعراب القرآن الكريم: إعداد مجموعة من العلماء، مراجعة وتقديم فتحي الدبولي، إبراهيم البنا، محمد العبد، مج 3، ص: 1946. وينظر، الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، مج 8، ص: 3590، 3591.

[4]– تفسير التحرير والتنوير: محمد الطّاهر بن عاشور، ج 23، ص: 44.

[5]– المرجع نفسه، ج 23، ص: 44.

[6]– الرّعد: 35.

[7]– ينظر، الجملة الاسمية: علي أبو المكارم، ص: 61.

المبحث الثاني

تطبيقات على العلاقات اللغوية داخل النص في سورة "يس"

– العلاقات اللّغوية للجملة داخل النص في سورة "يس":

إنّ الملاحظ لسورة "يس" في القرآن الكريم، يجد فيها تنوّعا في المواضيع التي وردت في فواصل قصيرة، رسمت « صورة لتجدّد الحدث وتكراره، وتجلّت من خلال التّكرار؛ قدرة الخالق وعظمته. فكانت مرتبطة بالحدث والنّص معاً»[1]. حيث يعتبر التّكرار أداة من أدوات الاتساق الدّاخلية في سورة "يس"، بالإضافة إلى الإحالات بشتى أنواعها، والاستبدال والحذف والرّبط على اختلاف أنواعه...، إذ تنقلنا هذه الوسائل اللّغوية من موضوع إلى موضوع آخر، دون تفكّك، فتظهر سلطة النّص المتماسكة والمتّسقة بكلّ ما أوتيت من وسائل لغوية، خدمةً للبنية التّركيبية للسّورة.

أ– العلاقة بين افتتاحية السّورة وخاتمتها:

وتبدو العلاقة بين بداية سورة "يس" وخاتمتها واضحة؛ «ففي بداية السّورة جاء الحديث عن استحقاق الكافرين العذاب لعنادهم، وخَتْمِ الله على قلوبهم»[2]، وذلك في قوله تعالى: ﴿**لَقَدْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَىٰٓ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ إِنَّا جَعَلْنَا فِيٓ أَعْنَٰقِهِمْ أَغْلَٰلًا فَهِيَ إِلَى ٱلْأَذْقَانِ فَهُم مُّقْمَحُونَ وَجَعَلْنَا مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَٰهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ**﴾[3]. ليعرض لنا الله سبحانه وتعالى في نهاية السّورة "نموذجا لواحد من هؤلاء المعادين الجاحدين، ختم الله قلبه وأعمى بصيرته، فجاء يجادل النّبي ﷺ، في قضيّة البعث[4]. وقد وردت في قوله تعالى: ﴿**وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ**﴾[5].

---

[1]– سورة "يس" دراسة دلالية: شتاح ثلجة، ص: 20.

[2]– التّفسير الموضوعي لسوّر القرآن الكريم: إعداد نخبة من علماء التّفسير وعلوم القرآن، إشراف مصطفى مسلم، ج 6، ص: 295.

[3]– يس: 07، 08، 09.

[4]– ينظر، المرجع نفسه، ص: 295.

[5]– يس: 78.

ب- العلاقات اللّغوية بين الجمل داخل النّص في سورة "يس":

تتّضح العلاقات اللغوية في سورة "يس" من خلال الانتقال المتتابع للمواضيع المطروقة فيها عبر مختلف أدوات الاتّساق، والعناصر اللّغوية الموّظفة فيها، وهي كالآتي:

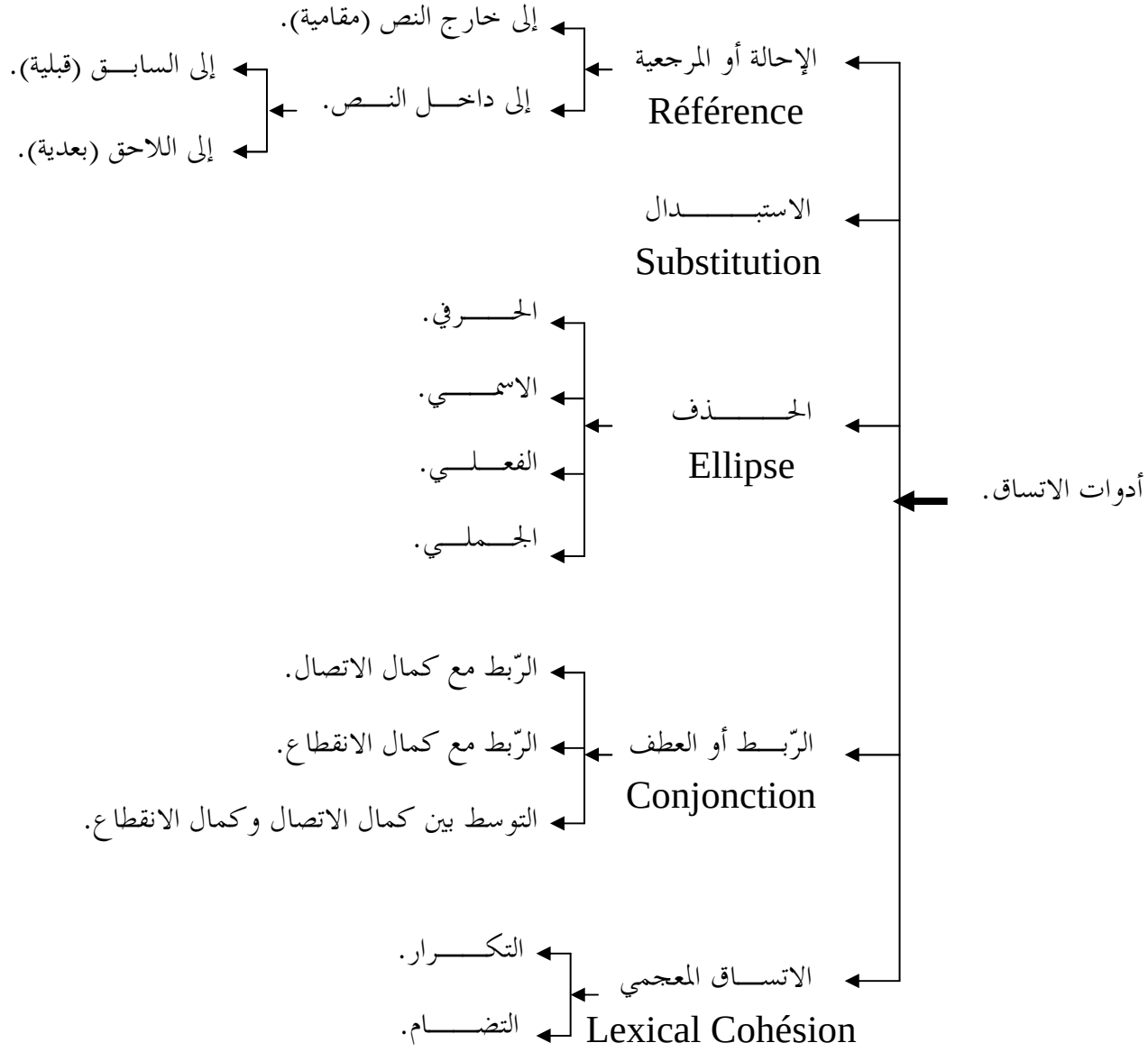

أ- الإحالة أو المرجعية (Référence):

وهي « تركيب لغوي يشير إلى جزء ما ذُكر صراحةً أو ضمنا في النّص الذي يتبعه أو يليه»[1]. بعنصرين هما المحال والمحال عليه. وتكون هذه العلاقة إمّا في الجملة نفسها –كالجمل المركّبة– أو من جملة إلى جملة أخرى. وتصادفنا من خلال قراءتنا للسّورة أُولى الإحالات اللغوية فيها وهي:

[1]- مهارات التّعرف على التّرابط في النّص: ريما سعد سعادة الجرف، ص: 82.

- الإحالات التي تعود على النّبي ﷺ:

المحال إليه	المحال	الإحالة	نوعها	رقم الآية
الرّسول ﷺ	(ك) الخطاب	انّك لمن المرسلين	إحالة على اللاّحق (بعدية)	03
	(أنت) ضمير مستتر	لتُنذر	إحالة على السّابق (قبلية)	06
	(ت) ضمير متصّل	أأنذرتَهم	إحالة على السّابق (قبلية)	10
	(أنت) ضمير مستتر	تُنذرهم	إحالة على السّابق (قبلية)	10
	(أنت) ضمير مستتر	بشّره	إحالة على السّابق (قبلية)	11
	(أنت) ضمير مستتر	تُنذر	إحالة على السّابق (قبلية)	12
	(أنت) ضمير مستتر	أضرب	إحالة على السّابق (قبلية)	13
	(الهاء) ضمير متّصل	علّمناه	إحالة على السّابق (قبلية)	69
	(الهاء) ضمير متّصل	لـــه	إحالة على السّابق (قبلية)	69
	(أنت) ضمير مستتر	لتُنذر	إحالة على السّابق (قبلية)	70
	(ك) الخطاب	يُحزنك	إحالة على السّابق (قبلية)	76
	(أنت) ضمير مستتر	قل	إحالة على السّابق (قبلية)	79

ويلاحظ من خلال هذه الإحالة بأنّ علاقة المحال بالمحال إليه تمتدّ عبر طول السّورة. وكاف الخطاب (اسم إن) تدلّ على أنّ المخاطَب هو النّبي ﷺ، من بداية السّورة حتّى نهايتها. وقد أوضحنا ذلك في الجدول السّابق.

فهذه العلاقات اللّغوية الممتدّة تدريجيا إلى مؤخرة السّورة توضح لنا طريقة نسج آياتها ونظمها التي ربطت بين أجزائها. لأن المخاطَب في قوله تعالى: ﴿**إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ**﴾[1]، هو محمد النّبي ﷺ، أي: "إنّك" يا محمد[2]. وتظهر مهمّة النّبي ﷺ، من خلال الإحالات المتكرّرة، في إنذار قومه، يعني بهم العرب[3]، ليأمره الله تعالى بأن يضرب لهم مثل أصحاب القرية الذين كذّبوا المرسلين، لأخذ العبرة منهم، ثمّ تغيب الإحالات التي تحيل إليه ﷺ، في سرد القصّة على قومه من الآية (13) إلى غاية الآية (69)، في قوله تعالى: ﴿**وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ**﴾[4] حيث نلاحظ غياب الإحالات التي تحيلنا إلى النّبي ﷺ، وهذا ليس بانقطاع نحوي تركيبي أو بياني، لأنّه ﷺ في

---

[1]- يس: 03.

[2]- ينظر، تفسير ابن كثير: عماد الدّين أبي الفداء إسماعيل بن كثير، مراجعة محمد ناصر الدّين الألباني، ج 3، ص: 812.

[3]- ينظر، المرجع نفسه، ج 3، ص: 812.

[4]- يس: 69.

مقام الشّخص القاصّ، فالخطاب كان في البداية من الله سبحانه وتعالى إليه ﷺ ليواصل رسالته لأنّه المكلّف بها. وهذا ما جعل النبيّ يغيب عن متن السّورة من الآية (14) إلى الآية (68) غيابا نحويّاً.

وهنا يظهر دور العلاقات اللّغوية في جودة الانتقال من جملة إلى أخرى، ومن موضوع إلى موضوع آخـــر، باستعمال الإحالات، إلى أن يعود حضور النّبي ﷺ في قوله تعالى: ﴿**وَمَا عَلَّمْنَـٰهُ ٱلشِّعْرَ**﴾[1]، فنَعرب (علّم): فعل ماض، (نا): فاعل (الله)، (الهاء): مفعول به أوّل (محمد)، (الشّعر): مفعول به ثانٍ. فالضّمير في "(علّمناه) عائد إلى معلوم من مقام الرّد وهو النّبي ﷺ"[2].

وقد أجاز ابن عاشور " أن يكون الضّمير في "له" عائداً إلى ما عاد إليه ضمير الغائب في قوله: "علّمناه" وهو الظّاهر"[3]. ونلاحظ بأنّ أغلب الإحالات التي تحيلنا إلى النّبي ﷺ هي ضمائر المخاطب (ك، أنت، تـــ ...) لأنّ الله سبحانه وتعالى كان يخاطبه على لسان جبريل.

كما قلّت بقيّة الضّمائر التي تحيلنا إليه ﷺ؛ إلاّ ما وجدناه من ضمائر الغائب في قوله (علّمناه، له)، فالهاء هنا؛ عائد على النّبي ﷺ. وهذا ما يوحي بأنّ هذه العلاقات الموجودة في النص، أوسع بكثير من العلاقات التي توجد في الجملة لأنّها تشعّبت في سورة "يس" ولا يمكن دراستها بالقواعد التي تطبّق على الجملة، بل إنّها تحتاج إلى نحوٍ آخر أوسع بكثير من ذلك الذي يُطبّق على الجملة، هو نحو النصّ.

– الإحالات التي تعود على الذّات الإلهية:

وتبدوا الإحالات التي تحيلنا إلى الله سبحانه وتعالى حاضرة بقوّة أكثر من غيرها من الإحالات، لأنّها تظهر في صورة ضميرين يعودان عليه، وهما ضميرا المتكلّم بصيغة الجمع ((نا) وهو ضّمير متّصل، وفي صورة ضمير الرّفع (نحن)، الذي يستتر تارة ويظهر تارة أخرى)، ذلك "أنّ الضّمائر أشهر أنواع الكلمات الكنائية"[4]. ويسمّي محمد خطّابي هذين الضّميرين بالضّمائر الوجودية[5]. لأنّ الموقف موقف ردّ على المشركين وحجة للنّبي ﷺ عليهم. " وتتمثّل الإعادة بالضّمير في أن يتطلب المقام لفتاً لنظر القارئ أو المستمعين ليكون متابعاً لسياق مترابطٍ متكاملٍ، بأنْ يعيد حديثه ولو بجزء منه، متمثّلاً في ذكر الضّمير المحيل إلى الأصل"[6].

---

[1]– يس: 69.

[2]– تفسير التحرير والتنوير: محمد الطّاهر بن عاشور، ج 23، ص: 56.

[3]– المرجع نفسه، ج 23، ص: 63.

[4]– النص والخطاب والإجراء: روبرت دي بوجراند، ترجمة الدكتور تمام حسان، ص: 320.

[5]– ينظر، لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب: محمد خطابي، ص: 18.

[6]– القرائن العلائقية وأثرها في الاتساق، سورة الأنعام أنموذجا، دراسة وصفية إحصائية تحليلية: سليمان بوراس، ص: 24.

وفي هذا الباب يقول الدّكتور محمود أحمد نحلة: «استخدم القرآن الكريم في حديث الله عزّ وجلّ عن نفسه ضمير الجمع وضمير المفرد، وقد يُجمع بين الضّميرين في آيةٍ واحدةٍ»[1]. وهذا ما لاحظناه متبدّياً في سورة "يس" إذ أنّ الضّميرين الأكثر شيوعاً من حيث الاستعمال في سورة "يس" هما الضميران (نحن، نا).

كما جاء في قوله تعالى: ﴿**إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ الْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَارَهُمْ وَكُلَّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ**﴾[2]، «فالضّمير يعود على الله تعالى شأنه، كما عاد عليه في الآية السّابقة، فهو الذي يحيي الموتى وهو الذي يكتب ما قدّموا، وهو الذي يحصي كلّ شيء ويثبته، فلا بدّ إذاً من وقوع هذا كلّه على الوجه الذي يليق بكلّ ما تتولاّه يد الله»[3].

ومن خلال دراستنا لسورة "يس" وجدنا أن الإحالات على اللاحق التي تحيلنا إلى الذات الإلهية منعدمة تماما، بينما تسجل الإحالات على السابق أي القبلية حضورا ملفتا للانتباه، وهذا يدل على الحضور الإلهي المستمر والمتواصل في السورة، وهذا حسب المخطط التالي:

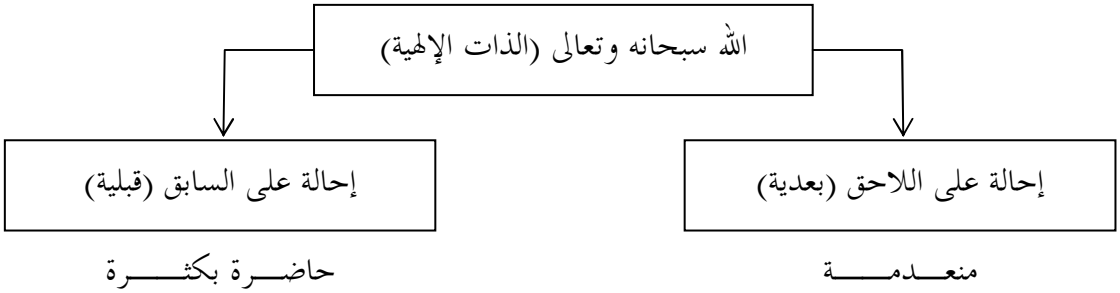

كما أحصينا في السّورة مجموعة من الضّمائر المتنوعة التي تعود على الله سبحانه وتعالى، وذلك حسب الجدول التّالي:

الضّمير	عدد مرّات تكراره	نوعه	ملاحظات
نحن	إحدى عشرة مرّة (11)	متكلّم مستتر	في الكثير من الآيات (12، 37، 43)
	مرّة واحدة (01)	متكلّم ظاهر	في الآية (12)
هو	سبع مرّات (07)	غائب مستتر	في الآيات (79، 80، 81، 82)
	مرّتان (02)	غائب ظاهر	في الآيتين (79، 81)
نا	اثنان وثلاثون مرّة (32)	متكلّم متّصل	في الكثير من الآيات (14، 34، 41..)
أنا	مرّة واحدة (01)	متكلّم مستتر	في الآية (60)
ياء المتكلم	مرّة واحدة (01)	متكلّم متّصل	في الآية (61)

[1]- لغة القرآن في جزء عمّ: محمود أحمد نحلة، دار النّهضة العربية للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت، لبنان، ط 1، 1981م، ص: 409.

[2]- يس: 12.

[3]- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: أبو الثناء شهاب الدّين محمود الألوسي، دار إحياء التّراث العربي، القاهرة، مصر، (د ط)، (د ت)، ج 22، ص: 219.

ومن خلال هذا الجدول، نلاحظ أنّ كثرة ضمائر المتكلّم بشتّى أنواعها لها دلالة الحضور والقوّة والتّعظيم والقدرة، ونلمس هذا في قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا۟ وَءَاثَـٰرَهُمْ﴾[1]. ولم يظهر ضمير المتكلّم بصيغة الجمع (نحن) إلاّ مرّة واحدةً مع الفعل (نحيي)، وهذا دليل على الحدث وعظمة الخالق، لأنّه هو الواحد القادر المتفرّد بهذا الفعل، وقد « أكّد الضمير المتقدّم بـــ (إنّ) مع ذكر ضمير الفصل (نحن) لإفادة القصر وللتّقويّة»[2].

وتتكرّر نفس الملاحظة مع ضمير المتكلّم المفرد المستتر(أنا)، وقلّما نجد مثل ذلك في القرآن الكريم، وذلك موجود في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَـٰبَنِىٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُوا۟ ٱلشَّيْطَـٰنَ﴾[3]. ويقصد بالعهد هنا «الوصاية، ووصاية الله بني آدم بألاّ يعبدوا الشّيطان، هي ما تقرّر واشتهر في الأمم ممّا جاء به الرّسل في العصور الماضية فلا يسع إنكاره. وبهذا الاعتبار صحّ الإنكار عليهم في حالهم الشّبيهة بحال من يجحد هذا العهد»[4]، لذلك اسند الفعل (أعهد) إلى نفسه، وذلك مع الضمير المتكلم المفرد المستتر (أنا).

أمّا في قوله تعالى: ﴿وَأَنِ ٱعْبُدُونِى﴾، فنقول (أعبد): فعل أمر، و(الــواو): فاعل، و(النّــون): للوقايــة، و(الياء): مفعول به. إذ أنّ المخصوص بالعبادة هو الله سبحانه وتعالى. الذي يحيلنا إليه الضّمير المتّصل(ي). ومعنى ذلك: « قد أمرتكم في دار الدّنيا بعصيان الشّيطان وأمرتكم بعبادتي، وهذا هو الصّراط المستقيم»[5].

وهذا التّوظيف اللّغوي لهذه العناصر الإحالية، إنّما دلالة على شدّة التّماسك النصّي. لذا فإنّ هذه الإحالات على الذّات الإلهية تشكّل لنا نسيجا محكماً يربط جمل النّص. ولولاها لكان النصّ عبارة عن أشلاء متناثرة. يصعب فهمه وتأويله، إذ يشترط في هذه « الضّمائر أن تخضع لقيود على ورودها حتّى لا يتحوّل الفهم إلى إشكال لا ضرورة له»[6]. ويعدّ هذا كذلك من باب الإعجاز اللّغوي في القرآن الكريم.

وممّا يجب الإشارة إليه؛ التّنوّع في الإحالات إلى الذّات الإلهية، حيث جاء في مقدّمة السّورة قوله تعــالى: ﴿تَنزِيلَ ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ﴾[7]، لأنّها صفات من صفاته. فهو «(العزيز) المنتقم ممّن خالفــه، (الــرّحيم) بأهــل

---

[1]- يس: 12.

[2]- على طريق التفسير البياني: فاضل صالح السامرّائي، ج 2، ص: 41.

[3]- يس: 60.

[4]- تفسير التحرير والتنوير: محمد الطّاهر بن عاشور، ج 23، ص: 46.

[5]- تفسير ابن كثير: عماد الدّين أبي الفداء إسماعيل ابن كثير، مراجعة محمد ناصر الدّين الألباني، ج 3، ص: 829، 830.

[6]- النص والخطاب والإجراء: روبرت دي بوجراند، ترجمة الدكتور تمام حسان، ص: 320.

[7]- يس: 05.

طاعته»[1]. وكذا في لفظة (الرّحمان) الواردة في العديد من الآيات مثل الآيــة (11، 15، 23، 52...). ولقــد تكرّرت هذه اللّفظة مرّات عدّة في مواقع مختلفة من السورة لتزيد من قوّة لغة القرآن المغمورة بعــدد لا يعــدّ ولا يحصى من الألفاظ والتّراكيب والجمل؛ المختلفة أنواعها؛ المتماسكة تراكيبها، الرّائعة طريقة تصويرها.

كما نجد مجموعة من الألفاظ المتنوّعة، التي تدّل على الله سبحانه وتعالى كالرّحيم، التي جاءت علــى وزن صيغة المبالغة (فعيل) للدّلالة على الكثرة، والعليم التي تدّل على سعة علمه. والخلاّق التي جاءت على وزن (فعّال) التي تدّل على كثرة خلقه. لأنّه « يخلق خلائق كثيرة، وواسع العلم بأحوالها ودقائق ترتيبها»[2].

ومن خلال دراستنا لسورة "يس" وجدنا لفظ الجلالة (الله) مذكوراً فيها، فهو الله المتفرّد بالإلوهية. عكس الرّبوبية في لفظة (ربّ)، التي يمكن أن تتشعب إلى أجناس أخرى، كالبشر مثلاً والجمع أرباب وربوب ويقصد به السيد أو المالك للشيء. وهو من أسمائه تعالى[3]؛ فنقول (ربّ البيت) و(ربّ العائلة). وتساهم هذه الإحالات بدور كبير في بناء كتلة النصّ القرآني، الذي يتعلّق دوماً بالعقيدة، والجزاء، والآخرة، والعبر...الخ.

أمّا الإحالات التي جاءت على هيئة اسم موصول (الذي)، وتحيلنا إليه سبحانه وتعالى، نجدها في قوله تعالى: ﴿**سُبْحَـٰنَ ٱلذِى خَلَقَ**﴾[4]، وفي قوله تعالى: ﴿**قُلْ يُحْيِيهَا ٱلذِىٓ أَنشَأَهَآ**﴾[5]، وفي قوله تعالى: ﴿**ٱلذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ**﴾[6]، وفي قوله تعالى: ﴿**ٱلذِى خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَالأَرْضَ**﴾[7]، وفي قولــه تعالى: ﴿**فَسُبْحَـٰنَ ٱلذِى بِيَدِهِۦ**﴾[8]. فالاسم الموصول (الذي)، يحيلنا إليه تبارك وتعالى « للاستعظام بــه، وبدائــع آثار قدرته، وأسرار حكمته، وروائع نعمته، الموجبة لشكره وتخصيصه العبادة له سبحانه، وتعظيما لشأنه، فهو القادر على كلّ شيء، وهو المحيي والمميت، وهو المنشئ والخالق، فدّل الاسم الموصول هنا على الإفراد، لأنّه خاصٌّ بالله عزّ وجّل وحده»[9].

– الإحالات التي تعود على قوم النبيّ ﷺ (العرب):

---

[1]– الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، مج 8، ص: 3566.

[2]– تفسير التحرير والتنوير: محمد الطّاهر بن عاشور، ج 23، ص: 79.

[3]– ينظر، المنجد في اللغة والأدب والعلوم: لويس معلوف، ص: 243.

[4]– يس: 36.

[5]– يس: 79.

[6]– يس: 80.

[7]– يس: 81.

[8]– يس: 83.

[9]– روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: أبو الثناء شهاب الدّين محمود الألوسي، ج 23، ص: 09، 55، 59.

وهم القوم الذين أنذرهم خوفاً عليهم، وضرب لهم مثل أصحاب القرية، وعند هذا العنصر الإحالي (العرب) نجد توظيف مجموعة كبيرة من الإحالات التي تحيلنا إليه مباشرة، ومن أبرز الوسائـــل الإحالية لهذا العنصر، نجد ضمير الغائب بصيغة الجمع (هم)، الذي كثر استعماله عند الإحالة إليهم، كما في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سُدّاً وَمِنْ خَلْفِهِمْ سُدّاً فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لاَ يُبْصِرُونَ﴾[1]، وهذه الكثرة تدلّ على كثرة عنادهم وكفرهم، وشدّة حرص الله تعالى على تتبعهم وموعظتهم وتذكيرهم بآياته " ونعمه عليهم وكيف قابلوها بكفران النّعمة وأعرضوا عن شكر المنعم وعبادته"[2].

وقد جاء هذا الضّمير متّصلاً بالأفعال أو متعلّقاً بالأسماء والأحوال، لأنّ هذه السّورة كثرت فيها الأحداث والمتجدّدات، فحظيت فيها الجملة الفعلية بمشاركة أكثر، ومن هنا " اعتبرت الإحالة علاقة بين العبارات (Objecte) والأحداث (Events) والموافق (Situations) في العالم الذي يدلّ عليه بالعبارات ذات الطابع البدائلي في نصّ ما"[3]، حيث تعتبر هذه الضّمائر المحلية، مؤدّية دورها التّرابطي بين مقدمة ومَتْنِ ومُؤَخرَةِ النصّ لأنّها مشتركة في العنصر التي تحيل إليه، وهم قوم النبي ﷺ.

وقد أردف الله تعالى هذه الوسيلة بوسيلة إحالية أخرى تؤدي نفس الوظيفة كـَ "واو الجماعة" التي اتصلت بالأفعال مثل قوله تعالى: ﴿لِيَا ٰكُلُواْ مِن ثَمَرِهِۦ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْۖ أَفَلاَ يَشْكُرُونَ﴾[4]، فالواو في (يأكلوا، يشكرون) تعود على المشركين من قوم النّبي ﷺ. ونكاد نحصي هذين الضّميرين في كلّ آيات السّورة، وهذا ما حقّق شبكةً نسيجيةً أخرى أضيفت إلى وسائل التّماسك النصّي حتى يظهر هذا الأخير بجودة فنية ولغوية إعجازية.

كما وجدنا إحالات أخرى تحيلنا إلى العنصر المذكور ككاف الخطاب في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّقُواْ مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[5]. وضمير (نحن) في قوله تعالى: ﴿أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ أَطْعَمَهُۥٓ﴾[6]، والضّمير (أنتم) في قوله تعالى: ﴿وَلاَ تُجْزَوْنَ إِلاَّ مَا ٰكُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[7]

---

[1]- يس: 09.

[2]- تفسير التحرير والتنوير: محمد الطّاهر بن عاشور، ج 23، ص: 67.

[3]- النص والخطاب والإجراء: روبرت دي بوجراند، ترجمة الدكتور تمام حسان، ص: 320.

[4]- يس: 35.

[5]- يس: 45.

[6]- يس: 47.

[7]- يس: 54.

بالإضافة إلى كلمة (المجرمون) الواردة في قوله تعالى: ﴿وَامْتَازُواْ الْيَوْمَ أَيُّهَا الْمُجْرِمُونَ﴾[1]، « فنداؤهم بعنوان (المجرمون) للإيماء إلى علّة ميْزهم عن أهل الجنّة بأنهم مجرمون»[2]، وكلمة (الكافرين) في قوله تعالى: ﴿لِّتُنذِرَ مَن كَانَ حَيّاً وَيَحِقَّ الْقَوْلُ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾[3]، والمراد « بالكافرين، المستمرون على كفرهم وإلاّ فإنّ الإنذار ورد للنّاس أوّل ما ورد وكلّهم من الكافرين. وفي ذكر الإنذار عَوْدٌ إلى ما ابتدأت به السّورة من قوله تعالى: ﴿لِتُنذِرَ قَوْماً مَّا أُنذِرَ آبَاؤُهُمْ﴾»[4]. وهذا مظهر آخر تجسدت فيه العلاقة التي تربط بين أجزاء سورة "يس" من بدايتها ثم وسطها إلى آخرها.

– الإحالات التي تعود على أصحاب القرية:

وهم الذين ذُكروا على لسان النّبي ﷺ عند ما ضرب المثل بقصّتهم لقومه، وتتموقع إحالات هذا العنصر في الشّوط الأوّل من مواضيع السّورة. وهي محصورة بين الآية (13) والآية (29).لأنّ الله يريد من رسوله « أن يبيّن لهم شأن أصحاب القرية وموقفهم من رسلهم؛ فإنّهم مثلهم في الاعتقاد والتّكذيب وستكون عاقبتهم مثلهم إن أصرّوا على كفرهم وعنادهم لعلهم يتّعظون ويرعوون»[5].

ونجد في هذا المقطع القرآني مجموعة من الإحالات الكنائية التي تحيل إلى العنصر الإحالي (أصحاب القرية) وهي الضّمائر التالية: ((هم) ضمير الجمع الغائب، (و) واو الجماعة المتّصلة بالفعل، (نا) ضمير الجمع المتكلّم المتّصل، (نحن) ضمير الجمع المتكلم المستتر، (تا) تاء الخطاب، (ك) كاف الخطاب).

وقد أدّت هذه الضّمائر وظيفة الرّبط بين الجمل التي سَرَدَت قصّة أصحاب القرية، حيث ظهر النّسيج النصّي فيها متّسقاً عن طريق الانتقال بهذه الرّوابط الضميرية المتنوّعة من ضمير الغائب (هم) إلى ضمير المتكلم (نا، نحن) إلى ضمير الخطاب (ت، ك)، « لأنّ تشكّل المعنى أو إبرازه يعتمد على وضع الضّمائر داخل النصّ. إذ أنّ هذه الضمائر من بين الوسائل التي تحقق التماسك الداخلي والخارجي»[6]. ويظهر الضّمير (هم) في مواضع معدودة منها (أرسلنا إليهم، شفاعتهم، فإذا هم...) بينما نجد الضّمير (نـــا) تردّد كثيراً على ألسنتهم، وذلك لَمَّا ظهر من الرّسل المبالغة في البلاغ، ظهر منهم الغلوّ في التّكذيب وقد أكدّوا ذلك بالقسم وبنون التّوكيد، في قوله تعالى: ﴿قَالُوَاْ إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ لَئِن لَّمْ تَنتَهُواْ لَنَرْجُمَنَّكُمْ وَلَيَمَسَّنَّكُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[7]، وتظهر

---

[1]– يس: 59.

[2]– تفسير التحرير والتنوير: محمد الطّاهر بن عاشور، ج 23، ص: 45.

[3]– يس: 70.

[4]– المرجع نفسه، ج 23، ص: 67.

[5]– على طريق التفسير البياني: فاضل صالح السامرّائي، ج 2، ص: 50.

[6]– علم اللغة النصي بين النظرية والتّطبيق، دراسة تطبيقية على السّور المكية: صبحي إبراهيم الفقّي، ج 1، ص: 161.

[7]– يس: 18.

الإحالة بالضّمير (نا) في (منّا) " للدّلالة على الجهة التي ستقوم بالعذاب، فالجهة التي ستقوم بالرّجم والعذاب واحدة (لنرجمنّكم وليمسنّكم منّا) فإنّه لم يقل (وليمسنّكم عذاب أليم) فيُبهِم الجهة إذ لعلّه لو قالوا ذاك لفُهِم منه أنّهم يقصدون أنّ آلهتهم هي التي ستمسّهم بالعذاب،... والجار والمجرور يفيد تعلّقه بالفعل (ليمسنّكم منّا)، أي نحن الذين نعذّبكم ونتولّى أمر ذلك بأنفسنا ولا ندَع ذلك لغيرنا ممّن قد يرق لحالكم أو يخفّف عنكم"[1].

بالإضافة إلى ذلك؛ هناك ضمائر أخرى ككاف الخطاب في قوله تعالى: ﴿**إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ**﴾[2]. وتاء الخطاب في قوله تعالى: ﴿**أَئِن ذُكِّرْتُم**﴾[3]، حيث تعرب نائب عن الفاعل، كما خاطبهم المرسلون بضمير الرّفع البارز (أنتم) في قوله تعالى: ﴿**بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ**﴾[4]، وذلك لتخصيصهم وتحديدهم بالخطاب.

ونجد إحالات أخرى تكرّرت لفظتها، وهي لفظة (قوم)، إذ نجدها في قوله تعالى: ﴿**قَالَ يَٰقَوْمِ**﴾[5] وفي قوله تعالى: ﴿**قَالَ يَٰلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ**﴾[6]، وفي قوله تعالى: ﴿**وَمَآ أَنزَلْنَا عَلَىٰ قَوْمِهِۦ**﴾[7]، وكلّها إحالات على السّابق وعلى عنصر إحالي مرجعي واحد وهو أصحاب القرية. بهذا يظهر نوع التنوّع في الإحالات القرآنية التي تشدّ السّورة والآيات من بدايتها بأوّل جملة إلى نهايتها بآخر جملة، ممّا يجعلنا نزيد في تأملاتنا لمعجزة القرآن الكريم.

- الإحالات التي تعود على المرسلين:

وجاءت إحالات هذا العنصر محصورة بين الآية: ﴿**وَاضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ إِذْ جَآءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ**﴾[8]. والآية: ﴿**قَالُواْ يَٰوَيْلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرْقَدِنَا هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ**﴾[9].

---

[1]- على طريق التفسير البياني: فاضل صالح السامرّائي، ج 2، ص: 65، 66.
[2]- يس: 16.
[3]- يس: 19.
[4]- يس: 19.
[5]- يس: 20.
[6]- يس: 26.
[7]- يس: 27.
[8]- يس: 13.
[9]- يس: 52.

وأوّل ملاحظة تجلبنا هو لفظة (المرسلون)، إذ جاءت في بداية السّورة وفي نهاية المقطع القرآني الذي تحدث عن المرسلين، وقد تكرّر ذكرها في آيات أخرى مثل: ﴿**رَبنَآ يَعْلَمُ إِنَّآ إِلَيْكُم لمُرْسَلُونَ**﴾[1]. وتكرار لفظة (مرسلون) مع أدوات التّوكيد (إنّـــا) واللاّم، وقال قبلها (مرسلون) بلا لام، وذلك زيادة في التّوكيد لزيادة الإنكار، فقد أكدّ العبارة الأولى بأنّ بعد التّكذيب فلمّا زاد التّكذيب والإنكار بثلاث جمل كل منها غاية في التّكذيب والإنكار زاد في التّأكيد[2]. وتكرار هذه اللّفظة لانحصار الرّسلية عليهم واختصاصهم بالرّسالة، حيث كانوا في البداية اثنين ثم تعزّزوا بثالث، والعددين (اثنين، وثالث) يعودان على الرّسل فكلّ جملة من الجمل التي ورد فيها هذين اللّفظين مرتبطة بما قبلها ربطاً تتابعيا، حسب عدد المرسلين.

وهذه العلاقة علاقة تفصيل بعد إجمال، حيث قال في البداية المرسلون بصيغة جمع المذكّر السّالم، وعلامته الواو والنّون، ثم عقب ليوضّح كيف تشكّل هؤلاء، حيث كانوا في البداية اثنين، ثم جاءت الجملة التي تبرّر بأنّ عددهم ثلاثة (فعززنا بثالث).

إن هذا التّعاقب في الذّكر على إحالة واحدة يجعل النص متسقا اتساقا وثيقا يستحيل فصم جزء منه عن بعضه، وهذا ما حقّق بنية أخرى تخدم البنية الكبرى للنص، ومن بين الإحالات الضميرية التي عادت على المرسلين نجد ما يلي:

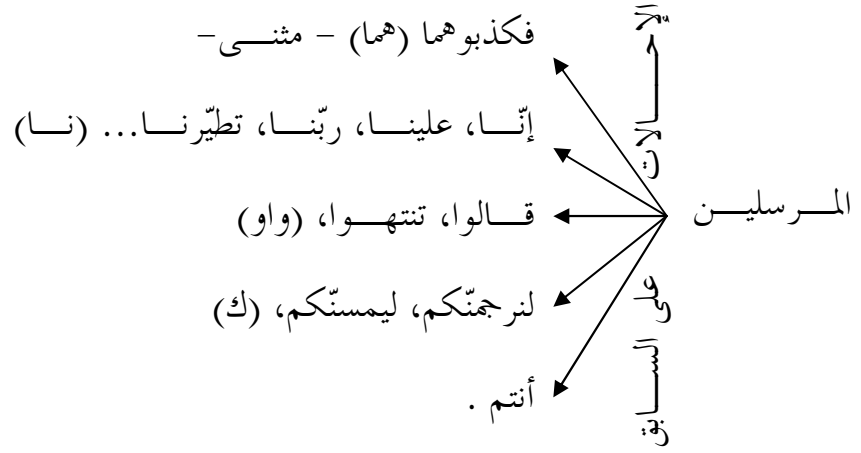

فهذه الضّمائر على اختلافها تحيل إلى عنصر إحالي واحد وهو (المرسلون)، والذي يلفت الانتباه هو مخاطبة الكفّار للمرسلين بضمير الخطاب (أنتم)، وذلك للتقليل من شأنهم وتحقيرهم في قوله تعالى: ﴿**قَالُوا مَآ أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَمَآ أَنزَلَ ٱلرَّحْمَـٰنُ مِن شَىْءٍ إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُونَ**﴾[3]، وعلّق ابن كثير على هذه

---

[1]- يس: 16.

[2]- ينظر، على طريق التفسير البياني: فاضل صالح السامرّائي، ج 2، ص: 59.

[3]- يس: 15.

الآية قائلا: « أي فكيف أوحى إليكم وأنتم بشر ونحن بشر، فلِمَ لا أوحي إلينا مثلكم؟ ولو كنتم رسلا لكنتم ملائكة»[1]، واستعمال الضّمير أنتم في هذين الموضعين لغرض إنزال المرسلين منزلة المكذبين على أنّهم بشر مثلهم، وهذا دلالة على شدّة تكذيبهم.

وقد خدمت هذه الإحالات معاني القرآن أين تظهر البنية العميقة من خلال بنية النص السّطحية، حيث تلعب الضّمائر دور الزّورق النّاقل للإحالات حتى يتشكّل المعنى الحقيقي الذي يسهل تأويله ويزيل اللّبس والغموض خاصة في علاقة المحال بالمحال إليه.

– الإحالات التي تعود على الرجل الصّالح:

وقد ذكر هذا الرّجل في ثنايا قصّة أصحاب القرية والمرسلين، ووجدنا عددا من الإحالات المتنوّعة التي تحيل إليه وهي كالآتي:

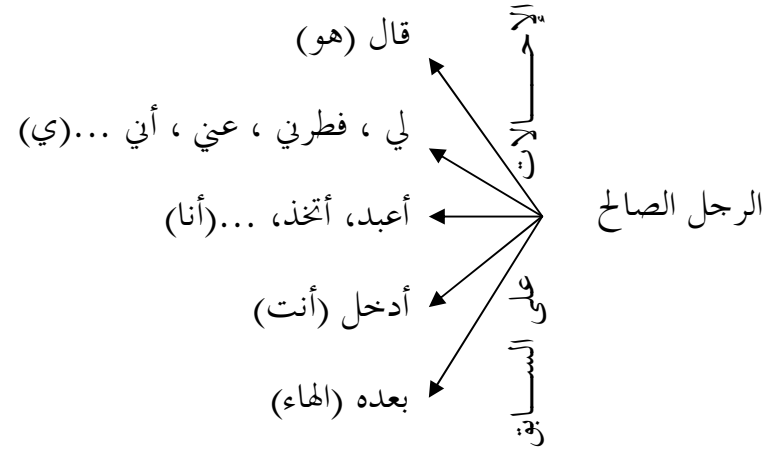

فهذه الإحالات تحيلنا على عنصر إحالي سبق ذكره وهي إحالات قبلية، أين نسجت لنفسها خيوط ربط بين المحال والمحال إليه، وسط إحالات أصحاب القرية، دون انقطاع في المعنى العامّ لقصّة أصحاب القرية، فكلّ إحالات الرّجل الصّالح جاءت ضمن هذا المقطع، وكأنّها عملية تركيب بنيوي فسيفسائي معقد يعمل على تزيين وجودة سبك لسورة "يس"، كلّما تتبعنا العناصر اللّغوية التي تشكّلت بها جمل هذه السّورة، ونحن نعلم بأنّ فواصلها جاءت قصيرة، وهذا ما خدم لغتها خاصّة، وبصفة أعمّ لغة القرآن ككلّ.

وكانت هذه أبرز العناصر الإحالية وإحالاتها، كما نجد أنّ هناك عناصر إحالية أخرى قلّت إحالاتها، وأُقحمت في النص للزيادة في جماليته وتحقيق الاتساق بين أجزاء السّورة، ومن بين هذه العناصر ما يلي:

[1]– تفسير ابن كثير: عماد الدّين أبي الفداء إسماعيل بن كثير، مراجعة محمد ناصر الدّين الألباني، ج 3، ص: 817.

- الرّجل المشرك (الإنسان):

وجاءت إحالاته في الآيتين (77) و(78)، عندما « أخذ عظماً من البطحاء ففتّته بيده، ثمّ قال لرسول الله ﷺ: أيحيي الله هذا بعدما أرى؟ فقال رسول الله ﷺ: « نعم يُميتك الله، ثمّ يُحييك، ثمّ يُدخلك جهنّم »»[1]. فأنزل الله قوله تعالى: ﴿**أَوَلَمْ يَرَ ٱلْإِنسَٰنُ أَنَّا خَلَقْنَٰهُ مِن نُّطْفَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ**﴾[2]. وتمثّلت إحالات هذا العنصر في قوله (خلقناه، هو، ضرب، نسي، خلقه، قال)، وجاءت عبارة عن ضمائر غائب بارزة ومستترة (ه، هو)؛ حتى تتماسك جمل هذا العنصر الإحالي بفنية عالية، متميّزة عمّا سبق. وكلّها إحالات على سابق مذكور، يصعب فهمها إلاّ بالعودة إلى هذا العنصر.

- أصحاب الجنّة:

من بين الإحالات التي تحيلنا إلى هذا العنصر، ما جاء في الآيتين التاليتين: ﴿**هُمْ وَأَزْوَٰجُهُمْ فِى ظِلَٰلٍ عَلَى ٱلْأَرَآئِكِ مُتَّكِـُٔونَ**﴾[3]. ومن هنا، فإننا نلاحظ الإحالات التالية (هم، أزواجهم، متّكؤون، لهم، لهم، يدّعون)؛ التي تحيلنا إليهم مباشرة (أي أصحاب الجنّة). وتظهر هذه الإحالات في جمل قصيرة، « يجري فيها تعويض لفظ المفسّر الذي كان من المفروض أن يظهر حيث يرد المضمر،... فتكون الإحالة بناء للنصّ على صورته التامّة التي كان من المفروض أن يكون عليها »[4].

ويبدو من خلال هذا التّحليل كثرة الإحالات على السّابق الذي يتمّ ذكره، في جزء ما سابق من السّورة. إذ بالرّجوع إليه يفسّر المذكور اللاّحق الذي يدلّ عليه. لذا « يسمّي علماء النص الإحالة على السّابق بالإحالة إلى المرجع »[5]. أمّا النوع الثاني من الإحالات فهي الإحالات على اللاحق، أي على المذكور البعدي التابع للمذكور السابق، وهي تظهر في مواضع قليلة تكاد تنعدم في السورة، فإذا ما قورن بينها وبين الإحالة على السابق فإننا نجد اكبر نسبة من الإحالات كانت عبارة عن إحالات على السابق المذكور أي المرجع.

---

[1]- تفسير ابن كثير: عماد الدّين أبي الفداء إسماعيل ابن كثير، مراجعة محمد ناصر الدّين الألباني، ج 3، ص: 837.

[2]- يس: 77، 78، 79.

[3]- يس: 56، 57.

[4]- نسيج النص، بحث في ما يكون به الملفوظ نصاً: الأزهر الزّناد، ص: 118، 119.

[5]- المرجع نفسه، ص: 118.

– الإحالة على اللاّحق:

وقد وجدنا أُولاها في قوله تعالى، عند تأكيد رسلية سيّدنا محمد ﷺ: ﴿**إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ**﴾[1]. فكاف الخطاب العائدة على الرّسول الكريم، تحيل إلى لاحق مذكور في النص (المرسلين). حيث « أقسم الله تعالى بالقرآن الكريم أنّ محمّداً –ﷺ– من المرسلين، وهو ردّ على الكفّار حيث قالوا: لست مرسلا»[2]. ومنها أيضاً قوله تعالى: ﴿**هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ**﴾[3]. وقوله تعالى أيضاً: ﴿**هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ ٱلَّتِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ**﴾[4]. وفي قوله تعالى: ﴿**وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ**﴾[5]. وفي قوله تعالى: ﴿**هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَصَدَقَ ٱلْمُرْسَلُونَ**﴾[6]. «فاسم الإشارة (هذا) إشارة إلى طريق بليغ في بابه، بليغ في استقامته، جامع لكلّ شرط يجب أن يكون عليه»[7]. كما جاء في قوله تعالى: ﴿**هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ**﴾[8]. أمّا استعمال اسم الإشارة (هذا) في قوله تعالى: ﴿**مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ**﴾[9]، فهو إشارة إلى اليوم القريب، وهو يوم الوعد والبعث الذي ينتظر الكفّار، وهي إحالة على اللاّحق، لفظة (الوعد).لأنّ اسم الإشارة يحيلنا مباشرة على لفظة (الوعد). أمّا في الآية (52)، فاسم الإشارة موجود في قوله تعالى: ﴿**هَٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحْمَٰنُ**﴾[10]، « فالإشارة بقوله (هذا) إشارة إلى الحالة المرئية لجميعهم، وهي حالة خروجهم من الأرض»[11].

ونجد اسماً آخر من أسماء الإشارة حين انتقل إلى الوعيد بقوله تعالى: ﴿**هَٰذِهِۦ جَهَنَّمُ ٱلَّتِى كُنتُمْ تُوعَدُونَ**﴾[12]، « فقال (هذه) و لم يقل (تلك)، للدّلالة على أنّها قريبة منهم مرئية، وفي هذا من التبكيت والتقريع

---

[1]– يس: 03.

[2]– معالم التنزيل (تفسير البغوي): أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق محمد عبد الله النّمر، عثمان جمعة ضميرية، سليمان مسلم الحـــرش، دار طيبة، 1409ه/1989م، ج 7، ص: 07.

[3]– يس: 61.

[4]– يس: 63.

[5]– يس: 48.

[6]– يس: 52.

[7]– الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل، في وجوه التأويل: جار الله أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارز الزّمخشـــري، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، 1367ه/1948م، ج 2، ص: 592.

[8]– يس: 61.

[9]– يس: 48.

[10]– يس: 52.

[11]– تفسير التحرير والتنوير: محمد الطّاهر بن عاشور، ج 23، ص: 38.

[12]– يس: 63.

والتخويف، ما فيه»[1]. ونلاحظ من خلال هذه الإحالات البعدية أنّ أسماء الإشارة الواردة في جلّ هذه الآيات قد حقّقت دوراً مماثلاً لدور الضّمائر السالفة الذّكر. ومن هنا لاحظنا أنّ الضّمائر والإشارات لها ذكر كثير في القرآن المكّي؛ وهذا ما أدركه الرضّي في التّماسك (الاتساق) بين الجملة وبقية الجمل في النص الواحد، فلا بدّ من روابط تربط الجمل بالجمل الأخرى داخل النصّ.

ويكون هذا الرّبط تارة ناحية اليمين، وتارة أخرى ناحية اليسار. أي إحالة بعدية وإحالة قبلية. وهذا يدلّ على أنّ عناصر التماسك النصي واتساقه متنوّعة في النص القرآني. ومنها بعض الإحالات الأمامية التي استعملت فيها الأسماء الموصولة، كقوله تعالى: ﴿**قَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟**﴾[2]، وعلى هذا علّق ابن عاشور قائلاً: « وإظهار الموصول من قوله: (قال اللذين كفروا) في مقام الإضمار، مع أنّ مقتضى الظّاهر أن يقال: قالوا أنُطعم الخ، لنكتة الإيماء إلى أنّ صدور هذا القول منهم إنّما هو لأجل كفرهم ولأجل إيمان اللذين سُئل الإنفاق عليهم»[3]. وكلا الإحالتين أماميتين تحيلان إلى العنصر اللاّحق، وهذه مرجعية داخلية على مستوى الآية. ولكلّ من المحيلين في الآية محال إليه (كفروا، آمنوا). حيث يشكّل هذا القفز من عبارة إلى عبارة أخرى تماسكا دلاليا يتناسب مع الاتساق التتابعي للجمل، لا نظير له في هذا المقطع من السّورة. لذا فالمرجعية الدّاخلية تعرف من خلال تركيب النص.

إنّ هذه الوسائل الإحالية تجمع بين الشّكلية والدّلالية، وتدور على مستويات متعدّدة، فعلى مستوى الآية مرجعية الضمائر فيها، كانت واضحة ليس فيها غموض، ومن ثمّ لم تكن هناك حاجة إلى السّياق لمعرفة أيّ شيء ترجع عليه هذه الوسائل اللغوية، بل تعدّت الآية إلى مستوى أكثر منها، حتّى بلغت النصّ كلّه لسورة "يس".

ب- الاستبدال (Substitution):

وهو عملية تتمّ داخل النص، أين يتمّ تعويض عنصر بعنصر آخر. وبهذا يقترب مفهومه بمفهوم الإحالة «إلاّ أنّه يتّسع عنها قليلا، في كونه علاقة تتمّ في المستوى النّحوي – المعجمي، بين كلمات أو عبارات»[4]. ولو عدنا إلى سورة "يس" ولاحظنا أبرز مواقع الاستبدال لوجدناها تقلّ؛ مقارنة بباقي أدوات الاتّساق الأخرى. ويحصل ذلك على المستوى النّحوي – المعجمي، كقوله تعالى: ﴿**لَقَدْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَىٰٓ أَكْثَرِهِمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ**﴾[5]، فلو تفحصنا كلمة (أكثرهم) لوجدناها عوّضت مستبدلا ذُكر سابقاً، وهو(قوماً وآباءهم) في الآية التي سبقتها. وبالتالي فإنّ (أكثرهم) تحيلنا إلى القوم وآباءهم.

---

[1]- على طريق التفسير البياني: فاضل صالح السامرّائي، ج 2، ص: 219.

[2]- يس: 47.

[3]- تفسير التحرير والتنوير: محمد الطّاهر بن عاشور، ج 23، ص: 32.

[4]- لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب: محمد خطابي، ص: 19.

[5]- يس: 07.

ونلْحظ أيضا استبدالاً آخر في قوله تعالى: ﴿إِذۡ أَرۡسَلۡنَآ إِلَيۡهِمُ ٱثۡنَيۡنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزۡنَا بِثَالِثٖ﴾[1]، فكلمتي (اثنين) و(ثالث) تعود على المرسلين، ومعنى قوله تعالى "قوّيناهما وشددنا أزرهما برسول ثالث"[2]. فالمرسلون جاءت بصيغة الجمع، ثمّ عقبتها كلمة (اثنين) التي لو بقيت لوحدها لانتَفَت صيغة الجمع وبدل من قوله (المُرْسَلِينَ) لقال (المُرْسَلَيْنِ). لكنّه جاء بعدها بكلمة (ثالث) ليحصل الجمع، ويطابق العددُ عددَ المرسلين.

ووجدنا مركبا اسميا إضافيا مستبدلا بكلمة (قوم) في الآية (19)، وهذا المركّب الاسمي هو(أصحاب القرية)، المذكور في الآية (13)، أين تحقّق بهما الاتساق على الرّغم من تباعدهما داخل النصّ، إلاّ أنّه حصل ربط معنوي على مستوى البنية العميقة. وتتكرر هذه الملاحظة في قول الرّجل الصالح في الفعلين (أعبد، آمنت)، لأنّه "ذكر الموجب لأن يعبده هو وأن يعبدوه هم"[3]. و" أعلن إيمانه في هذا الجوّ المكفهرّ بكلّ صراحة، وصدع بالحقّ من دون مواربة، واستبدل الفعل (أعبد) بـ (آمنت) للدّلالة على محض الإيمان ومحض الإخلاص"[4]. وفي هذا الاستبدال بالأفعال ربط زمني متعاقب، فهو بعد عبادته لله سبحانه وتعالى، أجهر إيمانه أمام الرّسل ليشهدوا له بذلك، ممّا يجعل قول الرّجل قولاً واحداً، ولغةً تنتقل من دلالة أعمّ إلى دلالة أخصّ، ومن العبادة سرّاً قرب القرية إلى العبادة جهراً أمام الملأ.

ومن الاستبدالات التي لاحظناها، نجد كلمة (العباد) في قوله تعالى: ﴿يَٰحَسۡرَةً عَلَى ٱلۡعِبَادِۚ﴾[5]، التي حلّت مكان قوم النبي وآبائهم، حيث ظهر الاتساق واضحا بين مقدمة السّورة، أين بدأ النبي ﷺ بإنذارهم، وبين وسطها أين تحسّر عليهم.

كما ظهر استبدال آخر زيّن المعنى وأعطاه بعداً دلاليا أكثر قوّة، وترابطاً، وذلك في قوله تعالى: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَإِذَا هُم مِّنَ ٱلۡأَجۡدَاثِ إِلَىٰ رَبِّهِمۡ يَنسِلُونَ﴾[6]، مع قوله تعالى: ﴿قَالُواْ يَٰوَيۡلَنَا مَنۢ بَعَثَنَا مِن مَّرۡقَدِنَاۜ﴾[7]، " فالأجداث جمع (جَدَثَ) بالتّحريك، وهو القبر، والمرقد مكان الرّقاد، وحقيقة الرّقاد، النّوم،

---

[1]- يس: 14.

[2]- تفسير ابن كثير: عماد الدّين أبي الفداء إسماعيل بن كثير، مراجعة محمد ناصر الدّين الألباني، ج 3، ص: 817.

[3]- على طريق التفسير البياني: فاضل صالح السامرّائي، ج 2، ص: 71.

[4]- المرجع نفسه، ص: 86.

[5]- يس: 30.

[6]- يس: 51.

[7]- يس: 52.

وأطلقوا الرّقاد على الموت والاضطجاع، في القبور تشبيها بحالة الرّاقد»[1]، وهذا الاستبدال كان على مستوى آيتين متتابعتين في الذّكر. وتعتبر الثّانية استئنافاً بيانياً للآية السابقة لها. ولهذا قيل: « إن كان الاستبدال ظاهرة تتعلّق بالنّحو والوحدات المعجمية، فهي محكومة أيضاً بقواعد دلالية معنوية»[2]. ومن بين الاستبدالات في السّورة نجد لفظ الجلالة (الله) الذي استبدل بما يدلّ عليه (العزيز، الحكيم، الرّحمان، ربّ، رحيم، قادر، الخلاّق، العليم...)، وكلّها ساهمت في ترابط النص وتماسكه، حيث يظهر الاتّساق في التّماشي مع المعنى باستعمال أدوات الاتساق التي تعلّق كلمة بكلمة أخرى، وجملة بجملة أخرى، وموضوعاً بموضوع آخر، والوحدة الأساسية الموظّفة في السّورة، هي الآية. بحيث لا يشعر المتلقي للقرآن الكريم بوجود عثرات وفجوات تركيبية، وهذا ما لمسناه في سورة "يس".

ج- الحذف (Ellipse):

دارت مناقشات كثيرة حول الحذف وهو ما يسمّه الباحثان رقية حسن وهاليداي بالاكتفاء بالمبنى العدمي (Substitution by Zero)[3] وهو «حذف جزء من الجملة الثانية، ودلّ عليه دليل في الجملة الأولى»[4] كما عرّفه (كريستال Crystal) في موسوعته المعجمية تحت مصطلح (Ellipses)، وتطرّق إليه الجرجاني في قوله: « الحذف باب دقيق المسلك لطيف المأخذ عجيب الأمر، شبيه بالسّحر، فإنّك ترى فيه ترك الذّكر أفصح من الذّكر، والصّمت عن الإفادة أزيد من الإفادة»[5].

ونظراً لما له من دور بالغ الأهمية في ربط أجزاء النصّ القرآني في سورة "يس"؛ سنقف عند أهمّ مواقع الحذف، والدّور الذي لعبته هذه الأداة من أدوات الاتّساق في تماسك النص. ومن ذلك:

➢ **الحذف الحرفي:**

في قوله تعالى: ﴿**إِنِّيٓ ءَامَنتُ بِرَبِّكُمْ فَٱسْمَعُونِ**﴾[6] فـ (اسمعون): فعل أمر مبني على حذف النّون و(الواو): فاعل، و(الياء) المحذوفة لمراعاة الفواصل: مفعول به، والنّون المذكورة هي نون الوقاية. فقد حدث الرّبط هنا بين آيات السّورة عن طريق حذف حرف (الياء) مراعةً للفواصل، لأنّ أصلها (فاسمعوني) بظهور الياء، ونجد حذفها أيضاً في قوله: (ينقذون)، فأصلها (ينقذوني)، كما نجد حذف الياء المضافة إلى (قوم)، في قوله تعالى:

---

[1]- تفسير التحرير والتنوير: محمد الطّاهر بن عاشور، ج 23، ص: 36، 37.

[2]- أصول تحليل الخطاب في النظرية النّحوية العربية – تأسيس "نحو النص"-: محمد الشّاوش، مج 1، ص: 132.

[3]- النص والخطاب والإجراء: روبرت دي بوجراند، ترجمة الدكتور تمام حسان، ص: 340.

[4]- David Crystal, The Cambridge Encyclopedia of Language, P: 119.

[5]- دلائل الإعجاز في علم المعاني: عبد القاهر الجرجاني، ص: 117.

[6]- يس: 25.

﴿قَالَ يَٰقَوْمِ﴾[1] وحذفت الياء للتّخفيف، ونجد حذفاً آخر في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْاْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ أَنَّهُمْ إِلَيْهِمْ لَآ يَرْجِعُونَ﴾[2] فالمصدر المؤوّل: « (أنّهم إليهم لا يرجعون) في محلّ جرّ بحرف جرّ محذوف، متعلّق بـ (أهلكنا)»[3].

➢ **الحذف الاسمي:**

ووجدناه في قوله تعالى: ﴿وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[4] فكلّ: مبتدأ وتنونه تنون العوض عمّا أصيف إليه (كلّ)، أي كلّ القرون، أو كلّ المذكورين من القرون والمخاطبين[5] والمحذوف دلّ عليه السّياق، وكلمة (جميع)...، «ومعنى ذلك أنّ كلّ القرون محضرون لدينا مجتمعين، أي ليس إحضارهم في أوقات مختلفة ولا في أمكنة متعددة، فكلمة (كلّ) أفادت أنّ الإحضار محيط بهم، بحيث لا ينفلت فريق منهم، وكلمة (جميع) أفادت أنّهم محضرون مجتمعين، فليست إحدى الكلمتين بمغنية عن ذكر الأخرى»[6] ومن خلال هذا الحذف نجد العلاقة بين هذه الآية وبما قبلها، علاقة وثيقة في شوط من أشواط السّورة، وتفسير ذلك « أنّ البنيات السّطحية في النصوص غير مكتمل غالباً، يعكس ما قد يبدو في تقدير النّاضر، وفي النّظريات اللغوية التي تضع حدوداً واضحةً للصّواب النّحوي أو المنطقي، يتكاثر بحكم الضّرورة نظرها إلى العبارات بوصفها مشتملة على حذف، بحسب ما يقتضي مبدأ حسن السّبك»[7].

ونضيف إلى هذه الآيات، آية أخرى حُذف فيها الخبر الاسمي في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[8]، وتقديره (رسولٌ)، أي أنك رسولٌ من المرسلين. فحُذف الاسم (رسولٌ) الواقع في محلّ رفع خبر لأنّ. وقد حقق هذا الحذف اتساقاً داخلياً في الجملة ذاتها، واتساقاً خارج الجملة، أي بالجمل التي تبعت هذه الجمل في العديد من الآيات اللاّحقة. كما نجد حذفاً آخر في قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ﴾[9] فسلام: مبتدأ مرفوع وخبره محذوف تقديره عليكم، أو هو خبر لمبتدأ محذوف والتّقدير: هو سلام[10]. وحُذف

---

[1]- يس: 20.

[2]- يس: 31.

[3]- إعراب القرآن الكريم: إعداد مجموعة من العلماء، مراجعة وتقديم فتحي الدّبولي، إبراهيم البنا، محمد محمد العبد، مج 3، ص: 1937.

[4]- يس: 32.

[5]- ينظر، تفسير التحرير والتنوير: محمد الطّاهر بن عاشور، ج 23، ص: 11.

[6]- المرجع نفسه، ص: 11.

[7]- النص والخطاب والإجراء: روبرت دي بوجراند، ترجمة الدكتور تمام حسان، ص: 340.

[8]- يس: 03.

[9]- يس: 58.

[10]- ينظر، إعراب القرآن الكريم: إعداد مجموعة من العلماء، مراجعة وتقديم فتحي الدّبولي، إبراهيم البنا، محمد محمد العبد، مج 3، ص: 1946.

خبر (سلام)، لنيابة المفعول المطلق وهو (قولاً) عن الخبر، لأنّ تقديره: « سلام يُقال لهم قولاً من الله»[1]. ونجد أيضاً حذف المفعول به في قوله: (فعزّزنا بثالث)، حيث حذف المفعول به من الفعل (عزّزنا)، وتقدير الكلام: (فعزّزناهما بثالث)، لدلالة ما قبله عليه، لأنّ المقصود ذكر المعزّز به[2].

وكذا في قوله تعالى: ﴿أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ أَطْعَمَهُۥٓ﴾[3]، فـ (يشاء) فعل مضارع مرفوع، (الله) لفظ جلالة فاعل مرفوعٌ، ومفعول (يشاء) محذوف تقديره (إطعامه)[4].

وقد وجدنا حذفاً اسمياً آخر، يتمثّل في حذف المضاف ويتجلّى ذلك في قوله تعالى: ﴿وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُوا۟ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[5]. إذ تصبح (أقصا) صفة المحذوف، هو المضاف في المعنى إلى (المدينة)، والتّقدير "من بعيد المدينة" أي طرف المدينة[6] ومن هنا، فإنْ تنوّعَ الحذف فهو دليل على تنويعٌ في البناء النصي والتّركيبي، حتى تتبع الجمل بعضها البعض بسلاسة بعيدة عن ضغط التراكيب النّحوية.

➢ **الحذف الفعلي:**

ويظهر ذلك في قوله تعالى: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ﴾[7]، فالقرآن مقسم به مجرور، وهو متعلّق بفعل محذوف تقديره (أقسم). ويظهر من خلال هذا أنّ (واو) القسم ربطت بين فعل القسم المحذوف والمقسم به. وهو ربط داخلي في الجملة يسوق إلى جملة تالية، هي جواب القسم وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾[8]، وهذا ربط بين جملتين لا تفيدان إلاّ بارتباطهما وهما جملة القسم وجواب القسم. ونظيف إلى ذلك حذف فعلي آخر ظهر في قوله تعالى: ﴿تَنزِيلَ ٱلْعَزِيزِ ٱلرَّحِيمِ﴾[9]، فتنزيل مفعول مطلق منصوب لفعل محذوف تقديره: (نزل)، فقد قرأ الجمهور (تنزيل) بالرّفع على أنّه خبر مبتدأ محذوف للعلم به، وهذا من مواقع حذف المسند إليه الذي سمّاه الكسائي "والحذف الجاري على متابعة الاستعمال في أمثاله"، كما قرأه ابن عامر وحمزة والكسائي

---

[1]- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: أبو الثناء شهاب الدّين محمود الألوسي، ج 23، ص: 37.

[2]- ينظر، المرجع نفسه، ج 22، ص: 226.

[3]- يس: 37.

[4]- ينظر، إعراب القرآن الكريم: إعداد مجموعة من العلماء، مج 3، ص: 1942.

[5]- يس: 20.

[6]- ينظر، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: أبو الثناء شهاب الدّين محمود الألوسي، ج 22، ص: 221.

[7]- يس: 02.

[8]- يس: 03.

[9]- يس: 05.

وحفص عن عاصم وخلف بنصب (تنزيلَ)، وهي تعلل حذف المسند إليه الذي في قراءة الرّفع[1]. وحذف الفعل في قوله تعالى: ﴿وَٱلْقَمَرَ قَدَّرْنَٰهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَٱلْعُرْجُونِ ٱلْقَدِيمِ﴾[2]، فالقمر مفعول به لفعل محذوف يفسّره ما بعده والتّقدير: أنزلنا- أو خلقنا[3]. وهنا نلاحظ ارتباط الجملة بما بعدها من خلال الفعل المحذوف المقدّر بـــ (أنزلنا أو خلقنا) ارتباطاً تفسيرياً، لأنّ جملة (قدّرناه...) لا محلّ لها تفسيرية لما قبلها. وهذا ما حقق اتساقاً واضحا بين الآيتين.

➢ **الحذف الجملي:**

لقد حقّق هذا النّوع من الحذف اتساقاً أوسع داخل السّورة، أين تظهر الآيات بحاجة إلى جمل تتّم المعنى والنّص، وقد ظهر ذلك في عدّة مواضع منها قوله تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنَّا تَطَيَّرْنَا بِكُمْ لَئِن لَّمْ تَنتَهُواْ لَنَرْجُمَنَّكُمْ وَلَيَمَسَّنَّكُم مِّنَّا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾[4]، حيث تظهر هذه الآية مركّبة من عدّة جمل هي جملة القسم وجوابه، فـــ(اللاّم): موطئة للقسم. (إن): شرطية. (لم): حرف نفي وقلب وجزم. (تنتهوا): فعل الشّرط، فعل مضارع مجزوم بحذف النّون، و(الواو): فاعل، وجملة (إن لم تنتهوا...) لا محلّ لها استئناف في حيّز القول. (لنرجمنّكم): (اللاّم): للقسم. (نرجمنّكم): فعل مضارع مبني على الفتح في محلّ رفع، و(النّون): نون التّوكيد، و(الكاف): مفعول به، والفاعل مستتر تقديره: نحن، وجملة (نرجمنّكم...) لا محلّ لها جواب القسم، وجواب الشّرط محذوف دلّ عليه جواب القسم[5].

ومن هنا تظهر عملية الاتساق من خلال حذف جملة جواب الشّرط لفعل الشّرط، وقد دلّ على ذلك الحذف، جملة جواب القسم، فظهرت الجملتان متداخلتان مع بعضهما البعض. إذ يصعب الفصل بينهما لدلالة إحداهما على الأخرى، وهذا ما يسمّيه بعض النّحاة بالجملة الجملية، أو كما سمّاها ابن هشام بالجملة الكبرى.

وهناك مثال آخر عن حذف جملة جواب الشّرط في قوله تعالى: ﴿قَالُواْ طَٰٓئِرُكُم مَّعَكُمْ أَئِن ذُكِّرْتُم بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾[6]. ففعل الشّرط (ذكّرتم)، وجوابه محذوف تقديره (تطيّرتم). وعلى هذا تظهر العلاقة بين المحذوف والنص واضحة في خدمة المبنى العامّ للنّص. إذ تعتبر جزءاً منه يعمل على إيصال المعنى من دون ظهوره، وهذا ما نكتشفه من خلال البنية العميقة للنص. حيث نلاحظ أنّ هناك ربط واضح بين جملتي الشّرط

---

[1]- ينظر، تفسير التحرير والتنوير: محمد الطّاهر بن عاشور، ج 23، ص: 44.

[2]- يس: 39.

[3]- ينظر، إعراب القرآن الكريم: إعداد مجموعة من العلماء، مراجعة وتقديم فتحي الدّبولي، إبراهيم البنا، محمد محمد العبد، مج 3، ص: 1939.

[4]- يس: 18.

[5]- ينظر، المرجع نفسه، مج 3، ص: 1932.

[6]- يس: 19.

المتتابعتين في الاستئناف القولي، ليكمّل الحذف معنى السّورة في هذا الموضع. ومن المواضع التي حُذِفَ فيها جواب الشّرط، نجد قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّقُواْ مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[1].

« فجواب (إذ) محذوف مدلول عليه بقوله: "إلاّ كانوا عنها معرضين"، فكأنّه قال: وإذا قيل لهم: اتقوا أعرضوا»[2]. وهنا تظهر بلاغة الحذف في القرآن الكريم والدّور الذي يلعبه في ربط جمله ونسقها وفق معايير نحوية، تختلف من نمط إلى نمط آخر، وكأنّه يلعب دوراً إحالياً إلى عناصر لغوية ذُكرت سابقا أو لاحقاً في نفس السّورة، مفضياً بذلك إلى المعنى الذي يراد من الآية الكريمة. ومن جمل هذا النّمط، نجده في الآية: ﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾[3] فـ (إن): شرطية جازمة،(كنتم): فعل ماضي ناسخ، فعل الشّرط، و(التّاء): اسم كان، و(الميم): علامة الجمع. (صادقين): خبر كان منصوب بالياء، وجواب الشّرط محذوف دلّ عليه ما قبله. وهذه الدلالة في حدّ ذاتها ربط واتساق بالحذف لأنّ المحذوف مرتبط بالجملة التي قبلها. وبهذا يحدث تماسك بنيوي متين بين أجزاء السّورة حققه الحذف.

أمّا النمط الثاني من الجمل التي مسّها الحذف، هو جملة القسم وجوابه، ونلتقي بأوّل آية يظهر فيها حذف جملة القسم في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَىٰٓ أَكْثَرِهِمْ﴾[4]، والقرينة اللغوية الدّالة على الحذف هي (اللام) في (لقد) الواقعة في جواب قسم محذوف، أي (والله لقد ثبت وحقّ ووجب القول الذي قلته لإبليس)[5] وبمعية هذه الجملة، هناك جملة أخرى وجدناها في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَضَلَّ مِنكُمْ جِبِلًّا كَثِيرًا أَفَلَمْ تَكُونُواْ تَعْقِلُونَ﴾[6]، فجملة (أضلّ...)، جواب القسم المقدّر لا محلّ لها، معطوفة على جملة: (لم أعهد...)[7]. فعلاقة جملة القسم المحذوف بجملة جوابه الظّاهر الذي دلّ عليها، تظهر من خلال حاجة كليهما إلى الآخر، فتظهر العلاقة هنا بتجاذب الجملتين بعضهما إلى بعض، فيتجلّى المعنى بنسجهما لخيوطه على مستوى البنية العميقة التي تُظهره البنية السّطحية، من خلال لام القسم وجملة جوابه.

---

[1]- يس: 45.

[2]- الكشّاف عن حقائق غوامض التنـــزيل وعيون الأقاويل، في وجوه التأويل: جار الله أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارز الزّمخشري، ج 5، ص: 181.

[3]- يس: 48.

[4]- يس: 07.

[5]- ينظر، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: أبو الثناء شهاب الدّين محمود الألوسي، ج 22، ص: 213.

[6]- يس: 62.

[7]- ينظر، إعراب القرآن الكريم: إعداد مجموعة من العلماء، مراجعة وتقديم فتحي الدّبولي، إبراهيم البنا، محمد محمد العبد، مج 3، ص: 1947.

وممّا سبق يتّضح ما للحذف من دور بارز في ربط أجزاء السّورة، أين تظهر حاجة المحذوف للمذكور من خلال علاقتهما التي تتجاذب فيما بينهما، لإمداد البنية السّطحية بعناصر لغوية لا تطفوا إلى سطح النص. ولكن نستحضرها بالبنية العميقة لسورة"يس". كما لاحظنا الدّور الإحالي الذي يمدّنا به الحذف في فهم وتأويل السّورة.

د- الرّبط أو العطف (Conjonction):

ونستحضر هنا المفهوم الذي صاغه الخطابي في بيان حدّ الكلام حينما قال: «وإنّما يقوم الكلام بأشياء ثلاثة؛ لفظ حامل، ومعنى به قائم، ورباط لهما ناظم»[1]، لأنّ الوحدات اللغوية التي تشكّلها العناصر اللغوية لا تتوالى إلاّ وفق قيم علائقية تمليها قواعد النظام اللغوي[2]، فتصوّر النص على أنّه «عبارة عن جمل أو متتاليات متعاقبة خطياً، ولكي تدرك كوحدة متماسكة تحتاج إلى عناصر ربط متنوّعة تصل بين أجزاء النص»[3]. ويندرج ضمن هذا؛ العطف. فهو أحد أدوات الاتساق والرّبط، وكثرته في الاستعمال القرآني توحي أهميته في تماسك النص. لذلك نال نصيبا وافراً من الدّراسات لدى القدماء والمحدثين، وهو ثلاثة أنواع في السورة:

➢ الرّبط مع كمال الاتصال:

وهو: « أن يكون ما قبلها بمثابة الصّفة من الموصوف والتأكيد من المؤكّد، فلا يدخلها عطف لشدّة الامتزاج»[4] كقوله تعالى: ﴿وَجَآءَ مِنۡ أَقۡصَا ٱلۡمَدِينَةِ رَجُلٞ يَسۡعَىٰ﴾[5]، فجملة (يسعى...) في محلّ رفع نعت لرجل، وعلاقتها برجل علاقة مباشر من دون وسائط رابطية، وهنا يظهر الاتساق الواضح في الآية الكريمة، إذ تعتبر العلاقة اللغوية بين (الرجل) و(يسعى) مباشرة شأنها في ذلك شأن الصفة مع الموصوف. ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَءَايَةٞ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ﴾[6]، حيث نلاحظ جملة (نسلخ...) أنها متعلّقة بالليل ولا يوجد أي عاطف أو رابط بينهما، وهي في محلّ رفع نعت له. وكذا قوله تعالى: ﴿وَءَايَةٞ لَّهُمُ ٱلۡأَرۡضُ ٱلۡمَيۡتَةُ أَحۡيَيۡنَٰهَا وَأَخۡرَجۡنَا مِنۡهَا حَبّٗا﴾[7]، أين نجد غياب أدوات الرّبط العاطفة بين (الأرض الميتة) و(أحييناها)، فجملة (أحييناها...) نعت للأرض الميتة وهي في محلّ رفع. ومن هنا يظهر كمال الاتصال بين العناصر اللغوية في

---

[1]- ثلاث رسائل في اللغة في إعجاز القرآن، للرمّاني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني في الدّراسات القرآنية النّقد الأدبي: تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط 2، 1968م، ص: 27.

[2]- ينظر، البنية التركيبية للحدث اللساني: عبد الحليم بن عيسى، ص: 171.

[3]- لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب: محمد خطابي، ص: 23.

[4]- البرهان في علوم القــرآن: بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، ج 4، ص: 104.

[5]- يس: 20.

[6]- يس: 37.

[7]- يس: 33.

سورة "يس" ممّا يحقق تماسكا نصيا رائعاً. ويندرج هذا في ما سمّاه البلاغيون بـــ "الفصل والوصل". و« معنى الفصل عدم استعمال الأداة لتبدو الجملة الثانية في صورة استئناف، ومعنى الوصل وجود الأداة الرّابطة بين الجملتين »[1].

➢ الرّبط مع كمال الانقطاع:

« فلا يجوز فيه العطف، وهو أن يغاير ما قبلها، وليس بينها نوع ارتباط يوجه »[2]، مثل البدل فإنّه لا يحتاج إلى عطف بالأدوات ونلمس مثل هذا النوع من الربط في قوله تعالى: ﴿**ٱتَّبِعُواْ مَن لاَّ يَسْـَٔلُكُمْ أَجْراً وَهُم مُّهْتَدُونَ**﴾[3]، فجملة (اتبعوا....) لا محل لها بدل من جملة (اتبعوا) الأولى، في قوله تعالى: ﴿**وَجَآءَ مِنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَسْعَىٰ قَالَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُواْ ٱلْمُرْسَلِينَ**﴾[4]، حيث نلاحظ أن أداة الرّبط بين الجملتين؛ أو بالأحرى بين الآيتين هي الفعل (اتبعوا)، عن طريق تكراره، ممّا حقق اتساقا واضحا بين الآيتين. فالفعل (اتبعوا) في الجملة الثانية بدل من الفعل (اتبعوا) في الجملة الأولى.

➢ التوسط بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع:

أي « وجود جهة جامعة تجيز العطف وهذه الحالة الوحيدة التي أجاز فيها النّحاة العطف »[5]، فيتوسط هذه الجمل حرف أو أداة تربط بين المعطوف والمعطوف عليه، فتظهر العلاقة بين الجملتين وكأنّها علاقة وصل، وقد كان للدّكتور تمام حسان رأي في أدوات العطف حيث عاب على البلاغيين اقتصارهم في الوصل على العطف «فالجملة في اللغة العربية تترابط بغير الواو من الأدوات، وبغير الجمع من العلاقات... والعطف ذاته ليس مقصورا على مطلق الجمع، إذ يكون أحيانا للترتيب والتعقيب، أو للترتيب والتراخي، فالاقتصار على الواو ومطلق الجمع لا مبرر له مادامت الاحتمالات الأخرى تمثل علاقات بين الجمل »[6]، ولعلّ كثرة حروف العطف في سورة "يس" خاصّة حرف الواو منها، دليل على تلاحم جمل وآيات السّورة، حيث نجد أنّ العطف بها، كَثُرَ استعماله، في

---

[1]- البيان في روائع القرآن: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط 2، 1420هـ/2000م، ج 1، ص: 397.

[2]- البرهان في علوم القرآن: بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، ج 4، ص: 104.

[3]- يس: 21.

[4]- يس: 20.

[5]- علم اللغة النصي بين النظرية والتّطبيق، دراسة تطبيقية على السّور المكية: صبحي إبراهيم الفقّي، ج 1، ص: 248.

[6]- البيان في روائع القرآن: تمام حسان، ج 1، ص: 399.

الجمل التي بها الفواصل القرآنية مثل قوله تعالى: ﴿**وَمَا يُعْلِنُونَ**﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿**وَهِيَ رَمِيمٌ**﴾[2]، وقوله تعالى: ﴿**وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ**﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿**وَهُوَ الْخَلَّاقُ الْعَلِيمُ**﴾[4] وقوله تعالى: ﴿**وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ**﴾[5]، كما نجدها في وسط الآيات والجمل؛ مثل قوله تعالى: ﴿**فَالْيَوْمَ لاَ تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئاً وَلاَ تُجْزَوْنَ إِلاَّ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ**﴾[6]، وفي قوله تعالى: ﴿**هُمْ وَأَزْوَاجُهُمْ فِي ظِلَالٍ**﴾[7]، ونجدها كذلك في البداية مثل قوله تعالى: ﴿**وَآيَةٌ لَّهُمْ أَنَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ**﴾[8]، وقوله تعالى: ﴿**وَخَلَقْنَا لَهُم مِّن مِّثْلِهِ مَا يَرْكَبُونَ**﴾[9]، وقوله تعالى: ﴿**وَإِن نَّشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلاَ صَرِيخَ لَهُمْ وَلاَ هُمْ يُنقَذُونَ**﴾[10]، فاختلاف مواضع العطف بالواو دلالة على دقة إبداع الخالق في التّوظيف اللغوي لها، لأنّها شكّلت النص وجعلته يتماسك من بداية السّورة إلى نهايتها، وما هذا الحضور الأدواتي إلاّ انعكاساً حضوريا للاتساق والرّبط، ومن هذه الأدوات نذكر:

– **الفاء:** التي جاءت في عدّة مواضع وقد أحصينا لها واحد وثلاثون (31) موضعا في السّورة، وهي ثاني أدوات العطف حضوراً بعد الواو، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿**فَالْيَوْمَ لاَ تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئاً**﴾[11]، كما عطفت بين جملة الشّرط وجوابه مثل قوله تعالى: ﴿**وَإِن نَّشَأْ نُغْرِقْهُمْ فَلاَ صَرِيخَ لَهُمْ وَلاَ هُمْ يُنقَذُونَ**﴾[12].

---

[1]- يس: 76.
[2]- يس: 78.
[3]- يس: 79.
[4]- يس: 81.
[5]- يس: 83.
[6]- يس: 55.
[7]- يس: 56.
[8]- يس: 41.
[9]- يس: 42.
[10]- يس: 53.
[11]- يس: 54.
[12]- يس: 43.

– **بل:** وتظهر في قوله تعالى: ﴿**قَالُواْ طَـٰٓئِرُكُم مَّعَكُمۡۚ أَئِن ذُكِّرۡتُمۚ بَلۡ أَنتُمۡ قَوۡمٞ مُّسۡرِفُونَ**﴾[1]، فتُعرَب (بل) حرف عطف للإضراب الانتقالي، وهي من الأدوات التي تحقق ترابطا شكليا على مستوى البنية السطحية، حيث نلاحظ أنّ العطف تمّ بين جزأين من الآية (قالوا طائركم معكم أئن ذكّرتم) و(أنتم قوم مسرفون)، وهنا يظهر الدّور الاتساقي الذي لعبته أداة الرّبط (بل)، ممّا جعل الجملتين في آية واحدة وفي سياق واحد.

– **أمْ:** وظهرت في قوله تعالى: ﴿**وَسَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ**﴾[2]، فـ(أمْ): حرف عطف معادل لهمزة التسوية، حيث تساوى الإنذار مع عدم الإنذار عن طريق العطف بين الجملتين بـ (أم)، وبهذا تحقّق ربط داخلي بين الجملتين ، وهذا ما سجلناه من حضور لأدوات الرّبط، بينما سجلنا غيابا واضحا للأدوات الأخرى مثل: (ثم، أو...)، وتسمى هذه الأدوات بأدوات العطف مطلقا.

– **لا:** وهي من أدوات العطف اللفظي، ونجدها في الآية (40): ﴿**لَا ٱلشَّمۡسُ يَنۢبَغِي لَهَآ أَن تُدۡرِكَ ٱلۡقَمَرَ وَلَا ٱلَّيۡلُ سَابِقُ ٱلنَّهَارِۚ وَكُلّٞ فِي فَلَكٖ يَسۡبَحُونَ**﴾[3]، فحرف النفي (لا) ربطَ بين الجملتين، حيث بيّن الله أنّه نظّمَ سير الشمس والقمر على نظام يستحيل معه اتصال إحدى الكريتين بالأخرى لشدّة الأبعاد بين مداريهما[4].

ومما سبق يتضّح أنّ البناء النصي لسورة "يس" لا يكاد يخلو من هذه الأدوات، مع غياب كلي للأداة (ثم) و(أو) مقارنة بحرفي العطف (الواو) و(الفاء)، وهذه الملاحظة لا تنفرد بها هذه السّورة فقط، بل نجد كلّ سور القرآن الكريم قد احتوت عليهما، وتعليل ذلك يدل على أهمية وظيفتهما في التماسك النصي.

هـ– الاتساق المعجمي (Lexical Cohésion):

➢ **التكرار:**

وهو نوع من أنواع الإحالة كما ينظر الأزهر الزناد، حيث يسميها؛ الإحالة بالعودة ويتمثل ذلك « في تكرار لفظ أو عدد من الألفاظ في بداية كلّ جملة من جمل النص قصد التأكيد، وهو الإحالة التكرارية»[1]، ومن

---

[1]– يس: 19.

[2]– يس: 10.

[3]– يس: 40.

[4]– ينظر، تفسير التحرير والتنوير: محمد الطّاهر بن عاشور، ج 23، ص: 23.

[1]– نسيج النص، بحث في ما يكون به الملفوظ نصاً: الأزهر الزّناد، ص: 119.

ميزات هذا النّوع من الإحالات أنّها « تهدف إلى تدعيم التماسك النصي »[1]، وسنقف عند أهم أماكن التكرار في سورة "يس".

– تكرار المقاطع الصوتية:

وهذه سمة من سمات القرآن الكريم، حيث نجدها في فواصل السورة، ممّا يحقّق تماسكا صوتيا ودلاليا، « لأنّه يمنح الكلمة أو الجملة نوعا من الأداء النطقي الذي يميزها عن غيرها، وليس عدّها على تحديد هيئتها التركيبية »[2] ومن المقاطع الصوتية التي تواترت في سورة "يس"؛ نجد ثلاثة مقاطع بارزة هي:

– **الواو والنّون (ـــون)**: كما جاء في (مرسلون، مؤمنون، محضرون، يبصرون، يشكرون، ترجعون...).

– **الياء والنّون (يـــن)**: وظهر هذا المقطع في (مبين، مرسلين، صادقين، معرضين، كافرين...).

– **الياء والميم (يـــم)**: وتردد في (الحكيم، المستقيم، رحيم، أليم، عليم، رميم، قديم...).

ومن هذه المقاطع الصّوتية يظهر التشاكل الصوتي البنائي للسّورة، كون هـــذه المقاطع المتكررة حقـــق ربطا صوتيا بين تراكيب وجمل وآيات السورة، ومن هنا تظهر أهمية تكرار المقاطع الصّوتية في بنيـــة النص القرآني، فطريقة تكرارها لقّحت السّورة صوتيا ودلاليا لإعطائها بنية نصية متكاملة على جميع المستويات اللغوية انطلاقا من المستوى الصوتي.

– تكرار الكلمة:

من بين الكلمات التي تردد ذكرها عبر كامل السّورة كلمة (المرسلون)، خاصّة مع مطلع السّورة، تارة في حالة الرّفع وتارة أخرى في حالة النّصب والجرّ (المرسلين). وقد تكررت هذه الكلمة مرارا في بداية السورة، وذلك لشدّة الاهتمام بالمكلّفين بحمل الرّسالة، ومن ذلك قوله تعالى في حالة الرّفع: ﴿**إِذْ جَآءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ**﴾[3] ونجدها قد تكررت في الآيات (13، 14، 16، 52). كما جاءت منصوبة بالياء في مواضع أخرى، مثل قوله تعالى: ﴿**قَالَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُواْ ٱلْمُرْسَلِينَ**﴾[4]، ومجرورة في موضع آخر، حين قال تعالى: ﴿**إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ**﴾[1]، ويسمّي البلاغيون والنصّانيون هذا النّوع من التكرار بالتكرار المحض، أي التكرار الكلي للكلمة، وهناك عدّة مواضع للتكرار التي أعطت تماسكا دلاليا ونحويا للسورة، مثل كلمة (آية): حيث عطفت الجملة في

---

[1]– علم اللغة النصي بين النظرية والتّطبيق، دراسة تطبيقية على السّور المكية: صبحي إبراهيم الفقّي، ج 2، ص: 21.

[2]– علم الأصوات: كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د ط)، 2000م، ص: 175.

[3]– يس: 13.

[4]– يس: 20.

[1]– يس: 03.

قوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلۡأَرۡضُ ٱلۡمَيۡتَةُ أَحۡيَيۡنَٰهَا﴾[1]، بالجملة الواردة في قوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ﴾[2]، والجملة الواردة في قوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمۡ أَنَّا حَمَلۡنَا ذُرِّيَّتَهُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ ٱلۡمَشۡحُونِ﴾[3].

وهذا " انتقال من عدّ آياتٍ في الأرض والسماء، إلى عدّ آية في البحر تجمع بين العبرة والمنّة"[4]، وفي هذا الانتقال من آية إلى آية كونية أخرى، انتقال من آية لغوية في السّورة، إلى آية لغوية أخرى، ما حقق اتساقاً في البنية والدلالة، بفعل المتكرر على ثلاثة مراحل من الذكر. ونجد عدّة كلمات أخرى قد تكررت في السّورة، مثل (الأرض) في الآيتين (33، 36)، والليل في الآيتين (37، 40)، والنّهار في الآيتين (37، 40)، والشّمس في الآيتين (38، 40)، والقمر في الآيتين (39، 40)، حيث تناسق هنا؛ بين ذكر آيات الله الكونية المتكرر، وذكر آيات الله اللغوية الإعجازية المتكرر، ونجد هذه الآيات الكونية قد ذكرت كلّ آية منها في آية منفردة، ثُمّ تَمّ جمعها في آية واحدة هي الآية (40)، ما عدا الأرض التي لم تذكر فيها، أين ذكرت في الآيتين (33، 36)، وقد شكّل هذا التعبير الانفرادي لآيات الله الكونية في آيات السورة، ثمّ الانتقال إلى تعبير أعمّ جمعت فيه هذه الآيات الكونية في آية واحدة، نوعا من الجمالية في الاتساق النصّي القرآني، فبعد التّخصيص والتفصيل في الآيات جاء التّعميم والجمع فيها، وهذا النّوع من الرّبط هو ربط منطقي، يظهر فيه الانتقال من الخاصّ إلى العام.

ومن بين الكلمات التي ورد تكرارها في السّورة الفعل (اتبعوا)، حيث جاء في وسط الآية (20)، وفي بداية الآية (21)، أين قال تعالى: ﴿قَالَ يَٰقَوۡمِ ٱتَّبِعُواْ ٱلۡمُرۡسَلِينَ ٱتَّبِعُواْ مَن لَّا يَسۡـَٔلُكُمۡ أَجۡرٗا وَهُم مُّهۡتَدُونَ﴾[5]، فالفعل (اتبعوا) في الآية (12) وجملته، بدل من جملة (اتبعوا) الأولى (اتبعوا المرسلين)، وهو تكرار محض أين ذكر الفعل مسندا إلى نفس الضّمير والزّمن في كليهما.

أمّا ما يسمّى بالتكرار الجزئي؛ وذلك بالاستخدامات المختلفة للجذر اللغوي فنجده في الفعل (أنذر)، الذي تنوّعت صياغته في الآيات، حيث جاء في الآية (06) مذكوراً مرتين (لتنذر، أنذر)، وفي الآية (10) (أأنذرتهم، تنذرهم)، ثمّ في الآية (11) (تنذر)، وكذلك نجد فعلا آخر من هذه العيّنة وهو الفعل (أطعم)، الذي جاء ذكره في الآية (47) (أنُطعمُ، أطعمَ)، وهذه طريقة أخرى من طرق التكرار التي حققت اتساقا

---

[1]- يس: 33.

[2]- يس: 37.

[3]- يس: 41.

[4]- تفسير التحرير والتنوير: محمد الطّاهر بن عاشور، ج 23، ص: 09.

[5]- يس: 20، 21.

بين آيات سورة "يس" المذكورة، لأنّه وظّف مشتقّات مختلفة للجذور اللغوية، ما يجعل دلالة الفعل مرتبطة بالسّياق اللغوي الذي يدعمه التوظيف للعلاقة اللغوية بينه وبين باقي العناصر اللغوية.

– تكرار الحروف والأسماء:

ومن جمل ما سجلناه من التكرار؛ تكرار بعض الحروف والأسماء مثل (إذا، إن الشّرطية، اللام الموطئة للقسم ...)، ويتعلّق هذا بالأساليب اللغوية كالشرط والقسم والنّفي....

– تكرار الجمل:

وقد وجدنا تكراراً لبعض الجمل التي جسّد حضورها داخل النص اتساقا لامعاً، يظهر من تكرارها بالصّيغة نفسها والعبارة ذاتها، كجملة (إلاّ صيحة واحدة) التي تواترت في الآيات (29، 49، 53)، « وهذا التكرار فيه قوّة التكرير والتوكيد»[1] في قوله تعالى: ﴿**وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ**﴾[2]. وكان هذا التكرار في وسط الآية يشكل اتساقا جمليا بين بعض الآيات من سورة "يس". ومثل ذلك في قوله تعالى: ﴿**وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ**﴾[3]، ونجد هذه الجملة في الآيتين (22، 83)، وهو ربط بين خاتمة السّورة ومقدّمتها. « فقدّم الجار والمجرور على الفعل للدلالة على أن الرّجوع إليه حصراً لا إلى غيره»[4]، وهذا النوع من التكرار نسجّله في باب الإعجاز القرآني الذي تحدّى به الله تعالى جميع فصحاء العرب، ففيه يظهر قوّة تماسك النص القرآني دون الإخلال في المعنى ولا وجود للثغرات اللغوية مطلقا، حتى تتسبب في ركاكة تعبيره، بل حقاً إنّ القرآن لمعجزة إلهية.

– تكرار الأوزان:

كما سجلنا تكرارا آخر على مستوى الأوزان، كتكرار اسم الفاعل في (سابق، غافلون، مالكون، صادقين، قادر، خامدون...) لدلالة ثبوت الصّفة في الموصوف، وتكرار وزن اسم المفعول في (مرسلون، مقمحون، محضرون، المشحون...)، وتكرار وزن صيغة المبالغة (فعيل) في (خصيم، صريخ، عليم...)، فأوزان هذه المشتقّات التي تكررت في السورة نموذجاً آخر من أدوات الاتساق المتكررة لأنها لعبت دورا بارزا على مستوى البنية الصرفية، والتي أدّت إلى ظهور آيات السّورة وجملها متماسكة من حيث توظيف هذه الأوزان، خاصّة تلك التي تتعلّق بفواصل الآيات، كاستعمال وزن اسم المفعول في صيغة الجمع (مفعولون). ويضاف إلى ذلك ما جاء في

---

[1]– تفسير التحرير والتنوير: محمد الطّاهر بن عاشور، ج 23، ص: 09.

[2]– يس: 51.

[3]– يس: 22، 83.

[4]– على طريق التفسير البياني: ؛ فاضل صالح السامرّائي، ج 2، ص: 280.

الآية (68) في قوله تعالى: ﴿وَمَن نُّعَمِّرْهُ نَنكُسْهُ فِي ٱلْخَلْقِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾[1]، ونلاحظ هنا تكرار نفس الوزن، في الفعلين(نعمّره، ننكّسه)، فكان الاتساق داخليا في نفس الآية، عن طريق استعمال الوزن نفسه، وهو (نفعّله).

وممّا سبق ذكره، يظهر الدّور الإحالي للتّكرار، لأنّه حقّق اتساقا مرجعيا على سابق مذكور، وتكرار هذا المذكور بأيّ شكل من أشكال التلفّظ التي سبق ذكرها، هو ترابط وتماسك على مستوى البنية النصية لسورة "يس".

➢ **التضّام:**

ونجد من بين صور التضّام الاختصاص، كاختصاص (إنّ) وأخواتها بالدّخول على الجملة الاسمية، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ﴾[2]، وفي قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾[3]، فكلّ من (أنّ، ليت) دخلتا على جملة اسمية، وبذلك تحقق نوع من التضّام النحوي، وهذا ما أشار إليه الدّكتور تمّام حسان، بأنّه «من صفات الحروف والأدوات، لأنّ الأداة تدخل على نوع معيّن من الكلمات لا تتعدّاه إلى غيره، فتسمّى مختصّة، كاختصاص إنّ وأخواتها بالدّخول على الأسماء واختصاص حروف الجرّ بذلك»[4]. ومن أمثلة النّوع الثاني أي حروف الجرّ، نذكر بعض الآيات التي وردت فيها هذه الظاهرة، أين تعلّق الجار بالمجرور كقوله تعالى: ﴿ءَأَتَّخِذ مِن دُونِهِۦٓ ءَالِهَةً﴾[5]، حيث دخلت(من) على(دون) فجرّتها، وكقوله أيضا: ﴿بِمَا غَفَرَ لِي رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ ٱلْمُكْرَمِينَ﴾[6]، وهنا نجد حروف الجرّ (الباء، لام الجرّ، من) دخلت على أسماء فعملت فيها وجرّتها بالكسرة، أو الياء كما في (مكرمين)، وهذا من اختصاص حروف الجرّ.

ومن بين الأدوات المختصّة، نجد أيضا الأدوات المختصّة بالدّخول على الفعل المضارع، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِيٓ ءَادَمَ﴾[1]، أين نجد دخول (لم) على الفعل المضارع (أعـــهد) فحزمته، ومثل

---

[1]- يس: 68.
[2]- يس: 12.
[3]- يس: 26.
[4]- البيان في روائع القرآن: تمام حسان، ج 1، ص: 896.
[5]- يس: 23.
[6]- يس: 27.
[1]- يس: 60.

ذلك في قوله تعالى: ﴿**أَءِنْ ذُكِّرْتُم**﴾[1]، ويضاف إلى ذلك أدوات أخرى، مثل أدوات النّداء التي تختصّ بالدّخول على الاسم، كقوله تعالى: ﴿**قَالَ يَٰقَوْمِ ٱتَّبِعُوا۟ ٱلْمُرْسَلِينَ**﴾[2]، وكذلك في قوله تعالى: ﴿**قَالَ يَٰلَيْتَ قَوْمِى يَعْلَمُونَ**﴾[3]، حيث دخلت (الياء) في الآية الأولى على (قوم)، وفي الآية الثانية على منادى محذوف، وبهذا تظهر مظاهر التضّام بالأدوات في سورة "يس"، محققة بذلك تماسكا على مستوى التراكيب، التي تشكّل جملة النص القرآني لسورة "يس"، ويسمّي بعض النّحاة هذا النّوع من التضّام بـــ "**التّلازم**".

– **الافتقار**: ومما لاحظناه في هذا الباب، افتقار المفعول المطلق لفعله في قوله تعالى: ﴿**سَلَٰمٌ قَوْلًا مِّن رَّبٍّ رَّحِيمٍ**﴾[4]، لأنّ إعراب (قولا): مفعول مطلق لفعل محذوف، وتقديره: يقول لهم قولاً. وأيضاً في قوله تعالى: ﴿**سُبْحَٰنَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْأَزْوَٰجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنۢبِتُ ٱلْأَرْضُ**﴾[5]، فسبحان مفعول مطلق منصوب لفعل محذوف تقديره "سبّح".

ومن بين التّراكيب التي مسّها الافتقار، افتقار جملة الشّرط للجواب، كما في قوله تعالى: ﴿**قَالُوا۟ طَٰٓئِرُكُمْ مَّعَكُمْ أَئِن ذُكِّرْتُم بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ**﴾[6]، فجملة جواب الشّرط محذوفة وتقديره (تطيّرتم). وما هو معلوم عند علماء اللغة، أنّ جملة الشّرط تحتاج إلى جواب لها، وفي هذا الموضع افتقرت منه. ومن بين أنواع الافتقار الأخرى في السورة، نجد نوعا آخر، وهو افتقار المضاف إلى المضاف إليه، الذي ناب عنه تنوين العوض في قوله تعالى: ﴿**وَإِن كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَّدَيْنَا مُحْضَرُونَ**﴾[1]، « فـــ (كلٌّ) مبتدأ، وتنوينه تنوين العوض، عمّا أضيف إليه (كلٌّ)، أي كلّ القرون، أو كلّ المذكورين من القرون والمخاطبين»[2].

---

[1]- يس: 62.
[2]- يس: 20.
[3]- يس: 26.
[4]- يس: 58.
[5]- يس: 36.
[6]- يس: 19.
[1]- يس: 32.
[2]- تفسير التحرير والتنوير: محمد الطّاهر بن عاشور، ج 23، ص: 11.

كما وجدنا نوعا آخر من أنواع الافتقار، وهو افتقار الجملة الواقعة صلة إلى رابط، وهو في الأصل ضمير الموصول " الذي يربط الجملة بالموصول، ويؤذن بتعلّقها بالموصول»[1]. ويسمّى كذلك بالعائد، ويظهر في قوله تعالى: ﴿هَـٰذَا مَا وَعَدَ ٱلرَّحۡمَـٰنُ وَصَدَقَ ٱلۡمُرۡسَلُونَ﴾[2]، أين افتقرت جملة (وعد الرّحمان...) إلى الضمير الذي يربط صلة الموصول بالموصول. والذي من المفروض أن يتصل بالفعل وعد وصدّق، فيصبح على هذا النّحو (وعده، وصدّقه).

– المناسبة المعجمية:

أو كما يسمّيها البلاغيون إسناد الفعل إلى ما هو له، ونجدها في قوله تعالى: ﴿وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلۡأَرۡضُ ٱلۡمَيۡتَةُ أَحۡيَيۡنَـٰهَا﴾[3]، فمن شأن الفعل (أحيى) أنّه يسند إلى الله، لأنّه هو الذي يحيي ويميت. ويظهر لفظ الجلالة في ضمير المتكلم بصيغة الجمع (نـــا). ومن شأن الفعل (وعد) أنّه يسند إلى الرحمان، لأنه من ميزات الوعد عدم المخالفة والوفاء به، وأنّ الله سبحانه وتعالى هو الواعد الذي يفي بوعده ولا يخالفه، كما هو في هذه الآية. فتناسب إسناد الفعل مع الرّحمان، لأنّه من ميزاته جلّ وعلا. ومن المناسبات المعجمية قوله تعالى عن جهنّم: ﴿ٱصۡلَوۡهَا ٱلۡيَوۡمَ بِمَا كُنتُمۡ تَكۡفُرُونَ﴾[4]، لأنّه من الوعود التي وعد الله الكفار بها؛ جهنّم. وقد قال تعالى قبل ذلك: ﴿هَـٰذِهِۦ جَهَنَّمُ ٱلَّتِي كُنتُمۡ تُوعَدُونَ﴾[5] فالوعد هنا للكافرين، بأنّهم سيصلون جهنّم. فمن شأن الفعل (أصلوها) أنّه يناسب معجمياً جهنّم، " ويقال: صلى: صلياً: شوى: (صلى لحماً): وصلى وصلياً وصلاءً: قاسى حرّه أو احترق به: (صليَ بالنّار)... وأصلى: أُدخل في النّار...أصلاه ناراً حامية»[6]. وجاء معناها في المصحف المفسّر: "أصلوها: أي أدخلوها. ويقال: صلى النّار يصلاها صلياً أي دخلها". ويظهر مثالا آخر، غاية في المناسبة المعجمية في قوله تعالى: ﴿أَوَلَمۡ يَرَوۡاْ أَنَّا خَلَقۡنَا لَهُم مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ أَنۡعَـٰمًا﴾[1]، حيث أسند الخلق إلى نفسه فقال(أنّـــا خلقنا) ولم يبنه للمجهول فيقول(خُلِقَ). من نحو قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ

---

[1]– شرح المفصل للزمخشري: أبو البقاء الموصلي بن يعيش، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 1، 2001م، ج 2، ص: 389.

[2]– يس: 52.

[3]– يس: 33.

[4]– يس: 64.

[5]– يس: 63.

[6]– المنجد الوسيط في العربية المعاصرة: تأليف وإشراف مجموعة من العلماء، مراجعة مأمون الحموي، أنطوان غزال، ريمون حرفوش، ص: 631.

[1]– يس: 71.

﴿أَلِانسَـٰنُ ضَعِيفاً﴾[1]، وذلك أنّ هذا « من باب التفضّل والإنعام. والقرآن الكريم يسند النعمة والتفضيل والخير إلى نفسه سبحانه»[2]، ويندرج هذا في باب المناسبة المعجمية التي ذكرها الدّكتور تمّام حسان. وهذا ما جعل العلاقة بين المسند والمسند إليه من بين أهم العلاقات التي تتحكّم في ربط النص، كما لمسناه في سورة "يس" حيث جعلته يرتقي إلى مستوى ما فوق النّصوص التي ينشئها البشر، ويعدّ هذا سرّ من أسرار إعجازية القرآن الكريم، اللغوية الأبدية. فسبحان القائل: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَـٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾[3].

---

[1]- النساء: 28.

[2]- على طريق التفسير البياني: فاضل صالح السامرّائي، ج 2، ص: 248.

[3]- الإسراء: 88.

– خلاصة:

القرآن الكريم مصدر إلهام للباحثين اللغويين، لأنّه يمدّهم بطاقة ولاّدة متجدّدة يوظّفونها في دراساتهم، فيكتشفون بها المعاني ويحلّلون العلاقات اللغوية التي تغطّي النص القرآني، فقد تناولَ اللغويون ودارسوا علوم القرآن النصوصَ القرآنية من عدّة جوانب تتمثّل في التفسير، والإعراب، والبيان، وعلم المناسبة... الخ. فالتنوع الموجود في المعاني القرآنية للجمل حسب نوع الجملة الاسمية والفعلية والتعدّد الملاحظ في أنماط كلّ منهما، هو تنوع في بناء المعاني المتنوّعة ذات الدلالات المختلفة نُلاحظها من خلال الوسائل اللغوية المستعملة فيه.

أن التنوّع في العلاقات اللغوية من نظرة نحو النص، وتشابكها في سورة "يس" المنتظم وبأسلوب نادرٍ لا نجده إلاّ في القرآن الكريم، ذلك أنّ التنوّع الذي يظهر في أدوات الاتساق المستعملة في سورة "يس" كالإحالات بمختلف أنواعها (الضمائر، أسماء الإشارة، الأسماء الموصولة ...)، وكذلك في التداخل الموجود بين الإحالات المتنوّعة والمختلفة في العلاقة بين المحال والمحال إليه، يظهر في التواتر البنيوي التركيبي في ذكرها داخل سورة "يس".

وكنتيجة علمية لمسناها من خلال هذا التطبيق وجدنا أنّ القرآن الكريم أسمى النصوص اللغوية والنموذجية التي تصلح للممارسات اللغوية، إذ يجتهد الكثير من علماء اللغة حالياً في العودة إليه لاكتشاف أسراره والوقوف عند ما لم يجدوه في النصوص التي ينتجها البشر، ومتعة ذلك حين يكتشف هؤلاء بأنّهم قد تيقّنوا من الحقيقة الإعجازية اللغوية لسوّر القرآن العظيم بمفرداتٍ، كتلك التي يستعملونها؛ وبأساليب تشبه التي يمارسونها في أدائهم الفعلي للغة من خلال نصوصهم.

خاتمة

– خاتمة:

جمع البحث مجموعة من الأفكار، تناولت جانباً من الجوانب اللغوية التي أصبحت تثير الكثير من النقاش الذي اشتدت ذروته حتى وصلت إلى حدّ الخلاف.

وحسب رأينا الشخصي، أنّ علماء التراث قد بسطوا يدهم كل البسط على النصوص، بما فيها القرآن العظيم و لم يفوّتوا الفرصة في زمنهم، فجنّدوا أقلامهم لتحليل النصوص والكشف عن مجمل العلاقات التي يتداولها الآن علماء النص بمصطلحات جديدة وبدلالة قديمة، إذ تمّ تناول النصوص من خلال العلاقات النحوية للجمل، ودراستها من الجانب اللغوي والمعنوي، بتحديد رتبتها النحوية ووظيفتها في النص، وعلى هذا أُطلِق على النحو الذي كان مطبّقا بنحو الجملة.

أما اللّسانيون المعاصرون حاولوا تناول النصوص من وجهة أخرى، فجاءوا بنحو النص الذي أسّس لنظريات لسانية حديثة، تتناول النصوص من بعدين أحدهما خارجي ويتمثل في الانسجام، والآخر داخلي ويتمثل في الاتساق، إذ تتفرّع عن البعد الأخير عدّة مفاهيم ومصطلحات تستعمل للكشف عن العلاقات الداخلية في النص، لكنّ هذا الخلاف النظري لا يمكث طويلا؛ فمن خلال الممارسة الفعلية لعملية التحليل اللغوي للنصوص، وجدنا الكثير من التداخل والتكامل بين المدرستين، فلا تستطيع إحداهما الاستغناء عن الأخرى، لأنّ الأخذ بمبدأ الفصل بينهما يعني الانقطاع، ونحن نعلم أنّ علوم اللغة متكاملة يكمّل أحدها الآخر.

إنّ الدراسات اللغوية التي تناولت الجملة العربية انطلاقاً من النص كانت دائماً تضع في الحسبان كلّ ما يحيط بالجملة وظروف إنتاجها، فتدرس التركيب والمعنى، بالإضافة إلى أهمّ علاقة منشأة للجملة وهي العلاقة الإسنادية، فإذا قال علماء نحو النص بأنّ نحو الجملة أصبح قاصراً على استيعاب النصوص وتحليلها فإنّهم لم يخطئوا، لكنّهم لم يقولوا خيراً باعتبار أنّ الجملة هي الوحدة الأساسية التي تتشكل منها النصوص وتحقق الفائدة في بناء النص.

والسؤال الذي يبقى مطروحاً، – حتى وإن حاولنا تبرير ذلك التكامل بين نحو الجملة ونحو النص– هو: إذا كان نحو الجملة قاصراً عن تحليل النصوص فلِمَ يعتدُّ النصانيون بالجملة، وهل يستطيعون الاستغناء عنها في تحليلهم للعلاقات اللغوية للنص؟

ربما قد تكون مناهج التحليل اللغوي المطبّقة على النصوص هي التي قد تجعل الحدّ الفاصل بين نحو الجملة ونحو النص، ونزعم –نحن– أنّ نحو الجملة هو لبنة من اللّبنات التي تزوّد نحو النص بما يحتاجه من قواعد لغوية، هي وسائلٌ وأدواتٌ تشخّص، وتكشف، تلك العلاقات لحصول الفهم والإفهام من خلال تناول البنية اللغوية لأيِّ نصٍّ كان مكتوباً أو مسموعاً.

المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:[1]

- القرآن الكريم (برواية ورش)

أولا- المصادر والمراجع بلغة العربية:

1. أبحاث نحوية وبلاغية: نادية رمضان النّجار، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ط1، 2006م.
2. إحياء النّحو: إبراهيم مصطفى، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، ط2، 1992م.
3. إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول: محمد علي بن محمد الشوكاني، دار السلام، القاهرة، ط1،(د ت)، ج1.
4. إسهامات أساسية في العلاقة بين النص والنحو والدلالة: ترجمة، سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1428ه/2008م.
5. أصول التشريع الإسلامي: حسب الله علي، دار المعارف، مصر، ط4، 1971م.
6. أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربية تأسيس نحو النص: محمد الشّاوش، سلسلة اللسانيات، المؤسسة العربية للتوزيع، بيروت، لبنان، ط 1، 1421ه/2001م، مج 1.
7. أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: نايف خرما، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1978م.
8. إعراب القرآن الكريم: إعداد مجموعة من العلماء، مراجعة وتقديم فتحي الدّبولي، إبراهيم البنا، محمد محمد العبد، دار الصحابة للتراث، طنطا، مصر،1427ه/2006م، مج 3.
9. إعراب سورة يوسف عليه السلام: عبد القادر احمد عبد القادر، دار القمة ودار الإيمان، الإسكندرية، ط1، 1410ه/1989م.
10. الأبعاد الإبداعية في منهج "عبد القاهر الجرجاني": محمد عباس، دار الفكر المعاصر، دمشق، سوريا، 1999م.

[1] - رتبت المصادر والمراجع حسب الترتيب الألفبائي لعنوان الكتاب

11. الاتجاه الأسلوبي البنيوي في نقد الشعر العربي: حسين قاسم عدنان، الدار العربية للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 1421ه/2001م.
12. الاتجاهات الحديثة في علم الأساليب وتحليل الخطاب: علي عزّت، شركة أبو الهول للنشر، القاهرة، ط1، 1996م.
13. الإتقان في علوم القران: جلال الدين السيوطي، المكتبة الوقفية، بيروت، لبنان، (د ط)، 1973م، ج3.
14. الأدوات النحوية وتعدد معانيها الوظيفية: أبو السعود حسنين الشاذلي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، ط1، 1989م.
15. الأساليب الإنشائية في النحو العربي: عبد السلام هارون، مؤسسة الخانجي، مصر، 1959م.
16. الأسلوبية وتحليل الخطاب: منذر العياشي، مركز الإنماء الحضاري، حلب، سوريا، ط1، 2002م.
17. الأصول في النّحو: أبو بكر النحوي البغدادي بن السراج، بيروت، لبنان، ط3، 1988م، ج1.
18. الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني، بيروت، لبنان، 1957م، ج10.
19. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات عبد الرحمان بن محمد بن الانباري، تصحيح محمّد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، ط3، (د ت)، ج 2.
20. الإيضاح في علوم البلاغة: أبو المعالي جلال الدين الخطيب القزويني، مراجعة عماد بسيوني زغلول، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط3، (د ت).
21. البرهان في علوم القرآن: بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء العربية، ط1، 1376ه/1957م، ج4.
22. البنية التركيبية للحدث اللساني: بن عيسى عبد الحليم، منشورات دار الأديب، وهران، الجزائر، (د ط)، 2006م.
23. البيان في روائع القرآن: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط 2، 1420ه/2000م، ج 1.
24. البيان والتبيين: أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، دار الفكر، بيروت، لبنان، (د ط)، (د ت)، ج 1.
25. التحليل اللغوي للنص، مدخل إلى المفاهيم الأساسية والمناهج: كلاوسن برينكر، ترجمة سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1425ه/2005م.
26. التراكيب الإسنادية، الجمل:"الظرفية – الوصفية – الشرطية": علي أبو المكارم، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1428ه/2007م.
27. التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر الجرجاني: عبد الفتاح لاشين، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، مكتبة الإسكندرية، دار الجيل للطباعة، جمهورية مصر العربية،1980م.
28. التراكيب النحوية وسياقاتها المختلفة عند الإمام عبد القاهر الجرجاني: صالح بلعيد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994م.

29. التطبيق النحوي: عبده الراجحي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط 1408ه/1988م.
30. التطور النحوي للغة العربية: برجشتراسر، تعليق رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ودار الرفاعي، الرياض، 1982م.
31. التفسير الميسر: إشراف وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، مراجعة وطبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، 1430ه/2009م.
32. التّفسير الموضوعي لسوَّر القرآن الكريم: إعداد نخبة من علماء التّفسير وعلوم القرآن، إشراف مصطفى مسلم، كليّة الدّراسات العليا والبحث العلمي، جامعة الشّارقة، مركز تفسير للدّراسات القرآنية، ط1، 1431ه/2010م، ج 6، سورة "يس".
33. الثنائيات اللسانية: التهامي الراجي الهاشمي، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، المغرب، (د ت).
34. الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمأثور: عز الدين بن الأثير، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط 1، 1428ه/2007م.
35. الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط 1428-1429ه/2008م، مج 5، ج 9.
36. الجملة الاسمية: علي أبو المكارم، مؤسسة المختار للتوزيع والنشر، القاهرة، ط1، 1428ه/2007م.
37. الجملة الخبرية و الجملة الطلبية دراسة تطبيقية في سورة "مريم": شابسوغ حفيظة أرسلان، عالم كتب الحديث، إربد، الأردن،ط1، 2004م.
38. الجملة العربية – تأليفها وأقسامها-: فاضل صالح السامرائي، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمّان، الأردن، ط2، 1427 ه/2007م، ص: 16.
39. الجملة العربية – دراسة في مفهومها وتقسيماتها النحوية-: الشيخ حسن منصور، المؤسسة العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2009م.
40. الجملة العربية عند النحاة القدماء والمحدثين: سلمان القضاة، مجلة المنارة، مج1، ع2، 1996م.
41. الجملة العربية والمعنى: فاضل صالح السّامرائي، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1421،1ه/ 2000م.
42. الجملة الفعلية: علي أبو المكارم، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1428ه /2007م.
43. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1424ه/ 2003م، المج1.
44. الخلاصة النحوية: تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 2000م.
45. الردّ على النّحاة: ابن مضاء القرطبي، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة، ط2، 1982م.

46. الفسيح في ميلاد اللسانيات العربية: عبد الجليل مرتاض، دار هومة للطباعة والنّشر والتّوزيع، الجزائر، 2008م.
47. الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قمبر سيبويه، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1427ه/2006م، ج2.
48. الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل، في وجوه التأويل: جار الله أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد بن عمر الخوارز الزّمخشري، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، 1367ه/1948م، ج 2.
49. اللسانيات وأسسها المعرفية: عبد السلام المسدي، الدار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، ط 1، 1986م.
50. اللسانيات واللغة العربية (نماذج تركيبية و دلالية): عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال، الدار البيضاء، المغرب، ط4، 2000م، ج 1.
51. اللغة العربية معناها ومبناها: تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط 1994م.
52. المحصول في علم أصول الفقه: فخر الدين محمد بن عمر الرّازي، تحقيق عادل احمد عبد الموجود، علي محمد معوض، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط2، 1999م.
53. المصطلحات النحوية في التراث النحوي في ضوء علم الاصطلاح الجديد: إيناس كمال الحديدي، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، ط1، 2006م.
54. المعتمد في أصول الفقه: محمد بن علي بن الطيب أبو الحسن البصري، تقديم وضبط خليل الميس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1406ه/ 1986م، ج1.
55. المعجم الوسيط: إبراهيم مصطفى وآخرون، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، مصر، ط4، 1426ه/2005م.
56. المعلقات العشر شرح ودراسة وتحليل: مفيد قميحة، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، ط5، 2002م.
57. المفصل في علم العربية: جار الله محمد بن عمر الزمخشري، بيروت، لبنان، ط2، (د ت).
58. المقتضب: أبو العبّاس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، 1386ه/ 1963م، ج1.
59. المنجد الوسيط في العربية المعاصرة: تأليف وإشراف مجموعة من العلماء، مراجعة مأمون الحموي، أنطوان غزال، ريمون حرفوش، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط1، 2003م.
60. المنجد في اللغة والأدب والعلوم: لويس معلوف، المطبعة الكاثوليكية، المكتبة الشرقية، بيروت، لبنان، ط18، (د ت).
61. المنجد في اللغة والأعلام: كرم البستاني وآخرون، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط39، 2002م.
62. النحو الوافي: عباس حسن فضل، مكتبة المهدي، بيروت، لبنان، ط1، 2007م، ج1.

63. النّحو والدلالة – مدخل لدراسة المعنى النحوي – الدلالي: محمد عبد اللطيف حماسة، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1420ه/2000م.
64. النص والخطاب والإجراء: روبرت دي بوجراند، ترجمة الدكتور تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، ط1، 1418ه/1998م.
65. بحوث ألسنية عربية: ميشال زكريا، المؤسسة الجامعية العربية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1992م.
66. بلاغة الخطاب وعلم النص: فضل صلاح فضل، عالم المعرفة، الكويت، 1992م.
67. بناء الجملة العربية: محمد عبد اللطيف حماسة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط2003م.
68. تحليل الخطاب الشعري، ثنائية الاتساق والانسجام: فتحي رزق الله الخوالدة، أزمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2006م.
69. تحليل الخطاب: ج. ب. براون وج. بول، ترجمة، محمد لطفي الزليطني ومنير التركي، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، ط 1، 1417ه/1997م.
70. تفسير ابن كثير: عماد الدّين أبي الفداء إسماعيل بن كثير، مراجعة محمد ناصر الدّين الألباني، دار الإمام مالك، الجزائر، ط2، 1430ه/2009م، ج3.
71. تفسير التحرير والتنوير: محمد الطّاهر بن عاشور، الدّار التونسية للنّشر، تونس، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ج 22.
72. تفسير روائع البيان لمعاني القرآن: أيمن عبد العزيز جبر، مراجعة احمد نوفل واحمد شكري، دار الأرقم، عمان، الأردن، ط2، 1997م.
73. ثلاث رسائل في اللغة في إعجاز القرآن، للرمّاني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني في الدّراسات القرآنية النّقد الأدبي: تحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، ط 2، 1968م.
74. دراسات في الإعراب: عبد الهادي الفضلي، تهامة للنشر، جدّة، السعودية، ط1، 1405ه/1984م.
75. دلائل الإعجاز في علم المعاني: عبد القاهر الجرجاني، تعليق السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة للطباعة والنشر التوزيع، بيروت، لبنان، ط3، 1422ه/2001م.
76. دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين: العبيدان موسى بن مصطفى، الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، دمشق، سوريا، ط1، 2002م.
77. ديوان المتنبي، أبو الطيب أحمد بن الحسين المتنبي، مطبعة هندية، درب الجنينة، مصر، 1315ه/ 1898م.
78. رفاعة الطهطاوي ووقفة مع الدراسات اللغوية الحديثة: البدراني زهران، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1429ه/2008م.

79. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: أبو الثناء شهاب الدّين محمود الألوسي، دار إحياء التّراث العربي، القاهرة، مصر، (د ط)، (د ت)، ج 22.
80. سر الفصاحة: ابن سينان الخفاجي، تحقيق الشيخ عبد المتعال الصعيدي، صبيح، مصر، 1969م.
81. شرح التسهيل – تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد-: ابن مالك الأندلسي، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السّيد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان،ط1، 1422ه/2001م، ج 1.
82. شرح الكافية، كتاب الكافية في النّحو لابن الحاجب: محمد بن الحسن رضي الدين الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1405ه/1985م، ج 1.
83. شرح اللّمع: أبو إسحاق الشيرازي، تحقيق وتقديم عبد المجيد التركي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1408ه/ 1988م، ج1.
84. شرح المفصل للزمخشري: أبو البقاء الموصلي بن يعيش، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001م.
85. شرح كتاب الحدود: الإمام عبد الله بن احمد النحوي المكّي الفاكهي، تحقيق المتولي رمضان احمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط2، 1414ه/ 1993م.
86. علم الأصوات: كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د ط)، 2000م.
87. علم الدلالة السيماتيكية والبراغماتيكية في اللغة العربية: شاهر الحسن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2001م.
88. علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق، دراسة تطبيقية على السّور المكيّة: صبحي إبراهيم الفقي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع القاهرة، ط1، 1431ه/2000م، ج 1.
89. علم لغة النص المفاهيم والاتجاهات: سعيد حسن بحيري، الشركة المصرية لونجمان، الجيزة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط 1، 1997م.
90. على طريق التفسير البياني: فاضل صالح السامرائي، مركز البحوث والدراسات، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، (د ط)، 1425ه/2004م، ج 2.
91. في أصول الحوار وتجديد علم الكلام: طه عبد الرحمان، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، الدار البيضاء، ط 2، 2000م.
92. في اللسانيات وفي النحو: إبراهيم خليل، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط3، 2007م.
93. في اللسانيات ونحو النص: إبراهيم خليل، دار المسيرة، عمّان، الأردن،ط1، 1426ه/2007م.
94. في الميزان الجديد: محمد مندور، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 1973م.
95. في النحو العربي نقد وتوجيه: مهدي المخزومي، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1964م.
96. في بناء النص ودلالته: مريم فرانسيس، وزارة الثقافة، سوريا، ط1، 1998م.
97. في نحو اللغة وتراكيبها: خليل احمد عمايرة، عالم الفكر، جدّة، السعودية، ط1، 1984م.

98. قصة الإعراب: إبراهيم قلاتي، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ط2009م.
99. قواعد تحويلية للغة العربية: محمد على الخولي، دار الفلاح للنشر والتوزيع، صويلح، الأردن، 1999م.
100. كتاب التعريفات: علي بن محمد بن علي الحسيني الحنفي الجرجاني، تحقيق وتعليق نصر الدين تونسي، القاهرة، مصر، ط1، 2007م.
101. كليلة ودمنة: عبد الله بن المقفع، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، طبعة جديدة مدرسية، (د ت).
102. لسان العرب: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، دار الفكر للطّباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط 6، 1417هـ/ 1997م، مج11.
103. لسانيات النص، مدخل إلى انسجام الخطاب: محمد خطابي؛ المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1992م.
104. لغة القرآن الكريم، "دراسة لسانية تطبيقية للجملة في سورة البقرة": محمد خان، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ط1، 2004م.
105. لغة القرآن في جزء عمّ: محمود أحمد نحلة، دار النّهضة العربية للطّباعة والنّشر والتّوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1981م.
106. مباحث في اللسانيات: أحمد حساني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999م.
107. مبادئ في اللسانيات العامة: أندريه مارتيني، دار الأفاق، الجزائر، (د ت).
108. مبادئ في اللسانيات: خولة طالب الإبراهيمي، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2000م.
109. مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري، تحقيق محمد محي الدّين عبد الحميد، القاهرة، ط2، 1959م، ج3.
110. محاضرات في الألسنية العامّة: فرديناي دي سوسير، ترجمة يوسف غازي ومجيد النصر، منشورات المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1986م.
111. مدخل إلى دراسة الجملة العربية: محمود أحمد نحلة، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1408هـ/ 1988م.
112. مدخل إلى علم لغة النص مشكلات بناء النص: زتسيسلاف واو زرنباك، ترجمة وتعليق سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، ط 1، 1424هـ/2003م.
113. معالم التنزيل (تفسير البغوي): أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق محمد عبد الله النّمر، عثمان جمعة ضميرية، سليمان مسلم الحرش، دار طيبة، 1409هـ/1989م، ج 7.
114. معاني القرآن: أبو زكريا يحى بن زياد الفرّاء، تحقيق محمد علي النجّار، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3، 1983م، ج2.
115. معجم العين: أبو عبد الرحمان الخليل بن احمد الفراهدي، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دائرة الشؤون الثقافية العامّة، دار الحرّية للطباعة، بغداد، العراق، ط6، 1986م.

116. معجم المقاييس في اللغة، ؛ أبو الحسن احمد بن زكريا بن فارس ، تحقيق شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، (د ت).
117. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محي الدين، بيروت، لبنان، 1987م، ج 2.
118. مفهوم الجملة عند سيبويه: حسن عبد الغني جواد الأسدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1428ه/2007م.
119. مقدمة في اللغويات المعاصرة: شحدة فارغ وآخرون، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2000م.
120. من أسرار العربية: إبراهيم أنيس، المكتبة الانجلومصرية، القاهرة، مصر، ط3، 1966م.
121. مناهج البحث في اللغة: تمّام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1986م.
122. مناهج علم اللغة من هرمان بول حتى ناعوم تشومسكي: بريجيتية بارتششت، ترجمة سعيد حسن حيري، مؤسسة المختار للتّوزيع والنشر، القاهرة، مصر، ط1، 1425ه/2004م.
123. منهاج البلغاء: حازم القرطاجي، تحقيق محمد الحبيب بن الخوجة، دار الكتب الشرقية، (د ت).
124. نحو النص اتجاه جديد في الدّرس النحوي: احمد عفيفي، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط1، 2007م.
125. نسيج النص بحث في ما يكون به الملفوظ نصّا: الأزهر زناد، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1993م.
126. نظام الارتباط والرّبط: مصطفى حميدة، الشركة العالمية للنشر، مصر، ط1، 1997م.
127. نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني والثالث للهجرة: مصطفى جطل، مديرية الكتب للمطبوعات الجامعية، مطبعة جامعة حلب، سوريا، 1978م-1979م.
128. نظرية النص الأدبي: عبد المالك مرتاض، دار هومة، الجزائر، 2007م.
129. نظرية النص، من بنية المعنى إلى سيميائية الدال: حسن خمري، الدار العربية للعلوم ناشرون، منشورات الاختلاف، الجزائر، ط1، 1428ه/2007م.
130. نظرية النظم: صالح بلعيد، دار هومه، الجزائر، ط3، 2009م.
131. نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: برهان الدين البقاعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1415ه/1995م، ج 8.

ثانيا- الرسائل والدوريات:

132. الاتساق والانسجام في سورة الكهف: محمود بوستة، ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر، 1429-1430ه/2008-2009م.
133. البناء الصّرفي والتّركيب النّحوي في النقائض: فاروق مهني- رسالة دكتوراه-، ألمانيا.

134. الجملة الدنيا والجملة الموسعة في كتاب سيبويه (دراسة وصفية تحليلية): علاء إسماعيل الحمزاوي، رسالة دكتوراه، جامعة ألمانيا.

135. الجملة بنيتها وأسلوبها في سورة آل عمران: حورية سرداتي، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة 2000م-2001م.

136. القرائن العلائقية وأثرها في السياق، "سورة الأنعام أنموذجا" دراسة وصفية إحصائية تحليلية: سليمان بوراس، ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر، 2008م/2009م.

137. القرائن النّحوية وأطرح العامل و الإعرابين: التقديري والمحلي: تمام حسان، مجلة اللسان العربي، المج 11، ج1، 1394هـ.

138. بناء الجملة الفعلية بين النفي والإثبات في سورة"آل عمران"(دراسة نحوية دلالية): حارث عادل محمد زيّود، رسالة دكتوراه، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2008م.

139. جمال العربية: توفيق زياد، نقلا عن فاروق شوشة، كتاب العربي، ع 52، أبريل 2003م.

140. سورة "يس" دراسة دلالية: شتاح ثلجة، مجيستير، جامعة باتنة، 1429-1430هـ/2008-2009م.

141. في نظرية النص الأدبي: عبد المالك مرتاض، المجاهد (الأسبوعي الجزائرية) ع 1424. نقلا عن: رابطة أدباء الشام www.adabasham.net

142. مفهوم الاتساق والانسجام وأشكالهما، دراسة أدبية: سليمان بوراس، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ع04، نوفمبر 2009م/ذو الحجة 1430هـ.

143. مفهوم التماسك وأهميته في الدراسات النصية: جمعان عبد الكريم، علامات، ج 61، مج 16، جمادى الأولى، مايو، 1428هـ/2007م.

144. من لسانيات الجملة إلى علم النص: بشير أبرير، مجلة الموقف الأدبي، دمشق، العدد: 401، أيلول، 2004م.

145. مهارات التعرف على الترابط في النص: ريما سعد سعادة الجرف، مجلة رسالة الخليج العربي، ع07، (د،ت).

146. نحو النص مبادئه واتجاهاته في ضوء النظرية اللسانية الحديثة: نعمان بوقرة، علامات ج 61، مج 16، جمادى الأولى، 1428هـ/مايو2007م.

ثالثا- المصادر والمراجع الأجنبية:

147. Alain Roy et autres dictionnaire le Robert; Robert Micro; Paris Montreal Canada 2eme edition 1998.

148. Cohesion in English: Hallidy, Mak, and Rekaya, Hassan, Longman, London, 1976.
149. Dictionnaire de L'inguistique La Rousse, Jean Duboix.
150. The Cambridge Encyclopedia of Language, David Crystal.
151. Traité de Fhilologie Arabe, Henri Fleisch, Beyrouth, 1961.

الفهرس

- الإهداء.....
- شكر وتقدير .....
- **مقدمة** .....أ
الفصل الأول: الجملة العربية 1
-تمهيد 2
المبحث الأول: دراسة في المفهوم والتأليف وعلاقة الإسناد..... 8
أوّلا– دراسة في المفهوم. 9
1- الجملة لغة 9
2- الجملة اصطلاحا 11
3- دلالات مصطلح الجملة 29
ثانيا– التأليف 30
ثالثا– علاقة الإسناد (المسند والمسند إليه).....31
المبحث الثاني: معايير التصنيف والتقسيم الثنائي للجملة.....32
أولا– معايير التّصنيف 33
1- معيار التّمام النّحوي والنّقص النّحوي 33
2– معيار الاستقلال وعدم الاستقلال.....34
3- معيار التركيب الدّاخلي في الجملة.....34
4- معيار التّرتيب 36
5- معيار دّلالي 36
6- معيار علائـــقي بين الحدث والمحدّث عنه 37
7- معيار الأساس والمحوّل.....37
8- معيار المحلّ الإعرابي 38
9- معيار البساطة والتّركيب 44
ثانيا– التّقسيم الثنائي للجملة 45
1- الجملة الاسمية 46
2- الجملة الفعلية 49

- خلاصة 53
الفصل الثاني: من الجملة العربية إلى النص.....55
-تمهيد 56
المبحث الأول: دراسة في مفهوم النص والعلاقات اللغوية.....57
أولا– دراسة في مفهوم النصّ.....58
1- عند العرب 58
2- عند اللسانين الغربيين 61
ثانيا– فكرة العلاقات اللّغوية ونظامها 62
ثالثا– العلاقات اللغوية.....63
1- عند اللغويين العرب 63
2- عند اللسانين.....65
3- نظام العلاقات اللّغوية بين الجرجاني ودي سوسير.....75
4- نظام العلاقات اللّغوية بين الجرجاني وتشومسكي 76
رابعا– الوسائل اللّغوية ودورها في تحقيق العلاقات الداخلية للجملة والنص 77
المبحث الثاني: دراسة في العلاقات اللغوية بين الجملة والنص ودور الاتساق في تحقيق التماسك النصي.....84
أوّلا– دراسة في العلاقات اللغوية بين الجملة والنص 85
1- نظام العلاقات اللّغويّة بين الجملة والنص.....85
2- انتقال الدّراسات اللّغوية من الجملة إلى النصّ.....87
3- النصّ في مقابل الجملة 88
ثانيا– تفاعل العلاقات اللّغوية داخل النصّ.....91
1- قرينة التّضام 91
2- قرينة الرتبة.....92
3- قرينة الرّبط 92
ثالثا– رؤية عربية لسانية للعلاقات في التماسك النصّي 94
1- أراء في التماسك النصّي.....94

2- الاتّساق ودوره في تحقيق التّماسك النّصي 95
رابعا- العلاقات الداخلية للنص..... 96
- الاتساق..... 96
- خلاصة 111
الفصل الثالث: دراسة تطبيقية في سورة "يس" 112
- سورة يس برواية ورش 113
- تمهيد..... 113
المبحث الأول: تطبيقات على العلاقات اللغوية داخل الجملة في سورة "يس" 123
أوّلا- الجملة الفعلية في سورة "يس" 124
ثانيا- الجملةالاسمية في سورة "يس" 136
المبحث الثاني: تطبيقات على العلاقات اللغوية داخل النص في سورة "يس"..... 143
- العلاقات اللّغوية للجملة داخل النص في سورة "يس"..... 144
- خلاصة 176
- خاتمة 177
- المصادر والمراجع 113
- الفهرس 176